تحقيق التراث العربي

منهجه وتطوره

تأليف

الدكتور عبد المجيد دياب

١٩٨٣

منشورات سمير أبو داوود
المركز العربى للصحافة - أهلا
٣٣ شارع قصر النيل ت ٧٤١٩١٥ القاهرة

إهـــــداء ٢٠٠٦
حوم الدكتور/ علي حسين كرار
القاهرة

تحقيق التراث العربي

منهجه وتطوره

تأليف

الدكتور عبد المجيد دياب

١٩٨٣

منشـــورات سمير ابو داوود
المركز العربى للصحافة ـــ اهلا
٣٣ شارع قصر النيل ت ٧٤١٩١٥ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى زوجتي :

التي أضاءت لي بحبها سبل البحث .

وإلى ولديّ : عبيد وأيمن

اللذين منحاني وقتاً طيباً هما أحوج

ما يكونان إليه .

إلى أبنائي جميعاً : أهدي هذا البحث

المتواضع ، علّه يوفّي بعض ما لهم من حقوق

والدكم

عبد المجيد دياب

مقدمة

تراث كل أمّة هو رصيدها الباقى ، وذخيرتها الثابتة ، ومدّخرها المعبّر عمّا كانت عليه من تقدّم فى كلّ مجالات الحضارة والثقافة .

والأمم بما ضيها قبل أن تكون بحاضرها ، وفرق بين أمه لها موروث وأمّة لاموروث لها ، وماحرص الأمة العربية على تراثها إلا لكى تعيش حاضراً موصولا بماض ، ولكى تبنى على هـذا الماضى العتيد حاضرها الوطيد ، والتراث -لاشك- هو وسيلتنا إلى هذا الوجود الحىّ ،وللحفاظ على وجودنا أمه عربية . وأول مالنا من هـذا التراث هو لغته التى كتب بها ، والتى أثبتت وجودها واتسعت لحضارات مختلفة .

والنص - كما هو معروف - عمدة الدراسات الأدبية فى أى مجال من ميادينها وشعب تخصصها ، فالدراسة تعتمد أساساً على النصوص التى هى مادة الدرس ، تأريخا ونقداً ومقارنة ، فليس من المتصوّر أن نؤرخ لعصر أو أديب دون أن نجمع نصوص تراثه ونحققها ونستقرئها ، أو أن نشتغل بدراسة نقدية للأدب من غير استيعاب لنصوص موضوعها ،وتتبّع الظواهر الأسلوبيّة والخصائص الفنية بالفحص والاستقراء ، كذلك لايمكن أن تصحّ دراسة مقارنة بمعزل عن النصوص ولمح ظواهر التأثر أو التشابه والاختلاف بينها ، ثم تأييدها بالتتبع الاستقرائى فى نصوصها المحققة .

وإن علماء التاريخ والحضاره ليهتمون اهتماماً بالغاً بالآثار المادية ، وماتزال المرويات والآثار النقلية جوهر المادة التاريخية ، كما لايستغنى علماء الرياضيات والطبيعيات عن المنهج النقلى فى تدوين نصوصهم ، وتوثيق نظرياتهم وعلومهم سنداً ومتنا .

وتحقيق النص الأدبي من شعر وغيره علم من جهة وصناعة واصطلاح من جهة أخرى عايشتهما بحكم عملي في إدارة إحياء التراث بوزارة الثقافة منذ سنة١٩٦٣حتى اليوم ، فهيأت لي ظروف العمل والاستعداد النفسي التلمذة المباشرة على الأساتذه :

إبراهيم الأبياري وسيد صقر ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى البجاوى والدكتور رمضان عبد التواب والدكتور حسين نصار والدكتور طه الحاجرى والدكتوره عائشه عبد الرحمن (بنت الشاطىء) والدكتور صلاح الدين الهادى .

والتلمذة غير المباشره على الأساتذة :

الدكتور إبراهيم مدكور والدكتور صلاح الدين المنجد والدكتور محمد حلمى والأستاذ عبد السلام هارون وغيرهم من العلماء المعاصرين والمبرزين في مجال تحقيق التراث ونشره ، فأخذت أسائل نفسي :

هل كان للعرب الأوائل يد في فنية التحقيق . . . . . ؟
أم أننا تعلمناه على أيدى المستشرقين في العصور المتأخره ..... ؟
وهل كان على هذا النحو الذى نعرفه اليوم . . . . . ؟
أم أن له أطوارا أخرى مر بها . . . . . ؟

فاستجسلت المحققين في مكاتبهم ومنازلهم ،فكانوا كراما–كما عرفتهم– أعطونى أحاديث طيبة سجلتها في بحثى هذا ، عن نشأه التحقيق وفنه ، وهدونى إلى الكثير من المراجع ، وفتحوا لى صدورهم ومكتباتهم الشخصية وكلها غنية بأمهات المراجع ، ونوادر المخطوطات ، والمصورات الطيبة .

وعشت – بحكم عملى – مع المخطوطات في دار الكتب المصرية ، وفي المكتبات العامة ، وحاولت أن أسجل شيئاً عن :

أوراقها وخطوطها وأحبارها ورموز القدماء فيها عند الحذف أو الكشط أو الإضافة أو التعليق أو ما شابه ذلك .

وسجلت هذا البحث فى بابين تناولت فى :

الباب الأول : التحقيق عند القدماء ، ويندرج تحته فصلان :

الفصل الأول : التحقيق عصر الرواية والتدوين .

الفصل الثانى : منهج التحقيق عند القدماء من العرب .

الباب الثانى : بحثت فيه عن تحقيق التراث فى العصر الحديث وتطور مناهجه ويضم فصولا ثلاثة .

الفصل الأول : أسباب التطور ومنهج التحقيق فى بدء النهضة العربية ، والطباعة وأثرها فى تاريخ نشر التحقيق .

الفصل الثانى : ماهيّة التحقيق والمواد المساعدة عليه .

الفصل الثالث : منهج التحقيق كما ينبغى أن يكون .

وختمت البحث بتوصيات موجّهة إلى أساتذة الجامعات ، والمسئولين ، ورجال الفكر فى البلاد العربية .

وألحقت به :

١ — منهج تحقيق كتاب الأغانى فى دار الكتب المصرية .

٢ — منهج تحقيق كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر .

٣ — منهج تحقيق كتاب الشفاء لابن سينا .

ولست أزعم أنى قد وفّيت الموضوع حقه ، وما أظن إلا أننى سأعود

إليه فى المستقبل مرّات ومرّات أضيف جديداً أو أصوب رأياً أو أعدل فكرة .

وحسب هذا البحث أن يرسم الملامح البارزة لتحقيق التراث العربى فى نشأته وتطوره ، وأن يفتح أمام الباحثين الطريق إلى مزيد من البحث فى موضوعه . .

ولعلهم يتجاوزا عن الهنات الطباعية التى وقعت فيه فإنها لاتخفى على فطنة القارئ .

والله أسأل أن أكون قد وفقت لبعض ما أبتغى .

القاهرة — منيل الروضه

١١ شوال سنة ١٤٠٢ هـ

٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ م

د. عبد المجيد دياب

تمهيد

تجمع المعاجم العربية على أنّ كلمة التّراث مأخوذة من (ورِثَ)، وأن التاء فيها مبدلة من الواو فالعرب يقولون: ورِثت الشيء من أبي أرِثه – بالكسر فيهما – وِراثة وإرْثاً.

ويسوّى ابن الأعرابي (ت ٢٣١) بين كلمة التراث وبقية الأسماء المشتقة من هذه المادة فيقول: « الوِرْثُ والوَرْثُ والإرث والوُراث والإراث والتّراث واحدٌ (١).

ويقول ابن سيده: الوِرث والإرث والتراث والميراث ما وُرِثَ، وقيل: الوِرْث والميراث في المال، والإرث في الحسب (٢).

وعلى ما يبدو فإنه لم يقع خلاف في أن التراث: هو ما يخلّفه الرجل لورثته.

وقد حظيت كلمة (التراث) بما لم يحظ به كثير من أخواتها من بقاء وشيوع..

والتراث الذي نعنيه: هو ما خلّفته أجيال من العرب من ألوف الكتب والرسائل ما يزال كثير منه مخطوطا في مكتبات العالم في الشرق والغرب على السواء، وما تحتوي هذه الكتب من آراء ونظريات علمية ليس إلى حصرها سبيل.

وليس هناك حدود معينة لتاريخ أيّ تراث كان، فكل ما خلفه المؤلف بعد حياته من نتاج يعد تراثاً فكرياً، ولقد أصبح شعر شوقي

---

(١) لسان العرب (ورث)

(٢) المرجع السابق.

وحافظ وحديث عيسى بن هشام وآثار العقاد والمازنى تراثاً له حرمته التاريخية وله قدره الأثرى .

وتحقيق التراث عملية مركبة معقدة ، قام بها العلماء على مر العصور هذه العملية تقتضى إخراج النص الأدبى كما صنعه مؤلفه أو فى أقرب صورة قاله عليها .

وقيدنا التراث بالأدبى لنميزه عما عداه ، فالتراث العلمى له العلماء المتخصصون ، وقد سبق العلماء العرب إلى كثير من النظريات العلمية التى تنسب فى الوقت الحاضر إلى علماء النهضة الأوربية دون إشارة إلى هؤلاء الرواد الذين تكلموا فى التطور قبل دارون ، وفى الجاذبية قبل نيوتن ، وفى انكسار الضوء قبل ديكارت ، وأعمال ابن الهيثم وابن مسكويه وابن النفيس والرازى وغيرهم كثير تشهد بالفضل لذويه .

وتحقيق النص الأدبى نشأ وترعرع عند العرب منذ فجر حضارتهم كما سنرى .

ولم ينشأ هذا الفن فى أوربا إلا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد ، وذلك حينما اهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية ، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتاباً من كتب القدماء قاموا بطبعه لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب ، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة . فلما ارتقى علم الآداب القديمة ، عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة .

وكانوا كلما تخالفت النسخ فى موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة ووضعوها فى نص الكتاب وقيدوا ما بقى من الروايات فى الهوامش ، ولكنهم مع ذلك تعمدوا انتقاء المهم منها ، واستنتجوا اصطلاحات حدسية ، يخالفون بها ما هـ   فى النسخ .

إلا أنهم فى كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ولا قواعد متبعة ، لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً فى تصحيح الكتب وأى الطرق تؤدى إليه .. وما زال الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولا علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة (١).

أما المستشرقون فقد طبقوا منهج التحقيق المتبع فى نشر آداب الغرب فى نشر الكتب العربية والشرقية . وكان أول من ألف فى هذا الفن المستشرق الألمانى برجشتراسر G.Bergstrasser فى محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية فى كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٣١

وبعد ذلك تحدث الدكتور محمد مندور بإيجاز عن قواعد نشر النصوص القديمة عند نقده لكتاب (قوانين الدواوين لابن مماتى فى العددين ٢٧٧ و ٢٨٠ من مجلة الثقافة القاهرية سنة ١٩٤٤ وأعاد نشر المقالين فى كتابه (فى الميزان الجديد) الذى صدرت طبعته الأولى فى العام نفسه .

وعندما أراد المجمع العلمى العربى بدمشق نشر كتاب (تاريخ دمشق) وضعت اللجنة قواعد موجزة للنشر فى مقدمة الجزء الأول منه ، المنشور فى دمشق سنة ١٩٥١

وتحدث الدكتور إبراهيم بيومى مدكور عن بعض قواعد النشر فى مقدمته التى وضعها لكتاب (الشفاء) لابن سينا ص ٣٨ — ٤٢ القاهرة سنة ١٩٥٣

ثم نشر الأستاذ عبد السلام هارون كتاباً فى هذا الموضوع بعنوان (تحقيق النصوص ونشرها) القاهرة سنة ١٩٥٤ وهذا الكتاب ثمرة كفاح مؤلفه وتجاربه فى نشر النصوص القديمة كما يذكر فى مقدمته ، وقد أعيد طبعه عدة مرات .

---

(١) انظر برجشتراسر فى أصول نقد النصوص ونشر الكتب المقدمة .

ونشر الدكتور صلاح الدين المنجد (قواعد تحقيق النصوص) فى الجزء الثانى من المجلد الأول من مجلة معهد المخطوطات العربية القاهرة سنة ١٩٥٥ ص ٣١٧ — ٣٣٧ أشاد فيها بفضل المستشرقين وسبقهم فى وضع هذا العلم وقد استقى الدكتور المنجد القواعد التى ذكرها فى مقاله من نهج المستشرقين الألمان ، ومن خطة جمعية جيوم بودة الفرنسية ، ومن قواعد المحدثين والقدامى فى ضبط الروايات ، ومما نشر فى هذا الموضوع من قبل .

ونشر الدكتور شوقى ضيف بحثين فى عددين من مجلة المجلة تناول فيهما تاريخ التحقيق ومنهجه عند القدماء ، وذلك فى العددين ١٠١ المنشور مايو سنة ١٩٦٥ تحت عنوان (تحقيق تراثنا الأدبى) والعدد ١٣٢ المنشور فبراير سنة ١٩٦٧ تحت عنوان (عصر إحياء التراث) .

وفى سنة ١٩٦٧ حاضرت الدكتورة عائشة عبد الرحمن فى مركز تحقيق التراث وأملت مذكرات فى مناهج البحث فى الأدب واللغة ، تناولت فيها منهج التحقيق عند العرب ، وكذلك أملى الدكتور حسين نصار مذكرات فى التربية العملية لتحقيق التراث ، وفى الدورة التدريبية لجامعة الدول العربية لعام ١٩٧١ ألقى الأستاذ الدكتور حسين نصار أيضاً (محاضرات علوم اللغة والأدب) تناول فيها منهج التحقيق .

ثم تناول منهج التحقيق أيضاً الدكتور رمضان عبد التواب فى مجلة المورد العراقية . وفى محاضرات ألقاها سنة ١٩٨٠ فى مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية

ومما لاشك فيه أن كل من تناولوا هذا الموضوع من قريب أو بعيد كانوا هداة لى على الدرب وبهديهم اقتديت .

الباب الأول

التحقيق عند القدماء

الفصل الأول

التحقيق فى عصر الرواية والتدوين

كان العرب جاهليتهم ينتجون أدبا — شعرا ونثرا —فيما يجد لهم من مناسبات وما يعرض لهم من أحداث ،فقد تدعو دواع للخطابة فيخطبون وللمثل فيضربون ، وللشعر فيشعرون .

وكان يقابل هذا النتاج عملية أخرى مكملة لها ، وهى عملية حفظ هذا النتاج ، فقد كان النص الأدبى يلقى شفهيا ، وربما كان هناك من الأدباء من يدون أثره الأدبى ، ولكن يبدو أن ذلك كان قليلا ونادرا نظراً لشيوع الأمية ، وعدم معرفة الكتابة بين كثير منهم . هذا هو ماتطمئن إليه النفس .

أما ماذهب إليه الدكتور نجيب البهبيتى أن « الأمية فى العرب أسطورة ، والرواية الشفوية منفردة للشعر العربى أسطورة كذلك » (١) فهذا قول لا تطمئن إليه النفس ، ويرفضه الواقع والعقل ، فليس من المعقول أن كل العرب كانوا يقرأون ويكتبون قبل انتشار الكتابة ، ولقد أثبت الباحثون — وما أكثرهم — أنه كان هناك أمية فى العرب ، وإن كان هناك بعض من يكتبون و يسجلون آثارهم .

ولقد كانت الآثار الأدبية تنتشر عن طريق الرواية الشفوية . فماهى تلك الرواية ؟

الرواية بمدلولها العلمى الأدبى : طور لغوى متأخر ، سبقه طور ذو دلالة حسية .

---

(١) تاريخ الشعر العربى حتى أواخر القرن الثالث ص ٢٠٠

وحدود هذا اللفظ — كما ترسمه المعاجم — كثيرة ، لعل أقربها إلى ما نحن بصدده هي : حمل الشعر أو الحديث .

والراوية في معناه الحسي : هو البعير أو الدابة التي يستقى عليها الماء ، والرجل المستقي أيضاً راوية ، ورجل روّاء : إذا كان الاستسقاء بالراوية له صناعته . ويقال لسادة القوم : الرّوايا ، لأنهم يحملون الدّيات عن قومهم ، فقد شبه السيد الذي تحمّل الديات عن الحيّ بالبعير الرّاوية .

قال الجوهري : رويت الحديث والشعر روايةً ، فأنا راوٍ في الحديث والشعر من قوم رواة ، وروّيته الشعر ترويةً أي حملته على روايته ، وأرْويته أيضاً وتقول ، أنشد القصيدة يا هذا . ولا تقل : إروها ، إلا أن تأمره بروايتها ، أي باستظهارها(١) .

وواضح من كل هذه الحدود ، أو من كل هذه المعاني : أن الحمل من المعاني الأولى لهذه المادة ، وأنه كثيراً ما يكون المحور الذي تدور حوله استعمالات هذه المادة .

ومن مجاز هذا الحمل أيضاً : حمل الشعر أو الحديث ، فقالوا : فلان راويةٌ للأدب والحديث .

وراوية الشعر في الجاهلية : هو من يحمل شعر الشاعر وينقله ويذيعه قال النابغة الذبياني :

أَلِكْنِي يَا عُيَيْنَ إِلَيْكَ قَوْلاً
سَتَهْدِيهِ الرُّوَاةُ إِلَيْكَ عَنِّي

غير أن هذا الضرب الأخير من المجاز ، وهو الحمل الأدبي قد مر

(١) راجع مادة (روى) في كل من أساس البلاغة والنهاية واللسان .

كذلك — فيما يبدو — فى مرحلتين :

الأولى — خاصة بالشعر وحده وتعنى مجرد حفظه ونقله وإنشاده ، ولا تتجاوز ذلك إلى ضبطه وتحقيقه والنظر فيه ، فرواية الشعر أمر قديم فى العرب كان فى الجاهلية واستمر فى الإسلام ، فكان هناك رواة للشعر ، منهم من يختص بشاعر بعينه ، ومنهم من يروى لكثير من الشعراء لا يختص بواحد فقط ، فقد كان امرؤ القيس راوية أبى دؤاد الإيادى ، وزهير راوية أوس بن حجر ، والأعشى راوية المسيب بن علس .

واشتهر من قريش أربعة بأنهم رواة الناس للأشعار وعلماؤهم بالأنساب وهم : مخرمة بن نوفل ، وأبو الجهم بن حذيفة ، وحويطب ابن عبد العزى ، وعقيل بن أبى طالب .

واستمر مدلول هذه المرحلة فى تاريخ الرواية الأدبية حتى آخر القرن الأول وبداية القرن الثانى ، فلما أصّلت أصول علم الحديث وأرسيت قواعده وعنى فيه بالإسناد ، وتصدر المحدّثون للتحديث فى مجالس العلم من حفظهم ، صار يطلق عليهم أيضاً لفظ « الرواة » فصرنا نجد للمحدّثين فى آخر القرن الثانى رواة ، كما كان للشعراء رواة .

ومن هنا دخلت الرواية الأدبية فى طورها الثانى ، وهو ما يصلح أن نطلق عليه دور الرواية العلمية أو دور التحقيق ، وهذا الدور هو الذى نعنيه فى بحثنا إذ أن الرواية فيه تقوم على الحفظ والنقل والإنشاد ، كالرواية المجردة فى دورها الأول ، وأضيف إليها الضّبط والتحقيق والتمحيص والشرح والتفسير وشىء من الإسناد ، فالرّاوى بعد التحمّل يقابل ويصحّح المرْويات ويقابل ما سمعه فوعاه ، أو ما سمعه فدونه على ما عند غيره من الأقران ممن أخذ معه على الشيخ ، أو يصحح

ماسمعه على الشيخ نفسه ، أو على نسخته ، وهذا ما نستطيع أن نسميه بتصحيح النقل ، أو تصحيح السماع ، أو المعارضة ، أو المقابلة . كما نعرفها اليوم .

وكان على الراوى أن يحتفظ بالمرويات كما أخذها عن الشيخ من غير تغيير أو تبديل فيها ، وذلك بحفظها عن ظهر قلب ، ووعيها فى الذاكرة وقد يضم إلى ذلك تدوينها فى كتاب .

وقد أثبت بعض الباحثين المحدثين(١) بما لايدع مجالا للشك أن بعض المدونات قد وصلت إلى رواة الطبقة الأولى وأقصدبهم الرواةالعلماء وعلى رأسهم أبوعمرو بن العلاء ، وحماد الراوية ، ثم المفضل الضبى ، وخلف الأحمر . وهم يمثلون الطبقة الأولى من العلماء الرواةالذين عرفتهم العربية فى تاريخها الحافل ، فتلقوا تراث الجاهلية : شعرها وأخبارها وأنسابها ، وصلهم بعضه مدوناً وبعضه عن طريق الرواية الشفوية التى كان يتناقلها الخلف عن السلف ،فحملوا الأمانةومضوا يجمعون منهما تفرق وينظمون منه ما تجمع ، ويضيفون إليه مالم يكن فيه مماً ثبت لهم صحته ، وينفون عنه ماثبت لهم زيفه وفساده ، ولم يألوا جهدا فى التثبت والتحقيق والمدارسة حتى استقام لكل منهم مايتيقن صحته فمضى يذيعه على تلاميذه فى حلقات دروسه ويشيعه فى رواد مجالس علمه ، فخلف من بعدهم خلف هم الطبقة الثانية من العلماء الرواة ، تأسوا بشيوخهم واقتفوا سبيلهم يجمعون ويدرسون ويمحصون ويفحصون ، ثم يستقيم لكل منهم مايتيقن صحته فيذيعه على تلاميذه من علماء الطبقة الثالثة .

ومع ذلك فقد كان لبعض هؤلاء العلماء أن يختلفوا ، فقد وقع لبعضهم من الصحف المكتوبة ، أو الدوارين المدونة أو الرواة من الشيوخ العلماء ومن الأعراب الفصحاء ، مالم يقع كله لغيره ، ولقد كان الشيخ

---

(١) أنظر الدكتور ناصر الدين الأسد فى كتابه مصادر الشعر الجاهلى .

يقرأ شعر الشاعر من نسخته أو يقرأها أحد تلاميذه ثم يعقب الشيخ على الشعر بالشرح والنقد والتحقيق .

ولهذا ومثله فإن الدواوين الشعرية كثيرا ماتتعدد بتعدد الرواة الذين توافروا على صنعتها ، وروايتها ، وكان نتيجة لتعدد طرق الرواية فى ديوان الشعر ظهور فريق من الرواة كان عليه أن يضم إليه الروايات المختلفة لديوان الشاعر ثم يقارن بينها ويختار منها بعد المقارنة والنقد ما أداه إليه اجتهاده .

ويمكننا أن نعتبر حركة جمع الشعر الجاهلى وتدوينه أول حركة تاريخية لحمايته وتحقيقه ونشره ، ولعله من نافلة القول : أن تراث الجاهلية ظل ينقل مشافهة من قديمه المعروف لنا قبل الإسلام بنحو قرنين إلى أن ظهرت الحاجة الماسة إلى جمعه وتدوينه ، فاتجه الاهتمام إلى ذلك منذ النصف الثانى للقرن الأول الهجرى ، ثم ازدهرت الحركة فى العصر العباسى الأول ، وأخذت وضعا قوميا ودينيا .

وخلال تلك المرحلة الأولى التى امتدت أكثر من ثلاث قرون كان الشعر خلالها يروى شفاها ومن هنا نقول : إن الشعر الجاهلى تعرض لآفات الرواية النقلية فحمل عليه ماليس منه ، وضاع منه ماضاع فى غمار الزمن ، حتى تصدت الطبقة الأولى من الرواة وهم ما قلنا عنهم إنهم الرواة العلماء ، أو الرواة المحققون فى عصر التدوين لاستنقاذ تراث العربية من الضياع والتشويه والتزوير فى مواجهة الشعوبية ، والإعصار الشعبى الذى خيف منه على لسان الأمة ولغة القرآن من فشو العجمة واختلاط الألسن وغزو الشعوبية .

ولم يفت أولئك الرواة ما لحق بالشعر من آفة الوضع والانتحال على ماهو مبسوط فى كتاب طبقات الشعراء لابن سلام وعلى ماسنذكر فيما بعد.

وحركة الجمع هذه ميزت رواة عرفوا بالضبط والثقة والأمانة ، وجرحت آخرين اشتهروا بالكذب والتهاون والوضع .

ومن المعروف بين الباحثين أن حركة الجمع والتدوين قصد بها أول ماقصد خدمة كتاب الله وفهم ألفاظه وتوجيه إعرابه ولمح أسراره فى التعبير والبيان .

وقد قامت حركة منظمة فى القرنين الثانى والثالث للهجرة على أيدى أئمة من الخبراء ذوى بصر بالشعر ، يعرفون صحيحه من زائفه .

وجاءت حركة الجمع والتدوين بتراث ضخم عكف الدارسون عليه يستخلصون منه معجم ألفاظهم ، ويميزون قواعد النحو والصرف وأساليب البيان وخصائص التعبير .

وآخرون منهم اشتغلوا بدراسته ، فمنهم من شغل بشرح ألفاظه وتفسير غريبه ، واهتم غيرهم بتذوقه ونقده وأضافوا بذلك رصيدهم إلى الرصيد المجموع من تراث الجاهلية .

وقد اضطلع بجمع الدواوين أبو سعيد السكرى (ت ٢٧٥) والسكرى هو الذى جمع أهم مابين أيدينا الآن من أشعار الجاهلية وشعراء صدر الإسلام إلى أيامه ، فجمع شعر القبائل والأفراد وهو فى اتجاهه إلى صنع هذه الدواوين كان ناقدا لها كما قدمنا ثم شارحا ومفسراً لغريبها .

وقد استقصى صاحب الفهرست ذكر الشعراء الذين عمل الرواة دواوينهم ثم أعقبهم أبو سعيد السكرى يختار من حملة الروايات مايراه جديراً بالاختيار ، فبلغ عدد الشعراء الذين صنع أبو سعيد دواوينهم قرابة ستة وخمسين شاعرا (١) .

وإذا كان أبو سعيد السكرى قد روى ديوان جران العود النميرى عن محمد بن حبيب شيخه ، فإن استقراء الديوان يدل على أن محمد

---

(١) الفهرست ٢٢٤—٢٢٥

ابن حبيب قد اطلع على روايات مختلفة للديوان (١)

وإن المتصفح لديون سحيم عبد بنى الحسحاس الذى صنعه نفطوية أبو عبد الله إبراهيم بن عرفه الأزدى (ت ٣٢٣) ليجد أنه قد وضع أمامه أكثر من نسخة فقارن وقابل بينها ، واختار منها ما أداه إليه اختياره واعتبره أصلا وذكر سائر الروايات المرجوحة لديه فى الشرح(٢) .

والروايات المختلفة التى اطلع السكرى عليها وهو يصنع ديوان هذيل ثلاث روايات :

الرّواية الأولى عن الرياشى شيخه عن الأصمعى عن عمارة ابن أبى طرفه الهذلى .

الرواية الثانية عن أستاذه أبى جعفر محمد بن حبيب عن ابن الأعرابى ، وأبى عمرو الشّيبانى .

---

(١) فمثلا عندما ذكر قوله :

فما لحقنا العيش حتى تناضلت بنا وقلانا الآخر المتخلف

أورد رواية مخالفة منسوبة لابن الاعرابى وهى :

« وتلانا الأخر المتخلف » بدلا زمن « وقلانا ... »

(٢) ومثال ذلك قصيدته التى مطلعها :

عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

والتى منها :

٩ — وهبت لنا ريح الشمال بقرة ولا ثوب إلا بردها وردائيا

فقال : ويروى « وهبت شمالا آخر الليل قرة »

ومنها :

٢٤ — واشهد عند الله أن قدرأيتها وعشرين منها أصبعا من ورائيا

فقال : ويروى « فاشهد » ويرى « أنى رأيتها »

فانظر إلى هذه الدقة فى المقابلة حتى بين (الفاء والواو وقد) ومثل هذا قد يهمله بعض المحققين اليوم فى مقابلاته .

وينتهى إسناد هذه الرواية إلى هذين الراويين فهى رواية أنقص من الأولى التى تنتهى إلى راوية ينتسب إلى قبيلة هذيل وهو عمارة بن أبى طرفه .

أما الرواية الثالثة التى يروى السكرى عن طريقها ديون الهذليين فهى عن محمد بن الحسن الأحول عن عبد الله بن إبراهيم الجمحى .

و يتبين لقارئ أشعار هذيل برواية السكرى أنه قد جمع العديد من الروايات ووازن بينها واختار منها ما يعتقد أنه الأصوب . ولقد كان له منهجه الواضح فى الجمع بين الرّوايات ، فالقصائد التى كانت محل إجماع الرواة دون خلاف فى نسبتها أو فى نصها أوردهـــا دون نص على هذا الاتفاق . أما الروايات الأخرى التى وقع فى روايتها خلاف فإنه قد نص على أوجه الخلاف فى روايتها ، ومن أمثلة هذا قصيدة لأبى جندب الهذلى فقد نص على أن الأصمعى قد رواها ولم يروها ابن الأعرابى ولا أبو عمرو ولا الجمحى (١) . ولم يقف جهد أبى سعيد عند حد القصائد، فقد نبه أيضاً إلى أوجه الخلاف فى رواية الأبيات (٢).

ويذكر لنا ابن قتيبة أنه لم تختلف الرواة فى ألفاظ بيت اختلافها فى بيت للاعشى ميمون بن قيس هو :

إنىّ لعمرو الّذى حطّت منا سمُها
تُحْدى وسيقَ إليْها الباقرُ العتَلُ

رواة بعضهم « خطّت » يريد خطت التراب ،ورواه بعضهم «حطّت» أى اعتمد فى السير ، وروى بعضهم « تُحدى » وبعضهم « تَحدى » .

(١) شرح أشعار الهذليين ٨٣

(٢) ومن أمثلة ذلك : فى قصيدة لأبى المثلم الهذلى ينص بعد ذكر أحد أبياتها على أنه لم يرو هذا البيت والبيتين الذى بعده أحد غير الباهلى عن الأصمعى ولم يرو هذا أبو عمر ولا أبو عبد الله ولا أبو نصر ولا الاخفش .

وروى بعضهم « الباقر العَثَلُ » وهى الكثيرة، ورواه آخر « الباقر الغُيُلُ » وهى السِّما ، ورواه آخر «وجدّ عليها النافر العَجِلُ » يريد النفار من مِنى (١) .

ونقرأ شرح ابن الأنبارى على المفضليات ، فلا تكاد تجد قصيدة لم ترو بروايات عدة : بزيادة أو حذف ، وتقديم وتأخير : وتغيير كلمات فى الأبيات والأمثلة كثيرة مثبوتة فى بطون كتب الأدب وشروح الأشعار .

* * *

وعلينا الآن أن نبحث سبب هذه الظاهرة ، ظاهرة اختلاف الروايات ولعل أهم هذه الأسباب هى :

١ — النسيان :

من طبيعة الإنسان التذكر والنسيان ولا يملك كل إنسان شجاعة الاعتراف بالنسيان والرجوع إلى الحق ، ولذلك فمن المتصور أن تكثر الروايات والاختلاف ، فإن الشاعر ينشد قصيدته على ملأ السامعين فيحفظها منهم جماعة ، فربما اختلطت كلمة أو جملة على أذن السامع فيبدلها بأخرى .

والأدب الجاهلى والإسلامى ظل سنين طويلة يتناقله الرواة شفاها — فى الظاهر على الأقل — والحافظة كثيراً ما تخطئ ، وكثيراً ما تضع كلمة مكان كلمة متى استقام الوزن والمعنى . فراوٍ يغيرّ كلمة، وراو يغير أخرى وراو لايغير ،والعلماء يروون عن رواة مختلفين فيأتى هذا الاختلاف .

---

(١) ومن أمثلة ذلك أيضاً أنه ينص فى أحد أبيات قصيدة لصخر الغى على أنه لم يرو هذا البيت والبيت الذى بعده الأصمعى وأبو عبد الله أنظر شرح أشعار الهذليين ٢٥

الشاعر يغير :

وربما عاب على الشاعر آخرَ شيئاً من تلك القصيدة ، فيغير منها ما اقتنع بوجوب تغييره .

يقول الأصمعي : إن ذا الرمه أنشد رجلا

وظاهرٍ له من يَابس الشَّخْتْ

فقال له الراوية : انشدتني

من بائس الشخت

فقال له : إن اليبس من البؤس ؟!

ولقد كان بعض رواة ذي الرمة يقول له نتيجة هذا التغيير :

أنت أفسدت على شعرك (١) .

لهذا فإنه نتيجة لهذه الظاهرة – الملفتة حقا – في آثار ذي الرمه نتوقع أن يكون بعض رواته قد حملوا عنه آثاره ، ثم لم يقع لهم تغيير ذو الرمة لبعض هذه الآثار التي رووها عنه ، فظلت كما هي دون تغيير ، وبعض رواته حملوا عنه آثاره بعد الحذف أو الإضافة أو التبديل .

٣ – التحريف في القراءة :

ومن أسباب ذلك أيضاً أن العلماء كانوا يأخذون أحياناً من صحف غير منقوطة ولا مشكولة فيقرأها كل حسبما يصح عنده معناها (فحذالة) إذا لم تنقط تقرأ : حدالة وجذالة (وحرمه) إذا لم تنقط تقرأ : حرمه وحزمه . فيأخذها كل حسب اجتهاده ويمعن الفكر في تأويل المعنى على حسب ما قرأ ! وحسبنا أن نشير إلى بيت الأعشى ميمون ابن قيس .

إني لعمْرو الَّذِي خطَّت مَنَاسِمهَا

تَخْدي وسِيق إليْها الباقِرُ العتَل

---

(١) الموشح للمرزباني ٢٨٩ – ٢٩٠

وقد سبق أن ذكرنا ما فيه من اختلاف الروايات وتوجيه ذلك . وأغلب الظن أن ذلك كان نتيجته عدم النقط والشكل ، وقد روى لنا الشيء الكثير فيما وقع بين العلماء من نزاع وخصومة حول البيت يرويه أحدهم على شكل ويرويه الآخر على شكل آخر مثال ذلك :

« أن الأصمعي أتى ولد سعيد بن سلم الباهلي فسألهم عما يروونه من الشعر ، فأنشده بعضهم القصيدة التي فيها :

سَمِينُ الضَّواحي لم تؤرِّقه ليلةٌ ∴ وأنعم أبكار الهُمُومِ وعُونُها

فقال الأصمعي : من روّاك هذا الشعر ؟ قال : مؤدب لنا يعرف بأبن الأعرابي .

فقال : احضروه . فقال له : هكذا رويتهم هـــذا البيت برفع (ليلةٌ) ؟

قال : نعم . فقال الأصمعي : هذا خطأ إنما الرواية (ليلةً) بالنصب . يريد : لم تؤرقه أبكار الهموم وعونها ليلةً من الليالي . فقال لأصمعي لسعيد : من لم يحسن هذا القدر فليس موضعاً لتأديب ولدك . فنحاه سعيد (١) .

ولا ننسى ما ينشأ عن التصحيف والتحريف في الكلمات المتشابهة فإنه من أسباب الاختلاف أيضاً ، وشواهـــده كثيرة سنذكر بعضها في موضعه .

٤ — خصائص اللهجات :

وقد كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، ويجرى كل منهم في النطق على طبعه ومقتضى فطرته اللغوية ، فمن ثم يقع الاختلاف الصرفي واللغوي الذي نراه في بعض الروايات .

---

(١) المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٢/٣٢٢

٥ — الراوى يغير :

يذكر لنا الأستاذ الرافعى أنه قد يغير الراوى من العلماء الكلمة بأخرى يراها أليق بموضعها وأثبت فى معناها . أو تكون الكلمة قد أصابت هوى فى نفسه .. وذلك كقول أبى ذؤيب الهذلى :

دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ
مُطِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا ؟

وهى رواية أبى عمرو بن العلاء ، ولكن الأصمعى رواه على نقيض هذا المعنى فقال « عصانى إليها القلب .. » البيت

وظاهر أن هذا التناقض فى الرواية لا يكون من الشاعر ، وإنما هو تفاوت فى الاستحسان لا غير « وكان الرواة ينقلون الشعر على ما يكون فيه من مثل هذا الاختلاف » .

ويبدو أنه كان هناك شبه عرف بين العلماء على أن الراوى إذا وجد فى المروى ما يعتقد أن غيرة أحسن منه فله أن يغير فى متن الرواية بما يتفق مع رأيه .

حكى الأصمعى أنه أنشده خلف ضمن قصيدة لجرير :

فيالكَ يوْماً خيرُه قَبْلَ شرِّه　　تغيبَّ واشيه وأقصر عاذِلُه

قال خلف : ويحه ما ينفعه خير يؤول إلى شر ؟. قلت (الأصمعى): هكذا قرأته على أبى عمرو بن العلاء . قال : صدقت ، وكذا قال جرير وكان قليل التنقيح لألفاظه ، وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع . قلت فكيف يجب أن يكون ؟ قال : الأجود أن يكون « خيره دون شرّه» فاروه كذلك : وقد كانت الرواة قديماً تصلح أشعار الأوائل فقلت : والله ما أرويه إلا كذلك (١):

---

١) العمدة جـ ١٩٢/٢–٩٣

فعلى الرغم من صحة النص عن قائلة عمن رواه وهو أبو عمرو بن العلاء وثبوت ذلك أيضا عند الأصمعى وخلف ، فإنما غيرا ويدلا ألفاظه اعتمادا على تلك القضية الخطيرة «كانت الرّواة قديما تصلح أشعار الأوائل»

قال بن مقبل : إنى لإرسل البيوت عوجا فتأتى الرواة بها قد أقامتها (٢)
ومن الرواة من كان يغير فى ألفاظ بعض الأبيات ؛ لتوجيه حجته وإنهاض دليله ! فيُرْوى عنه البيت على وجهه المغير ، وذلك فاشٍ بينهم وخاصة فى رواة الكوفيين .

ومن أمثلة تغيير الرواة مايقوله ابن قتيه : « وقد رأيت سيبويه يذكر بيتا يحتج به فى نسق الاسم المنصوب على المخفوض على المعنى لا على اللفظ وهو كقول الشاعر .

معاوىّ إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

قال : كأنه أراد : لسنا الجبال ولا الحديدا ، فرد الحديد على المعنى قبل دخول الباء » وقد غلط على الشاعر ، لأن هذا الشعر كله مخفوض قال الشاعر :

فَهبْهَا أمّة ذهبَتْ ضياعاً يزَيدُ أميرُها وأبو يزَيدِ
أكلتم أرْضَنَا وَجرْدتموَها فهلْ مِن قائمٍ أوَ مِن حَصِيدِ(١)

٦ — المؤلف يغير :

كثيراً ما كان يملى المؤلف كتابة مرات متعددة ، وهو فى كل مرة يحدث فى إملائه كثيرا من التّغيير والتبديل على سبيل التنقيح والتجويد لعمله بعد المراجعة ، والنتيجة الطبيعية لتكرار الإملاء فى مثل هذه الحالة ، اختلاف نسخ الكتاب الواحد بين أيدى مَنْ سمعه من الشيخ بطريق الإملاء ومن أمثلة ذلك الأصمعى الذى كان قد أملى كتاب (خلق الإنسان) خمس عشرة

---

(١) مجالس ثعلب ٤٨١

(٢) الشعر والشعراء ٩٨ — ٩٩ ، وانظر الرافعى ٣٨٨

مرة تختلف اختلافاً كبيرا بعضها عن بعض (٣) وكذلك أملى ابن دريد كتاب (الجمهرة) فى فارس ثم أملاه فى البصرة وبغداد من حفظه ، فلذلك اختلف نسخ هذا المصنف الهام (٤)

٧ — تزيد الرواة :

وهذا وذاك غير ما يكون من تزيّد بعض الرواة فى الشعر حتى يخرج إلى الوضع والصنعة ، وكتاب ابن سلام مملوء بهذه النماذج .

ومما استجمع كل هذا الاختلاف القصيدة التى أولها :

تقول ابنةُ العبْسىّ : قد شبْت بعدنَا
وكلّ امرئ بعد الشّباب يشيبُ

ومنها شاهد النحاة المشهور « لعل أبى المغوار منك قريب » وهى مرثية روها القالى فى أماليه وقال :

قرأت على أبى بكر محمد بن الحسن دريد هذه القصيدة فى شعر كعب الغنوى . . . إلى أن قال :

وبعضهم يروى هذه القصيدة لكعب بن سعد الغنوى ، وبعضهم يرويها بأسرها لسهم الغنوى ، وبعضهم يروى شيئاً منها لسهم . وزاد أحمد بن يحيى عن أبى العالية فى أولها بيتين ثم قال :

وهؤلاء كلهم مختلفون فى تقديم الأبيات وتأخيرها ، وزيادة الأبيات ونقصانها ، وفى تغير الحروف فى متن البيت وعجز وصدره ، ثم قال : والمرثى بهذه القصيدة يكنى أبا المغوار واسمه هرم . وبعضهم يقول : اسمه شبيب ، ويحتج ببيت روى فى القصيدة « أقام وخلى الظاعنين شبيب» وهذا البيت مصنوع والأول (كأنه أصح)

---

(٣) انظر السيوطى فى بغية الوعاة٢/١١٢ والقفطى فى إنباه الرواه ٢/١٩٩ والزبيدى فى طبقات اللغويين والنحويين ١٨٤

(٤) انظر المزهر ١/٥٨

العلاقة بين رواية الأدب ورواية الحديث

إن من يتعرض لدراسة الرواية الأدبية يهجم على ذهنه فوراً ما صنعه علماء الحديث فى دراستهم ، إذ أن توثيق الرواة والسند والمتن اشتهر به ابتداء علماء الحديث . ثم التزموه فى دراستهم على مدى القرون ، وبناء على ما قدمنافإنه يجب علينا أن نبيّن بصورة عامة ومختصرة بداية الخيط العلمى الذى أمسك بطرفه الأول علماء الحديث ، ثم نتتبع باختصار مساره بعد ذلك ، لنوضح فى آخر الأمر كيف كان التأثير والتأثر بين رواية الحديث ورواية الأدب .

من المتعارف المشهور : أن حديث الرسول لم يجمع أو يتـداول بصورة منظمة حتى قرب نهاية القرن الأول الهجرى تقريباً ، بل إن من الخلفاء الراشدين من حرص على منع التدوين أو الإكثار من الحديث ، وذلك خوفا على القرآن أن يختلط به الحديث ، أو يشتغل الناس عنه بالسنة ، وقد جاء فى حديث عمر لوفد أرسله للكوفة « إنكم لتاتون أهل قرية لهم دوىّ بالقرآن كدوىّ النحـل فلا تصدّوهم بالأحاديث فتشغلوهم ، جردوا القرآن ، وأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم »(١) .

وليس معنى هذا أنه لم تكن هناك رواية للحديث وتناقل له ، بل إنها كانت موجودة وشائعة بين الناس بطريقة حرةلا تقييد فيها ، وقدتكون مسندة بأن يروى صحابى عن صحابى آخر عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد روى أن أبا موسى الأشعرى قال لابنه حين أراد أن يكتب عنه : « احفظوا عنا كما حفظنا »(٢) وقد ظل هـذا العرف السابق عن

---

(١) طبقات بن سعد ٦/٢ .
(٢) جامع بيان العلم ١/٢٤٨ .

الحديث شائعاً بين الناس حتى بدأ تدوينه الرسمى فى أواخر القرن الأول الهجرى ، وعلى ما هو المشهور فى عهد عمر بن عبد العزيز (ت ٨٣) .

وفى هذه الأثناء حدثت تغيرات جوهرية فى المجتمع الإسلامى إذ انتهى الصحابة وخلفهم غيرهم من التابعين ، وانقسم الناس شيعاً وأحزاباً متفرقة * دينيّة وسياسيّة ، وتغيرت قيادة الأمة من خلافة إلى مُلْك ، ومن شورى إلى رياسة ، وانعكس أثر ذلك كله على الحديث وروايته فكثر فيه الوضع والتزييف ، تأييداً لاتّجاه أو طعناً فى آخر ، أو تقرباً لحاكم أو يثّاً للبلبلة والتشكيك فى الدين ، كما كان يصنع الزنادقة ، وقد أقر بعض هؤلاء الوضاعين الكذب صراحة بما وضعه وافتراه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد قال عبد الكريم بن أبى العوجاء — أحد هؤلاء الزنادقة — قبل أن تضرب عنقه : « والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرّم فيها الحلال وأحلّل فيها الحرام »(١) بل قد وصل الأمر فى ذلك إلى تجهيز أسانيد كاذبة ، وإعدادها لذلك النوع من الأحاديث المفتراه !!

والمهم عندنا أنه مع بداية تدوين الحديث كان الفساد قد تطرق إلى كل من سنده ومتنه وكان لا بد من حركة مضادة لمقاومة ذلك وردّه ليحصل العلماء فى النهاية على أحاديث مصفّاة صحيحة النسبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد صدرت منه حقا ، فجاءت فكرة الضوابط السلوكية لرواية الحديث فى هذا الوقت المبكر ، فتشددوا فى الإسناد والتزموه ، كما تتبعوا رواة الحديث بالتجريح والتعديل .

وواضح أن كل ذلك ضرورة أملتها ظروف العصر والتحرّز الدينى فى رواية السنة ، وقد قرر ذلك الرواد الأوائل من علماء الحديث ، قال

(١) اللآلىء المصنوعة ٢/٢٤٨ .

محمد بن سيرين (ت ١١٠) « لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة ، فلما وقعت الفتنة نظروا ، من كان من أهل السنة أخذوا حديثه ومن كان من أهل البدع تركوا حديثه »(١) .

وقد سمع الزهرى (ت ١٢٤) إسحاق بن عبد الله بالمدينة يحدث فيقول : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : مالك قاتلك الله يابن أبى فروة ما أجرأك على الله !! اسند حديثك ، تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة !! »(٢) .

ويكفى ذلك — مع كثرته — للدلالة على اهتمام علماء الحديث مبكراً فى نهاية القرن الأول وبداية الثانى بطرق التوثيق والتزييف وأن دافع ذلك ما ذكره ابن سيرين صراحة (ولما وقعت الفتنة قالوا سمّوا لنا رجالكم) فالدافع إذن دينى أوجدته الفتن والكذب فى الحديث وجاءت مؤلفات الحديث فى تلك الفترة وما بعدها ملتزمة بضوابط الرواية ، لأن الراوى يشعر بالتحرج الدينى وذلك أنه ينقل كلاماً من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الذى قال فى حديثه المشهور : « من كذب علىّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار »(٣) .

هذا فضلا عن أن الحديث يتضمن جزءاً كبيراً من السنّة . أو قل : هو السنة كلّها ، وهى ثانى مصادر التشريع الإسلامى ، أى أنها تتلو كتاب الله فى القيمة ، ولذلك كان من التدقيق والتحقيق ، ومما يبعث الطمأنينة فى نفوس السامعين ويوحى إليهم بالثقة فى حديث المحدث التزام المحدث بالضوابط السلوكية فى رواية الحديث ، والاسناد المتصل الذى

---

(١) أنظر صحيح مسلم ١/٨٤ واللفظ لابن حجر فى لسان الميزان ١/٧ .

(٢) حلية لأولياء ٣/٣٦٥ .

(٣) أنظر نص الحديث كاملا وطرق تخريجه الخطيب البغدادى « تقييد العلم ٢٩ — ٣٢ » وهوامش الصفحات .

يصل بين عصره وعصر الرسول صلى الله عليه وسلم بسلسلة متصلة من الرواة والمحدثين ، كلهم يشهد أنه سمعه حتى يصل الإسناد إلى الصحابى فالرسول .

من أجل هذا — رأينا الكثير من الصحابة ومن التابعين ، يتحرجون من رواية الحديث ، وقد يتخففون من أعباء هذا الحرج وقسوته فليجأون إلى الشعر وإنشاده ، رأينا روح بن عبادة(١)يقول« كنت عند شعبة فضجر من الحديث فرمى بطرفه أبا زيد سعيد بن أوس الأنصارى فى أخريات الناس فقال : يا أبا زيد .

واستعجمت دَارُ ميٍّ ما تُكَلِّمنَا والدَّارُ لَوْ كلَّمتْنَا ذَاتُ أخْبَارِ

إلىّ يا أبا زيد . فجعلا يتناشدان الأشعار ، فقال بعض أصحاب الحديث لشعبة : يا أبا بسطام ، نقطع إليك ظهور الإبل لنسمع منك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فتدعنا وتقبل على الأشعار ؟! قال : فرأيت شعبة غضب غضبا شديداً ثم قال : ياهؤلاء أنا أعلم بالأصلح لى أنا — والذى لا إله إلا هو — فى هذا أسلم منى فى ذاك .

ومن أجل هذا أيضاً ، كان الأصمعى يتحرّج فى تفسير شىء من القرآن وكذلك كان يتحرج من رواية الحديث ، ولذلك لم يرفع من الحديث إلا أحاديث يسيره .

فالقوم آنذاك لم يكونوا يرون فى رواية الشعــر ما يرونه فى رواية الحديث . فالشعر آخر الأمر شأن من شئون هذه الدنيا لا يتصل بالدين ولا يشخص الرسول ، ولا يمتّ بسبب إلى التشريع ، فهم إذن فى حلّ إذ وجدوا فيه سعة ، ليستريحوا فيها من عناء التضييق الذى كانوا يأخذون به أنفسهم فى الحديث .

فالعرب كانوا ينظرون إلى الشعر الجاهلى كأنه طُرْفة أو ملهىً ومادة لحسن المحاضرة فلم يكن يعنى به هذه العناية التى بذلت فى الحديث .

---

(١) نزهة الألباء : ٨٩—٩٠وابن سعد ٣٨،٢/٧

ولم ير من يتعمد الكذب فيه أن يتبوأ مقعده من النار :

والأصمعي كان فيما يروى من الحديث متحريا شديد التحرى ، فوثّقه المحدّثون كابن معين وابن حنبل، وكان فى اللغة صادقا غالبا ، إلا أن يجتهد فى تفسير الغريب فيخطئ . أما فى النوادر والملح ومايحكى عن الأعراب فيرخي لنفسه فى ذلك العنان فإذا وجد الحال يستدعي قولا ظريفا أو ملحة تزيد فيها أو اخترعها ، ولا يرى الأصمعي فى ذلك ما يمس دينا أو يخرج به عن التقوى ، لذلك فإنه يُشَك فيما يرويه الأصمعي من النوادر.

ويحدثنا صاحب العقد : أنه حذف الأسانيد من أكثر الأخبار طلبا للاستخفاف والإيجاز ، وهربا من التثقيل والتطويل ، لأنها أخبار ممتعة وحكم ونوادر لاينفعها الإسناد باتصاله ولا يضيرها ماحذف منها(١)

وغالبا مانجد الأسانيد فى الأدب قصيرة . وأصبح من المتعارف عليه أن الرواية قد درست بعد القرن الخامس على أبعد الظن ، ولم يبق إلا بعض الأسانيد العلمية ، هذا بالنسبة إلى أسانيد الأدباء واللغويين .

أما بالنسبة إلى سند الحديث ، فقد استمر حتى القرن السابع ، فكأنّ عمْر الإسناد العربي ثلاثة قرون تقريباً ، دع عنك ماكان من شأنهم فى هذا الإسناد « فإن الصدور منهم يكتفون بالنسبة غالبا وهى بعض طرق الرواية كما ستعرفه — فيقولون : رُوِّينا عن فلان وحُدِّثْنَا عن فلان، ويكون بين الراوى والمروى عنه جيلان » والنسب غير الإسناد فيما اصطلح عليه الرواة لأن الإسناد لايراد به إلا شهادة الزمن على اتصال النسب العلمي بين راوى الشيء وصاحب الشيء المروى ، حتى يثبت العلم بذلك على وجه من الصحة ولم يكن فى العرب شيء عن ذلك بالتحقيق إلا بعد قيام دولة بنى مروان(٢)

(١) ابن عبد ربه ، العقد الفريد . مقدمة المؤلف

(٢) راجع تاريخ آداب العرب للرافعى ٢٩٥-٣٠٥

ونخلص من كل ماسبق : إلى أن القوم كانوا يرون فى رواية الحديث مالا يرونه فى رواية الشعر ، فتشددوا فى الأول واستراحوا فى الثانى من عناء التضييق الذى كانوا يأخذون به أنفسهم فى رواية الحديث .

ومع ذلك فإننا نرى أن الرواية الأدبية أصل قائم بذاته وجدت عند العرب منذ الجاهلية فكان علماء النسب الجاهليون ومن أدرك منهم الإسلام يأخذون علمهم بالنسب عن شيوخ هذا العلم ممن تقدمهم أو عاصرهم ، وكذلك كان رواة الشعر والأخبار الجاهلية .

وربما كان أوضح مايمثل تلقى الشعر وأخذه مايروى من أن عمر ابن الخطاب تمثل بشعر ثم قال لفرات بن زيد الليثى أتدرى من يقوله ؟ فقال فرات : لا أدرى يا أمير المؤمنين . قال عمر : هـذا شعر أخيك قسامة ابن زيد قال : ماعلمته قال : هو أنشدنيه وعنه أخذته .

وقد روى حمزة الأصفهانى : سئل رؤبة بن العجاج عن هذا البيت

نَطْعَنهم سُلْكَى ومَخْلوجةً   كَرّكَ لأمَيْنْ على نابِل

فقال رؤبة : حدثنى أبى عن أبيه قال حدثتنى عمتى — وكانت فى بنى دارم — قالت : سألت امرأ القيس — وهو يشرب طلاء له مع علقمة ابن عبده — مامعنى قولك « كرك لامين على نابل » ؟ فقال : مررت بنابل وصاحبه يناوله لزاما وظهارا ، فما رأيت أسرع منه ولا أحسن فتشبهت به(١)

وكما سبق أن بينا فإن العصر الجاهلى كان فيه رواة للشعر والشعراء والأنساب .

بينما كانت رواية الحديث أمر طرأ على العرب بعد الإسلام ، فإن لم تكن رواية الحديث من حيث الطور الزمنى متأثرة برواية الأدب وفرعا

---

(١) التنبهات على أغاليط الرواه ص ٤ لابى القاسم على بن حمزة البصرى مخطوط دار الكتب ٢٢ ش لغة

منها فالروايتان أصلان انبثقا عن الحاجة الملحة انبثاقا طبيعيا (١) بل لقدبلغ رواة الشعر وعلمـــاؤه من التحقيق والتمحيص وتمييز منحوله والنص على الموضوع منـــه منزلة جعلت بعض العلمـــاء يميزونهم عن رواة الحديث .

فنرى ابن سلام يرد الكوفيين إلى التساهل فى الرواية والتجوز فى القبول فيقولى : « واسمعنى بعض أهل الكوفة شعرا زعم أنه أخذه عن خالد ابن كلثوم يرثى به حاجب بن زراره . فقلت له : كيف يروى خالد مثل هذا ، وهو من أهل العلم ؟ وهذا شعر متداع خبيث ؟ ! فقال : أخذناه من الثقات » فيقول معقبا على هـــذا الخبر : ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله »(٢) .

ولم تكن هذه الملاحظة لتغيب عن الثقات من علماء الأدب ورواته ، منذ جمع الأدب وتدوينه ، فقد تنبهوا إلى ذلك ومثله ، ووقفوا على كثير من النصوص التى ليست أصيلة فعرفوها ولم يقبلوها ، واستطاعوا أن يميزوا بين الأصيل والمختلق ، ويميزوا الصحيح من الزائف ، وكتب الأدب والتاريخ مليئة بذكر ملاحظات هؤلاء الثقات وتنبيهاتهم ، ولنا فى ابن سلام المتوفى سنة ٢٣١ خير مثال فى كتابه (طبقات الشعراء) إذ أورد فيه كثيرا من الملاحظات والآراء التى تدل على دراسة وتحقيق :

وقد بدأ الكلام فى الجرح والتعديل عند علماء الحديث من عهد الصحابة وذلك أنه لما فتحت الفتوح وأخـــذ الإسلام فى الانتشار ودخل فيه من لايحصر كثرة من الآمم المفتوحة من فارسى ورومى وبربرى ومصرى

---

(١) أنظر مصادر الشعر الجاهلى ٢٥٦

(٢) طبقات فحول الشعراء

وسورى وكان من هؤلاء من لايتجاوز إيمانهم حناجرهم ، كثر الوضع كثرة مزعجة ، وقد حمل الوضّاع على الوضع أمورٌ أهمها :

١ — الخصومات السياسية :

فكم من الأحاديث وضعت فى فضل قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وغفار والأشعريين ، وكم من حديث وضع فى تفضيل العرب على العجم والروم فقابلها هؤلاء بوضع أحاديث فى فضل العجم والروم والحبش والترك .

٢ — العصبية للبلد

٣ — الخلافات الكلامية

٤ — الترغيب والترهيب

فروعت هذه الفوضى فى الحديث عن رسول الله جماعة من العلماء الصادقين ، فنهضوا لتنقية الحديث مما ألم به ، وتمييز جيده من رديئه ، وسلكوا فى ذلك جملة مسالك منها : أنهم طالبوا بإسناد الحديث ، وعيّنوا رواته فيقول المحدث : حدثنى فلان عن فلان عن رسول الله أنه قال : كذا . ليتمكنوا بذلك من معرفة قيمة المحدِّث صدقا وكذبا ولينظروا : هل المحدث ينتسب إلى بدعة وضع الحديث ترويجا لها؟ ثم أخذوا يشرّحون الرجال فيجرحون بعضا ويعدلون بعضا ، وكان للاختلاف المذهبى أثر فى التعديل والتجريح ، فأهل السنة يجرّحون كثيراً من الشيعة ، وبالعكس ، وقد وضع علماء الحديث للجرح والتعديل قواعد ، لكنهم — والحق يقال — عنوا بنقد الإسناد أكثر من عنايتهم بنقد المتن .

فقلّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن مانسب إلى النبى صلى الله عليه وسلم لا يتفق والظروف التاريخية الثابتة أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفى يخالف المألوف فى تعبير النبى ، أوأن الحديث أشبه فى شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا .

« ولم تظفر منهم فى هـذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم »

فإذا رجعنا إلى رواة الآثار الآدبية نجد أنهم نبهوا إلى زيف المتن إذا تراءى لهم ذلك ، مهما كان السند .

ولقد تصدى الرواة العلماء للكثير من الأشعار ، ونبهوا إلى زيفها ونحلها ،

فنجد مثلا فى كتاب السيرة لابن إسحاق كثيرا من هذا الشعر المنحول الموضوع — على كثرة ما فيه أيضا من الشعر الصحيح الثابت عند العلماء الرواة — فاستدركه عليه ابن هشام وأسقط كثيرا منه وبين زيفه وذكر نقد العلماء له ، وقد نبّه ابن إسحاق نفسه إلى ذلك ، فاعتذر عن إيراد مثل هذا الشعر المنحول بقوله « لا علم لى بالشعر ، أوتى به فأحمله » (١) وقد عقب ابن سلام على ذلك بقوله : « ولم يكن ذلك عذرا ؛ فكتب فى السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط وأشعار النساء فضلا عن الرجال ، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود ؛ فكتب لهم أشعاراً كثيرة وليس بشعر ، انما هو كلام مؤلَّف معقود بقواف ؛ أفلا يرجع يرجع إلى نفسه فيقول : من حمل هذا الشعر ؟ ومن أدّاه منذ آلاف السنين ! والله تبارك وتعالى يقول « فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا » وقال فى عاد « فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَة »

ونَقَد ابنُ النديم ابنَ إسحاق أيضا فقال : « ويقال : كان يُعْمَل له الأشعار ويُؤتى بها ، ويُسأل أن يُدْخلها فى كتاب السيرة فيفعل فضمن كتابه من الأشعار ما صار به فضيحةً عند رواةِ الشّعر » (٢) .

ويذكر السيوطى فى المزهر نقلا عن أبى الطيب اللغوى فى كتابه

---

(١) طبقات فحول الشعراء : ٩

(٢) الفهرست : ١٣٦

مراتب النحويين أنه « قد غلب الجهل وفشا حتى لايدرى المتصدّر للعلم من روى ولامن روى عنه، ولا من أين أخذ علمه!! وحتى إن كثيرا من أهل دهرنا (أبوالطيب اللغوى) لا يفرقون بين أبى عبيدة وأبى عبيد! وبين الشئ المنسوب إلى أبى سعيد الأصمعى أو أبى سعيد السكرى أو أبى سعيد الضرير!! ويحكون المسألة عن الأحمر فلا يدرون أهو الأحمر البصرى!! أو الأحمر الكوفى! ولا يصلون إلى العلم بمزية ما بين أبى عمرو بن العلاء وأبى عمر الشيبانى . . . . وحتى يظن قوم أن القاسم بن سلام البغدادى ومحمد بن سلام الجمحى صاحب الطبقات أخوان . ولقد رأيت نسخة من كتاب (الغريب المصنف) وعلى ترجمته تأليف أبى عبيد القاسم بن سلام الجمحى ، وليس أبو عبيد بجمحى ولا عربى ، وإنما الجمحى (محمد) مؤلف كتاب(طبقات الشعراء) وأبو عبيد فى طبقة من أخذ عنه . . . . ولقد بلغنى عن بعض من يختص بهذا العلم (فى عصر أبى الطيب اللغوى) ويرويه ويزعم أنه يتقنه ويدريه أنه أسند شيئا فقال : عن الفراء عن المازنى! فظن أن الفراء الذى هو بإزاء الأخفش كان يروى عن المازنى! وحدث عن آخر أنه روى مناظرة جرت بين ابن الاعرابى والأصمعى وهما ما اجتمعا قط ، وابن الاعرابى بازاء غلمان الأصمعى (١) .

وبهذا ومثله نرى أن العلماء من رواة الأدب كانوا يدققون فى نقد المتن كما يدققون فى السند أيضا .

---

(١) المزهر ٢/ ٣٩٥ وما بعدها

سبق أن ذكرنا أن رواية الأدب تكاد تكون فنا متميزا قام به رجال متخصصون فى النصف الأول من القرن الثانى ، إذ بدأ ذلك بأبى عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤) وحماد الراوية (ت ١٥٥) وتبعهما المفضل الضبى (ت ١٥٨) وخلف الأحمر (ت ١٨٠) والشيبانى (ت ٢٠٦) ثم جاء بعدهم من تلاميذهم أبو عبيده (ت ٢٠٩) وأبو زيد (ت ٢١٥) والأصمعى (ت ٢١٦) ثم رواة القرن الثالث كابن الأعرابى (ت ٢٣١) وأبى حاتم (ت ٢٤٨) وقد توالوا بعد ذلك حتى وجدنا فى أواخر القرن الرابع من يروى أيضا عن الاعراب أحاديثهم وطرائفهم وأشهرهم الأزهرى (ت ٣٧٠) وابن جنى (ت ٣٩٢) وابن فارس(ت ٣٩٥) ثم انقطعت الرواية عن الأعراب بعد ذلك .

وقد استمد هؤلاء مادتهم الأدبية واللغوية من روافد متعددة استمدوها من السابقين عليهم فى الزمن حتى العصر الجاهلى ، فقرأوا شعر الشعراء وأخبار الفصحاء وأحاديثهم وخطبهم .

فهل استخدم هؤلاء الرواة ضوابط الروايةسندا ومتنا ؟ واذا كان ، فمتى حدث ذلك ؟ وكيف حدث ؟

الواقع أن الرواد الأول من الرواة العلماء لم يلتزموا الإسناد فيما رووه ، ومن النادر العثور فى آرائهم على إسناد متصل تنتهى نسبته إلى السابقين الذين نقلوا عنهم من العرب أو الشعراء .
هذا المبدأ العام لا ينقضه ماحدث فى النادر القليل .

ولكن منذ أن اتسع القول فى علوم الحديث ووضعت الأصول الكبرى لمصطلحاته ، وشاعت بين الناس تلك القواعد والمصطلحات ، بدأ رواة الآدب يحرصون على رواية ما اتصل من الأسانيد فى كل ما أرادوا تعلمه أو تعليمه من الأخبار والسير والأشعار ، وإن كانوا فى ذلك كله أحرص على الورع والاحتياط فى نقل أحاديث الرسول الكريم ، لكن ضوابط الرواية ظهرت

واضحة عند علماء القرن الثالث ومن تلاهم ، وجاء بصورة رواة الأحاديث التي هي سوق الإسناد بينهم وبين الرواة الأول منذ القرن الثاني بطريقة متصلة أو منقطعة ، فيصل الإسناد إلى أبي عمرو والأصمعي ، أو أبي عبيدة مثلا ، ثم يساق بعد ذلك النص عن هؤلاء منسوبا إلى صاحبه بلا إسناد ، حتى وإن تقدم به الزمن ، فهو إذن إسناد متصل إلى هؤلاء العلماء الرواد .

وهذه الطريقة واضحة تماماً في مؤلفات القرن الثالث سواء كانت كتباً عامة موسوعية الطابع كالأغاني ومجالس ثعلب — وكل من الأصفهاني وثعلب — من علماء القرن الثالث ، أو في رواية دواوين الشعراء السابقين التي يقدم بين يديها إسناد ينتهي إلى أحد هؤلاء الرواد من رواة الأدب واللغة في القرن الثاني أو الثالث . ولا داعي لأن نسوق الأمثلة فما أكثرها إذا تصفحت كتاب الأغاني أو مجالس ثعلب . ونرى في الكثير من الأحيان أن بعض رواة الحديث كانوا يروون الأدب وشواهد اللغة والنحو من الشعر وما كان من قبيلة ، فكانوا فيها ربما يتخففون شيئا مّا من ضوابط الرواية الدينية ، ولكنهم ما كانوا يتساهلون في شيء من ذلك تساهلهم في الجاهلية ، لأن نقاد الحديث تركوا فيهم من الأثر العميق ما لا يزول حتى بالجهد والمعاناة ، كما أن رواة الأدب كانوا أول من ألف في غريب الحديث فقد كان أبو عبيدة (ت ٢١٣) أول من صنف فيه ، ثم تبعه عديد من الرواة ، كالأصمعي والأشرم وابن الأنباري وابن الأعرابي وأبو زيد الأنصاري وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن قتيبه وابن دريد ومحمد بن حبيب وغيرهم(١) .

وتجريح الرجال وتعديلهم عند رواة الحديث جعل علماء الأدب يعنون بهذه الناحية ، وقد قدّم المحدّثون في هذا الباب ما يستخرج العجب

(١) انظر الفهرست ١٢٩ .

فبحثوا عن كل راوٍ وشرّحوه وحلّلوه ، وكان عمل هولاء المحدثين سبباً في أنّ رجال اللغة والأدب قلدوا المحدثين فشُرِّح الأصمعى والكسائى وأبو عبيدة وقطرب وحماد وخلف الأحمر ، كما شرّح المحدثون رواة الحديث. وقالوا الأقوال المختلفة فى تجريحهم وتعديلهم كما قال المحدثون ، ولم يكتف المحدثون بالنقد بل زادوا فى ذلك تاريخ الرجل وشيوخه ، ليعرفوا من ذلك قيمته ، ففعل رجال اللغة والأدب ذلك .

وخطا الأدباء خطوة تقليدية أيضاً فوضعوا الكتب كذلك فى تراجم الشعراء وطبقاتهم ، فوضع ابن سلام طبقات الشعراء على نسق طبقات المحدثين ، وأتى بعده ابن قتيبه فألف أيضاً فى الطبقات وترجم لكل شاعر .

ومقياس المحدثين زمانى ومكانى ، أو تاريخى وجغرافى ، فلما استعمل الرواة الكذب استعمل لهم النقاد التاريخ ، واشترطوا معرفة الرجال وطبقاتهم والعناية بمواليدهم ووفياتهم ، واشترطوا تقييد أسماء ، الرجال باسم البلد الذى حدثوا فيه ، وذكروا قصصاً وأخباراً حكموا عليها بالتدليس ، بسبب جهل الراوى بتاريخ وفاة المروى عنه ، وكذلك فعل علماء الأدب ، وقد سقنا لك نصاً ذكره أبو الطيب اللغوى فيما يروى عنه السيوطى .

والمحدثون كانوا أسبق إلى هذا العمل تاريخياً ، ففى العهد الأموى نرى أحاديث قيلت فى جرح الرجال وتعديلهم ، ونرى فى صدر الدولة العباسية شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان يؤلفان الكتب فى نقد المحدثين وبيان صادقهم وكاذبهم ، مع أنا لا نعلم فى بدء هذا العصر كتاباً أدبياً يصح أن يقال إن موضوعه تراجم رجال الأدب.

ولعل من أقوى الأدلة على صحة ما ذهبنا إليه أن الكتب التى اصطبغت بها كتب التراجم الأدبية ، صبغة محدثين أكثر منها صبغة أدباء ، خصوصاً ما ألف منها أيام سطوة المحدثين كالأغانى مثلا ، فإنك ترى

فيه الإسناد على نمط إسناد المحدثين والتعبير فى كثير من الأحيان تعبير حديث .

ولعل من أكثر المظاهر التى تأثرت بها كتب تراجم الأدباء بكتب المحدّثين احتجاب شخصية المؤلف فى بعض الكتب التى ألفت فى هذه القرون، فقد حصروا أنفسهم فى دائرة النقل ، نقل ما حدثوا به ونقل ما بلغهم عن الرجل ، وليس هذا مقصورا على كتب التراجم ، بل هو فى أصول كتب الأدب المؤلفة فى ذلك العصر ، فإذا قرأت فى البيان والتبيين ، أو عيون الأخبار ،لاتجد للمؤلف شخصية بارزة ، مع قدرة مؤلفيها الفائقة وما لهما من بسطة فى العلم والأدب ، ولو أحصيت ما للجاحظ فى البيان والتبيين لم تجد له ربع الكتاب ولا خمسة ، وإنما له الاختيار والجمع ، شأن المحـدثين فى الحديث .

ومن أوجه انتفاع رواة الأدب بجهود رجال الحديث : أنهم وضعوا شروطا خاصة لراوى الأدب واللغة على نحو ما فعل رجال الحديث ، فرجال الحديث يشترطون فى الراوية أن يكون ثقة ضابطا لما يرويه ، ويتحقق هذا فى المسلم العاقل البالغ السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، وأن يكون مع ذلك متيقظا لما يرويه غير غافل ، حافظا إن حدث من حفظه ، فاهما إن حدث على المعنى . فإن اختل شرط من هذه الشروط لم تقبل روايته (١) .

* * *

فوضع علماء الرواية الأدبية شروطا مماثلة إلى حد كبير ، فيقول الصاحبى : « تؤخذ اللغة سماعا من الرواة الثقات ويتّقَى المظنون » (٢) .

---

(١) المزهر ١/١٨٢

(٢) المزهر ١/١٨٣

أما ابن الانبارى فقد صرح بقياس رواية الأدب على رواية الحديث ، ثم ذكر بعض ما ينبغى أن يتوافر عند راوى الأدب فقال : « يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً كان او امرأة ، حراً كان أو عبداً ، كما يشترط فى ناقل الحديث ، لأن به معرفة تفسيره وتأويله فاشترط فى نقله ما اشترط فى نقله(١) ثم أضاف كمال الدين ابن الأنبارى قوله « فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله » .

وقد أوجبوا الإسناد قديما فى نقل اللغة لوجوبه فى الحديث ، إذ بها معرفة تفسيره وتأويله ، وكانت اللغة قائمة بالشعر والخبر ، وهما يرويان عن الرجال والصبيان والعبيد والإماء من العرب ، فاشترطوا فى ناقل اللغة العدالة بحسب ما يناسب اللغة ، ولذا قبلوا نقل أهل الأهواء المبتدعين ممن لا تكون بدعتهم حاملة لهم على الكذب (٢) ورفضوا المجهول الذى لم يعرف قائله خوفاً من أن يكون مولدا فتدخل الصنعة على اللغة .

بل إن بعض الفقهاء قد عرضوا لأمر رواة اللغة والأدب فاشترطوا العدالة أيضاً فى روايتهما ومن هؤلاء الفقهاء العز بن عبد السلام ت (٦٦٠هـ) (٣)

ومما اشترط العلماء فى راوى الأدب واللغة : أن يكون الأثر معروفا ناقله وقائله ، وردوا من الآثار واللغات ما كان مجهول القائل أو الناقل ورفضوا الاحتجاج به ، وهذا الشرط هو فى الحقيقة مكمل لشرط العدالة ، لأن الجهل بالناقل أو القائل يوجب الجهل بالعدالة (٤) .

واعتبروا من اللغة متواتراً وأحادا ومرسلا ومنقطعا وأفرادا ونحو ذلك ، ولقد جارى رواة الأدب رواة الحديث فى كثير من الدقائق العلمية من

---

(١) لمع الأدلة : ٣٥
(٢) الرافعى : تاريخ آداب اللغة العربية ١/١٢٥
(٣) المزهر : ١/٨٣
(٤) لمع الأدلة : ٤٧

ذلك : مراتب الألفاظ المستخدمة فى الجرح والتعديل فقد فصل أبو حاتم الرازى (ت / ٣٢٧) صاحب الجرح والتعديل هذا الأمر فقال : « ووجدت الألفاظ فى الجرح والتعديل على مراتب شتى » وإذا قيل له (صدوق) أو (محله الصدق) أو (لا بأس به) ، فهو من يكتب حديثه وينظر فيه ، إلا أنه دون الثانية وإذا قيل (صالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار » (١)

وقد أخذ رواة الأدب بما أخذ به رجال الحديث ، فكثيرا ما يتلقى الباحث فى كتب الرواة بألفاظ مثل (ثبت أو ثقة أو صدوق)

فالخطيب البغدادى عند ترجمته لابن الأعرابى بقول عنه : (ثقة) وفى موضع آخر يقول عنه أيضا : « كان أعلم الناس باللغة موثقا فيما يرويه (٢) .

ويعدل الأصمعى فينقل قول يحى بن معين (ت ٢٣٣) « الأصمعى ثقة » (٣) كما ينقل عن أبى داود السجستانى (ت ٢٧٥) قوله عن الأصمعى (صدوق) (٤) .

وقد اختصصت الخطيب البغدادى بالحديث لأنه بما يصدر من أحكام بشأن من يتعرض لتراجمهم من الرواة يجعلنا أكثر اطمئنانا فهو من أقدر العلماء على النظر فى أمر الرواة وإحلالهم أماكنهم من الوثاقة أو التجرح فهو من رجال الحديث وله كتاب (الكفاية فى معرفة أصول الرواية) يبحث فيه شروط الرواية وأحكام قبولها .

---

(١) الجرح والتعديل ١ : ١ / ٣٧
(٢) تاريخ بغداد ٥/٢٨٢
(٣) تاريخ بغداد ٦/٣٢٩
(٤) المرجع السابق ١٠/٤١٨

أما ألفاظ الجرح فلها أيضا مراتبها عند رواة الحديث ورواة الأدب على السواء فمنها (كذاب) وهى أعلاها ثم (تكلموا فيه) ويلى ذلك (لم يعبأ به) ولكل منها مرتبة .

فأبوزيد الأنصارى يسأل عن أبي عبيدة والأصمعى فيقول «كذابان» ويقول القفطى فى شأن نصر بن على بن منصور «تكلم فيه» وفى موضع آخر يقول «هجرت روايته» (١) .

وهناك بعد هذا ، بعض المفاهيم الجزئية الهامة ، التى أخذ بها رجال الأدب عن رجال الحديث فى حكمهم على الرواة ، من هذه المفاهيم (المعاصرة حجاب) ويعنون بهذا أن المعاصر إذا أصدر حكما بشأن من عاصره — فى مقام التجريح — فإنه ينبغى أن لا يؤخذ بهذا الحكم فربما يكون وراءه توهينه لمعاصره بواعث ذاتية من حقد أو منافسة أو خصومة ، وقد يكون لهذا المعاصر من القدر ما يستحقه ، ولكن أهل جيله وأقرانه ومعاصريه عموما لا يقرّون بهذا ، أولا يتبينونه بوضوح لما يحجبه عنهم من اعتبارات المعاصرة .

وقد حذا رواة الأدب حذو رجال الحديث فقالوا «كلام الأقران بعضهم فى بعض لا يقدح فى العدالة» (٢) .

وقد طبق السيوطى هذا المعيار بشأن مناقشته لتجريح نفطوية ، والأزهرى لابن دريد وهو معيار جدير بالنظر من جانب الأحكام الصادرة بشأن الرواة .

ومن أوجه تأثر رواة الأدب والفقه برواة الحديث أنهم بدؤوا فى رواية اللغة والأدب بدأهم فى راية الحديث فكانوا يذكرون السند فيقول

---

(١) إنباه الرواة ٣/٢٥٨

(٢) انظر الرافعى تاريخ آداب العرب ١/١٦١

ثعلب — مثلا — فى أماليه : حدثنى أبو بكر بن الأنبارى عن أبى العباس عن ابن الأعرابى قال : لحَن الرجل يلْحن لحْنا فهو لا حِنٌ . إذا أخطأ ، ولحن يلحن لحنا فهو لحِن ، إذا أصاب وفطن .

ولكن علماء اللغة والأدب لم يستمسكوا بذلك طويلا كما استمسك المحدِّثون ، لما سبق أن ذكرنا ، ولذلك لم يكن لنا معجم لغوى مسند كمسند البخارى ومسلم . والسبب فى ذلك أن اللغة أوسع جدا من الحديث فلو اتبع فى كل كلمة وكل اشتقاق الإسناد ، لبلغ المعجم حدًّا لا يقدر ، ولأن اللغة — فيما عدا ألفاظ القرآن — ليس لها من التقديس ما للحديث .

كذلك مما اتبع فى اللغة على نمط الحديث ، أنهم رتبوا ماورد من اللغة ترتيب أهل الحديث ، ففصيح وأفصح ، وجيد وأجود ، وضعيف ، ومنكر ، ومتروك ، كما فعلوا فى الحديث من صحيح ، وحسن ، وضعيف فقالوا : « إن اللغة التى ورد بها القرآن أفصح مما فى غيره ، وقالوا : أوْفى بالعهد . أفصح من وفى بالعهد ، لأن الأولى لغة القرآن ، وقالوا : المِزْرَاب لغة فى الميزاب وليست فصيحة . وقالوا : الحوى : الجوع مقصور وقدمده قوم وليس بالعالى . وقالوا : رضيت الشاة لغة مرغوب عنها والفصيح ربضت . وقالوا : دِمعة عينى (بكسر الميم) لغة رديئة » .

والظاهر أنهم راعوا فى تفضيل لغة على لغة ، وجعل بعض اللغات أفصح من بعض ، وقبول بعض اللغات واللهجات دون بعض أمورا كثيرة منها : أن الكلمة إذا نطقت بها جملة قبائل كانت خيرا من الكلمة تنطق بها قبيلة واحدة ، ومنها أن الكلمة إذا وردت على القياس النحوى والصرفى فضلوها على غيرها ، ومنها أن الكلمة إذا رواها علماء كثيرون كانت أصح من الكلمة التى رواها راوٍ واحد » .

التدوين :

المقصود بالتدوين : الكتابة . وقدكانت الكتابة معروفة للعرب فى العصر الجاهلى ، بدليل وجود إشارات إليها فى أدب ذلك العصر كقول طرفة ابن العبد :

كسُطُور الرقّ رقّشَه بالضّحى مرقّش يشمه

ولكن وجود الكتابة فى زمان أو مكان ليس معناه شيوعها وانتشارها ، شأنها شأن كل شىء فى الوجود ، فقد تكون موجودة ولكنها قليلة ، وذلك هو ما كان فى العصر الجاهلى ، فقد كانت الكتابة موجودة ومعروفة لديهم ولكنها كانت بنسب قليلة قد تصل إلى حد الندرة أحيانا ، فكانت غالبية الشعب لا تعرف القراءة والكتابة وبخاصة بين البدو وسكان الصحراء .

وقد ذهب الكثير من الباحثين (١) إلى أن تدوين العلوم والأخبار لم يحدث إلا فى منتصف القرن الثانى للهجرة ولكن هذا لا يمكن أن نسلم به على إطلاقه ، فالتدوين بدأ منذ القرن الأول ، بل كان قبل الإسلام تدوين ، ولقد كان هذا التدوين كثيرا فى البلاد المتحضرة ، كاليمن والحيرة ، وقليلا فى بلاد الحجاز ، فالحميريون فى اليمن دونوا كثيراً من أخبارهم وحوادثهم ونقشوها على الأحجار ، ولا تزال آثارهم فى ذلك تستكشف بين حين وآخر (٢) .

وقد أبان بعض الباحثين عن هذه القضية فذكر أن حماد الراوية —

(١) انظر الرافعى : فى تاريخ آداب العرب ٢٩٠ وأحمد زكى (شيخ العروبة) فى تاريخ الحضارة ص ٨٣ و ٨٤ ومحمود المنجودى بمجلة المجمع العلمى العربى بدمشق م ٤ ص ١٠٦ .

(٢) انظر . فجر الاسلام ١٩٩ ومابعدها والأدب الجاهلى ص ٢٠٣ وبعدها .

كان عنده كتب فيها أخبار الجاهلية وأنسابها وأشعارها بعضها كتبه بنفسه وبعضها كتب من قبله ، فقرأه واستفاد منه فى تدوين كتبه .

قال حماد الراوية : « أرسل الوليد بن يزيد إلىّ بمئة دينار وأمـــر يوسف بن عمر بحملى إليه على البريد . قال ، فقلت لا يسألنى إلا عن طرَفيْه قريش وثقيف ، فنظرت فى كتابىْ قريش وثقيف ، فلما قدمت إليه سألنى عن أشعار بلىّ فأنشدته منها ما استحسنه ، ثم قال : أنشدنى فى الشراب — وعنده وجوه من أهل الشام — فأنشدته »(١) .

وقد كان أمْر كتب حماد المشتملة على شعر الجاهلية معروفاً مشهوراً ، حتى إن الوليد بن يزيد بن عبد الملك — حين أراد أن يجمع ديوان العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها ولغاتها — استعار من حماد ومن جناد بن واصل الكوفى ما عندهما من الكتب والدواوين فدوّنه عنده ثم رد إليهما ما كتبهما (٢) .

وقد بُعِث النبى صلى الله عليه وسلم ولم يجد لإفشاء العلم فى الناس إلا أن يكثر فيهم من يقرأ ومن يكتب فحمل المسلمين على تعلّم الكتابة ، فكان إذا أسر جماعةً من العرب وصادف فيهم أناساً يقرأون ويكتبون ، ولم يكن لأحدهم مال يفتدى به نفسه يأمره بأن يعلم عشرة من أولاد المسلمين القراءةَ والكتابةَ ،وبهذه الطريقة فشت الكتابة فى قريش وغيرها وكان يقول : « قيِّدوا العلمَ بالكتابة »(٣)

وكثر التدوين منذ أوائل عهد الصحابة ، وقوى فى أيام التابعين . فعبد الله بن عباس (ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات وتوفى سنة ٦٩ هـ) كانت معارفه متعددة الجوانب فى الشعر والأنساب وأيام العرب فى الجاهلية

(١) الأغانى ٦/٩٤
(٢) الفهرست ٣٤ .
(٣) محمد كرد على : الإسلام والحضارة العربية ١/١٦٢

والغزوات وسيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، فلا يتصور أنه لم يدون كل هذه المعارف (١) .

وتعتبر المصادر الإسلامية ابن عباس أبا جذوة تفسير القرآن وبالتالي رائد دراسات النصوص العربية ، ولذلك فقد أطلق عليه « ترجمان القرآن » .

ولقد نسب إليه أنه كان عالماً بالفقه والتاريخ الجاهلي ، واللغة والشعر وهنا نتساءل : هل كان عالماً بكل هذه المجالات مهتماً بتدريسها والبحث فيها دون أن يكون عنده شيئاً مدوناً ؟

إن هذه القضية مرتبطة ارتباطا وثيقاً بقضايا أخرى تتصل بالتراث العربي . فهل كان عند العرب في الجاهلية تراث مكتوب ؟

يرى بعض الباحثين — والنفس أميل إلى ما رأوه — أن المعلومات التي وصلت إليهم عن بداية العمل هذا المجال (التدوين) وكذلك عن الكتب التي جاءتنا عن تلك الفترة ، فترة ظهور الإسلام وعصر الراشدين ، وعلى بحث المواد التي وصلت إليهم ، فتوضح لهم هذه المصادر أن المؤلفين في تلك الفترة (صدر الإسلام) مع ما يبدو من تناقل جهودهم شفاها كانوا يتلقون المادة بعضهم عن البعض اعتمادا على نصوص مدونة . ولقد عرف (فون كريمر) و (شبنجر) و (جولد تسيهر) و (ناصر الدين الأسد) وغير هؤلاء قدراً من المعلومات الخاصة بهذه المرحلة المبكرة ، ولم يخامرهم الشك في صحتها والمهم عندنا أنه كثر التدوين منذ أوائل عهد الصحابة وقوى أيام التابعين .

فهذه كلها — ومثلها كثير — أخبار صريحة الدلالة على أن هؤلاء الرواة قد وجدوا أمامهم بعض التراث الجاهلي مكتوباً قبل عهدهم ، وأنهم

---

(١) تاريخ التراث العربي ١٧٦/١

قرءوها و تدارسوها وأخذوا منها .ومن هنا كانت الدواوين التى صنعوها أو المجموعات التى اختاروها قائمة — فى أساسها — على ما كان مدونا قبل عصرهم وعلى الرواية الشفوية .

ومن الكتب التى دونت فى عهد الصحابة والتابعين ما روى أن زيد ابن ثابت ألّف كتابا فى علم الفرائض وعبد الله بن عمر كَتَبَ الحديث ، وألف كتابا فى قضاء علىّ على عهد ابن عباس .

ولعل ذلك من الأمثلة الدالة على وجود التدوين فى صدر الإسلام وقد قال ابن شهاب الزهرى : « خرجنا مع الحجاج بن يوسف إلى الحجّ فلما كنا بالشجرة قال : تبصروا الهلال فإن فى بصرى عهدة . فقال له نوفل بن مساحق : أتدرى مم ذاك ؟ ذاك من كثرة نظرك فى الدفاتر » (١). هذا فضلا عن أن « الدفتر » قد ورد ذكره فى الشعر الإسلامى المبكّر فقد قال جندب بن المثنى الطهوى .

هبلاً بجريّا ربيعُ تبصُرُ .·. قد قضى الأمر وجفّ الدّفتَر (٢)

وهذا عبيدة بن عمرو السلمانى (ت سنة ٧٢هـ) دعا بكتبه عند قومه فمحاها وقال: « أخشى أن يليها أحد بعدى فيضعوها فى غير مواضعها » .

ويروى لنا أن موسى بن عقبة أخبر أن كزيب بن مسلم (المتوفى سنة ٩٧ هـ — ٧١٥ م) تلميذ ابن العباس قد أودع عند موسى بن عقبة حمل بعير من مؤلفات أستاذه ، وكان علىّ بن عبد الله بن العباس المتوفى (سنة ١١٨ هـ — ٧٣٦ م) يكتب بين الحين والحين إلى موسى بن عقبة راجياً أن يرسل إليه صحيفة ما من مؤلفات والده ثم ينسخها ويعيدها إليه »(٣).

---

(١) تقييد العلم ١٤٠

(٢) أدب الكتاب ١٠٨

(٣) تاريخ التراث العربى ١/١٧٦ وانظر طبقات ابن سعد ٥/٢١٦ ومصادر الشعر الجاهلى ٣٩

فهذه أمثلة بينة على أن القوم قد عرفوا التدوين بالمعنى الذى نعرفه اليوم منذ صدر الإسلام ، وقد وردت ألفاظ مثل : السفر والزبور والتوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى من العرب ، وعلى ما يبدو أن هذه الكتب الدينية قد بلغت فى زمن الخليفة الثانى عمر بن الخطاب من الكثرة والانتشار ما كان يخشى منه الضلال والانصراف إليها عن قراءة القرآن ، فقد قال القاسم بن محمد : « إن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد ظهر فى أيدى الناس كتب فاستنكرها وكرهها وقال : (أيها الناس إنه قد بلغنى أنه ظهرت فى أيديكم كتب فأحبّها إلى الله أعدلها وأقيسها ، فلا يبقين أحد عنده كتابا إلا أتانى به فأرى فيه رأيى). قال : فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقوّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار » (١) .

ويبدو أن لفظة الكتب هنا تعنى : الكتب الدينية ، ولكنها تحتمل أيضا سائر الكتب ، فالخوف من الضلال والانصراف إلى هذه الكتب عن القرآن الكريم ينسحب على الكتب جميعها ، وقد تتضمن هذه الكتب بعض ما كان يدونه الجاهليون من كتب حكمهم وعلمهم ، وقد تتضمن كتب الأدب والأخبار الجاهلية ، التى تقص أخبار الجاهلية وأشعارها بما فيها من أيام ووقائع ومنازعات فتثير الخصومات ، وتحمى حميّة الجاهلية ، مما لا تحمد عقباه ، فإذا كانوا آنذاك ينهون عن رواية الشعر الجاهلى الذى يحضّ على هذه المنازعات فإن الأوْلى أن يحرقوا ويمزقوا تلك الكتب التى تشتمل على هذه الأخبار والأشعار .

ولا يكاد ينتصف القرن الأوّل حتى نرى قيامَ نادٍ فى مكة فيه مكتبة عامة تحوى كتبا فى شتى الموضوعات يؤمها الناس فيقرءون ما يشاءون

---

(١) ابن هشام : السيره ٢/٦٨

منها ، فقد اتخذ عبـــد الحكم بن عمرو بن عبد الله بن صفوان الجمحى بيتا فجعل فيـــه شطرنجات ونردات وقرقات ودفاتر ، فيها من كل علم ، وجعل فى الجدار أوتادا ! فمن جاء علّق ثيابه على وتد منها ثم جرّ دَفْتَراً فقرأه ، أو بعض ما يلعب به فلعب به مع بعضهم (١) .

فلم يكن الاعتماد على الحفظ فقط ، بل كان يعمد إلى الصحف ، وهل أدل على هذه النهضة العلمية التأليفية المبكرة فى القرن الأول من أن خالد بن يزيد بن معاوية — وقد كان خطيبا شاعرا وفصيحا جامعا ، وجيد الرأى كثير الأدب — قد انصرف إلى العلم وتأليف الكتب وترجمة بعضها إلى العربية ، فكان أول من ترجم كتب النجوم والطب والكيمياء (٢) .

وقد كُتِبَتْ صحف من الحديث فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كالذى روى البخارى عن أبى هريرة : أن خزاعة قتلوا رجلا من بنى ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه ، فأخبر بذلك النبى صلى الله عليه وسلم فركب راحلة فخطب فقال : إن الله حبس عن مكة القتل (٣) ، وسلّط عليهم رسولَ الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ، وأنها لم تحل لأحد قبلى ، ولم تحل لأحد بعدى ، ألاَ وإنها أحلّت لى من نهار ، وأنها ساعتى هذه . حرام لا يختلى (٤) شوكها ، ولا يعضد شجرها ، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد (٥) فمن قتل له قتيل فهو بخير النظرين : إما أن يعقل ، وإما أن يقاد أهل القتيل . فجاء رجل من أهل اليمن فقال : « اكتب لى

---

(١) انظر الأغانى ٤ / ٢٥٣ وانظر محمد كرد على فى : الإسلام والحضارة العربية ١ / ١٦٢ .

(٢) البيان والتبين ١ / ٣٢٨ .

(٣) شك البخارى فى أنها القتل أو القيل وهذا دليل ساطع على تحقيق البخارى

(٤) لا يقطع .

(٥) أى لمن يريد التعريف بها والمناداة عليها .

يارسول الله — يريد أن يكتب الخطبة التى سمعها منه — فقال صلى الله عليه وسلم : « أكتبو لأبى فلان » .

وكذلك ماروى عن عبد الله بن عمرو بن العاص من أنه كان يكتب كل ما سمع من رسول الله (١) .

وقد أراد بعض العلماء التوفيق بين هذه الأحاديث المتضاربة فقالوا : إن النهى عن الكتابة كان وقت نزول القرآن خشية التباس القرآن بالحديث(٢) .

وقد سجلت الأحاديث فى هذه المرحلة فى كراريس صغيرة ، أطلقوا على الواحد منها اسم (الصحيفة أو الجزء) وتمت هذه المرحلة فى عصر الصحابة وأوائل التابعين .

هذه الأخبار فى جملتها تدلنا على أن التدوين لم ينشأ فى العصر العباسى كما يزعم بعضهم ولكنه كان قبل ذلك .

ويبدو أن التدوين كان على غير نظام ، فالعلم كله فى نظرهم شىء واحد ، والعالم غير متميز ، فمسألة فى التفسير ومسألة فى التاريخ ومسألة فى الأدب ومسألة فى التشريع وكلها علم ، ليس بينها من فرق ، والعالم يعرض لكل ذلك دون أن يشعر بأنه ينتقل من حدود علم إلى حدود علم آخر ، ثم أخذ العلم يتركز .

فالتحديد الدقيق والتخصص المعروف عندنا الآن لم يكن معروفا آنذاك ، فالفصل الحاسم بين من يطلق عليه نحوى أوراو أو أعرابى

---

(١) فجر الإسلام ٢٥٠

(٢) المرجع السابق ٢٥٠

أو مؤرخ أو أديب أو لغوى لم يتحقق واقعيا ، فقد كانوا يتبادلون المواقف ويتعاونون .

ومع ذلك فإن المسألة تزداد وضوحا إذا نحينا من اعتبارنا قيد الدقة ، وأخذنا بعموم الشهرة ، فإننا سنجد أن كثيراً من العلماء فى هذا الدور قد غلبت عليهم شهرة خاصة بحيث إذا ذكر اسم أحدهم ارتبط فى الأذهان بصفة قد اشتهر بها فينسب إليها : نحوياً ، أو راويا ، أو مؤرخا ، أو أديبا أو أعرابيا ، فابو عمر بن العلاء (ت ١٥٤) كان راوية لكلام العرب شعرا ونثرا ، وله آراء نقلت عنه فى فهم النصوص ونقدها ، ومع ذلك فهو أحد أئمة القراءات والأصوات والنحو . والأصمعى (ت ٢١٧) أحد أئمة الرواة المشهورين لكلام العرب ، ألف فى اللغة والأدب مثل كتاب (فحولة الشعراء) و (الخيل) . والكتاب الأول يفيد فيه دارس الأدب كما يفيد دارس اللغة . وإن الأمر ليزداد صعوبة إذا أردنا أن نفصل بين اللغوى والأدبى .

لكن إذا لم يكن الفصل بين دارس اللغة ودارس اللغة الأدب قديما — ممكنا بصورة حاسمة — فإن الفصل ممكن فى مادة الكتاب الواحد الذى يحوى ماينسب إلى اللغة وما ينسب إلى الأدب ، فمن الممكن استخلاص العناصر التى تنتسب إلى صحة النص وما يتعلق بذلك ، والعناصر التى تنسب إلى جماله وفنه ، كما أن الدارسين أنفسهم يغلب على الواحد منهم طابع معين ، يمكن به نسبة الرواة أوالنحاةأو الأدباء أو المؤرخين ، وبناء على ذلك اشتهر الخليل بأنه عروضى لغوى ، وسيبويه بأنه نحوى ، والأصمعى بأنه راوية ، لا باعتبار التخصص الحاسم ، بل باعتبار الطابع الغالب .

ولما اتسعت دائرةالعلم وكثرت جزئياته ، أضبح أكثر العلماء لا تتسع قدرتهم للإحاطة بها ، فغلب على كل طائفة منهم ميل خاص إلى بعض المسائل اشتهر به ، فمنهم من غلبت عليه نزعة التشريع ، ومنهم من غلبت عليه نزعة التاريخ وهكذا ، وبوضوح هذه النزعات على توالى الزمان أخذت المسائل

المتشابهة يتجمع بعضها حول بعض، فتميزت العلوم نوعا ما، وفضلا عن ذلك فإنه حين تميزت هذا التميز لم تكن منظمة فى نفسها . فمسائل فى الفقه مبعثرة ، وثانية فى التاريخ مبعثرة وهذا ...

فجاء العلماء بعد يدخلون عليها التنظيم شيئا فشيئا ، يجمعون المسائل المتشابهة فى موضع واحد ، ويبوبون لها بابا خاصا ؛ حتى وصل فى آخر العصر العباسى الأول إلى ما رأينا . وزاد من أتى بعدهم فى ذلك التنظيم ، حتى كان من ذلك بعد مثل : كتاب الموطأ فى الحديث ، وكتب أبى يوسف ومحمد والشافعى فى الفقه ، وتاريخ السيرة ، وتاريخ الفتوح ، والطبقات وكان الحديث فى أول الأمر يشمل كل ذلك ، ثم أخذت فروعه تنفصل عنه شيئا فشيئا وتتميز بأسمائها وكتبها .

وفى العصر الأموى ضُمّت التسجيلات المتفرقة فى الحديث ، وتم هذا فى الربع الأخير من القرن الأول للهجرة ، والربع الأول من القرن الثانى .

وأما العلوم اللسانية فكان مبعثها أيضاً دينيا ، فأهم سبب لوضع النحو المحافظة على القرآن من أن يلحن الناس فيه ، وأهم باعث لجمع اللغة معرفة لغة القرآن وتفسير غريبه وهكذا ، ثم تحول بعد ما كان وسيلة إلى غاية تقصد لذاتها .

ويظهر مما عثرنا عليه أن التدوين بدأ بتقييد العلم من غير أن تظهر فيه للمؤلف شخصية ما ، وليس له إلا الجمع ، وكانت الكتب عبارة عن صحف يكتب عليها ، وقد تكون صحفا مفرقة مبعثرة ، فلما دخل الفرس والروم فى الإسلام ، وكانوا ذوى حضارة قديمة وكتب مؤلفة من قبل ، أدخلوا على اللغة العربية ، بعد أن تعلموها ، نظام تأليف الكتب بالمعنى الذى نفهمه الآن من جمع ما يتعلق بالموضوع الواحد فى كتاب واحد . ولكن

ما كتب فى عصر الأمويين لم يصل إلى أيدينا منه إلا القليل ، وأغلب هذه الكتب أخذت عن العلماء عن طريق الرواية ، وأدمجت فى كتب العباسيين التى كانت أتم نظاما وأرقى فى فن التأليف ، وبعض هذه الكتب الأموية كانت موجودة فى العصر العباسى وما بعده . فابن النديم يقول : إنه رأى صفحات أبى الأسود الدؤلى فى النحو ، وإنه رأى كتاب عبيد بن شرية فى الأمثال . وابن خلكان يقول : إنه رأى كتابا وهب بن منبه فى تاريخ اليمن ، ولكن فى عهدنا هذا لم يصل إلينا شىء يصح أن يوثق به إلا قليلا(١) .

ذكرنا أن عصر بنى أمية كانت فيه مذكرات أو صحائف ، ثم أقبل العصر العباسى بحضارته العظيمة ، وخالطت العرب أمما ذات مدنية — كما ذكرنا — ولها عهد قديم بالتأليف ، وقد كلت القوة الحافظة من كثرة ما توارد عليها من أنواع العلوم ومسائل الفنون ، فكانت الحاجة إلى التصنيف شديدة ، ولا سيما بعد أن اهتدوا إلى نظام طرقه ممن عاشروا من الأمم العريقة فى العلوم والحضارة ، فنشطت العقول ، وهبت الفطن ، وثارت العزائم للجمع والتدوين

ومن الأسباب التى دفعت العلماء إلى التدوين رغبة الامراء فى التعلم والتأدب ، وعدم استطاعة بعضهم حضور مجالس العلم ، ورغبتهم كذلك فى تأديب أولادهم ، وخوفهم من فقدان العلماء بسفر أو بموت أو بسبب آخر ، وقد كان أكثرهم رحالة وكذلك رغبة العلماء أنفسهم فى تعليم أولادهم وأفلاذ أكبادهم ، وخشيتهم الموت قبل إتمام ذلك .

ومبدأ تلك النهضة المباركة زمن المنصور أى سنة ١٤٣ ﻫ فإنه تقدم إلى الأئمة والفقهاء أن يجمعوا الأحاديث والفقه ، وبذل لهم فى ذلك الأموال الطائلة ، ثم أوعز إلى العلماء والمترجمين من السريان الفرس وغيرهم أن ينقلوا إلى العربية من كتب الألسنة الأخرى فترجم الكثير من الطب والمنطق

(١) انظر فجر الإسلام : ٢٠٢

وغيرها ، وكانت عبارة التأليف من ابتداء تدوين العلوم إلى حوالى القرن الرابع ،خالية من التعقيد ، حسنة الأسلوب متينة التركيب ، ولاسيما علوم الأدب أصولا وفروعا ، حتى كتب القواعد من اللغة .

أما عصر البويهيين ،أو قل المائة الثانية والثالثة للعصر العباسى ،وهو عصر الإسلام الذهبي للعلم خاصة ، ففيه نضجت العلوم على اختلاف أنواعها وتم نماؤها وظهرت الكتب الوافية فى أكثرها ، وانتقل العلم فى مدائن كثيرة من المملكة العربية ، يتنافس ملوكها وعلماؤها فى ترقية العلوم ، وتأليف الأسفار فكان العلم فى هذا العصر أكثر ثمرا وأصبح نتاجا لكثرة أماكنه ووفرة الذين عنوا بتعاهده ، وفيه تكونت المعاجم اللغوية وكتب التاريخ والجغرافيا ، ويمتاز هذا العصر بكثرة المكتبات الكبرى فى مصر والعراق والأندلس وغيرها ، وباشتغال العلماء بالتأليف فى كل العلوم ، وكانت عبارة التأليف لاتزال راقية بليغة فى أكثر الكتب وإن امتدت إلى بعضها يد السجع ، ولكن كان متقنا بليغا .

أما عصر السلجوقيين فهو عصر الجمع والاختصار ، وكأنى بالعلماء لما رأوا ما توالى على المملكة الإسلامية من الفتوح ؛وما لحقها من التخريب وشاهدوا أو سمعوا بضياع الكتب بمصر والشام وفارس والأندلس بسبب الفتن والحوادث ،عمدوا إلى الاحتفاظ بتلك الآثار الباقية واكتنازها بالتلخيص والجمع ،مع حذف الأسانيد بحيث تجتمع الحقائق الكثيرة فى الحجم الصغير ، ويكون الكتاب الواحد زبدة عشرات من الكتب ،فصنفوا مؤلفات وافية بينها طائفة من المعاجم التاريخية والجغرافية وغيرها ، وهى أهم ما بين أيدينا من كتب العلم العربى ، وإن كان بعضها قد صدر بعد هذا العصر بسنين قليلة لكن يعد من ثماره ، ثم كادت جذوة العقول تخمد ، وقل الابتكار والاقتراح حتى جرف سيل التتار ذلك الأثر الجميل .

وكانت عبارة التدوين فى أكثر الكتب سهلة مفهومة ،وتكلف السجع والبديع كان فى القليل منها .

ومن أشهر كتاب هذا العصر القاضى الفاضل (توفى بالقاهرة سنة ٥٩٦) وهو كاتب الديار المصرية وزعيم الطريقة الإنشائية الفاضلية ،ووزير صلاح الدين الأيوبى ، وطريقه موسس على أصول السجع والبديع ، إلا أنه غالى فى التورية والجناس ، حتى أصبحت الصناعة فى هذا العصر صناعة عليها سمة الكلفة . ومنهم بالأندلس ابن زيدون المتوفى سنة ٦٢٣ ومن مشهورى الكتاب الحريرى المتوفى سنة ٥١٦ والزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ وابن الأثير صاحب المثل السائر المتوفى سنة ٦٣٧ وغيرهم .

الفصل الثانى

منهج التحقيق عند القدماء من العرب

عنى المتقدّمون من علماء العربية بالتحقيق والتدقيق ، وعرفوا بالضبط والإفادة حتى تهيّأ لهم منهج قويم قائم على أسس متينة ، بل إنه يعد أدق منهج يحتذيه قلة من المحققين المعاصرين ، ويفرّ منه الكثرة طلبا للاستخفاف .

وفى هـذا الفصل سنذكر أسس التحقيق المعاصر ونرى موقف المتقدمين منه .

ولعل عناية المتقدمين بكلام الله العزيز ، وقراءاته ، والعمل على ضبطها ، ثم عنايتهم بالحديث الشريف ، وأسانيده ، ورواته كل ذلك دفعهم إلى أن يأخذوا أنفسهم بالصعب من المسالك فيضبطوا ويجيدوا فى علومهم المختلفة من منظوم ومنثور .

فتحقيق النصوص ليس من مبتدعات عصرنا الذى أخذ فيه المحققون بالمنهج العلمى ، وليس من مبتدعات المستشرقين على إبداعهم وإجادتهم فى نشر ذخائر التراث العلمى العربى ، كما يظن طائفة من شبان عصرنا .

فلقد بدأ علماءُ المسلمين بهذا المنهج العلمى ،وأخذوا أنفسهم بكل صرامة فى سبيل الوصول إلى الحقيقة ، وليس أدل على هذا من الخدمة الصادقة التى أولوها للحديث الشريف ، فانتهت تلك العناية بتوصيلهم إلى علوم الحديث .

والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ فى أوربا وأمريكا أن يكتبوا أحسن من (الإلماع للقاضى عياض) فإن ما جاء فيه من مظاهر الدقة فى التفكير والاستنتاج تحت عنوان (تحرى الرواية والمجىء باللفظ) يضاهى أدق ما ورد فى الموضوع نفسه فى أهم كتب الفرنجة فى ألمانيا وفرنسا وأمريكا وبلاد الإنجليز ... والواقع أن المثودلوجية الغربية التى

تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربي ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث ، بل تمت إليه بصلة قوية .

والقواعد التي وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصل إلى الحقيقة في الحديث تتفق في جوهرها واتجاهها والأنظمة التي اكتشفها علماء أوربا فيما بعد في بناء علم المثودلجية ... وبإمكاننا أن نصارح زملاءنا في الغرب فنؤكد لهم بأن ما يفاخرين به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا ، ونحن أحق الناس بتعليمه والعمل بأسسه وقواعده (١) :

ولعل أول ما ينبغي الوقوف عنده حين نتحدث عن تحقيق تراثنا الأدبي وغير الأدبي ما وقع وفي وهم كثير (٢) أن المستشرقين هم الذين وضعوا قواعد هذا التحقيق العلمية مستضيئين فيها بما وضعه العلماء عندهم من قواعد في نشر النصوص اليونانية واللاتينية . وهي قواعد ترد إلى التثبت من نسبة النص إلى صاحبه وجمع مخطوطاته والمقابلة بينها في الهامش ، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات .

والواقع أن هذه القواعد لم تفت أسلافنا ل بل لقد بلغوا فيها من الدقة والإحكام مالم يبلغه المستشرقون .

فهذه القواعد السديدة التي وضعها المحدثون للتوثق من صحة الحديث النبوي ودقة رواية مصنفاته ، وإخراجها على خير وجه علمي ، طبقها أسلافنا من العلماء بالعربية والشعر القديم — منذ العصر الأول — تطبيقا واسعا حتى ينفون عنهما الزيف والتحول . وبدءوا في ذلك بتمييز الرواة المتهمين من الموثقين — وظل تحقيق الشعر القديم يمحص ويبحث ويمتحن

---

(١) انظر الدكتور أسد رستم مصطلح التاريخ المقدمة .

(٢) يتزعم هؤلاء الفئة الدكتور صلاح الدين المنجد . انظر نقد النصوص له .

سنده ومتنه حتى وضع ابن سلام فيه كتابه (طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين) وقد اتضح مما أسلفناه فى الرواية الأدبية أن رواة العربية الموثقين من أمثال ابن سلام كانوا يفحصون ما تضيفه القبائل إلى شعرائها من أشعار ، ويرفضون رواية الرواة الوضاعين على نحو ماتشدد المحدثون فى رواية الحديث النبوى ، وأن يكون أساس الرواية اللقاء والمشافهة ، فكان علماء اللغة والشعر لايقبلون الرواية من صحيفة ولا من مصنف مكتوب ، بل لابد أن يكون أساسها الأخذ عن عالم ثبت فى الرواية وفى اللغة ، وقد مضوا يعنون عناية بالغة بالإسناد على نحو ما عنى المحدثون ، بحيث لانصل إلى أبى الفرج الأصفهانى فى كتابه (الأغانى) حتى نجده يقدم أكثر رواياته للأشعار والأخبار بسلسلة من الرواة الذين حملوه على مر الأزمنة وهو يستهل السند — غالبا — بكلمة (حدثنا) أو (أخبرنا) وإذا كان للشعر أو الخبر روايتان ساقهما جميعا ، صنيع المحدثين حتى يستطيع القارئ أن يقابل بين الروايتين وما ينطوى فيهما من تفاصيل أو من أشعار مزيدة .

والسند لا يلقى إلقاء دون تمحيص ، وإلا لم تكن هناك حاجة إلى ذكره ، فهو إنما يلقى لكى نتوثق من صحة الخبر أو الشعر بالضبط على نحو ما يتوثق المحدثون من رواة الحديث ، فمن كان منهما من رجال السند نص عليه أبو الفرج ورفض روايته على نحو رفضه لكثير مما يرويه ابن الكلبى وابن خرداذبه ، وكثيرا ما يدفعه فحصه لبعض الأشعار إلى الشك فيها والاتهام ، وحينئذ يفزع إلى دواوين أصحابها كى يطمئن قلبه ، فإن لم يجدها فيها ظل ينقب عنها حتى يهتدى إليها ويعرف ناظمها معرفة اليقين ، وقد لايهديه البحث إلى صاحب الشعر الذى اتهمه ، فيحكّم ذوقه وفقهه بأساليب الشعراء وصياغاتهم .

وإذا كان علماء الشعر واللغة قد بذلوا فى توثيق الشعر القديم كل ما استطاعوا من جهد مستضيئين بجهود المحدّثين فى نقد الرواة ومتون الحديث ، فإنهم بذلوا نفس الجهد فى توثيق المصنفات الأدبية واللغوية

المعرفة فى القدم ، وظلوا حتى القرن الرابع الهجرى على الأقل يعدون الإملاء — كما عده المحدثون — أعلى مراتب العلم وحتى مع الإملاء كانوا يراجعون ما يملى عليهم ويحققونه ويفحصونه مهما كان صاحبه من العلم والحفظ والرواية والدراية .

وبعد هذا يقتضى البحث أن نورد نماذج مما جاءت فى كتب الشعر والأدب مقارنة بأدق مناهج التحقيق المعاصر .

أولا — التثبت من نسبة النص إلى قائله :

فهل كان القدماء يتثبتون من صحة نسبة النص إلى قائله ؟!

والجواب على ذلك أيسر من أن نبرهن عليه ، فكتب الأدب شعرها ونثرها منذ القرن الأول مليئة بما يبرهن على أن قدماء العرب كانوا يردون المنحول ، وقد قضى الباحثون المعاصرون وقتا طويلا يتجادلون فى صحة الشعر الجاهلى ، والكثير من الأدلة التى كانوا يدلون بها فى القديم هى هى إلى يومنا هذا ، فيذكر ابن سلام أن « فى الشعر المسموع مفتعل موضوع لاخير فيه ولا حجة فى عربيته » (١) .

وكما فطن الجمحى إلى أن فى الشعر المسموع مفتعل موضوع فطن إلى أهمية تحقيق صحة النصوص وصحة نسبتها ، ولاشك أن هذه هى أولى عمليات النقد وأساسه المتين إذ كيف نحقق كتابا لانعرف مصدره فأبو عبيدة وابن نوح العطاردى يريان فيما يرويه لهما ابن داود مفتعلا موضوعا ، يخبرنا بن سلام فيقول :

« اخبرنى أبو عبيدة أن ابن داود بن متمم بن نويرة ، قدم

(١) طبقات فحول الشعراء .

البصرة فى بعض ما يقدم له البدوى فى الحلب والميرة ، فنزل النجيب فأتيته أنا وابن نوح العطاردى ، فسألناه عن شعر أبيه متمم وقمنا بحاجته ، وكفيناه ضيعته ، فلما نفد شعر أبيه جعل يزيد فى الأشعار ويضعها لنا ، وإذا كلامه دون كلام متمم ، واذا هو يحتذى على كلامه ، فيذكر المواضع التى ذكرها متمم والوقائع التى شهدها ، فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله »(١) .

ويذكر أن مما أفسد الشعر وهجّنه محمد بن إسحاق وكان من علماء الناس بالسير فقبل الناس عنه الأشعار وكان يعتذر ويقول : لاعلم لى بالشعر أوتى به فأحمله — فيقول ابن سلام :

«ولم يكن ذلك عذراً ، فكَتَبَ فى السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط وأشعار النساء فضلا عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود فكتب لهم أشعارا كثيرة ، وليس بشعر إنما هو كلام مؤلف معقود بقواف ، أفلا يرجع إلى نفسه ! فيقول : من حمل هذا الشعر ؟ ومن أدّاه منذ آلاف السنين ؟ والله تبارك وتعالى يقول (فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الذين ظلموا) أى لا بقية لهم » (٢) .

ويذكر ابن النديم أنه قرأ فى كتاب بخط ابن الجهم أن كتاب (المدخل) لسند بن على ، وهبه مؤلفه سند إلى ابن معشر ، فانتحله أبو معشر ، وهنا نرى ابن الجهم يرد هذه الفرية أو الانتحال فيقول :

« فانتحله أبو معشر لأن آبا معشر تعلم النجوم على كبر ولم يبلغ عقل أبى معشر صنعة هذا الكتاب .... هذا كله لسند بن على » (٣) .

---

(١) طبقات فحول الشعراء ٤٠

(٢) المرجع السابق ٩

(٣) الفهرست ١/ ٣٨٤ .

ألاترى معى أن ابن الجهم كان ناقـداً بصيراً بأساليب الكتّاب يستطيع أن يرد المنتحل إلى صاحبه ويحكّم فى ذلك علمه وعقله وذوقه وهذا ما يسمى بنقد المصدر .

إن الباحث ليرى أن قدامى العرب قد انبروا لكتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد فأخذوا يدرسون هذا المعجم ويفحصون أسانيده ومادته وتاريخ شيوخه والمكان الذى شاع منه وذاع ، حتى يستوثقوا من نسبته للخليل أو عدم نسبته ، وكان فى مقدمة هؤلاء العلماء الزبيدى الأندلسى (ت ٣٧٩) أما المكان الذى ذاع منه فعرفوا أنه خراسان ، فهو ليس البصرة دار الخليل ومستقره ، وأما الزمن الذى ظهر فيه فوجدوه زمناً متأخراً عن عصر الخليل ، إذ ظهر حوالى منتصف القرن الثالث للهجرة ، أى بعد وفاته بنحو ثمانين عاماً ، ورجعوا إلى أسانيده فوجدوا العجب ، إذ وجدوا مؤلفه يروى عن الأصمعى وابن الأعرابى وهما من الجيل التالى للخليل ، فهل يعقل أن يروى سابق عن متأخر ؟! بل لقد وجدوه يروى عن المسعرى عن أبى عبيد ، وقد توفى الخليل سنة سبعين ومائة فى حين ولد أبو عبيد سنة أربع وخمسين ومائة ، وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين ، فلا يعقل أن يكون الخليل قد روى عنه فضلا عن تلميذه المسعرى .

ومضى هؤلاء العلماء الأقدمون يستقصون كتابات جيلين من اللغويين بعد الخليل : جيل الأصمعى وأبى عبيد وابن الأعرابى ؛ وجيل أبى حاتم وابن السكيت والرياشى ، فوجدوهم لا ينقلون عن الخليل فى اللغة شيئاً ، ولو أنه خلّف حقاً معجم العـين لزينوا كتبهم بالنقل عنه ، ولم يكتف هؤلاء الفاحصون للمعجم بالوقوف عند أسانيده ، بل لقد فحصوا مادته ومتنه ، فلاحظوا اختلاف نسخه المتداولة فى العالم العربى وكثرة الخلل والفساد فى نصه ! ! مما جعـل علماء اللغة الأثبات لا يلتفتون إليه حين ظهوره ، ولا يستجيزون لأنفسهم رواية حرف منه(١) .

(١) انظر مقدمة المحققين لمختصر العين ص ٧ و ٨ الدار البيضاء .

وتصدى الزُّبَيْدى فى مختصره لفحص ما يحمل من عتاد لغوى فحصاً دقيقاً ، وإذا هو يقطع بأن هذا العتاد نفسه يحمل الشهادة الصادقة على أن المعجم ليس من صنع الخليل ولا من عمله ، إذ وجد جميع ما فيه من معانى النحو لا يجرى على مذهب البصريين وأستاذهم الخليل ، إنما يجرى على مذهب الكوفيين مما ينفى نسبته إلى أى بصرى فضلا عن الخليل نفسه ، وكذلك الشأن فى التصاريف ، فإن جوانب كثيرة منها تستمد من مذاهب الكوفيين ، وأيضاً فإنه وجد فيه اختلالا كثيراً فى الأبنية والاشتقاقات لا يمكن أن تصدر عن عالم نحوى ، بل عمن شدا شيئاً من النحو ، وبذلك كله طعن فى نسبة المعجم إلى الخليل .

على أنه إنما طعن فى ألفاظ المعجم وحشوه . أما رسم منهجه فأبقاه للخليل كما أبقاه غيره ممن طعن فى الكتاب ، ولكنهم لم يصرحوا بسبب هذا الإبقاء ، ولعل السبب فى ذلك أن منهج العين يلتقى بمنهج الخليل فى استقصائه لأوزان الشعر العربى فالمنهجان يستلهمان نظرية التبادل والتوافق الرياضية فى حصر جميع الأوزان والألفاظ المستعملة فى الطرفين والمهملة ، فحرىٌّ أن يكون رأسهما واحد .

وعناية الزبيدى بكتاب العين تتجلى فى عدة أوجه : فقد عنى بتصحيح متنه واختصره ودرسه درسا نقدياً رائعاً ، انتهى به إلى الإقناع بعدم صحة نسبته إلى الخليل ، ثم استدرك عليه ، وكأنّ الزبيدى أحس أن عليه قبل أن يصدر أىّ حكم على كتاب العين أن يتأكد من صحة النص الذى سيتخذه موضوعاً لدراسته ، ومن هنا عنى بقراءته وتصحيحه على نسختين موثقتين إحداهما نسخة القاضى منذر بن سعيد البلوطى ، والثانية نسخة قاسم بن ثابت . وهذه بداية تدل فى وضوح على منهج البحث والتحقيق بين العلماء المسلمين منذ القرون المتقدمة ومعرفتهم بطرق النقد الداخلى والخارجى ، وإن كانت هذه المصطلحات لم تعرف إلا فى عصر متأخر .

فيذكر الزبيدى : أن مؤلف كتاب العين يروى عن أشـــخاص

لا يمكن من الوجهة التاريخية أن يروى عنهم لتأخرهم عنه ، فقد جاء فى الكتاب « أخبرنا المسعرى عن أبى عبيد » وأبو عبيد ولد سنة ١٥٤ هـ وبناء على أن الخليل توفى سنة ١٧٠ هـ يكون سن أبى عبيد يوم توفى الخليل ١٦ سنة وكبر أبو عبيد وعلم وروى عنه المسعرى ، ولا يجوز أن يروى مؤلف كتاب العين عن المسعرى علم أبى عبيد إلا بعد أن تتعذر عليه الرواية عن أبى عبيد بسبب موته ، وأبو عبيد مات سنة ٢٤٤ هـ ونتيجة لهذا يكون الخليل بن أحمد — على فرض أنه المؤلف (المتوفى سنة ١٧٠هـ) — قد روى عن شخص امتدت به الحياة حتى سنة ٢٤٧ هـ(١) .

ونظن أن هذا المثال وحده يكفى للدلالة على أن أيادى تدخلت فى مادة كتاب العين ، فأفقدت العلماء ثقتهم بنسبته إلى الخليل بن أحمد من جهة ، وهو كذلك دال عن دقة المنهج النقدى الذى اتبعه العلماء المسلمون فى نقد المصدر ، وفى مقدمتهم الزبيدى الذى يقول : « ونحن نربأ بالخليل عن نسبة هذا الخلل إليه أو التعرض للمقاومة له والرد عليه ، إن الكتاب لا يصح له ولا يثبت عنه ، فقد كان جلة البصريين الذين أخذوا عن أصحابه وحملوا علمه عن رواته ينكرون هذا الكتاب ، ويدفعونه إذ لم يرد إلا عن رجل واحد غير مشهور فى أصحابه .

وأكبر الظن فيه أن الخليل سبب أصله ورام تثقيف كلام العرب فيه ثم هلك عنه قبل كماله ، فتعاطى إتمامه من لا يقوم فى ذلك مقامه ، فكان ذلك سبب الخلل الواقع به والخطأ الموجود فيه » .

ويمثل هذا المنهج ينتقد صاحبُ كتاب الأغانى ابنَ خرْداذبه (المؤرخ) لأنه قليل التصحيح لما يرويه ويضمنه كتبه ، فهو يذكر عن معبد المغنى أنه غنى فى أول دولة بنى أمية وأدرك دولة بنى العباس ، وقد أصابه الفالج

---

(١) انظر المزهر ١/٨٢ وما بعدها .

وارتعش وبطل صوته ، فيعقّب أبو الفرج على هذا الخبر قائلا : « والصحيح أن معبداً توفى فى أيام الوليد بن يزيد وأصابه الفالج فعلا وارتعش وبطل صوته ولكنه لم يدرك دولة بنى العباس ، ولم يقل بذلك أحد ، ولارواه إنسان سوى ابن خرداذبه ، فقد جاء به مجازفة » .

وقد أورد أبو الفرج فى كتابه قصيدة لذى الأصبع العدوانى التى قالها فى قومه حين وقع بأسهم بينهم فتفانوا وهى :

وليس المرء فى شىء من الإبرام والنّقض
إذا أبْرم أمْراً خَـا لَـه يقْصى وما يقْضى
يقول اليـوم أمضيـه ولا يمـلك ما يمضى

ثم نقل أبو الفرج عن أبى عمرو بن العلاء أنه لايصح من أبيات ذى الأصبع الضادية إلا الأبيات التى أنشدها وهى اثنى عشر بيتاً وأن سائرها منحول(١) .

ويقول أبو الفرج : يدفع أكثر الرواة أن يكون لعنترة :

هَـلْ غَـادَرَ الشّعراء من متَرَدّم
أمْ هـلْ عرفْتَ الدّار بعد توهم ؟

وممن يدفعه الأصمعى وابن الأعرابى ،وأول القصيدة عندهما :
يادَارَ عبلَةَ بالجواءِ تَكَلّمِى . . . .

وذكر أبو عمر الشيبانى أنه لم يكن يروى هل غادر الشعراء من متردم حتى سمع أبا حازم العكلى يرويه له(٢) .

---

(١) انظر الأغانى ٣/٩٢ .
(٢) انظر الأغانى ٩/٢٢٢

وقد أورد هذين البيتين فى الأغانى عند ترجمته للحزين الكنانى :

فى كفّــه خــيزران ريحــه عبقٌ
مِنْ كف أروع فى عرنينــه شمم
يُغْضِى حيــاءً ويغضَى من مَهَابتِــهِ
فمَــا يكلّم إلا حــين يبتسم

ثم قال : « والناس يروون هذين البيتين للفرزدق فى أبيات يمدح بها على بن الحسين بن أبى طالب عليهما السلام . التى أولها :

هذا الّذِى تَعْرِف الْبَطْحاءُ وطْأَتَه
والبَيْتُ يعْرِفُه والحِــلُّ والحرَم

وهو غلط ممن رواه فيها وليس هذان البيتان مما يمدح به مثل علىّ ابن الحسين عليهما السلام ، وله من الفضل المتعالم ما ليس لأحد(١)».

وقال أيضاً :«والصحيح أنهما للحزين فى عبد الله بن عبد الملك ، وقد غلط ابن عائشة فى إدخال البيتين فى تلك الأبيات ، وأبيات الحزين مؤتلفة منتظمة المعانى متشابهة تنبئ عن نفسها » ثم ساق أبيات الحزين . والأبيات أيضاً ضمن أبيات الحزين فى المؤتلف والمختلف ٨٨ ، ٨٩ وكذلك نسبهما المصعب الزبيرى فى نسب قريش (ص ٦٤) للحزين الكنانى ، والمصعب من أقدم المؤلفين وكتابه من المصادر الأولى المعتمدة ، وتأخذ هذه الأبيات قضية تحقيق المصدر فى مكانها من كتاب الأغانى إذ تحتل ما يزيد على الخمس صفحات فى نقد المصدر .

فإذا انتقلنا إلى ثانٍ من القدماء وليكن ابن المعتز حين روى أبياتاً

---

(١) الأغانى : ١٦/٥٦٧٤ ط الشعب و ج ١٤/٧٧ ط بولاق

لوالبة ابن الحباب أستاذ أبي نواس (ونحلها العامة أبا نواس) والأبيات منها قول والبة :

قد قابلتنا الكئوس ودابرتنا النحوس
لم تخطه فى حساب وذاك مما تسوس
ونحن عند عميد قد غاب عنا البسوس

فيعلق ابن المعتز على الأبيات قائلا : « وهذا الشعر مما ينحله العامة أبا نواس ! وذلك غلط ، لأن العامة الحمقى قد لهجت بأن تنسب كل شعر فيه المجون إلى أبي نواس ، وكذلك تصنع فى أمر مجنون بنى عامر كل شعر فيه ذكر ليلى تنسبه إلى المجنون(١) .

أما ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠ هـ(٢) فيحدثنا عندما تناول ترجمة سعد الأنصارى ص٣٣٧ ط الشعب قال : « روى أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أقبل من غزوة تبوك استقبله سعد الأنصارىّ فصافحه النبى صلى الله عليه وسلم ثم قال : ما هذا الذى أكتبَ يديك ؟ قال : يا رسول الله أضرب بالمرّ والمسحاة فأنفقه على عيالى فقبل يدَه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : هذه يدٌ لاتمسها النار أبداً . أخرجه أبو موسى ، وقال : فى سعود الأنصار كثرة ، إلا أن فى رواية أخرى نسبه إلى سعد بن معاذ وروى بإسناده عن أنس بن مالك

---

(١) طبقات ابن المعتز ٨٩

(٢) هو المؤرخ الشهير صاحب الكامل ولد فى الجزيرة ونشأ بها مع أخويه ضياء الدين اللغوى ، ومجد الدين المحدث ، ثم انتقل والدهم بهم إلى الموصل وطوف فى البلاد العربية وكان إماما فى التاريخ والحديث عالماً بأنساب العرب وأيامهم ووقائعهم وأشهر مؤلفاته : ١ — الكامل ٢ — أسد الغابة ٣ — اللباب ٤ — تحفة العجائب ٥ — تاريخ الدولة الأتابكية انظر ترجمة فى تاريخ آداب اللغة العربية ٣/٨٠ وابن خلكان ١/٣٤٧ .

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صافح سعد بن معاذ آخر غير الخزرجى المعروف ، فإنه توفى سنة خمس قبل وقعة تبوك بسنين » .

فيحقق ابن الأثير المصدر قائلا : كذا قال أبو موسى ، فلعله سعد بن معاذ آخر غير الخزرجى، وهو وهم ، فإن سعد بن معاذ الذى مات سنة خمس هو أوسى من بنى عبد الأشهل، وهو الذى جرح فى الخندق ، وتوفى بعد أن حكم فى بنى قريظة وهو أوسى لا شبهة فيه ، وقوله : إن موته كان قبل تبوك صحيح ، ولكن هذه الرواية التى فيها سعد بن معاذ ليس فيها لتبوك ذكر فإن صحت الرواية فلعله كان قبل قتله، على أنى لا أعلم أن سعد بن معاذ لم يتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة غزاها ، بدر وغيرها وإنما اختلفوا فى سعد بن عبادة هل شهد بدراً أو لا ؟ والله أعلم . على أن من تخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار وغيرهم معروفون ليس فيهم سعد ، ومن تخلف كان أولى باللوم والتثريب . فكيف يقبل يده أو يصافحه » (١) .

وعز الدين ابن الأثير هذا يقول فيه النواوى « ضبط وحقق أشياء حسنة » (٢) .

فإذا انتقلنا إلى عبد القادر البغدادى (٣) (سنة ١٠٩٢ هـ) فى (خزانة الأدب) وجدنا أنه ينهج منهجا تحقيقيا اعتقد أنه لا يوجد بين محققى اليوم فى أوربا والشرق من يدانيه فأبيات (شرح شواهد الكافية) التى استشهد بها الرضى ، وهى زهاء ألف بيت كانت محلولة العقال ظاهرة الأشكال ، لغموض معناها وخفاء مغزاها ، وقد انضم إليها التحريف وبان عليها التصحيف وكان البغدادى كما يقول عن نفسه « ممن مرن فى علم الأدب حتى صار

---

(١) أسد الغابة م ٢/٣٣٧ ط الشعب ١٩٦٧ .

(٢) التقريب والتيسير ٣٩٥ ط ١٩٥٩ .

(٣) هو عبد القادر بن عمر البغدادى أصله من بغداد درس فى وتردد على القاهرة ومات بها سنة ١٠٩٣ هـ .

يلبيه من كتب وأفرغ فى تحصيله جهده ، وبذل فيه وكدّه وكدّه ، وجمع دواوينه واجتمع عنده بفضل الله من الأشعار مالم يجتمع عند أحد من هذه الأعصار .... ولهذا اجتهدنا فى تخريج أبيات الشرح وفحصنا عن قائليها حتى عزونا كل بيت إلى قائله — إن أمكننا ذلك ونسبناه إلى قبيلته أو فصيلته ، وميزنا الإسلامى عن الجاهلى والصحابى عن التابعى ، وهلم جرا وضممنا إلى البيت مايتوقف عليه معناه (١) .

ومن الأمثلة التى تبين منهج البغدادى فى نقد المصدر أنه عندما تعرض للبيت الآتى :

يقول الخنى وأبغض العجْم ناطقاً إلى ربّنا صوت الحمار اليجدّع

يذكر أن هذا البيت ثانى أبيات سبعة أوردها أبو زيد فى نوادره ، ونسبها لذى الخرق الطهوى ، ثم يذكر سائر الأبيات ومنها :

أتانى كلام الثعلبى بن ديسق ففى أى هذا ويله يتترّع

فيعلق عليه : قائلا « أتانى كلام الثعلبى » هو بفتح المثلثة وسكون العين المهملة كما فى نوادر أبى زيد فى نسخة قديمة صحيحة ، نسبه إلى ثعلبة بن يربوع ، أبى قبيلة ، لا بمثناة فوقية ، فغين معجمة ، نسبة إلى تغلب بن وائل بن يربوع ، كما ضبطه بعضهم فإن ابن ديسق هو أبو مذعور طارق بن ديسق ابن عوف بن عاصم بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع . كذا سدد نسبه الأسود أبو محمد الأعرابى العندجانى فى شرحه نوادر ابن الأعرابى ، وأورد له شعراً جيدا .... ثم يقول : « قال الجوهرى وتبعه الصغانى » هذا من أبيات الكتاب « ...... وقد تصفحت شواهد سيبويه فى عدة نسخ ولم أجده فيها » .

(١) خزانة الأداب : مقدمة المؤلف .

وعندما تكلم عن صاحب الشاهد قال : « نسب أبو زيد فى نوادره هذا الشعر لذى الخرق الطهوى قال : « وهو جاهلى » ومن لقب من الشعراء من بنى طهية ذى الخرق ثلاثة .

أحدهم : خليفة به حمل بن عامر بن حميرى بن وقدان بن سبيع ابن عوف بن مالك من بنى حنظلة بن طهية .

والثانى : قرط ويقال له : ذو الخرق بن قرط أخو بنى سعيد بن عوف بن مالك بن حنظلة بن طهية وهو فارس أيضا .

الثالث : شمير بن عبد الله بن هلال بن قرط بن سعيد ، كذا فى المؤتلف والمختلف للآمدى ، ولم يذكرها صاحب العباب .

ولم أر من قيد أحد هذه الثلاثة بكونه جاهليا فلا يظهر أن هذا الشعر عن هؤلاء الثلاثة .

وقال العينى : إن ذا الخرق الطهوى صاحب الشعر اسمه : دينار بن هلال . ولا أرى من أين نقله ، وقال شارح شواهد المغنى ، وفى المؤتلف والمختلف للآمدى آن اسمه قرط شاعر جاهلى سمى بذلك لقوله :

* جاءت عجافاً عليها الرِّيش والخرق *

وفيه ثلاثة أمور :

الأول : أن الآمدى لم يذكر هذا الشعر فكيف ينسبه إلى قرط .

الثانى : أنه لم يقيد قرطا بكونه جاهليا .

الثالث : أن هذا الشعر ليس لقرط وإنما هو لخليفة بن حمل كما تقدم آنفاً . . . . . يقى من لقب بذى الخرق من الشعراء غير طهية وهم اثنان :

أحدهما : ذو الخرق اليربوعى . . . .

والثانى : ذو الخرق بن شريح . . . .
وهذا والذى قبله من شعراء الجاهلية (١) .

وينبهما ابن الصلاح صاحب المقدمة إلى أنه يجب ألا ننقل نصا عن نسخة دون أن نتحقق من صاحب النسخة فيقول : « يطالع أحدهم كتابا منسوبا إلى مصنف معيّن وينقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلا : قال فلان كذا ، والصواب ما قدمناه من وجوب الدقة فى رواية ما يؤخذ بالوجادة » (٢) .

ثانياً — جمع المخطوطات والمقابلة بينها فى الهامش واتخاذ أقدم النسخ أساسا للنقد كما يفعل محققو اليوم مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات :

كان العالم المسلم يعلم أن هناك مخطوطات أقرب إلى النص الأصيل من غيرها من المخطوطات ، ولذلك كان يحرص على أوثق النسخ ، ونحن نعلم أن الآمدى (ت ٣٧١ هـ) جاء بعد تراخى الزمن من موت أبى تمام والبحترى ، فوجد عدة رسائل فى التعصب لهذا الشاعر أو ذاك ، كما وجد ديوانيهما قد جمعا وتعددت منهما النسخ قديمة وحديثة ، فنظر فى كل هذه الكتب فوجد فيها إسرافا فى الأحكام وعدم دراسة تحقيقية ، ويتضح ذلك من بعض وجوهه عند القاضى الجرجانى المتوفى سنة ٢٩٠هـ فى كتابه : الوساطة بين المتنبى وخصومه (٣) ولما وجد الآمدى ضعفا فى التعليل وقصورا فى الأداء تناول الخصومة بمنهج علمى ، وأعتقد أن هذا الكتاب « الموازنة بين الطائيين »

---

(١) انظر الشاهد رقم ١ ص ٤٣—٥١ .
(٢) مقدمة ابن الصلاح ٨٧ .
(٣) انظر ص ١٩ و ٢٣ من الكتاب المذكور .

خير ما نستطيع أن نضعه بين أيدى الدارسين كمثل يحتــذى به للمنهج الصحيح »

فالآمدى يرجع إلى النسخ القديمة ويحقق الأبيات ، وإلى هذا يشير غير مرة فى كتابه فيقول : « حتى رجعت إلى النسخة العتيقة التى لم تقع فى يد الصولى وأضرابه » وذلك عند نظره فى قول أبى تمام :

دَارٌ أَجلُّ الهوَى عنْ أنْ أُلمَّ بِهَا
فِي الرَّكْبِ إلاَّ وعَيْنِي مِنْ منَائِحِهَا

ويقول : وقد جاء فى شعر البحترى بيت هو عندى أقبح من كل ما عيب به أبو تمام فى هذا الباب وهو قوله :

ولمَاذَا تَتَبَّعَ النَّفس شَيْئــاً
جَعَلَ اللهُ الفِرْدَوْسَ منْهُ بِوَاءُ

يقول : «كذا وجدته فى أكثر النسخ وهو خارج عن الوزن » ثم يقول : « وقد رأيت فى بعض النسخ .

* جَعَلَ اللهُ الخُلْدَ مِنْهُ بِوَاء *

فإن يكن هكذا قال فقد تخلص من العيب » (١)

وهكذا نراه يرجع إلى العديد من النسخ لتحقيق النص قبل الحكم عليه ، وذلك سواء أكان من شعر أبى تمام كما رأينا فى البيت الأول ، أو من شعر البحترى كما رأينا فى البيت الثانى .

وقد ذكر القاضى عياض بسنده عن أبى العباس المالكى قال . « لمالك

---

(١) الموازنة بين تمام والبحترى ص ٣٨٦ .

شرط في الإجازة : أن يكون الفرع معارضا بالأصـــل حتى كأنه هو » (١) .

وقد كان الأقدمون يوجبون منع التلفيق بين الروايات فلأصحاب الحديث نسخ مشهورة كل نسخة منها تشتمل على أحاديث كثيرة ، فيذكر الراوى إسناد النسخة في أولها ثم يقول وبإسناده إلى آخرها ، فمنها نسخة يرويها أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب عن أبي حمزة عن أبي الزناد ، وعن الأعرج عن أبي هريرة .

ونسخة أخرى عند أبي اليمان عن شعيب أيضا عن نافع عن ابن عمر وثالثة عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة .

وسوى هذه نسخ يطول ذكرها . فيجوز لسامعها أن يفرد ما شاء منها بالإسناد المذكور في أول النسخة ، لأن ذلك بمنزلة الحديث الواحد(٢) .

ولقد تشدد رجال اللغة والأدب أيضا في عدم التلفيق بين روايتين فأوجب أبو سعيد السكرى في شرح أشعار هذيل عدم التلفيق فقال : « يمتنع التلفيق في رواية الأشعار ، قال : كقول أبي ذؤيب .

دعاني إليها القلبُ إني لأمْره سَمِيعٌ فَمَا أدْرِي أرُشْدٌ طلابُهَا

فإن أبا عمر رواه بهذا اللفظ (دعاني وسميع) ورواه الأصمعي بلفظ (عصاني) ، بدل (دعاني) وبلفظ (مطيع) بدل (سميع) .

---

(١) الإلماع ٧٥ .

(٢) راجع الكفاية في علم الرواية ٢١٤ .

قال : فيمتنع فى الإنشاد دكر (دعانى) مع (مطيع) أو (عصانى) مع (سميع) لأنه من باب التلفيق » (١) .

أما اللحن : فإنهم كانوا يقوّمونه فقد « سئل الأوزاعى عن رجل يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه لحن أيقيمه ؟ قال : نعم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلحن » (٢) .

وكانت أعظم النسخ قيمة فى نظر العلماء منذ القدم تلك التى كتبها المؤلف بنفسه وعليها توقيعه ، ثم تأتى فى الدرجة الثانية — وتكاد تحل محل المخطوطة الموقعة — المخطوطة التى التى نسخها أحد طلاب المؤلف وأجازها كما سمعها منه إملاء فى حلقة الدرس أو بإشراف المؤلف نفسه ، أو تلك التى يكون المؤلف قد صححها وأجازها .

وإذا لم يستطع المحقق الحصول على واحدة من هاتين المخطوطتين فإنه كان يسعى للحصول على نسخة من ذلك المصنف كتبها عالم شهير ، أو كانت فى حوزة رجل عالم ، أو كان قد تداولها أكثر من عالم واحد ، فإن نسخة كهذه كانت أحرى أن تكون موثقة النص ، وكانوا يعتبرون أن فى قدم المخطوطة نوعا من الضمان لصحتها .

ويصور ذلك من بعض الوجوه ما يروى عن الجاحظ من أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد فى بعض قدماته أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات فى وزارته للمعتصم نسخة من كتاب سيبويه وأعلم بإحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه ، فقال له ابن الزيات : أوظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب ؟! فقال الجاحظ : ما ظننت ذاك ولكنها بخط الفراء ، ومقابلة

---

(١) المزهر ٢/٣٣٣ .
(٢) مخطوط ربيع الأبرار ص ١٧٧ أ النسخة رقم ١٥٥ أدب .

الكسائى ، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ . فقال له ابن الزيات : هذه أجل نسخة توجد وأغربها ، فأحضرها إليه فسرّ بها ووقعت منه أجمل موقع (١).

ويخبرنا روزنتال « أن العالم المسلم كان يفوق زميله العالم الغربى فى تقدير قيمة المخطوطة التى تحمل توقيع مؤلفها (٢) والبكرى (ت ٤٨٧) كان حريصاً على انتقاء المخطوطات ذوات الخطوط المنسوبة مغرما باقتنائها ، وقد سبقه القالى إلى اقتناء أصول خطية منسوبة كنوادر ابن الأعرابى ، وأمالى ابن الأنبارى بخط أبى موسى الحامضى (٣) .

وفى عصر المخطوطات كانت الدقة والأمانة فى المعارضة والمقابلة شرطاً أساسيا يجب أن تتوافر لدى المحقق . فيذكر الخليل أنه : « إذا نسخ الكتاب ثلاث مرات ولم يعارض به تحول بالفارسية (٤).ويخبرنا الزمخشرى أن طاووس قال لابنه : « هل كتبت ؟ قال نعم . قال : أعارضت ؟ قال : لا ، قال : يا بنى لم تكتب ! ثم قال : يا بنى أعارضت؟ قال : نعم ، قال : أعجمت؟ قال : لا . قال : أعجم فإن العجم نور الكتاب » (٥) .

* * *

وللإقلال من أخطاء النسخ قدر المستطاع كانوا يشترطون على الناسخ أن يكون ملما بالموضوع الذى ينسخه ، ومع ذلك فإنهم كانوا يعلمون أن الناسخ مهما أوتى من قدرة ، ومهما أوتى من حسن الدقة والأمانة ، لابد وأن يقع فى بعض الأخطاء ، فكانوا يقابلون بين المخطوطات لإخراج

---

(١) انظر إنباه الرواة ٢/٣٥١ .

(٢) مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ٦٤ .

(٣) انظر مقدمة تحقيق سمط اللآلىء.

(٤) انظر ربيع الأبرار للزمخشرى مخطوطة رقم ٤٨٩٤ أدب طلعت ص ٣٧٣ أ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٧٩ .

نص أقرب ما يكون إلى ما قاله مؤلفه إن لم يكن هو ، فصحيح البخارى « النسخة اليونينية » كتب صاحبها الحافظ اليونينى (١) على ظهر آخر ورقة من المجلد ما نصه .

« بلغت مقابلةً وتصحيحاً وإسمَاعاً بينَ يَدى شيخناشيخ الإسلام حجّة العَرب مالك أزّمة الأدب العلاّمة أبي عبد الله بن مَالك الطّائى الجَيانى أمدّ الله تعَالى فى عمْره فى المجْلس الحادى والسّبعين ، وهو يُراعى قِراءَتِى ويلاَحِظُ نُطقِى ، فما اختَارَه . ورجّحَه وأمَر بإصْلاَحه أصْلَحته وصحّحْتُ عَليْه ، وما ذكَر أنَّه يجُوزُ فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه (معاً) فأعملْتُ ذلك على ما أمَرَ ورجّح ، وأنا أقابِل بأصْل الحافِظ أبى ذرّ ، والحافظ أبى محمد الأصيلى ، والحَافظ أبى القاسم الدّمشقى ، ما خلا الجزْءَ الثّالثَ عشر ، والثّالث والثلاثين ، فإنّهما معدومان » (٢) .

وحقيقة أصل النسخة اليونينية أن شيخ الإسلام ابن مالك النحوي لما هاجر من الأندلس واستقر بدمشق ، طلب منه فضلاء المحدثين والحفّاظ أن يوضح لهم ويصحح لهم مشكلات ألفاظ روايات صحيح البخارى ، فأجابهم إلى ذلك ، ووضحها وصححها لهم ، وألف لهم (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) (٣) وكتب عند تمام ختم التصحيح ، على أول ورقة من الجزء الأخير من النسخة اليونينية المذكورة ما نصه : « سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخارى رضى الله عنه بقراءة

---

(١) اليونينى : على بن أحمد بن عبد الله اليونينى ولد فى رجب سنة ٦٢١ وقرأ البخارى على ابن مالك تصحيحا وسمع منه ابن مالك رواية وأملى عليه فوائد مشهورة . الدر الكامنة ٣ / ١٧١ - ١٧٢ .

(٢) مقدمة صحيح البخارى .

(٣) حققه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقى ونشرته دار العروبة سنة ١٩٥٧ .

سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن أحمد اليونيني رضي الله تعالى عنه وعن سلفه، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب، وضبطه على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عاما والبيان تاما إن شاء الله تعالى » (١) .

* * *

هذا وقد يكون الاختلاف الذي يقع بين النسخ في القراءات، نتيجة تعديلات جوهرية أجراها المؤلف نفسه في حياته في نسخة من نسخ مصنَّفة، وكثيراً ما كان المملي يكرِّر على طلابه ما يمليه، وكان يضيف أحيانا في المرة الثانية أو في كل مرة تالية إضافات جديدة، ويحدث أن يحمل عنه بعض التلاميذ الرواية الأولى، ويحمل عنه آخرون الرواية الثانية، أو روايات أخرى تالية على نحو ما هو معروف عن كتاب (الموطأ) للإمام مالك فإنه ظل يمليه على طلابه نحو أربعين عاما، وهو يعدل في بعض أبوابه وينقح في أحاديثه، ولذلك اختلفت رواياته باختلاف الزمن الذي تلقوه فيه عنه، وأشهر رواياته رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، ورواية الحسن بن محمد الشيباني البغدادي . وهما تختلفان اختلافات كثيرة .

وحدث هذا نفسه في كثير من المصنفات التي أملاها علماء اللغة والأدب، على نحو ما يلقانا في كتاب الإبل للأصمعي، وقد نشر بروايتين إحداهما ضعف الأخرى، وهذا في بعض وجوهه صورة لما نراه في المخطوطات التي بين أيدينا من مقابلات أجراها العلماء على هوامش النسخ، فالكثير جداً من المخطوطات فيه مقابلات بأقلام علماء أجلاء .

---

(١) شواهد التوضيح ٣٢٠ .

ومع ذلك فليس هذا الحكم على إطلاقه ، فالظاهر أن بعضهم كان يدرك أن الاختلاف في القراءات بعد أن يكون الكتاب قد نشر وشاع ، يحدث تشويشا وبلبلة فلم يكونوا جميعا ميالين إلى إحداث تغييرات في كتبهم التي خرجت وانتشرت ، فقد ذكر أن الجاحظ روى في كتابه البيان والتبيين بيتين من الشعر لمالك بن أسماء الفزارى ، وورد فيه لفظة (اللحن)

وحديث ألذّه هو ممّا ينعت الناعتون يوزن وزنا
منطقٌ صائب وتلحن أحيانا وخير الحديث ما كان لحنا

وأبى الجاحظ أن يغيّر النص وقال : « فكيف لي بما سارت به الركبان »

ومن أسباب وقوع اختلاف القراءات في المخطوطات : الإصلاحات التي كان يجريها العلماء الذين كانوا يقرءون الكتاب ، أو النساخ الذين ينسخون على مر الأيام ، ولقد كان العلماء يتفاوتون في نظرتهم إلى هذه الإصلاحات ، فمنهم من كان يكتفي بجمع القراءات المختلفة على هامش النسخة ويقف عند هذا الحد ، كما يفعل الكثير من المستشرقين في نشراتهم في العصور الأخيرة ، ومنهم من كان يشعر أن من واجب العالم اختيار أحسن القراءات وإيثارها على غيرها(١) وقد أخذ بهذا الرأي الأستاذ الميمنى في سمط اللآلىء ، والأستاذ أحمد شاكر في تحقيقاته للشعر والشعراء وغيرهم .

ولكن بصورة عامة نستطيع أن نقول : إن العلماء المحققين كانوا حذرين وحريصين على ألا يمسوا نص النسخة الخطية بإصلاح أو تعديل ، فإنهم كانوا يدركون جيداً أن في الإقدام على عمل كهذا (النقد الحدسى) فيه كثير من المزالق التي لا يمكن تفاديها .

« فأفهام البشر مختلفة ، وآراؤهم متفرقة ، والمرء مفتون بكلامه ، ويغتبط بفهمه واستدلاله ، والمغتر يعتقد الكمال في نفسه ، فلو فتح هذا الباب ، وسومح في نقل منها لذوى الألباب ، على معنى ما ينفتح ، لتغيّر المسموع ، ولم يتحقق

(١) انظر العسقلانى ١/٨٩ ، ١٩١ وما يليها .

أصل المشروع ، ولم يكن الآخر بالحكم على كلام الأول بأولى بكلام من بعده عليه ، فيتعارض التأويل ، وتتهافت الأقاويل ، وكفى حجة على دفع هذا الرأى الأفيل ، دعاؤه بالنضرة لمن سمع قوله فأداه ، على حسب ما وعاه ، حجة وكفاية ، تدفع رأى من رأى تبديل لفظ الرواية ، بل نقلها على حسب ما سمعت هو الواجب ، ثم تسليم التأويل لأهل الفهم والفقه لازم، فهم أحق بالتأويل وأهدى إلى السبيل ، كما قال عليه الصلاة والسلام: « رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » وفيه التنبيه على اختلاف منازل الناس فى الفقه ، وتفاوتهم فى الفهم ، فتعين الصواب من هذين الرأيين فى رأى من رأى إقرار الرواية والسماع على ما روى وسمع ، فإن رزق فضل فهم وزيادة فقة نبه على ما ظهر له فيها من خلل ، من غير أن يغيّر فيها أو يبدل ، فيجمع بين الأمرين ، ويترك لمن جاء بعده النظر فى اللفظتين .

وهذه كانت طريقة السلف فيما ظهر لهم من الخلل كانوا يوردونه كما سمعوه ، وينبهون عليه فى حواشى كتبهم لمن جاء بعدهم ، ومنهم من كان يسقط ما بان له اختلاله مما لا شك فيه ، ويبقى مكانه أبيض وهى السليمة ، ومذاهب الأئمة القويمة ، وأما الجسارة فربما عادت بخسارة ، فكثيرًا ما رأينا من نبه بالخطأ على الصواب وتولج المنزل من غير الباب (١) .

ويعد هذا المنهج الذى أخذ به القدماء أنفسهم شهادة بأسبقية علماء المسلمين فى مقابلة النسخ مقابلة دقيقة . يقول روزنتال : « إن أسلم طريقة بل الطريقة الوحيدة للتثبت من صحة نص مخطوظة هى معارضة المخطوطة المراد التثبت من صحتها بمخطوطة أو مخطوطات أخرى من نوعها معارضة

(١) انظر القاضى عياض المتوفى سنة ٥٤٤ فى مقدمة مشارق الأنوار واللفظ لابن قراقول إبراهيم بن يوسف المتوفى سنة ٥٦٩ فى كتابه مطالع الأنوار على صحاح الآثار المقدمة مخطوطة رقم ٨٦ لغة تيمور ٣ ، ٤ .

دقيقة ، وهذه الطريقة العملية السليمة بدأت تباشيرها عند مستهل الحضارة الإسلامية ، عندما بدأ عصر الترجمة من لغات غربية إلى العربية فى القرن التاسع (الثالث الهجرى).

. . . . . و لاشك فى أن المستوى العلمى الذى كان يعمل عليه (حنين) لم يصل إليه المشتغلون بالأدب العربى فيما بعد ، ولا فاقوه من حيث الجودة والأمانة، غير أن المشتغلين بالعلوم الدينية والإسلامية كانوا يعتبرون مقابلة النسخ المخطوطة بعضها ببعض شرطا جوهريا وهـذا أمر معروف عندهم يعود إلى زمن النبي نفسه »(١).

* * *

وإن المخطوطات إلى جانب كونها تتضمن متن المصنف كانت تحتوي على معلومات وفوائد إضافية ذات قيمة عظيمة للمحقق ، وقد توجد فى كثير من الأحيان على حواشى المخطوطات نظرات قيمة فى النقد ، فالمحقق الذى يدقق النظر فى هذه الملاحظات التى يجدها فى مقدمة المخطوط أو فى آخره ، وفى الإجازات والسماعات وما شابهها من تعليقات مبثوثة هنـا وهناك، وسيجد ما قد يعينه على تحقيق ما غمض فى تاريخ الأدب ، ومن المواضع التى يجد فيها المحقق معلومات وفوائد قيمة : الغلافات الداخلية المخطوطات ، وفى جلدة الكتاب الداخلية، وعلى ظاهر الكتاب ،وأحيانا على وجه الجزء ،وقد عرف السيوطى أن الراغب الأصفهانى صاحب محاضرات الأدباء لم يكن معتزليا من ملاحظة عثر عليها على ظاهرة الكتاب (٢)، وقد يستطيع المحقق فى بعض الأحيان أن يفيد من الملاحظات والفوائد

---

(١) مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ٧٢ وما بعدها .

(٢) طاش كبرى زاده . مفتاح السعادة ١/١٨٣ .

التى يجدها على الغلاف، ومن تواريخ المخطوطات ومن العصر الذى عاش فيه هؤلاء العلماء.

ومن الأمور المفيدة التى تعين المحقق فى تحقيق قضية تاريخية اختيار النساخ العبارات التقليدية التى تلي ذكر اسم المؤلف أو الأديب فى كتاب كقولهم: (رحمه الله) أو (غفر الله له) أو (أطال الله عمره) أو (أمده بالقوة). فإن فى مثل هذه العبارات إشارات واضحة إلى أن الناسخ كان ينسخ فى زمن كان المصنف فيه قد مات أو لا يزال حيا.

وقد ورد فى فى آخر رسالة الشافعى أنها بخط الربيع بن سليمان (١٧٤– ٢٧٠ هـ) وإلى ذلك ذهب الشيخ أحمد شاكر فى مقدمة الطبعة المحققة ص ١٧ – ٢٣ ويرجع أن الربيع كتبها بين سنة ١٩٩ التى دخل فيها الإمام الشافعى مصر، وسنة ٢٠٤ التى توفى فيها « لأنه لم يذكر الترحم على الشافعى فى أى موضع جاء اسمه فيه ولو كان كتبها بعد موته لدعا له بالرحمة ولو مرة واحدة كعادة العلماء وغيرهم »(١).

والواقع أن مثل هذه الملاحظات التى يفطن إليها المحقق فى أول المخطوط أو فى آخره أو على جوانب الصفحات أو فى المتن نفسه أو فى السماعات والقراءات والإجازات، أهمية بالغة بالنسبة للمحقق، فهى تساعده أولاً على تحديد تاريخ المخطوط فى حالة عدم وجوده، فإن وجد التاريخ فينبغى الاحتراس أمام هذا التاريخ المثبت فى آخر النسخة، فقد يحدث مثلا أن ينقل ناسخ فى القرن التاسع الهجرى نسخة عن أصل كتب فى القرن الرابع الهجرى فيسجل ما عليه من تاريخ كتابته فى نسخته دون أن يشير بحرف إلى أنه نقل عن نسخة، وهذا لا ينكشف إلا لمن يعرف تطور

---

(١) الرسالة : مقدمة المحقق : ١٨.

الخط العربي وصوره المادية في العصور المختلفة ، ويستطيع من يحسن التمييز بين صور الخط عند أسلافنا وتطورها الزمني أن يعيّن تاريخ النسخة التي لم ينص كاتبها في نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابتها .

* * *

وإذا فقدنا في النسخة المخطوطة إشارات الوقف والتمليك والإجازات والسماعات وتوقيعات العلماء ، كما فقدنا فيها أسانيد رواتها ، كانت نسخة غير منسوبة ، وفي مثل هذه الحالة يحاول من يريد تحقيقها التوثق من نسبتها إلى مؤلفها بنفسه ، مستعينا في ذلك بوسائل كثيرة ، كأن يحيلها مؤلفها في بعض نصوصها على مؤلفات أخرى وثيقة ، أو يروى عن رواة نصت كتب التراجم على أنهم كانوا من أساتذته .

وفي كتب أسلافنا ظاهرة عامة ؛ وهي كثرة اقتباس المؤلفين ممن سبقهم ، وقد يطول هذا الاقتباس طولا مسرفاً ، وهو سواء طال أو قصر يدخل في الشهادة على نسبة الكتاب المأخوذ منه لمؤلفه ، وإنها نسبة صحيحة ، وقد ينقل الاقتباس عن نسخة منسوبة ، وبذلك يكون توكيده للنسخة غير المنسوبة إذا تطابق مع نصوصها . ومما يلقي أضواء قوية على صحة النسبة في النسخة ما يذكر في مقدمتها أو تضاعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف .

وكان أسلافنا كثيراً ما يهدون مصنفاتهم إلى بعض الوزراء أو الأمراء ، أو الشخصيات البارزة ، ويصرحون بذلك في فواتحها ، وقد ينوهون بهم دون تصريح بالإهداء .

وينبغي للمحقق ألا يقف في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه عند مثل هذه الشهادات ، بل لابد أن يعود إلى الكتب

التى صنعت بعــده لعله يجـد فيها اقتباسا منــه ، أو آراء مضــافة إلى مؤلفــه .

والواقع أن مثل هذه الأمور تكشف للمحقق عن قيمة المخطوط ومدى اهتمام الناس به فى عصره وبعض عصره ، بل بمدى الثقة به وبمؤلفه ، وهى آخر الأمر تعطينا صورة للحركة العلمية ، ومدى انتشار الثقافة ، بل مدى عمقها فى عصر من العصور .

ثالثاً — رموز القدماء للنسخ التى كانوا يقابلون عليها :

يرى الباحث أن رجال الحديث كانوا يضعون رموزاً لنسخهم فى كثير من الأحيان ، وقد أخذ بها المنهج الحافظ اليونينى (ت ٧٠٩) فى نسخته صحيح البخارى ، إذا قابلها على عدّة نسخ وكان يرمز لاختلاف النسخ برموز تماما مثل ما يفعل المحققون المعاصرون . ويرى المتصفح لصحيح البخارى (النسخة اليونينية) أنها مقابلة على الكثير جدا من النسخ ،وقد كان يرمز اليها برموز اصطلح عليها ، لأسماء أصحابها فيقول : « وعلامات ما وافقت عليه أباذر ((هـ)) ، والأصيلى ((ص)) والدمشقى ((ش)) وأبا الوقت ((ظ))فليعلم ذلك »(١)

ولم يفته أن ينبه على هذه المصطلحات فى أول المخطوط فيقول : « وقد ذكرت ذلك فى أول الكتاب فى فرخة لتعلم الرموز »(٢).

بل لقد بلغ من الدقة أنه كان يشير إلى المكتبة التى كانت توجد فيها مخطوطات صحيح البخارى وكذلك فعل من بعده القسطلانى(٣)، وإننا لنجد

---

(١) مقدمة صحيح للبخارى .

(٢) المرجع السابق .

(٣) راجع إرشاد السارى ١/٤٠ ومايليها ،وروزنتال فى مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ٦٦.

العلماء قد نبهوا إلى هذا الصنيع منذ أقدم العصور، فيقول القاضي عياض: « وهذا (المقابلة) مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه ، وإلا تسوّدت الصحف وأخلطت الروايات ولم يحـل صاحبها بطائل ، وأولى ذلك أن تكون الأم على رواية مختصة ، ثم ما كان من زيادة الأخرى ألحقت ، أو من نقص أعلم عليها ، أو من خلاف خرج فى الحواشى ، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه : من اسمه ، أو حرف منه للاختصار ، لاسيما مع كثرة الخلافات والعلامات . . . . . .

ولا يغفل المهتبل بهذا ، عند كثرة العلامات واختلاف الروايات ، تقييد ذلك فى أول دفتره أو على ظهر جزئه أو آخره ، والتعريف بكل علامة لمن هذه لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن وكبر السن واختلال الذكر ، فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه »(١).

هذا ما كان من علماء الحديث ، أما ما كان من رجال الأدب فنجد أنهم يحرصون على جمع الروايات فى الأشعار ، لكنهم لا يرمزون إلى صاحب الرواية إلا فى قليل من الأحيان ، فنفطويه (ت ٣٢٣) مثلا عندما صنع ديوان سحيم عبد بن الحسحاس ذكر الكثير من الروايات للبيت الواحد لكنه كان يقول (ويروى) ثم يذكر الرواية المغايرة ، وكذلك فعل المعرى فى شرحه لأبى تمام والمتنبى والبحترى ،وفى بعض الأحيان يقولون :«وفى نسخة كـذا » دون أن يرمزوا إلى هـذه النسخة ، ويذكر الأسـتاذ عبد العزيز الميمنى فى مقدمة تحقيقه لديوان سحيم صنعة نفطويه أنـه « يتخلل بين سطورها روايات وتعليقات بخط الأصل تدل على عنـاية الأوائل بالضبط وحرصهم فى جمع الروايات النادرة » (٢).

---

(١) الإلماع ١٨٩ .

(٢) ديوان سحيم ٧ .

وقد ذكر الأزهرى صاحب تهذيب اللغة أن البشتى ذكر « فى باب العين والهاء والجيم » (العوهج) الحيّة فى قول رؤبة :

* حَصْبَ الغُـــواة العوْهـــج المنسوسا *

« قلت (الأزهرى) وهذا تصحيف دال على أن صاحبه أخذ عربيته من كتب سقيمة ونسخ غير مضبوطة ولا صحيحة . . . . . والحية يقال لها العومج بالميم ومن صيره (العوهج) فهو جاهل ألكن »(١).

ولما كان البكرى (ت ٤٨٧) وقف على الأصول التى أملى منها أبو على القالى أماليه ، أمكنه أن ينبه على مظان الوهم والخطأ والاختلاف فى الأمالى بعد معارضتها بتلك الاصول — ومخطوطة (إصلاح المنطق) لابن السكيت المودعة فى دار الكتب برقم ٢٧ لغة م « تحوى فى أثنائها مقابلات لنسخ مختلفة من الكتاب ، يشار إليها برموز مختلفة ، كما نجد فيها عناية خاصة بنسبة الأشعار والأرجاز إلى قائليها » .

رابعا — مقدمة التحقيق :

وجدنا أن المخطوط يبدأ عادة بالبسملة ، تليها مقدمة للمؤلف يستهلها بحمد الله والصلاة على رسول الله ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر اسم كتابه ، وموضوعه والغرض منه ومنهجه فى العمل وطريقة ترتيب المادة فيه »

فيقول ابن قراقول فى مقدمة مطالع الأنوار : « ثم ليعلم قارىء هذا الكتاب أنى لم أضعه لشرح اللغات وتفسير المعانى ، وتبيين وجوه الإعراب بل لحفظ الرواية وتقييد السماع ، وتمييز المشكل وتقييد المهمل ، وفتح

(١) مقدمة المؤلف فى تهذيب اللغة ٣٧ ، ٣٨ .

ما استغلق من تلك اللغات ، وتوجيه ما اختلفت فيه الروايات ، وجبْد منادّها إلى جهة الصواب »(١).

ويعد كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض ، وكذلك مطالع الأنوار لابن قراقول من أهم الكتب التي نهجت نهجا تحقيقا على أحدث ما وصلنا إليه اليوم من حيث المقدمة والمنهج ، وقد سبقهما البكرى إلى ذكر منهجه التحقيقي في اللآلي » فيقول : « هذا كتاب شرحت فيه من النوادر التي أملّها على أبو على إسماعيل بن القاسم القالى ما أغفل ، وبينت من معاني منظومها ومنثورها ما أشكل ، ووصلت من شواهدها وسائر أشعارها ما قطع ، ونسبت من ذلك إلى قائليه ما أهمل ، وكثيرا ما يرد البيت المفرد والشرد الغفل المجرد . . . . وذكرت اختلاف الروايات فيما نقله أبو على ، ذكر مرجع ناقد ، ونبهت على ما وهم فيه ، تنبيه منصف ، لا متعسف ولا معاند ، محتج على ذلك بالدليل والشاهد »(٢).

ولعل هذه الكتب التي سبق ذكرها تعتبر نماذج طيبة لما حققه القدماء بلغت من المستوى التحقيقي ما لم يصل إليه جهابذة المحققين في القرن العشرين .

خامسا — الهوامش :

للهوامش أهمية عظمى في عرض النتائج التي توصل إليها المحقق ، واختلاف الروايات والقراءات التي وقف عليها ، والغاية منها : تجريد المتن من الاستطرادات التي لا تعد جزءا رئيسيا من الكتاب ، وفي الوقت ذاته فإنها ضرورية لإعطاء القارئ صورة لاختلاف القراءات

---

(١) ابن قراقول (٥٦٩) مخطوط مطالع الأنوار المقدمة رقم ٨٦ لغة تيمور .

(٢) سمط اللآلى ١ / ٣ .

وشرح اللغويات ، وترجمة الأعلام وكل ما يتطلبه منهج التحقيق ، فما موقف الأسلاف من هذه الهوامش .

منذ نشأة المخطوط العربي كان النساخون يتركون هامشا أبيض على جانبي الصفحة المكتوبة ، وكانت مساحة الهوامش تتناسب مع حجم الصفحة نفسها وكان القدماء يعدون الحواشي — التي تعد هوامش اليوم في عصر الطباعة ، من أهم ما ينبغي أن يعنى به المحقق وينبهون على أنه « لا بأس بحواشي الكتاب من فوائد متعلقة به ولا يكتب في آخره (صح) بل ينبه عليه بإشارة للتخريج بالهندى مثلا ، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية (ح) . ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل مثل : تنبيه على إشكال أو احتراز أو رمز أو خطأ ونحو ذلك ، ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب »(١).

وذكر الزمخشري أن العرب كانوا يقولون : « حاشِيَةُ الخرائد : الحلق في ذفاريها ، وحاشية الدفاتر : اللحق في حواشيها » والمغاربة يقولون : « الدرر في الطُّرَر » وقيل لأبي بكر الخوارزمي عند موته ما تشتهي ؟ قال : « النظر في حواشي الكتب »(٢).

والكثير من المخطوطات الأدبية واللغوية التي وقعت لنا ووقفنا عليها في أثناء عملنا في هذا الحقل ترى على جانبي الصفحة منها مقابلات وشروحاً لغوية ، لكن قل أن نجد فيها رموزا إلى نسخ معينة ، بل كان المقابل

---

(١) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ١٣٩ وانظر الدار النضير للبدر الغزي مجلة معهد المخطوطات مايو سنة ١٩٦٤ ، وانظر السنن للبيهقي لترى صورة حية لهذا العمل في المخطوط رقم ٢٢٤١ — حديث ٨/١٠٤ ، ١٢٠ والفسر الكبير لابن جني .

(٢) انظر ربيع الأبرار مخطوط رقم ٥٩٢ أدب تيمور ورقة ٧٧ .

فى « نسخة كذا » دون أن يرمز للنسخة ، وإذا كثرت التعليقات والشروح رأينا من يفرد لها كتابا مستقلا كما فعل المعرى فى بعض كتبه التى منها ذكر حبيب «وعبث الوليد » فإنه يقول فى مقدمة (عبث الوليد).

« أثبت ما فى ديوان البحترى مما أصلح من الغلط الذى وجد فى النسخة المكتوب فى آخرها إنها بخط ظفر بن عبد الله العجلى ، وإنما أثبت ذلك ليكون مولاى الشيخ الجليل أدام الله عزه كأنه حاضر للقراءةولم يمكن إثبات جميع الأغلاط لأن أكثرها غير مخيل » (١).

فيفهم من هذا أن أحد الرؤساء (٢) من معارف أبى العلاء كان عنده نسخة من ديوان البحترى ، [illegible] ظفر العجلى فيها أغلاط استعصى تقويمها على ذلك الرئيس الجا [illegible] بها إلى أبى العلاء ليقوم من أودها واعوجاج أوزانها ففعا [illegible] م إن كان أبو العلاء كتب تلك التعليقات فى كتاب مستقل ، او [illegible] علقها على هامش النسخة وأعادها إلى صاحبها فجـــاء من جردها فى كتاب :

وكيفما كان الحال فقد سمى أبو العلاء هذه التعليقات « عبث الوليد »

ونرى ابن مالك بعد ذلك يفرد كتابا لتحقيقاته على صحيح البخارى سماه « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » وكذلك فعل القاضى عياض فى « مشارق الأنوار » ومثله فعل ابن قراقول فى « مطالع الأنوار » ولعل المتصفح السريع لهذه الكتب يرى فيها — كما سبق أن ذكرنا — منهجا دقيقا للتحقيق العلمى لا يكاد يطاوله أحد الآن .

(١) مقدمة عبث الوليد لأبى العلاء المعرى .

(٢) هو : أبو اليمن المسلم الحسن بن الحسين بن غيات الكاتب الحلبى وصاحب الديوان فى حلب . الجامع فى أخبار أبى العلا ٧٧٧ .

يحدثنا القاضى عياض عن منهجه فى تحقيقه للكتب الثلاثة : ١ — الموطأ. ٢ — صحيح مسلم. ٣ — صحيح البخارى فيقول : « فتولينا إتقان ضبطها بحيث لايلحقها تصحيف يظلمها ، ولا يبقى بها إهمال يبهمها ، فإن كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات ، نبهنا على ذلك وأشرنا إلى الأرجح والصواب هنالك بحكم ما يوجد فى حديث آخر رافع للاختلاف مزيح للإشكال ، مريح من حيرة الإبهام والإهمال ، أو يكون هو المعروف فى كلام العرب أو الأشهر أو الأليق بسياق الكلام والأظهر ، أو نص من سبقنا من جهابذة العلماء وقدوة الأئمة على المخطئ والمصحف فيه أو أدركناه بتحقيق النظر وكثرة البحث »(١) .

والواقع أن الباحث لايكاد يقع نظره على كلمة من كلمات هذه الكتب إلا ويجدها محققة فى غاية الدقة ، وليس أدل على ذلك من أن نسرد بعض النماذج .

عندما تعرض القاضى عياض للفظ (مَيْطان) قال « ميطان : المذكور فى شعر بنى قريظة فى مسلم كذا . وهو : بفتح الميم وسكون الياء باثنتين تحتها ، وطاء مهملة وآخره نون ، وكذا ضبطناه عن أكثر الرواة وكذا صوّبه الجيانى وكذا ضبطه أبو عبيد البكرى ، وقال : هو من بلاد بنى مزينة ببلاد الحجاز ، إلا أنه قيده بكسر الميم ، وكذا رواه بعض رواة مسلم . وكان عند العذرى (منطار) بنون أوّلا بعد الميم وآخره راء كذا قيدته عن بعض أصحابه وعن غيره (ممطار) بميمين . وكان عند ابن ماهان (محيطان) بحاء مهملة وكلاهما خطأ(١) » .

ونسوق النموذج الثانى عن ابن قراقول فعندما ذكر (رودس)

---

(١) مقدمة مشارق الأنوار .

(٢) مشارق الأنوار ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

الجزيرة المعروفة قال : « رودس : بضم الراء ضبطناه عن الصدفي والأسدى وغيرهما ، إلا الخشني والتيمي فإنه عندهما بفتح الراء ، ولم يختلفوا في الدال أنها مكسورة ، وقيداه عن بعضهم في غير الصحيحين بفتح الدال ، وكلهم قالوه بسين مهملة ، إلا الصدفي عن العذري فإنه عنده بشين معجمة ، وقيدناه في كتاب أبي داود من طريق الرملي بذال معجمة وسين مهملة ، وقال هي جزيرة بأرض الروم »(١) .

وهذه الكتب فيها من التحقيقات اللغوية والأدبية ما لا يكاد يتوافر في كتاب آخر . وغالباً ما يكون هذا الصنيع عندما تكثر التعليقات والتهميشات ولا يحتملها الهامش المخصص له على جانبي الصفحة .

هذا والقارئ لكتاب البخلاء للجاحظ بتحقيق الدكتور طه الحاجري يجد أن المحقق أفرد للتعليقات والتهميشات قسماً خاصاً ألحقه بآخر الكتاب وقد سبقه بعض المستشرقين .

ورأينا من يجعل للقراءات أرقاماً بالهامش وللتعليقات أرقاماً أخرى ويميز بينهما بجدول في نفس الصفحة (٢) ويقول : « رأيت أن أفصل بين الحواشي التي للمقابلات وبين الحواشي التي للشروح والتعقيبات فجعلت لهذه أرقاماً مستقلة ولتلك أرقاماً مستقلة ثم فصلت بينهما فصلا يرفع اللبس فجعلت أرقام الأولى بالإفرنجية وأرقام الثانية بالعربية »(٣) هذا وكثيرا ما ترد تحقيقات أسلافنا في أثناء الشرح وفي بطون الكتب أو الدواوين التي تشرح ، فالشارح عليه أن يتأكد من الرواية قبل شرحها ، وقد يروى اللفظة المراد شرحها بعدة روايات ويوجه كل رواية على معنى ، وقد

---

(١) مطالع الأنوار ٢٢٩ . وردوس: جزيرة ببحر إيجه تابعة الآن لليونان

(٢) انظر منهج المعارف لابن قتيبة بتحقيق الدكتور ثروت عكاشة

(٣) الدكتور ثروت عكاشه المعارف . المقدمة

يضعف بعضها ويصحف ثانية فإذا قرأنا شروح أبي العلاء مثلا فى ذكرى حبيب وعبث الوليد ومعجز أحمد نرى أن شرحه يتميز بكثرة رواياته « فأبو العلاء أكثر الشراح ذكراً لرواية آخر »(١) وأكثر كذلك احتيالا على وجه آخر فى تخريج المعنى ، فعندما تعرض لشرح بيت المتنبي :

أَتَى خَبَرُ الأَمِـيرِ فَقِيلَ كَرُّوا
فَقُلْتُ نَعَمْ وقَدْ لَحِقُوا بِشَاشِ

يقول : « روى « أجل » و « البشاش » بلدة بالترك وروى « كَرُّوا » بفتح الكاف وهو رواية ابن جنى »(٢)

وعندما تعرض للبيت :

إذا صعدْتَ إلى ذَا مال ذا رهَبَـا
وإن صعدْتَ إلى ذَا مَال ذَا رَهَبَا

يقول : « روى فى المصراعين « رهبا » .... وروى فى الثانى « رعبا » « ورغبا » بالغين المعجمة ، فالمعنى على هذا أن أحدهما كان للسطوة والنكال ، والآخر للرغبة والنوال »(٣) ومثل هذا كثير فيما تعرض له أبو العلاء بالشرح ، فهو يعتبر من المحققين المدققين فى شرحه . وأحيل القارئ على ما ذكرت من الكتب وعلى اللآلئ لأبى عبيد البكرى فيسجد فى هذه الكتب وأمثالها من التحقيقات العلمية ما يستقل بجواره عمل المعاصرين من المحققين أو عمل المستشرقين .

هذا وسأعرض نموذجاً يتضح فيه تحقيقات ثلاث :

١ — أبو العلاء ٢ — البكرى ٣ — الميمنى .

---

(١) عمدة عزام مقدمة ديوان أبى تمام .
(٢) مخطوط معجز أحمد ٢٥ أدب قوله ١٦٦ .
(٣) المرجع السابق : ص ١٥٠ .

ذكر البكرى أن أبا على أنشد لفاطمة بنت الأحجم(١) :

: قَدْ كنتَ لي جَبَلاً ألُوذُ بِظِلِّهِ   الشعر

يقول البكرى معلقاً على ذلك : « قال السكرى : هذا الشعر لليلى بنت يزيد الصعق ترثى ابنها قيس بن زياد بن أبي سفيان بن عوف بن كعب . وقال الأخفش : إنه لامرأة من كندة . وأول رواية من رواة لفاطمة كما قال أبو على :

يا عَيْنِ جُودِى عِنْدَ كلِّ صَبَاحِ
جُودِي بأرْبَعَةٍ علَى الجَرَّاحِ

والجراح زوجها . وفيه :

* وإذادَّعَتْ قَمَرِيّةٌ شَجَناً لها *

أخبرنى غير واحد عن أبي العلاء المعرى أنه كان يردد هذه الرواية ويقول : إنها تصحيف وينشده :

وإذا دَعَتْ قَمَرِيّهٌ شَجَباً لها

يعنى فرخها الهالك وهو الهديل والشجب : الهلاك(٢) .

ثم يقول البكرى مفاضلا ومرجحاً لرواية أبي العلاء : « وهذه رواية حسنة مقبولة والحق أحق أن يتبع » .

من هذا — ومثله كثير — نرى أن بعض الشراح يمتازون بالتحقيق

---

(١) يقول الميمنى معلقاً : الأبيات لها فى الحماسة ١ / ١٨٩ وعنه فى ح ٢/١٣ه قال وتمثلت بها فاطمة ، والميمنى ١/٤٣٨ وفى المقاطعات ١٣١ لامرأة من خزاعة ترثى أباها ، ولعائشة رضى الله عنها عند البلوى ٢/٤٤ه بزيادة ه أبيات عن الأوائل وفى بعض نسخ الحماسة زيادة .

(٢) سمط اللآلئ ص ٦٢٦ .

والتدقيق ، وقد برز فيه أعلام أجله من أمثال أبي العلاء والبكرى والمرزبانى فى الموشح والبغدادى فى خزانة الأدب وأبي الفرج فى الأغانى وغيرهم .

وقد رأينا أنه منذ العصور الأولى وضع جمهور العلماء الجذور الأولى للتحقيق . وبعد أول من تكلم فى هذه الناحية ووضع أسسها رجال الحديث فى كتب مصطلح الحديث وأخص بالذكر منهم أبا محمد الحسن بن عبد الرحمن ابن خلاد الرامهرمزى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ والخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ فى كتابيه (الكفاية فى علم الرواية) و (الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع) ثم القاضى عياض بن موسى اليحصبى المتوفى سنة ٥٥٤ هـ فى كتابه (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) وفى مقدمة كتابه (مشارق الأنوار) وابن قراقول فى معتمدة كتابه (مطالع الأنوار) ومن بعدهم الإمام الحافظ تقي الدين بن الصلاح الشهرزورى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ والذى جمع فأوعى فى كتابه الشهير (معرفة أنواع الحديث) المشهور (بمقدمة ابن الصلاح) .

ومن الغريب حقاً أن يدعي سنيوبوس : أن نقد التحقيق أسلوب حديث فى البحث ، وأن الشرقيين وأهل العصور الوسطى لم يفطنوا إليه ولم يستخدموه .

ولا ريب أنه كان يجهل ما قدمه دارسو الحديث من خدمات فى النقد الخارجى (التحقيق) وما وضحـــه ابن خلدون من ضرورة لهذا النقد .

* * *

ولقد وجه قدماء العرب النظر إلى ضرورة الدّربة والممارسة بأسلوب الكتاب المراد تحقيقه وبأسلوب مؤلفه فيذكر أبو العلاء المعرى فى مقدمة كتابه المعروف بذكرى حبيب أنه : « إنما أغلق شعر الطائى أنه لم يؤثر عنه ،

فتناقله الضعفة من الرواة ، والجهلة من الناسخين فبدلوا الحركة بالحركة ، فأوقعوا الناظر بما جنوه فى أم أدراص وتغلّس ، وغيروا بعض الأحرف بسوء التصحيف ، فغادروا الفهم خابطاً فى عشواء ، لأن تغيير الضمة إلى الفتحة والكسرة ينشب الفطن فى الحبالة ، فأما نقل الحاء إلى الخاء والدال إلى الذال ، فيحدث عنه إلباس تقرن عنه بلادة ، وانتكاس »(١) ثم يجىء التبريزى فيضم صوته إلى صوت أبى العلاء قائلا: فى شعر أبى تمام صنعة لا يكاد يخلو منها مواضع مشكلة تصعب على كثير من النـــاس لا سيما من لا يستأنس بطريقته (أبى تمام) فيقع لذلك فيه خلل لأن شعر غيره يقرب متناوله » .

وفى القرن العاشر ألّف الشيخ عبد الباسط العلموى المتوفى ٩٨١هـ كتابا سماه (المعيد فى أدب المفيد والمستفيد) وهو اختصار لكتاب (الدر النضيد) وكذلك ألف ابن جماعة كتابه (تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم) .

وهذه الكتب تمثل فى بعض أبوابها منهجا تحقيقيا طيبا و « لا مجال للشك فى قيمة هذين المؤلفين (المعيد ، التذكرة) لمن ينشد الدقة والأمانة » .

وقد رأينا رجال الأدب يطبقون هذه الأسس ، وإنها لبيّنة فى الكتب الأدبية واللغوية من مثل اللآلئ وسمط اللآلئ ومعجم البلدان ، وأسد الغابة وخزانة الأدب وشواهد التوضيح إلى غير ذلك الكثير مما ذكرنا وما سنذكر .

ولعل عصرا لم يظلمه الباحثون المعاصرون من عرب ومستشرقين كما

---

(١) ديوان أبى تمام بشرح التبريزى المقدمة .

ظلم العصر الممتد من سقوط بغداد فى أيدى المغول سنة ٦٥٦ هـ إلى سقوط دولة المماليك المصرية الشامية فى أيدى العثمانيين سنة ٩٢٣، فقد سمى بالعصر المغولى ونعت بأنه عصر انحطاط وضعف فى جميع شئون الحياة العقلية والأدبية . .

ومن الظلم البين لهذا العصر الذى محقنا فيه المغول والصليبيين ودمرنا جموعهم تدميرا ، أن يوصف فى ديارنا المصرية الشامية بأنه كان عصر انحطاط وإعياء فكرى وعقم شديد ، لا لما رد إلينا منه من قوانا الحربية الضاربة فحسب ، بل أيضا لأننا حملنا فى قوة حينئذ أمانة الحضارة العربية ، مما جعل بلادنا ملاذا لعلماء صقلية وأدبائها منذ سقوط جزيرتهم فى أيدى النورمان ، كما جعلها ملاذا أيضا لأدباء الأندلس وعلمائها ، منذ أخذت مدنهم تسقط فى قبضة الإسبان وفى هذه الفترة أيضا وجه صلاح الدين وآل بيته العناية البالغة إلى تأسيس المدارس وازدياد المعرفة ، وفى نفس هذا الاتجاه دفعت السلاطين المماليك فى هذا العصر ، بحيث لم تكد تخلو مدينة بل قرية كبيرة فيه من مدرسة ترسل الضوء العلمى والأدبى إلى كل ما يحيط بها مما هيأ للديار المصرية الشامية نهضة ثقافية محققة ، وقد مضت تضم إلى صدرها فى إعزاز ، كثيرين من علماء الأقطار العربية وأدبائها الذين وفدوا عليها فى القرنين السابع والثامن الهجريين وفتنوا فتنة شديدة بنهضتها فنزلوها وقطعوا صلتهم ببلدانهم وأوطانهم الأصلية تذكر منهم على سبيل المثال : ابن مالك الطائى الجيانى نزيل دمشق إمام النحو المشهور ، وابن سعيد الغرناطى المؤرخ الأدبى نزيل القاهرة وحلب ، وابن خلدون التونسى مؤسس علم الاجتماع الذى اتخذ القاهرة دارا له ، ومثله ابن منظور اللغوى الإفريقى صاحب لسان العرب .

وبذلك كانت تنتظم فى هـــذا العصر بين أبناء القطرين : المصرى والشامى أبناء الأقطار العربية الأخرى ، هذا فضلا عن السيوطى ومؤلفاته ،

والسخاوى ، وصاحب نهاية الأرب والقلقشندى .و بن تيميه ، وابن الصلاح ، وابن جماعة ، والعمرى صاحب مسالك الأبصار .

ولكى يحقق العلماء والأدباء المصريون والشاميون كل ما ابتغوا لحضارتنا من نماء وازدهار وإثمار ، نراهم يعتمدون فى ذلك على الحفاظ على التراث العلمى والأدبى ، بحيث تظل مصادره التى أبدعتها الأجيال السابقة بل بحيث تحيا فيها الأجيال الجديدة حياة خصبة ، حياة تتغذى عقولهم فيها بكل ما خلفه الأسلاف من معارف علمية كما تتغذى قلوبهم بكل ماخلفوا من آيات أدبية .

وقد اتخذت عنايتهم بالتراث العلمى والأدبى وسيلتين كبيرتين . وسيلة إحياء التراث بعرضه عرضا دقيقا وشرحه وتفسيره ، ووسيلة تجديده بما يضاف إليه من زاد علمى ومتاع أدبى ، حتى ليصبح الوصف الدقيق لهذا العصر أنه عصر إحياء التراث العربى وتجديده .

وكان أول ما عنى العلماء المصريون والشاميون فى إحياء مصادر التراث العلمى تحرى روايتها ، وألا يدخل على ألفاظها أى تحريف أو تغيير ، ولذلك طلبوا فيها ألا تؤخذ من الصحف المكتوبة مباشرة ، بل يجب أن يضاف السماع من أفواه العلماء الذين اشتهروا بدقتهم وشدة تحريهم ، وأنهم لا يحرفون الكلم عن مواضعه مهما كان عندهم من ثقوب الفهم والقدرة على التصرف بالألفاظ والعلم بدلالاتها ومقاصدها . وهداهم تدقيقهم فى رواية التراث على هذا التشدد فى التمسك بكل حروفه وألفاظه أن يفردوا مباحث طويلة لطرق السماع عن الشيوخ ،ومتى يصح لتلميذ أن يروى عن أحد شيوخه كتابا من الكتب القديمة ، واشترطوا فى كل تلميذ يروى كتابا أن يكون شيخه قد أذن له بذلك ، لا إذناً شفويا بل إذناً مكتوبا يكتبه الشيخ على نسخته المخطوطة وسموا ذلك (إجازة) ونجدها مسجلة على كثير

والسخاوى ، وصاحب نهاية الأرب من مخطوطات العصر ، إذ يكتب الشيخ مثلا أجزت فلانا برواية هذا الكتاب عنى .

ويبهرنا أنهم نفذوا فى أثناء ذلك إلى وضع المنهج القويم لإخراج نسخة وثيقة من كتاب تعدد أصوله وطرق روايته ، وخير مايصور ذلك : إخراج اليونينى الحافظ الدمشقى المشهور لصحيح البخارى كما سبق أن ذكرنا ، فقد رأى أن يحكم إخراجه فى أدق صورة ممكنة وأخرج من الروايات العديدة والأصول التى كانت بين يديه نسخة علمية وثيقة ، مثبتا فيها كل وجه من وجوه الخلاف ، مع نسبته إلى راوية والأصل الذى ، ورد فيه . وصنع ذلك فى واحد وسبعين مجلساً حضره جماعة من العلماء ، كان كل منهم ينظر فى أثناء قيامه بصنيعه فى نسخة معتمدة من الصحيح لغرض المراجعة والمقابلة، وابن مالك العالم النحوى المعروف يسمع له كما يسمعون ويوضح — بطلب اليونينى — بعض مشكلات الألفاظ والتراكيب وهذه صورة تبلغ الذروة فى التحقيق العلمى الدقيق للتراث العربى وإحياء مصادره على خير وجه ممكن .

وواضح من هذا العمل اليونينى أنهم لم يكتفوا فى إحياء التراث بالحفاظ على نصوصه وآدائها أداء دقيقا ، بل امتد طموحهم إلى تحقيق هذه النصوص والمقارنة العلمية المتصلة بين الأصول والروايات . والنسخ التى تشتمل عليها مقارنة تنتهى بالمحقق لنص من النصوص إلى استخلاص نسخة وثيقة بعد طول الفحص والتثبت والتوقف فى مواضع التوقف والصدور عن يقين .

سادسا — ذكر المراجع التى استقى منها المحقق ماسجله فى هامش الكتاب هل كان ذلك خافيا على القدماء ؟

يذكر لنا أبو عبيد القاسم بن سلام أنه قال : « من شكر العلم أن تستفيد بالشىء فإذا ذكر قلتَ : خفى علىّ كذا وكذا ولم يكن لى به علم حتّى أفادنى فلان فيه كذا وكذا فهذا شكر العلم » (١) وقد رأينا الأقدمين إذا أخذوا شيئا من عالم أو كتاب نسبوه إلى صاحبه (٢) .

---

(١) الإلماع ٢٢٩ وانظر هامشه .
(٢) راجع الأمالى وسمط اللآلئ ومطالع الأنوار ومشارق الأنوار .

الباب الثانى

تحقيق التراث فى العصر الحديث وتطوّر مناهجه

تمهيد

كانت القرون الثلاثة (٩٢٣ – ١٢١٣ هـ) التى سيطر فيها الحكم التركى قد علمت عملها فى إغماض العيون وتكبيل العقول، فقد فرض الأتراك على البلاد نوعاً من الاحتلال هو فى حقيقته محاولة لقتل البلاد مادياً وأدبياً، فقد أصبحت مصر – بعد أن كانت دولة ومقراً للخلافة – ولاية عثمانية يقيم فيها والٍ تركىّ لا يعنيه من أمرها إلا أن تخضع وترضى نهمه ونهم سلاطين الباب العالى بما تدرّ من مال.

وقد اتسم حكم الأتراك فى كل البلاد التى حكموها بالجور والبطش ومصادرة الأموال والأملاك، وفداحة الضرائب، فعم الخوف والضيق وانتشر الفقر، وفى هذه الفترة المظلمة نهبت نفائس التراث العلمى والأدبى من الكتب والمؤلفات إذ حملها عملاء السلاطين العثمانيين من شتى العواصم العربية إلى القسطنطينية، كما نقلوا إليها عدداً كبيراً من العلماء والأدباء والوراقين وأرباب الصناعات وناهيك ما تيسر جمعه من المخطوطات النادرة فى مدن مصر والعراق وما بين النهرين وسوريا وفلسطين وغيرها من البلدان، فإنها شحنت إلى الآستانة وتألفت منها خزائن للكتب ألحقت بأهم الجوامع والمدارس وبعض القصور السلطانية.

كما نهب العثمانيون أموال الأوقاف التى حبست على العلم وأهله، وأوجه الخير، وألغى الولاة الأتراك ديوان الإنشاء الذى احتضن – فى عصر المماليك – أكابر الكتاب، وساهم فى الإبقاء على حياة اللغة العربية وآدابها، ثم بلغت المأساة ذروتها بفرض اللغة التركية لغة رسمية على البلاد التى يحكمها الترك العثمانيون باسم الإسلام.

(١) ذكر ابن إياس فى تاريخه كثيراً من أسماء هؤلاء ويقال إن عددهم بلغ نحو ثمانمائة وألف.

وكانت النتيجة أن انطفأت شعلة الحياة العلمية فى البلاد إلاّ وميضا ينبعث من الأزهر الذى ظل الملاذ لما بقى من علوم الدين واللغة .

وفسدت اللغة العربية بما كثر فيها من التركى والعامى ، وحادت عن قواعد الإعراب وابتعدت عن سلامة التركيب العربى الأصيل .

ومع هذه الحالة التى لا تسر فقد ظهر من الغير «على اللغة قلّة من الأفراد اتجهوا اتجاهاً تحقيقياً للتراث العربى نذكر منهم : عبد القادر بن عمر البغدادى (ت ١٠٩٣ هـ) صاحب خزانة الأدب والسيد مرتضى الزّبيدىّ (ت ١٢٠٥ هـ) صاحب تاج العروس (١) .

---

(١) خصصتهما بالذكر لما رأيته فى كتابيهما من التحقيق الدقيق والمنهج الثاقب .

وقد نشأ الزبيدى فى اليمن ثم جاء إلى مصر سنة ١١٦٧ وحضر دروس أشياخ الوقت فى الأزهر وكان يعرف التركية والفارسية والكرجية ، وقد سعى أيضاً بعض شيوخ الأزهر للأخذ عنه . الخطط التوفيقية ٣/٢٨٨

الفصل الأول

أسباب التطور ومنهج التحقيق فى بدء النهضة ، والطباعة وأثرها فى منهج التحقيق

أسباب التطور :

بدأت النهضة العربية الحديثة مع مطلع القرن التاسع عشر ، ومن المتفق عليه بين باحثينا المعاصرين أن النهضة العربية الحديثة استمدت إلهامها وقوتها من تفاعل عاملين أساسيين :

الأول : تنبه الوعي القومي في البلاد العربية ، ودبيب روح اليقظة السياسية وكفاحها في سبيل حياة حرة ، وكيان عربي مستقل وبذلها الجهود الدائمة لنشر التعليم بين ربوعها وإقامة حياتها الجديدة على أركان تراثها وعناصر شخصيتها : من دين ولغة وأدب وتقاليد .

ولم تنفصل حركة إحياء التراث عن حركة اليقظة القومية ولا قامت بمعزل عنها ، وإنما كانت عنصراً جوهرياً في برنامجها .

وكان من نتائج هذا الوعي النامي أن أحس كثير من المثقفين بوجوب إبراز عظمة بلادهم وإشراق تاريخهم ورقي ثقافتهم وجلال حضارتهم ، وأنهم هم وحضارتهم ليسوا عالة على ما جاء من الغرب ملكاً في الحقيقة لأولئك الأجانب الذين يمثلون السيطرة والاستغلال والتعالي .

وفي كل مجال كان الاهتمام البالغ باستقراء ماضي تاريخنا ، لا قصداً إلى الرجوع إليه والوقوف عنده ، وإنما كان القصد إلى الانطلاق بالأمة من حيث انتهت ، وهكذا أراد هؤلاء المثقفون أن يواجهوا الثقافة الغربية

الوافدة بثقافة عربية أصيلة ، ولم يكن من الممكن أن تكون الثقافة التي خلفتها عصور التخلف في القرون الثلاثة الأخيرة هي الثقافة التي يمكن أن تسد حاجة هؤلاء المثقفين حينذاك ، أو تصلح لمواجهة الثقافة الغربية المتحدية ، فاتجهوا إلى التراث العربي القديم وإلى انتقاء جمهرة من روائعه لإحيائها ونشرها .

ومن واقع تاريخ اليقظة نرى أن مهمة السعي لاكتشاف ذاتنا والبحث عن جذورنا لم يحمل عبئها الأميون الذين يعيشون بعقلية الماضي ، وإنما نهض بها عصريون مجددون ممن اتصلوا بالغرب الحديث أوثق اتصال ونهلوا من موارد ثقافته .

الثاني : اتصال الشرق بالغرب عن طريق البعثات الدراسية إلى أوربا ، واستقدام الأساتذة الغربيين للتدريس في معاهده ، واشتراك بعض باحثي الشرق في المؤتمرات العلمية الدولية وما إلى ذلك من وسائل الاتصال الثقافي (١) .

وقد أخذ المبعوثون المصريون — في أثناء دراستهم بأوربا وبعد عودتهم يشاركون في هذا الميدان ، كل في ناحية تخصصه .

---

(١) في سنة ١٣٠٦ هـ — ١٨٨٩م عين عبد الله فكري رئيسا للوفد العربي المصري في مؤتمر المستشرقين الذي انعقد في العام نفسه في استوكهولم وقدم (مجالة البيان في شرح ديوان حسان) وقد سلك في إعداد الديوان مسلك العلماء المحدثين في التحقيق فتتبع نسخ الديوان المتعددة في القاهرة والقسطنطينية وغيرهما ومن النسخ التي ظفر بها نسخة مكتوبة في أوائل القرن الثالث وبهامشها ما يشير إلى أنها منقولة من نسخة قرئت على راويها في منتصف القرن الثالث ، وقد قيد ما وجد في النسخ من اختلاف رواية ونقص أو زيادة .

وكان من أعضاء المؤتمر الشيخ محمود الشنقيطي ، ومن البحوث التي ألقيت : تاريخ الحكماء للقفطي ، ومعجم الأدباء لياقوت انظر معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها .

ومن أبرز أعضاء هذه البعثات رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ — ١٨٧٣ م) الذى يعد أول رائد من رواد النهضة الحديثة، وقد حمل لواء الدعوة إلى إحيـــاء التراث عدد من قادة الفكر ورواد النهضة مثل: الشيخ محمد عبده وعلى مبارك وأحمد زكى (شيخ العروبة) وأحمد تيمـــور.

وكانت أول خطوة جديدة فى سبيل نشر التراث خطاها على باشا مبارك حين ألف هيئة برئاسة رفاعة بك الطهطاوى (١) ثم حذت جمعية المعارف فى سنة ١٨٦٨ م حذو الهيئة الرسمية وما لبثت أن نمت نمواً سريعاً، وعنيت كثيراً بإحياء عدد كبير من الكتب التاريخية والأدبية، كما عنيت بنشر طائفة من الدواوين الشعرية التى أنتجتها العصور العربية الزاهرة فى المشرق والأندلس (٢).

ولكن يلاحظ أن التحقيق فى هذه الكتب لم ينهج نهجاً علمياً دقيقاً، فقد كان المصحح يفسر بعض الألفاظ، ويشير فى بعض الأحيان إلى اختلاف النسخ، دون أن يرمز إليها، ولا يعلل لم اختار هذه الرواية وترك الثانية، ولم توضع لها المقدمات العلمية التى عرفها التحقيق فيما بعد، ولا أعدت لها الفهارس التى عرفناها فى التحقيق.

وفى سنة ١٨٩٨ م ألفت جمعية جديدة لنشر الكتب القديمة وإحيائها وكان من أعضائها: حسن باشا عاصم وأحمد باشا تيمور وعلى بك

---

(١) انظر الخطط التوفيقية ١٣/٥٥ — ٥٦ والأدب الحديث لعمر الدسوقى ١/٧٤ و٢/١٧٦ ومن الكتب التى نشرت على يد هؤلاء الرواد تفسير الفخر الرازى، ومعاهد التنصيص، وخزانة الأدب، ومقامات الحريرى.

(٢) من الكتب التى نشرتها جمعية دار المعارف: شرح التنوير على سقط الزند تاج العروس، أسد الغابة، ألف باء البلوى، الفتح الوهبى شرح تاريخ العتبى، زهر الآداب، ديوان ابن خفاجة الأندلسى.

بهجت وغيرهم ، وطبعة عدة كتب مفيدة (١) وفي سنة ١٩٠٠ تكونت هيئة أخرى برئاسة الشيخ محمد عبده لإحياء الكتب القديمة (٢) فأخرجت كتابي عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز ونشرت كتاب المخصص لابن سيده في سبعة عشر مجلدا ، وقد قام بتصحيح هذه الكتب والتعليق عليها الإمام الشنقيطي ، ونظر فيها الشيخ محمد عبده ، وقد شارك الشيخ محمد عبده الشنقيطي في كثير من التحقيقات ، ومنذ ذلك الوقت دأبت دور النشر على إحياء الكتب القديمة .

وسأعرض نماذج من تحقيقات الشيخ محمد عبده وغيره في تلك الفترة ، لنرى منهج التحقيق فيها .

كان التحقيق في هذه الآونة يدور حول مقابلة النسخ المتعددة للمخطوطة الواحدة ، وتصحيح النص على هـذا الأساس ، أي أساس المقابلة بين النسخ وقد يشير المصحح في بعض الأحيان إلى اختلاف النسخ فيقول : وفي نسخة كذا دون أن يذكر لنا ما هي هذه النسخة ، ولا من أين هي ، ولا يعطي لنا مقدمة دراسة الكتاب ومخطوطاته وتوصيفه ، هـذه المقدمة العلمية التي عرفناها في التحقيق المعاصر ، وقد يعدون للكتاب فهارس لكنها ليست الفهارس الفنية التي نعرفها اليوم ، وكثيراً ما كان مصححو ذلك الوقت — وأخص بالذكر منهم الشيخ محمد عبده والسندوبي — يكثرون الشروح اللغوية والتعلقات الأدبية التي قد تطول طولا يشبه الحواشي القديمة .

---

(١) طبعت الموجز في فقه الإمام الشافعي ، وسيرة صلاح الدين الأيوبي ، وفتوح البلدان للبلاذري ، والإحاطة في أخبار غرناطه ، وتاريخ دولة آل سلجوق وغير ذلك .

(٢) أخرجت كتابي عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز ، ونشرت كتاب المخصص لابن سيده ، وابتدأت في طبع كتاب المدونة للامام مالك . تاريخ الامام ٣/٢٤٧ .

وفى هذا الوقت بدأ الاهتمام بجمع المخطوطات للكتاب الواحد من أنحاء العالم بغية التصحيح عليها ، فى سبيل إخراج الكتاب ، فيذكر لنا الشيخ محمد عبده أن أسرار البلاغة للجرجانى « كان كنزاً مخفيا لا تصل إليه يد الباحث ، حتى يسر الله لنا نسخة بعث بها إلينا أحد أهل العلم من طرابلس الشام ، وكان فيها نقص وتحريف ، فأرسلت أحد طلبة العلم إلى الآستانة العلية ليقابلها على نسخة هناك ، ثم أكمل تصحيحها فى أثناء التدريس » (١).

ثم يقول صاحب المنار عن دلائل الإعجاز :

« وقد كان هذا الكتاب كالذى قبله (أسرار البلاغة) كنزاً مخفيا ، فظفر الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية بنسخة منه ، وكان عند الأستاذ العلامة اللغوى الشيخ محمد محمود الشنقيطى نسخة أخرى ، وكلاهما كان محرفا ومبدلا ، فعلم الأستاذ الإمام أن فى المدينة المنورة نسخة منه ، وفى بغداد أخرى ، فعمل على استنساخهما وصحّح الكتاب هو والأستاذ الشنقيطى بمقابلة النسخ الأربع ، فكان الكتاب الوحيد الذى اجتمع على تصحيحه علماء العصر فى المعقول والمنقول(٢) .

وفى بعض الأحيان كان المصححون يشيرون إلى النسخ باسم البلد التى جاءت منه مثلا فى المخصص ١ / ٣٥ عند « قوله كلجة يقول الإمامان محمد عبده والشنقيطى : « هذا هو الصواب فى اللفظ ، وفى النسخة المغربية (طلحة) وربما كانت تحريفا لقرب الشبه فى الرسم بين صورة اللفظين ، خصوصا إذا خفى سن الحاء ، وقد وجد اللفظ على الصواب فى المحكم وغيره من كتب اللغة » .

---

(١) المنار م ٥ ج ٤ ص ١٥٤ .
(٢) المنار م ٥ ج ٤ .

ويفهم من هذا أن المصحح كان يرجع إلى كتب اللغة والأدب ليصحح الكلمة التي يقف أمامها ، لكنه غالبا لا يذكر المرجع الذى رجع إليه .

وكانت مهمة المصحح أن يشرح بعض اللغويات ، ويذكر بعض المقابلات ، لكنه غير مضطر إلى تخريج الأحاديث النبوية والآيات القرآنية ولا يترجم للأعلام ويعرّف بالبلدان ولايضع الفهارس الفنية ! كل هذا لم يوجد عند الشيخ محمد عبده ومن عاصروه من العلماء العرب فيما وقع لنا من كتب .

وفى الكتب التى انفرد الشيخ محمد عبده بشرحها نجد أن التحقيق يأتى عرضا فى أثناء الشرح ، لكنه رسم لنا منهجا فى تصحيحه المتن فيقول :

« وأما تصحيح المتن فقد وفق الله بتعدد النسخ لدينا وإن عظمت مشقة الاختيار علينا ، لتباين الروايات واتفاق الكثير منها على ما لا يصح معناه ، ولا يستجاد مبناه . فكان الوضع اللغوى أصلا نرجع إليه ، والاستعمال العرفى مرشدا نعول عليه ، ومكان المصنف بين أهل اللسان ميزانا للترجيح ومقياسا نعتد به فى التصحيح . فإن تعددت الروايات عن معايير صحيحة أثبتنا فى الأصل أولاها بالوضع ، إما لتأيده بالاتفاق مع أكثر الروايات ، وإما لتميزه بقرب معناه إلى ما احتف به من أجزاء القول ، ثم أشرنا إلى الروايات الأخرى فى التعليق » (١) .

وقد رأى — يرحمه الله — أن الانتفاع بمقامات بديع الزمان الهمزانى كان عسيراً لسببين :

الأول — ما عاث به النساخ فى ألفاظه من تحريف يفسد المبنى ويغير

---

(١) مقدمة مقامات بديع الزمان الهمزانى ط سنة ١٩٢٤ .

المعنى ، وزيادة تضر بالأصول ، ونقص يهزع الأساليب وينقص التراكيب فمست الحاجة إلى تصحيحه ورد افظه إلى صريحه .

الثاني — غرابة بعض كلماته ، فعمد إلى تفسير غريبه وتبيين خفيه وتوضيح غامضه .

يقـــول :

« وأقدمت على ذلك بلا سابق أقتفيه ولا ذى مثال أحتذيه ولا مادة لى إلا طبع عربى وذوق أدبى ، وأمهات اللغة الحاضرة وأمثال العرب السائرة ومقالات لهم على الألسن دائرة » (١).

وقد ذكر الشيخ رشيد رضا فى تاريخ الإمام رسالتين وجه أولاهما الشيخ محمد عبده إلى سلطان المغرب يعرض عليه « أنه قد تألفت فى مصر جمعية لإحياء العلوم العربية وخاصةً عملها أن تبحث عما كـــاد يفقد من كتب السلف وتصحح نسخه وتطبعه ، حتى يحيا بذلك ما اندرس من علوم الأولين واحتجب عنا بمحدثات المتأخرين » (٢).

ووجه الثانى إلى قاضى قضاة المغرب يأمل إرسال نسخة من مدونة الإمام مالك مودعة فى مسجد القرويين بفاس ، ليمكن الطبع والتصحيح عليها ، لأنهم لم يجـــدوا نسخة كاملة يوثق بصحتها فى مصر ولا فى تونس ، وقد تأكد للإمام أن نسخة كاملة من الكتاب توجد فى جامع القرويين ، فطلب من قاضى القضاة فى المغرب « أن يرسل إلينا هذه النسخة ، إما بتمامها لنقابل عليها ما عندنا ونتم منها ما ينقص نسختنا

---

(١) مقدمة المقامات .

(٢) تاريخ الامام ٢ / ٥٤٥ — ٥٤٦ .

ونعيدها إليه ونهدى الجامع عشر نسخ من الكتاب عند نهاية طبعه إن شاء الله تعالى ، وإما مفرقة جزءاً بعد جزء فكلما انتهى الغرض من جـزء أرسل إلى مقره » (١) .

ويتضح مما ذكرنا أنهم كانوا يصبون اهتمامهم فى هذه الفترة على جمع النسخ ليخرجوا منها نسخة صحيحة المتن مصوّبة بقدر الإمكان .

والناظر فى مقدمة أدب الكاتب لابن قتيبة ، المطبوع فى مطبعة الوطن سنة ١٣٠٠ هـ يجد الناشر يقول : « مقابلا على نسخة بخـط الأستاذ الإمام الفاضل المرحوم الشيخ نصر أبو الوفا الهورينى بغاية الضبط ، وهو نقلها من نسخة مقابلة مضبوطة بخط حمزة بن الحسين ، تاريخها سنة أربع عشرة وخمسمائة » .

ولقد كان الأستاذ الإمام يجوب البلاد بحثاً عن المخطوطات العربية فأخبره بعض أصحابه أن فى صقلية من الآثار العربية ما يهم العربى أن يراه ، وفيها دور للكتب لا تخلو كل منها من كتب عربية قديمة ، ربما يستغرق الاطلاع عليها زمناً (١) فقضى فيهما فترة يبحث عن المخطوطات وكان يستنسخ ما يهمه منها ، ورأى وهو منفى فى بيروت سنة ١٣٠٤ هـ كتاب البصائر النصرية قال « فاستنسخت نسخة منه وبقيت عندى كغيرها من الكتب » (٢)

وقد رأيناه فى بعض الأحيان ينفى نسبة الكتاب إلى من شاع عند الناس أنه مؤلفه محتجاً بأدلة منطقية لغوية على منهج تحقيقى فريد .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر المنار المجلدين ٦ ، ٧ .

فقد نفى أن يكون كتاب فتح الشام للواقدى فقال : « إنى لو حكمت بأنه مكذوب عليه مخترع النسبة إليه لم أكن مخطئاً ، وذلك لأن الواقدى كان من أهل المائة الثانية من الهجرة ، كان من العلم بحيث يعرفه المأمون .... ويواصله ويكاتبه ، وصاحب هذه المنزلة فى تلك القرون إذا نطق فى العربية فإنما ينطق بلغتها ، وقد كانت اللغة لتلك الأجيال على المعهود منها من متانة التأليف وجزالة اللفظ وبداوة التعبير ، والناظر فى كتاب الواقدى ينكشف له بأول النظر أن عباراته من صناعات المتأخرين فى أساليبها ...... يجد أسلوبه من أساليب القصاصين فى الديار المصرية من أبناء المائة الثامنة أو التاسعة ، ولا يرى عليه لهجة المدنيين ولا العراقيين ، والرجل كان مدنى المنبت عراقى المقام » (١) .

هذا اللون من التحقيق (مقابلة النسخ لإخراج نص سليم) هو الذى عرفه مصححو مطبعة بولاق ، وجهودهم تبدو واضحة فيما أخرجوه لنا من كتب التراث أمثال : صحيح البخارى ، وخزانة الأدب ، والأغانى ، ولسان العرب ، وصحاح الجوهرى ، والقاموس المحيط ، وكتاب سيبويه ، وشرح الحماسة للتبريزى ، وشرح المقامات للشريشى ، وقلائد العقيان للفتح بن خاقان ، وكثير غيرها من أمهات الكتب .

ويذكر لنا التاريخ أسماء شيوخ عظام كانوا يقومون — فى أمانة ودقة بإخراج تلك الكتب على قدر طاقتهم العلمية ومنهجهم فى الإخراج ، نذكر منهم : الشيخ نصر الهورينى ، والشيخ قطة العدوى ، والشيخ محمد الحسينى ، والشيخ طه محمود ، والشيخ محمد عبد الرسول ، وغيرهم .

---

(١) البصائر النصرية ص ٢ — المطبعة الأميرية سنة ١٣١٦ هـ — ١٨٩٨ م .

(٢) مجلة ثمرات الفنون سنة ١٨٨٦ م (من كتب المغازى وأحاديث القصاصين) محمد عبده وهو منفى فى بيروت .

أما دار الكتب المصرية :

فإليها يرجع الفضل الأخير في القدوة المثالية للمحققين المعاصرين ، ولعل أول نافخ في البوق على أحدث المناهج هو المغفور له أحمد زكي باشا (شيخ العروبة) صاحب مشروع إحياء الآداب العربية الذي قام بتحقيق كتاب نكت الهميان في نكت العميان سنة ١٩١٠ رامزا إلى النسخ برموز لاتينية على طريقة المستشرقين ، وذكر زكي باشا — آنذاك — في مقدمته لهذه الطبعة أنه طبعه مقابلا على أربع نسخ عثر عليها في القسطنطينية ، فنقلها بطريق التصوير الشمسي وقد ضاهى هذه النسخ بعضها على بعض ، وذكر اختلافها في حواشي النسخ المطبوعة ، ومما يجدر نقله عن زكي باشا « أنه ذكر ما جرى عليه من الفصل بين الجمل والفقرات بعلامات جديدة ولاحظ على ذلك أنها في الحقيقة قديمة ، لأن أغلبها مأخوذ عن الكتب العربية المخطوطة التي بين أيدينا ، أو الموجودة في خزانة الكتب العمومية أو الخصوصية (١) ثم نشر كتابي : أنساب الخيل والأصنام لابن الكلبي ، وطبعا في المطبعة الأميرية سنة ١٩١٤ باسم لجنة إحياء الآداب العربية .

---

(١) انظر مقدمة نكت العميان — والنص عن المؤيد ٢٦ مارس سنة ١٩١١ م ٦ ص ١٠٨ .

أحمد زكى وأثره فى التحقيق

وأحمد زكى يعتبر الرائد الأول لإحياء الآداب العربية ، وآن لنا أن نقف قليلا لنرى ماهية هذا المشروع .

وجد المغفور له زكى باشا — نتيجة بحثه وتنقيبه — أن فى اللغة العربية كنوزاً ومعارف مطمورة لم يفك أحدٌ أرصادها حتى وقته ، وما هى إلا نفائس من الكتب مبعثرة فى خزائن المكاتب فى الغرب والشرق ، محجوبة منافعها عن طلاب العلوم ، لعدم العناية بطبعها ونشرها ، وقد كان الفضل فى كشف الحجاب عما عرفناه منها — حتى زمنه — لكبار المستشرقين الذين لم يألوا جهدا فى البحث والتنقيب والدرس ، حتى تمكنوا من إبراز عدد كبير من تلك المؤلفات إلى عالم الطباعة ومنهم من ترجم شيئاً منها إلى لغاتهم .

وفى سنة ١٩١٠ تقدم شيخنا بمذكرة لمجلس النظار ضمنها ما عن له من وجوه الإصلاح وضروب الوسائل التى من شأنها إحياء الآداب العربية ، وذيلها بنبذ قصيرة عن عدة كتب مخطوطة توصل إلى نقل صورها بطريقة التصوير الشمسى فى القسطنطينية والبلاد الأخرى ، وقد وافقت الحكومة على هذا المشروع ورصدت له المال اللازم لتنفيذه ، والمشروع ليس وليد عامه إنما هو ثمرة لبحث توالى عشرين سنة قبل ذلك ، وشيخنا يوالى البحث والتنقيب عن آثار العلوم العربية . فاقتراحه إذن نتيجة درس طويل وبحث عميق .

ولقد عهدت الحكومة إلى أحمد حشمت باشا ناظر المعارف آنذاك أن ينظر فى هذا المشروع ، فوافق عليه وطلب البدء — منذ وقته — فى طبع الموسوعتين الكبيرتين :

١ — نهاية الأرب . للنويرى .

٢ — مسالك الأبصار . لابن فضل الله العمرى .

وقد نشرت (اللواء في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٠) كشفا بالمخطوطات التى قدمها صاحب المشروع (١)

ولعل اتجاه أحمد زكى قد تحدد فعلا إلى التحقيق العلمى ووجد نقطة البدء الحقيقية عندما اختاره الخديوى عباس لتمثيل مصر فى مؤتمر المستشرقين فى لندن (أغسطس سنة ١٨٩٢) فقد عمقت هذه الرحلة جوانب شخصيته التحقيقية والفكرية وأعطتها دوافع الانطلاق.

فقد لقى المستشرقين وتحدث معهم ، واستمع إليهم ، وزار مكتبات أوربا بحثاً عن التراث العربى ، وقد ظلت هذه الأعمال ممتدة طول حياته ، فقد توالت رحلاته لأوربا ، وتوالت مقابلاته للمستشرقين والباحثين ، وتوالى حضوره لمؤتمرات المستشرقين ، وتوالى بحثه عن المخطوطات العربية ، فى مكتبات الشرق والغرب . ولعل من آيات نبوغه تمثيله لمؤتمر المستشرقين سنة ١٨٩٢ ولم تكن سنه تتجاوز الخامسة والعشرين .

عاش زكى باشا يدافع عن تراث العرب وتاريخهم وأعلامهم ، يقظا لكل ما ينشر عنهم ، متحريا عنهم ، دافعا أخطاء المستشرقين وأوهام الباحثين ، منقبا عن صحيح الآراء .

ولعلنا نستطيع أن نجد ملامح هذه النظرية (جمع التراث وتحقيقه) فى مذكراته التى سطرها من أجل الدعوة إلى تبنى الحكومة لمشروع إحياء الآداب العربية سنة ١٩١٠ .

فيقول : « إن المستشرقين يتهافتون على الوقوف على كل ماله ارتباط بالحضارة الإسلامية ، ولا شك أن الحظ الأوفر فى هذه النهضة يجب أن يكون لمصر » .

---

(١) لمن أراد المزيد أن يرجع إلى الأهرام فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ وجريدة مصر فى التاريخ المذكور والبصير فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٠ واللواء فى ١١ ديسمبر والمؤيد فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠ .

ويقول : « إن المستشرقين لا يألون جهداً فى العمل على نشر الكتب التى صنفها جهابذة العرب ، وبحثوا فيها عن شتى الموضوعات ، وتنشر لهم طائفة كبيرة من أمهات الكتب العربية النفيسة وقد يترجمونها إلى لغاتهم » (١)

وتحقيق التراث وجمع مخطوطاته كان العمل الضخم الذي وهب له نفسه منذ مطالع حياته ، وقد بذل له من اهتمامه وماله كل ما يملك وفوق ما يملك .

وقد كان هذا العمل متمثلا فى الحصول على المخطوطات العربية من روائع التراث العربى المفقودة ، فرأى أن بعض هذه المخطوطات قد طبعت بمعرفة المستشرقين ، فتطلع إلى أن يقوم بمثل هذا العمل فى التحقيق والفهرسة ، فملأت نفسه الرغبة فى أن يقوم بجهد فى هذا الاتجاه ، واستهل جهده حين قدم لمؤتمر المستشرقين فى لندن سنة ١٨٩٢ عشرة كتب قديمة نقحها وصححها ، وواصل عمله فى سبيل البحث عن المخطوطات وتحقيق التراث وهى المهمة التى جرد نفسه لها وما كان يرتضى بشىء سوى ما فيه تصديع الدماغ ووجع القلب وتعب العين فى التوفر على مغازلة الكتب المخطوطة .

وكان اتجاهه إلى استخدام التصوير الشمسى فى نقل هذه المخطوطات عملا جديداً خطيراً لم يسبق إليه سابق من العرب ولم يمض إلا القليل حتى استطاع أن يقدم مشروع إحياء الآداب العربية ، وقدم كشفاً بأسماء الكتب التى تتخذ نواة للمشروع ، واعتمد مجلس النظار للمشروع مبلغ ٩٣٩٢ جنيهاً فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٠ .

---

(١) الأهرام ٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ .

وبرز مشروع إحياء الآداب العربية وصار من حق المجلس الأعلى لدار الكتب الإشراف عليه ، وفعلا بدأت العمل بطبع موسوعتى : نهاية الأرب فى فنون الأرب ، ومسالك الأبصار ، ولكنه توقف منذ أيام الشيخ حتى اليوم !!! وهناك محاولات لاستكمال هاتين الموسوعتين فما سبب توقفه ؟؟!!

إنه أحبّ أن ينفرد وحده بهذا العمل ، ولما كان يحب التدقيق ولا يثق بتحقيقات غيره ، أبطأ بالطبيعة فى إخراج العمل فاسترجع المبلغ(١) ولا تزال هذه الكتب رهينة الهيئة المصرية العامة للكتاب والكتاب الأول رهن الطبع بعد أن تم تحقيقه بواسطة خيرة أساتذة التحقيق منذ عشرات السنين ، أما الكتاب الثانى فقد طبع منه الجزء الأول فقط وبعض الملازم من الجزء الثانى بواسطة أحمد أحمد زكى باشا وما زال الكتاب منسوخاً لم يتم تحقيقه حتى اليوم منذ أن مات زكى باشا .

ولقد بلغ من اهتمام زكى باشا وتدقيقه أن سافر إلى فلسطين ومعه مسودة مسالك الأبصار ، فكان يقرؤها على بعض علماء الفرس الأثريين ويقارن بين ما ورد فيها من آثار القدس وما هو موجود اليوم .

يقول : « وقد عنيت كل العناية وبذلت غاية الجهد فى تحقيق هذا الجزء (الأول) وسافرت إلى فلسطين فى صيف العام الماضى ، لتطبيق ما أورده المؤلف عن المسجد الأقصى من البيانات الفنية المعمارية ، والاصطلاحات الهندسية البنائية ، التى لم يجر فى قلم كاتب قط ، لا من العرب ولا من العجم ، لا قديماً ولا حديثاً ، أبرزته على هذا المثال الذى

---

(١) أحمد زكى ص ٦٠ .

أرجو أن ينال قبولا عند العارفين من أهل العلم ، وأملي في الله كبير أن يمدّني بالتيسير لإكماله على هذا النحو من الخدمة »(١) .

وكثيراً ما كان يرفع عقيرته حاثاً لقومه بضرورة التحقيق العلمي والكف عن العبث الذي كانت تخرجه المطابع آنذاك قائلا : « ومما امتازت به الطباعة الألمانية أنها احتكرت تقريباً الكتب الشرقية ونحن أعرف الناس بأن هؤلاء القوم ينقبون عن آثار أسلافنا التي لانكاد حتى الآن نسمع بها أو نتصور وجودها ، هم يطبعونها ويستفيدون منها علماً ، وأما نحن ... نحن أبناء العرب الكرام وسلالة الشرقيين الأماجد فقد قنعنا بالافتخار بالعظم الرميم !! وأصبحنا في هذا الأمر الخاص بنا ، عالة عليهم نستقي من بحرهم ونتناول من فضلاتهم !! نعم فقد طبع الألمان أهم كتب أئمتنا في التاريخ والجغرافيا والأدب ، ثم تجيء بعض مطابعنا فتسرق عنهم ولا تخجل من عدم نسبة الفضل إليهم في هذا الباب ، وليت أصحاب المطابع في مصر يعادلونهم في صحة الطبع وتقريب التناول وتسهيل المآخذ ، بل إن الكتاب المطبوع أوّلا في ألمانيا ثم في مصر بعد عشرات من السنين لايزال يساوي في القيمة — « حسا ومعنى » — عشرة أمثال تلك الهذيانات التي يطبعونها في مصر(٢) .

أما التحقيق العلمي الصحيح فهو فيما يقول : براعة امّحى أثرها إلا نزرا يسيرا ، ننشدها هنا وهناك فلا نجد لها غير ثمالة زهيدة عندنا ، مزهود فيها عند غيرنا ، أما نفحاتها الحقة وأما مظاهرها فقد ودّعت بلادنا من زمان بعيد ، ثم طاب لها القرار في ديار الفرنج ، لأنهم أكرموا مثواها ولايزالون يبالغون في الحفاوة بها .

حقّاً إنهم أخذوا عن أجدادنا في الأندلس ، والمغرب ، ومصر ،

---

(١) مقدمة مسالك الأبصار ج ١ دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٤ .

(٢) اللدنيا في باريس ط سنه ١٩٠٠ مصر .

والشام ، والعراق ، والجزيرة المقدسة ، وما وراء ذلك حتى مطالع الشمس بيد أنهم واصلوا البحث والدرس حتى وصلوا إلى تسخير العناصر لخدمتهم ، وإلى ابتكار الصنائع واختراع البدائع التي يصح وصفها بأنها « مالا عين رأت ولا أذن سمعت » هم يتوافدون على أقطار العروبة من أقصاها إلى أقصاها ، فيبحثون عمَّا جهلنا من آثار أجدادنا الأولين ، هم ينقبون عن مفاخر أقوامنا فى كل فن ومطلب ، فيعيدونها إلى الحياة ونحن نيام نيام ولاأقول غير ذلك .

على أننا نحمد الله قد بدأنا نأخذ عنهم ، ثم أنشأنا ننسج على منوالهم . فدخلنا طور التجربة وسيتبعه دور الانتقال ، فنكون جديرين بالأجداد .

بدأت بشائر هذه النهضة فى مصر فجاوبتها الشامات ثم جاء الدور لبغداد وهو آت بلا شك إلى الجزيرة المقدسة» (١) .

كما أنه أثار فى مؤتمر المستشرقين فى أثينا سنة ١٩١٩ مسألة هامة فى تحقيق التراث وهى أمانة النقل عن الأسلاف ، وهل يجوز لطابع كتبهم القديمة أن يتصرف فى نقله بالحذف والإصلاح والتهذيب ، أو يبقى الأصل كما ورد ؟ واستقر الرأى على ضرورة بقاء كتب التراث على حالها الأصلى (٢) .

وقد أثارت المخطوطات التى حققها زكى باشا وطبعها ، اهتمام الباحثين من عرب ومستشرقين ، فقد قدّم لهذه المخطوطات بدراسة عن المؤلف وسيرته وتآليفه ، ووصف النسخ ، وفهرس للكتب التى حققها فهرسة فنية ، وعلق عليها تعليقات تاريخية وشرحها شروحاً لغوية .

---

(١) مقدمة الصائبة قديما وحديثا سنة ١٩٣١ .

(٢) حول مؤتمر المستشرقين بأثينا سنة ١٩١٢ . مجلة العلم ٢٤ أبريل سنة ١٩١٢ وبهذا المقياس المتفق عليه فإننا نخرج كتاب (تخليص الإبريز فى تلخيص باريز) الذى نشرته وزارة الثقافة فى ذكرى رفاعة الطهطاوى عن أن يكون كتاباً محققا فهو أقرب إلى الطبعات المدرسية .

وكذلك بعض كتب التراث التى تنشر وقد حذف منها شىء .

ومن هذه المخطوطات التى أثارت مناقشات متعددة : كتاب التاج فى أخلاق الملوك الذى نشره ١٩١٤ وخدمه من حيث التعليق على متنه وتحقيق رواياته وإثبات أجدرها بالاعتماد وتفسير مهماتها مع مقدمة باللغة الفرنسية ذكر فيها فضائل الجاحظ وقال : إنه فى الأدب العربى كفولتير ورينان فى الأدب الفرنسى .

ويقول عن نفسه : «جرت عادتى أن أحتاط فى البحث فأسال من أتوسم فيه العلم بما أجهله وأقيد كلامه ، ثم أسأل غيره ، فإن تطابقا صح الأمر عندى ، وإلا رجعت إلى غيرهما ، وهكذا دواليك ، حتى أقف على الحقيقة فأنشرها بين الناس» (١) .

وقد أفاد غير واحد من أساتذتنا الذين كانوا يعملون فى دار الكتب المصرية أنه كان يتردد على القسم الأدبى بدار الكتب ويبدى ملاحظات وإرشادات للمحققين ، ويعده النقاد أول مصرى عرف بالبحث العلمى والتحقيق الجامعى ،ويرون أنه أول مصرى استطاع أن يرفع رأسه بجانب المستشرقين فى الجامعة وأن يملأ الدنيا بأبحاثه (١) .

* * *

ولعل هذين الكتابين (أنساب الخيل والأصنام) مع كتاب التاج للجاحظ الذى حققه أيضا ، من أوائل الكتب التى كتب فى صدرها كلمة (تحقيق) وقد كان المستشرقون قبل ذلك يقولون : نشرة فلان ، أو تصحيح فلان ، وفى المطابع العربية كانوا يقولون تصحيح فلان ، كما أن تلك الكتب قد حظيت بإخراجها على أحدث المناهج العلمية للتحقيق مع استعمال المكملات الحديثة من تقديم النص للقراء ووصف النسخ والرمز لها عند الاختلاف ومن إلحاق الفهارس التحليلية .

---

(١) أحمد زكى ١٨٦

(٢) مراثى أحمد زكى — الأهرام — يناير سنه ١٩٣٥ .

هذا فضلا عن أنه أول من أشاع إدخال علامات الترقيم الحديثة فى المطبوعات العربية كما سبق أن ذكرنا ، فقد كتب سنة ١٩١٠ : «رأينا تقدم العصر فى الكتابة ، والفكر يوجب إتحاف أبناء العربية بالإرشادات المستعملة فى أغلب اللغات الأوربية لإرشاد القارئ على مواقع الوقوف القليل والمستطيل ، ومواقع التعجب والحيرة والاستفهام ونحو ذلك ، لاجرم أن هذه الإشارات خير مرشد له فى حسن التلاوة ، وعدم خلط الجمل مع بعضها ، كما هو حاصل فى أغلب المطبوعات العربية(١) .

وألف فى ذلك كتابا سماه (الترقيم فى اللغة العربية) طبع فى بولاق سنة ١٩١٣ ويقول فى مقدمة تحقيقه لكتاب الأصنام : «أقدمت الآن على إظهار هذا الكتاب بعد أن بالغت فى عنايتى بتحقيقه وجريت فى طبعه على الطريقة التى يتوخاها علماء الإسلام فى أيامه الزاهرة ، من تحقيق الكلمات كلها واحدة واحدة ، والتدقيق فى مراجعة الموضوعات موضوعا موضوعا ، مع الاحتفاظ الشديد بضبط الألفاظ وتفصيل المطالب ، وقد عانيت فى ذلك كثيرا من المشقة ، وراجعت دواوين اللغة ومتون الأدب وأسفار التاريخ وعلقت عليه كثيرا من الحواشى ...

ثم ختمت الكتاب بفهارس تحليلية وأضفت إليه جدولا بأسماء الأصنام التى لم يذكرها ابن الكلبى .

(١) مقدمة كتابه الدنيا فى باريس — سنة ١٩٠٠ — مصر

مضى جيل الرواد المتمثل فى محمد عبده وأحمد تيمور وأحمد زكى ومحب الدين الخطيب ، وتقدم إلى الميدان خلف لهم من علماء العربية والإسلام نذكر منهم : عبدالسلام هارون وإبراهيم الإبيارى وأبو الفضل إبراهيم وعلى البجاوى وأحمد شاكر ومحمود شاكر وأمين الخولى وعائشة عبدالرحمن تابعوا نشر ذخائر تراثنا على منهج علمى رسمه زكى باشا ، ومن ناحية أخرى يذكر تاريخ كلية الآداب جامعة القاهرة أن الأستاذ أمين الخولى فرض منهج التحقيق العلمى على طلاب الدراسات العليا بقسم اللغة العربية ، ثم ألزم كل من يتقدم لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه بأن يقدم نصا محققا لمخطوط من تراثنا يتصل بموضوع الرسالة (١) وبمثل هذا نادى الأستاذ عبد عبد السلام هارون وغيرهما .

والمراد بهذه الصيحة أن يزيد عدد المتخصصين الذين يحملون أمانة التحقيق ويسدون بعض الفراغ الذى اقتحمه تجار الكتب وقدموا كتبا مطبوعة من تراثنا لم تخضع لاى ضابط من ضوابط التحقيق الذى يصون حرمتها وقيمتها ، ويحميها من العبث والتشويه .

ومع النصف الثانى من القرن العشرين رأينا الدكتور رمضان عبد التواب يحاضر فى منهج التحقيق لطلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس ومثل ذلك ما يقوم به الآن الدكتور خليل العطية فى جامعة البصرة بالعراق ، وما يقوم به الكثير من أساتذة الجامعات والمتخصصين اليوم فى مركز التراث بدار الكتب المصرية .

ومن أوائل مطبوعات دار الكتب المصرية صبح الأعشى للقلقشندى فى ١٤ مجلدا سنة ١٩٢٠ وقد طبع فى المطبعة الأميرية باسم دار الكتب ، ...

---

(١) أنظر التراث العربى دراسات ص ٢٧ .

وتعد هذه هي الطبعة الثانية إذ طبع قبل ذلك في بولاق سنة ١٩٠٥ . ثم نهاية الأرب الذي بدأت طبعه محققا سنة ١٩٢٣ بمطبعتها ولم يتم طباعة باقي أجزائه حتى اليوم .

ثم نشر القسم الأدبي بدار الكتب : عيون الأخبار فنشر الجزء الأول سنة ١٩٢٤ والثاني سنة ١٩٢٦ والثالث ١٩٢٨ والرابع سنة ١٩٣٠ .

وكانت الصيحة الداوية لدار الكتب تبنيها لطبع كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني بإشراف القسم الأدبي الذي كان يرأسه المغفور له أحمد زكي العدوي بناء على اقتراح السيد على راتب الذي تكفل بنفقات طبعه ، وصدر الجزء الأول منه سنة ١٩٢٧ وحظي بعناية فائقة في إعداد وضع الفهارس التحليلية وعمل مقدمة دراسية ضافية ، ثم أعادت طبع الجزء الأول مرة ثانية سنة ١٩٥٢ وفيه عدل بعض الشيء عن الطريقة الأولى التي اتبعت في إخراج الطبعة الأولى من الاعتماد على رواية ديوان الشاعر وإثباتها في صلب الكتاب — وإن خالفت رواية الأصول — إلى إثبات الأصول في الصلب مع التنبيه على رواية الديوان في الهامش طبقا لأصول قواعد النشر (١) .

وقد كان للطابع المميز الذي ظهرت به منشورات دار الكتب أثر بالغ في اقتداء بعض الافراد العلماء بذلك المنهج .

وقد ظل عصرا طويلا بعد وفاة زكي باشا إلى سنة ١٩٣٨ لم يكن في مصر من يضع اسمه على كتاب محقق اللهم إلا جماعة محدودة لا يزيدون على أصابع اليدين وهم سبعة على وجه التحديد : محب الدين الخطيب ، وأحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، ومحمد مصطفى زيادة ، ومصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، وكلهم ناهل من حياض القسم

(١) انظر مقدمة الجزء الأول من كتاب الأغاني — الطبعة الثانية سنة ١٩٥٢ .

الأدبي وقاطف من رياضه إما مباشرة أو بالواسطة ، وعلى ضوء مجهودات هذا القسم ومجهودات هذه الجماعة الأولى ، وجدنا ثبت أسماء المحققين يزداد يوما بعد يوم ، حتى أصبحوا الآن لا يعدون كثرة في العالم العربي .

* * *

أما دار المعارف فلم تأخذ دورها في إحياء التراث على التحقيق المعاصر إلا في سنة ١٩٤٢ حين فكر الأستاذان عبد السلام هارون وأحمد شاكر في نشر مجموعات من عيون الشعر سمياها « ديوان العرب » وبدآ في نشر المفضليات ثم الأصمعيات ، ثم اقترحا على دار المعارف أن تخصص نشرا منظما لعيون التراث العربي ، فأصبح ينشر التراث تحت (ذخائر العرب) ويشترك في تحقيقه في هذه الدار علماء الشرق والغرب .

وكان باكورة ذخائر العرب (مجالس ثعلب) بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون وكذلك (إصلاح المنطق) بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وعبد السلام هارون ولاتزال المجموعة في تزايد ونجاح . وجاري طبع كتابي (شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء العلاء المعرى) و (إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين) تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب .

تقول دار المعارف : التقت رغبة حضرات المحققين — وهم من أعلام التحقيق — مع رغبة دار المعارف في ضبط النصوص بالشكل وفي معارضة النسخ المخطوطة من الكتاب الواحد بعضها ببعض وعمل الفهارس العلمية والفنية الدقيقة المتنوعة التي تجعل الانتفاع بالكتاب مطلباً سهل المنال (١) .

---

(١) قوائم دار المعارف بمصر — سنة ١٩٧٠ ص ٤ ، ٥ .

الطباعة وأثرها فى التحقيق

من المعروف أن الطباعة قديمة جداً ، والمشهور أن الصينيين أقدم من طبع على الحجر والخشب المحفور ، وذلك أقدم طرق الطباعة ، وعثر فى آثار بابل على قوالب بارزة الحروف كان الأكاديون يطبعونها على الآجر وهو لين ، فيذكر التاريخ أن الشرقيين هم أسبق الأمم فى فن الطباعة وصناعة الورق ، ويذكر صاحب تاريخ آداب اللغة العربية : أنه جاء فى بعض الآثار ما يستدل منه على أن عرب الأندلس كانوا يعرفون الطباعة لكنها طباعة على الحجر والخشب (١) .

أما فى أوربا فقد بدأت الطباعة بالألواح الخشبية ، وكانت الصفحة المـــراد طبعها تكتب بحروف على لوح من الخشب بعد تسوية سطحه وتنعيمه .

وكان العامل أو الفنان يقوم بحفر أجزاء الخشب الخالية من الكتابة وفى نهاية هذه المرحلة كانت الحروف تظهر بارزة على اللوحة فيقوم العامل بتحبيرها ويضع عليها الورقة التى يراد طبعها ويمرر عليها اسطوانة فتظهر الكتابة واضحة على الورقة (٢) .

ومهما يكن من أمـــر . فإنه من المجزوم به أن جوهان جنفايش المشهور بجـــو تنبرج Yohenncon Bich هو أقدم من اخترع صناعة الحروف المتفرقة التى ما زالت بعض المطابع تطبع بها ، وهو أول من لجأ إلى المكبس كوسيلة آلية للطبع بعد أن كانت الورقة توضع على اللوحة

---

(١) جرجى زيدان — ٤/٤٤

(٢) راجع تاريخ الكتاب لجروليبه ٨٦

الخشبية ويضغط عليها بالفرشاة أو المدلكة (١) ولكن ما هى طبعات جوتنبرج الأولى ؟يذكر جروليبيه أنها عبارة عن أربع أجروميات ونشرة من إثنتى عشرة صحيفة موجه ضد الأتراك ... وظهر أخيراً قبل ٢٤ أغسطس سنة ١٤٥٦ أول كتـــاب هام وهو التوراة المعروفة باسم توراة جوتنبرج (٢) .

ثم شاع اختراع هذه الصناعة فى أوربا وحسنوا فيها حتى بلغت ما هى عليه الآن .

وكانت المطبوعات الأولى شديدة الشبه بالمخطوطات ، « مما دعا بعض الطابعين إلى بيعها على أنها مخطوطة » (٣) .

ويذكر جروليبيه أن « الثلاثمائة نسخة المطبوعة من التوراة ذات الاثنين والأربعين سطراً (توراة جوتنبرج) كانت مطبوعة على ورق الرق حتى يتيسر زخرفته بأحرف الزينة وبالحواشى (٤)

وكان كبار الطباعين يستخدمون العلماء للقيام بتصحيح الكتب « وفى أول الأمر كان أغلبهم من رجال الدين» (٥) .

وتذكر المصادر التاريخية أن الطباعة العربية ظهرت فى أوائل القرن

---

(١) المرجع السابق ص ٨٨ ويذكر جرجى زيدان أن أول كتاب طبع فيها هو التوراة سنة ١٤٥٠م

(٢) المرجع السابق ص ٩٨ ويمكن للمستزيد أن يرجع إلى معرض الكتاب فى دار الكتب ليرى أوائل المطبوعات .

(٣) خليل صابات – تاريخ الطباعة فى الشرق ص ١٣ .

(٤) المرجع السابق ص ١٠٢ .

(٥) وصف سركيس فى كتبه معجم المطبوعات ١٣٠ – ١٣١ تلك الطبعات ويمكن رؤية قانون ابن سينا فى أوائل المطبوعات بمعرض دار الكتب المصرية .

السادس عشر فى أوربا، وأول طبعة عربية وأهم فها عربية ظهرت فى فانوا بإيطاليا بأمر البابا يوليوس الثانى سنة ١٥١٤ م وأول كتاب عربى طبع فيها فى تلك السنة كتاب دينى « صلاة السواعى » ثم سفر الزبور سنة ١٥١٦ م .

ثم مطبعة البندقية وفيها طبع القرآن الكريم للمرة الأولى .

ثم طبعت أول ترجمة إيطالية للقرآن سنة ١٥٤٧ م .

وفى مطبعة روما سنة ١٥٩٣ طبع قانون ابن سينا فى الطب ، ومعه المنطق والطبيعيات وكتاب النجاة له أيضاً .

ثم تعددت المطابع العربية فى أوربا وطبع فيها مئـــات من الكتب العربية والشرقية وأكثرها فى لندن ، وليبزج ، وليدن ، وعوتنجن ، وروما ، وفينا ، وبرلين ، وبطرسبورج .

وفى الشرق ظهرت الطباعة العربية فى كل من الآستانة وسوريه ولبنان فى القرن الثامن عشر ، ففى سوريا طبع الإنجيل وطائفة من الكتب المسيحية سنة ١٧٠٦ .

أما تركيا فقد عرفت الطباعة قبل غيرها من بلاد الشرق الأدنى والأقصى وكان القوم فى حالة تردد فى طبع كتب الحكمة واللغة والتاريخ والطب والفلك التى لم يجرؤ أحد على طبعها إلا بعد ظهور فتوى شيخ الإسلام عبد الله أفندى ١١٢٩ هـ — ١٧١٦ م بجواز ذلك ما عدا الكتب الدينية ، والسبب فى ذلك أن السلاطين العثمانيين خافوا من أن يعمد أصحاب الغايات والأغراض إلى الكتب الدينية فيحرفوها ويشوهوها(١)، ثم استصدروا فتوى بطبع الكتب الدينية استنادا على « أن الأمور بمقاصدها» ثم تعددت المطابع فى الآستانة تطبع كتبا عربية ، ومن أشهرها مطبعة الجوائب لأحمد فارس الشدياق .

---

(١) انظر الطباعة فى الشرق ص ٢١ والمراجع المبينة بها .

تلت سوريا وتركيا : لبنان – وكان من أقدم مطابعه مطبعة أنشئت بدير قزحيا بلبنان عام ١٠١٩ هـ – ١٦١٠ م وكانت سريانية عربية وكان اهتمامها بالمطبوعات الدينية (١) ، ومطبعة الشوير التي أسسها عبد الله زاخر ١١٤٠ هـ – ١٧٣٣ م ، والروم الأرثوذكس مطبعة القديس جارجيوس في بيروت سنة ١١٦٧ هـ – ١٧٥٣ م.

وهذه المطابع كانت مطبوعاتها قليلة وأكثرها دينية ولم يكن لها أثر يذكر فى نشر الثقافة العربية ، والمتتبع لقائمة الكتب التى طبعت بتلك المطابع منذ تأسيسها حتى سنة ١٨٣٤ يحكم على أن نشاطها كان ضعيفاً ، مما يدل على أن الحالة الفكرية فى لبنان لم تكن تدعو إلى الإكثار من المطبوعات ، خاصة خلال القرن الثامن عشر حينما اقتصر إنتاج المطابع على الكتب الدينية .

وأول نهضة جدية للطباعة بدأت بإنشاء المطبعة الأمريكية التى يقول فيها أحمد عباس الأزهرى :

لله مطبعة بحسن طباعها أحيت عظام الكتب وهى رميم (١)

أنشئت هذه المطبعة فى مالطة سنة ١٨٢٢ للمبعوثين الأمريكان ، ثم نقلت إلى بيروت سنة ١٨٣٤ وطبعت كثيراً من الكتب المدرسية ، وطائفة من كتب الأدب والتاريخ ودواوين من الشعر .

ويمكن اعتبار المطبعة الأمريكية فى هذه الفترة من حياتها من أكبر مطابع لبنان إن لم تكن أكبرها جميعاً ، وكان نشاطها مضرباً للمثل ، وكانت طباعتها نموذجاً يحتذيه أصحاب المطابع فى بلاد العروبة .

---

(١) فى كتاب تاريخ الطباعة فى الشرق صفحة مصورة من كتاب مزامير مطبعة قزحيا ٣٥

(٢) تاريخ الطباعة ٤٤

ثم المطبعة الكاثولوكية من بعد ١٢٦٥ - ١٨٤٨ وكان لها فضل عظيم في نشر كثير من أمهات كتب التراث العربي .

ثم المطبعة السورية لخليل الخوري سنة ١٨٥٧ .

ثم مطبعة المعارف للبستاني سنة ١٨٦٧

* * *

أما مصر فإن أقدم مطبعة ظهرت فيها هي مطبعة الحملة الفرنسية التي أحضرها نابليون معه سنة ١٧٩٨ - ١٨٠١م لطبع المنشورات السياسية والأوامر باللغة العربية ، وكانت تعمل وهي على السفينة في عرض البحر ، وأطلق على هذه المطبعة اسم « المطبعة الأهلية » ثم نقلت إلى القاهرة واستمرت في عملها إلى سنة ١٨٠١ م (١) حيث تم انسحاب الفرنسيين ، ومن أظهر إنتاجها كتاب في الهجاء باللغات العربية والتركية والفارسية .

وظلت مصر بعد خروج الفرنسيين منها عشرين سنة بلا مطبعة حتى استقر الأمر لمحمد علي ، فأنشأ مطبعة على أنقاض المطبعة الأهلية الفرنسية وسميت بـ « المطبعة الأهلية » أيضاً .

وفي سنة ١٨٢١م نقلت إلى بولاق فعرفت « بمطبعة بولاق » وعهد بإدارتها إلى نقولا مسابكي السوري ،وكان قد بدأ دربته الفنية على الطباعة في ررما زهاء أربع سنوات ، ولم يكن فيها حتى سنة ١٢٤٧ هـ - ١٨٣١ م سوى مصحح واحد اسمه عبد الوهاب أفندي ، ثم زاد العدد ، وكان من بينهم السيد شهاب الدين إسماعيل المصحح الأول بمطبعة بولاق سنة ١٨٣٦ وكان محررو مطبعة بولاق من الطلبة الأزهريين الذين دربوا للملك تدريباً خاصاً استغرق نحو ست سنوات .

---

(١) انظر انموذجا من طباعتها ص ١٢٢ من كتاب تاريخ الطباعة .

ومن ألمع نظار مطبعة بولاق « حسن حسنى باشا » الذى بدأ أمره مصححاً وكاتباً بالتركية فى الوقائع المصرية سنة ١٨٥١ ثم عمل فى المطبعة إلى أن ولى نظارتها سنة ١٨٨٠ وهو أول من أنشأ مصنعاً للورق فى مصر ، إذ كان معظمه قبل ذلك يستورد من إيطاليا ، وقد استمرت مطبعة بولاق فى عملها أكثر من ٩٠ سنة لم تركد فى أثنائها إلا بضع سنوات فى الفترة التى انقضت بين عهد محمد على وإسماعيل .

وتعتبر هذه المطبعة أهم المطابع العربية جميعاً وأبعدها أثراً فى نشر الثقافة العربية ، وما تزال تحتفظ لنفسها بهذه المكانة حتى اليوم ، فهى أكبر مطبعة عربية فى العالم العربى دون استثناء (١) ولو أنها فى السنين الأخيرة تراجعت عن رسالتها الأدبية وأخذت تعنى بالكتب المدرسية وحاجات الدولة من اللوائح والقوانين .

وكانت إلى جوارها عشرات المطابع الحديثة والمتخصصة لنشر التراث العربى والإسلامى ونتاج العلماء والأدباء المحدثين ، وهذه المطبعة هى نواة المطبعة التى عرفت منذ عهد قديم باسم « المطبعة الأميرية » .

أما المطابع غير الأميرية فلم تظهر إلا بعد مضى نحو أربعين سنة من إنشاء مطبعة بولاق ، وأولها المطبعة الأهلية القبطية التى عرفت فيما بعد « بمطبعة الوطن » أنشئت سنة ١٨٦٠ « ومطبعة وادى النيل » سنة ١٨٦٦ وظهرت كذلك مطابع عربية أخرى فى بلاد غير عربية منها مطابع كلكتا وبمباى ودلهى ولاهور وحيدر أباد فى الهند ، وكان لهذه الأخيرة فضل كبير فى نشر موسوعات من التراث العربى .

* * *

(١) يمكن للمستزيد أن يرجع إلى فهرس أوائل المطبوعات فى دار الكتب المصرية ليرى نتاج هذه المطبعة — وقد أعد هذا الفهرس جمال الشوربجى .

هذه نظرة خاطفة إلى تاريخ الطباعة العربية فى عصورها الأولى أما فى العصر الحديث فإن الحصر لا يحيط بعددها خاصة فى بيروت بلد الطباعة اليـوم .

هذه كانت المطابع فما جهود هذه المطابع فى نشر التراث — هذا ما سنتناوله فيما يأتى :

* * *

من الجدير بالشكران والوفاء وله يد طولى فى هذا الحقل المرحوم محمد أمين الخانجى (١٨٦٥ — ١٩٣٩) كان من العلماء العارفين لقيمة المخطوطات الذين عملوا على إذاعة التراث العربى ونشره، وفيه يقول الأستاذ أحمد شاكر : وقل أن تجد عالماً أو أديباً فى زمنه لم يكن لهذا الرجل النحيل الضئيل فضل عليه ، يذكره الذاكر محسنا فى ذكره ، وينساه الناسى مسيئاً فى نسيانه(١) ذلك هو محمد أمين الخانجى الذى أحب الكتاب العربى كأنه تراث أبيه وأمه.

ويشهد له كل من عرفه من المحققين المعاصرين ويعرف فيه الإخلاص للعلم وحده ، إذ لم يكن المال عنده إلا فى المرتبة الثانية ،ولقد قدم إلى قارئ العربية مجموعة من كتب التراث يكفى أن نذكر منهـا : معجم البلدان وذيله عليه الذى سماه منجم العمران، وكذلك حلية الأولياء لأبى نعيم،وبدائع الصنائع فى سبع مجلدات ،والإصابة لابن حجر فى ثمانى مجلدات ،والعقد الفريد ولزوميات أبى العلاء ، وجواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر وتيسير الوصول للشيبانى ...

ومن المعروف عنه أنه كان يرحل إلى البلدان العربية ويعود منها حاملا المخطوطات النادرة التى لا تقدر بثمن ، وكان له دور مبكر فى منهج نشر

---

١) مقدمة طبقات فحول الشعراء لابن سلام بتحقيق أحمد شاكر .

الكتب وترقيمها واختيار الصالح منها للنشر ، وكان يعاونه فى هذا العمل ابنه محمد نجيب الخانجى(١) فورث عنه الرغبة الملحة فى إحياء التراث عن صدق، واليوم حمل الرسالة عنهما حفيده محمد محمد الخانجى فنهج نهج أبيه وجده فى المساهمة فى حركة إحياء التراث العربى ونشره .

وفى سنة ١٢٧٦هـ-١٨٥٩م أسس أحمد الباب البابى الحلبى النواة الأولى لمؤسسة دار إحياء الكتب العربية ، وظلت تؤدى رسالتها متطورة مع الزمن مسايرة لمقتضيات النمو والتدرج ، واختصت بطبع الكتب العلمية والدينية والأدبية ، وفى أوائل القرن العشرين خطت خطوات نحو التحقيق العلمى فعهدت إلى فئة كريمة من المعروفين بالتحقيق فى هذا العصر بتحقيق عدة كتب نذكر منها :

البرهان فى علوم القرآن للزركشى ، وأحكام القرآن لابن العربى ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ، وتلخيص البيان فى مجازات القرآن للشريف الرضى ، والفائق للزمخشرى ، والوساطة بين المتنبى وخصومه للجرجانى ، والصناعتين لأبى هلال العسكرى ، وشرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد ، ومقاتل الطالبيين لأبى الفرج الأصفهانى ، وزهر الآداب للحصرى ، والوزراء للصابى إلى غير ذلك .

وفى وقت مبكر ظهرت جهود الآباء اليسوعيين فى بيروت ، إذ نشر كتاب النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى بتحقيق سعيد الخورى الشرتونى اللبنانى سنة ١٨٩٤ ، وتهذيب الألفاظ للتبريزى بتحقيق الأب لويس شيخو سنة ١٨٩٥ ، ويذكر كراتشكوفسكى : أن الأب لويس شيخو طبع ديوان

---

(١) من منشوراته المحققة · البيان والتبيين للجاحظ والاشتقاق لابن دريد ورسائل الجاحظ ونوادر المخطوطات وصون المنطق وطبقات الصوفية إلى غير ذلك الكثير .

سلامة بن جندل مقابلا على نسختى الإسكندرية واستانبول ، وكانت استانبول هى الأصل (١) .

واستمرت جهودهم فى النشر زمناً ليس بالقصير ولا تزال المطبعة إلى وقتنا هذا تماوس نشاطها وتنشر كثيراً من تحقيقات المستشرقين .

وفى القاهرة أنشأ محب الدين الخطيب وعبد الفتاح قتلان سنة ١٩٢٠ المطبعة السلفية ومكتبتها ، ثم استقل بها محب الدين الخطيب ونشر كثيراً من كتب السلف نذكر منها : أدب الكاتب لابن قتيبة سنة ١٩٢٧ ، ويذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنه اشترك فى إخراجه وتتلمذ على محب الدين الخطيب فى ذلك الوقت الذى كان فيه طالباً فى تجهيزية دار العلوم فيقول عن محب الدين الخطيب : « فهو كان أستاذى فى ذلك » (٢) ومما نشره الأستاذ محب الدين الخطيب كتاب الميسر والقداح لابن قتيبة ، وصنع له فهارس فنية فى هذا الوقت المبكر ، وكذلك كتاب الموشح للمرزبانى ، ونشر كذلك كتاب الملاحن لابن دريد ، والأربعة أجزاء الأولى من خزانة الأدب للبغدادى بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون وإضافة تعليقات لأحمد تيمور وعبد العزيز الميمنى .

وفى سنة ١٩١٩ أنشئ المجمع العلمى العربى بدمشق وكان من أعضائه المبرزين زكى باشا ، وقد قام المجتمع الدمشقى بنشر بعض كتب التراث فى مجلته نذكر من هذه الكتب : نشوار المحاضرة وبحر

---

(١) مع المخطوطات العربية ص ٧٥ .

(٢) عبد السلام هارون : أحياء التراث وما تم فيه - بحث فى مجلة المجلة عدد ١١٤ يونيو سنة ١٩٦٦ .

العلوم ، وديوان الوليد بن يزيد . كما قام المجمع بنشر كتب أخرى مستقلة نذكر منها :

رسالة الملائكة لأبي العلائى المعرى ، وديوان ابن عنبن ، والأشربة لابن قتيبة ، وديوان على بن الجهم ، وديوان الوأواء الدمشقى ، وثلاثة أجزاء من الخريدة فى شعراء الشام .

وقد اشتركت جامعة القاهرة ببعض المجهود نذكر من ذلك : نشرها لكتاب الذخيرة فى الطب لثابت بن قـرة سنة ١٩٢٨ بتحقيق جورجى صبحى ومنتخب جامع المفردات للغافقى بتحقيـق ماكس مايرهون وجورج صبحى سنة ١٩٣٢ ، ونقـد النثر لقدامة بن جعفر بتحقيق طه حسين وأحمد مختار . . دى سنة ١٩٣٣ (١) ، ومسائل فلسفية للرازى بتحقيق بول كراوس سنة ١٩٣٨ وبعض أجزاء من الذخيرة لابن بسام بتحقيق عبده عزام وعبد العزيز الأهوانى وخليل عساكر وعبد القادر القط من سنة ٣٩ — ١٩٤٥ وما يزال الدكتور لطفى عبد البديع يوالى تحقيقها استكمالا لما قام به سابقوه وذلك فى مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية . وكذلك نشرت جامعة القاهرة كتاب الأصل للإمام الشيبانى بتحقيق محمد شفيق شحاته سنة ١٩٥٤ وبعض السير الكبير له بتحقيق محمد أبو زهرة ومصطفى زيد سنة ١٩٥٨ .

---

(١) هذا الكتاب هو كتاب (البرهان فى وجوه البيان) لابن وهب كما أثبت محققه . وقد نشرت المجلة الرسالة مقالا للأستاذ محمد إسماعيل الصاوى ينقد فيه نشرة الدكتور طه حسين ويقول فيه : نقد النثر المنسوب لقدامة ليس لقدامة .

وشاءت جامعة الدول العربية — رسالتها الثقافية — أن تنشئ قسماً لجمع ما يمكن جمعه من صور المخطوطات القيمة وفهرسة المكتبات العامة والخاصة ونشر فهارسها ، وفى ذلك هداية للباحثين وتيسيرا على الدارسين .

وقد بدأ هذا القسم عام ١٩٤٧ واستمر ينمو على مر الزمن وأصبح اليوم معهداً للمخطوطات العربية له مكتبته ومجلته ومطبوعاته ونشرته التى يصدرها منذ عام ١٩٧١ باسم أخبار التراث وتصدر كل خمسة عشر يوما ، واستطاع هذا المعهد فى نحو خمسة وعشرين عاما أن يرسل عشرات البعثات إلى سوريا وتركيا والهند ولبنان والمملكة العربية السعودية وتونس والجزائر ومراكش وإسبانيا وليبيا وغير ذلك من بلدان العالم العربى والغربى ، وأحرز صوراً لمخطوطات قيمة ، وتصعد ذخيرته إلى نحو خمسين ألف مخطوط مصور وميكروفيلم ، ولا يتردد فى أن — يمكن الباحثين من الاطلاع عليها أو الحصول على نسخ مكبرة منها ، وقد يعيرها لبعض المؤسسات العلمية ، وهو جاد فى تبويبها وفهرستها ، وأخرج بالفعل قدرا كبيرا من فهرسة ويحاول أن ينشر ما لا يقوى الأفراد على نشره ! وقد أخرج أجزاء من سير أعلام النبلاء للذهبى ، والسير الكبير للشيبانى ، والمحكم لابن سيده وتلك — ولا شك — مساهمة كبرى فى نشر التراث العربى وتحقيقه — وإنا لنرجو لهذا المعهد أن يؤيد رسالته ويعزز نشاطه — هذا فضلا عما ينشر محققا من التراث العربى فى مجلة المعهد .

وقد جاء فى العدد التاسع عشر من نشرة أخبار التراث العربى التى يصدرها المعهد أنه بحث فى المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم شئون معهد المخطوطات فى مؤتمره الذى عقد بالقاهرة خلال المدة من ٤ إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، واتخذ توصيات بشأن إدخال التحقيق العلمى للمخطوطات ضمن المنهج الدراسى فى مرحلة التعليم الجامعى وأبلغ المعهد هذه التوصية إلى الدول العربية وكانت الجمهورية العربية السورية أول دولة

عربية تنفذ هذه التوصية بناء على بحث المجلس الأعلى للجامعات فى الجمهورية العربية السورية فى جلسته المنعقدة فى ١٥ ، ١٩٧٢/٣/١٦ .

أما مجمع اللغة العربية فى مصر فقد نصت المادة الثالثة من مرسوم إنشائه على أن ينشر على الطريقة العلمية من النصوص القديمة مايراه لازما لأعمال المعاجم وفقه اللغة ، ولم تظهر له جهود — منذ إنشائه سنة ١٩٣٢ — فى إحياء التراث . اللهم إلا بعض اقتراحات نفذ بعضها فى خارج المجمع منها : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، وتهذيب اللغة للأزهرى ، ومحاولة أخرى فريدة لتشجيع إحياء التراث إذ أعلن فى سنة ١٩٤٩ عن مسابقة أدبية لمحققى التراث ظفر فيها الأستاذ عبد السلام هارون بالجائزة الأولى للنشر والتحقيق العلمى عن كتابى الحيوان للجاحظ ومجالس ثعلب ، كما ظفر كتابان آخران بالجائزة الثانية هما : رسالة الغفران لأبى العلاء المعرى بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن وكتاب البخلاء للجاحظ بتحقيق الدكتور طه الحاجرى .

وفى السنوات الأخيرة حصل عليها الدكتور عبد المجيد قطامش عن تحقيق كتاب الأمثال .

يذكر الدكتور مدكور أنه : « بقى إحياء التراث فيه حتى الآن سنة ١٩٦٦ — مهملا . وبين محرريه من تمرسوا زمنا طويلا بتحقيق المعاجم وكتب اللغة وأخرجوا منها قدراً غير قليل فى ربع القرن الأخير » (١) .

* * *

وفى مصر ألفت لجنة التأليف والترجمة وكان نواتها طائفة من مدرسة المعلمين ومدرسة الحقوق يقول فيهم أحمد أمين :

---

(١) مجمع اللغة فى ثلاثين عاما من ٣٢ — ١٩٦٢ ص ١٠٦ ط القاهرة سنة ١٩٦٤ .

طائفة من الشبان تمتلئ نفوسهم غيرة على العالم الإسلامي ويطلبون التفكير في رسائل إصلاحه والنهوض به ، ألف بين أفرادها الشعور بالألم من موقف الشرق وخموله والإيمان بوجوب العمل على تنبيهه والأخذ بيده ورفع مستواه . (١)

نذكر من بين أعلامها أمين مرسى قنديل ، وعبد الحميد العبادى ، ومحمد بدران ، ومحمد صبرى أبو علم . وكان كل عضو منهم يسهم بعشرة قروش فى كل شهر ، ثم جعل ثمن السهم جنيها واحدا . وتولى رياستها الأستاذ أحمد أمين فظهر نشاطها فى إحياء التراث ، ونشرت السلوك للمقريزى بتحقيق الدكتور محمد مصطفى زيادة سنة ١٩٣٤ ثم المختار من شعر بشار للخالديين ، وغيره من نفائس التراث ، كالعقد الفريد ، ومعجم ما استعجم للبكرى بتحقيق مصطفى السقا ، وشرح الحماسة للمرزوقى ، والروضتين لابن أبى شامة بتحقيق الدكتور محمد حلمى ، وفى هذه السنوات توقف نشاطها تماما .

* * *

ويساهم المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب فى نشر التراث الأدبى المحقق تحقيقا علميا (المكتبة العربية) وقد أعاد نشر بعض الكتب التى حققت بمعرفة القسم الأدبى فى دار الكتب مثل شروح سقط الزند ، تعريف القدماء بأبى العلاء ، ديوان زهير بن أبى سلمى وديوان الهذليين والأصنام لابن الكلبى وغيرهم ، ونشر الأمثال للسدوسى ، والبئر لابن الأعرابى بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، وفى سنة ١٩٧٠ منح جائزة تشجيعية فى منهج التحقيق للدكتور محمد رشاد سالم لتحقيقه كتاب جامع الرسائل لابن تيمية .

---

(١) كتاب لجنة التأليف والترجمة والنشر فى عشرين عاما أصدرته اللجنة سنة ١٩٣٤ .

وتسهم لجنة إحياء التراث التابعة للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بنشر طائفة من كتب التراث نشرا علميا — نذكر منها تحرير التحبير لابن أبى الأصبع ، والمقتضب للمبرد ، وبصائر ذوى التمييز ، وغير ذلك .

* * *

وقد قامت إدارة إحياء التراث فى وزارة التربية والتعليم منذ إنشاء هذه الإدارة فى سنة ١٩٤٦ بنشر ديوان أسامة بن منقذ ، ورفع الإصر لابن حجر ، وتحفة القادم ، والأيام والليالى والشهور .

وفى سنة ١٩٥٧ ضمت الإدارة السابقة إلى الإدارة التى أنشئت بوزارة الثقافة والإرشاد وسميت بـ (الإدارة الثقافية) وقامت بنشر بعض الكتب نذكر منها ، الشفاء لابن سينا ، وطيف الخيال للشريف المرتضى ، والفاخر للمفضل بن سلمة ، والمسلسل فى غريب اللغة لأبى الطيب اللغوى ، والمعارف لابن قتيبة . وذلك فى سلسلة تراثنا وقامت بتيسير بعض كتب التراث .

ثم ضمت الإدارة السابقة إلى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ونذكر فيما نشرته فى ذلك الوقت : إعادة طبع الكتب الآتيــة : الأغانى ، نهاية الأرب ، صبح الأعشى ، عيون الأخبار ، النجوم الزاهرة ، ونشرت ديوان إسماعيل صبرى (أبو أميمة) وكتاب الروضتين (القسم الثانى) والقول المقتضب ، المغنى فى أبواب التوحيد والعدل للقاضى عبد الجبار ، مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان ، وغير ذلك .

* * *

ثم انتقلت إلى الدار المصرية للتأليف والترجمة وخصصت إدارة فيها لإحياء التراث كان من منشوراتها مختار الأغانى ، التهذيب للأزهرى ،

معانى القرآن للفراء حـ٢ ، الحجة فى القراءات السبع لأبى على الفارسى والمكتبة الأندلسية إلى غير ذلك .

* * *

ثم انتقلت إلى الهيئة العامة للتأليف والنشر ، ثم إلى دار الكاتب العربى ، ونشرت الأجزاء الأربعة الأولى من خزانة الأدب للبغدادى بتحقيق عبد السلام هارون ، وغاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى ، نفاضة الجراب لابن الخطيب .

ثم إلى الهيئة المصرية العامة للكتاب وتضم دار الكتب المصرية والهيئة العامة للتأليف والنشر السابقة والدار القومية للطباعة والنشر .

* * *

وفى مصر أيضا قامت دار الجمهورية ودار الشعب بنشر بعض كتب التراث فى طبعات شعبية وهو مجهود يشكرون عليه وإن كان لا يساير أصول التحقيق العلمى ولا ينكر فضلهما ، نذكر من منشوراتهما صحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، ومقدمة ابن خلدون ، وأساس البلاغة ، وحياة الحيوان للدميرى وغير ذلك. ولكن هذه المجهودات كلها محتاجة إلى رقابة علمية صارمة.

* * *

وقد قام المعهد العلمى الفرنسى بالقاهرة بنشر كثير من الكتب المحققة نذكر منها : جامع ابن وهب ، والجمانة فى إزالة السرطانة ، وطبقات الحكماء لابن جلجل ، وخطط المقريزى ، ونشر المعهد نفسه فى دمشق تعبير الرؤيا لحنين ابن إسحاق ، وكتاب التوابين لأبى قدامة المقدسى ، والمعتمد فى أصول الفقة لأبى محمد بن على البصرى المعتزلى ، وزبدة الحلب من تاريخ حلب لابن العديم وكثير غيرها .

وفى سنة ١٩٦٥ ساهمت مديرية الثقافة العامة بالعراق بنشر « سلسلة كتب التراث » ظهر منها الدر النقى فى علم الموسيقى ، وديوان عدى بن زيد العبادى ، والفسر لابن جنى إلى غير ذلك .

* * *

وتصدر دار المطبوعات والنشر بالكويت سلسلة عنوانها « التراث العربى » وقد بدأت نشاطها سنة ١٩٥٩ فأصدرت مجموعة من روائع التراث منها :

المصون لأبى أحمد العسكرى ، ومجالس العلماء للزجاجى ، وديوان لبيد ، ولعل أقوى أعمالها نشر تاج العروس للزبيدى محققا بعناية علماء متخصصين ، تراجعه لجنة فنية من وزارة الإرشاد والأنباء فى الكويت وسيظهر فى نحو خمسين جزءا .

* * *

وقد بدأت أيضا مديرية إحياء التراث القديم بوزارة الثقافة بسوريا التى بدأت نشاطها سنة ١٩٦٠ بنشر ديوان بشر بن أبى حازم الأسدى بتحقيق عزة حسن ، وكتاب المحكم فى نقط المصاحف لأبى عمرو الدانى بتحقيق عزة حسن أيضا .

* * *

ولعله من الملاحظ أنه لم يرسم لنشر التراث العربى خطة ولم تحدد فيه أولويات ، وإنما ينشرُ كلٌّ ما يروقه . وهو تراث طويل عريض متعدد الألوان والأبواب ويظهر أن النصوص الأدبية واللغوية كانت أكثر حظا من غيرها ، وتليها النصوص التاريخية والتراجم ، ونشر شىء فى الفقه

والحديث والكلام والتصوف والعلم والفلسفة .

هذا وقد ظهرت جهود فردية فى نشر التراث على منهج علمى متقارب نذكر من هؤلاء الأفراد :

فرج الله زكى الكردى :

الذى أنشأ مطبعة سماها كردستان العلمية إبدأت نشاطها سنة ١٩١١ ونشرت طائفة من كتب التراث منها تأويل مختلف الحديث لابن قتبة .

محمد منير الدمشقى :

نشر عمدة القارئ للعينى ، وتفسير الألوسى ، والكامل لابن الأثير وغير ذلك .

حسام الدين القدسى :

وهو ناشر معاصر لايزال يوالى نشاطه فى إحياء التراث على وجه قريب من السلامة ، وقد أخرج من تاريخ الإسلام الذهبى خمسة أجزاء ، واليوم حمل الراية عنه مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ويعد هذا الكتاب للطبع .

• • •

إن متابعة النقد لما يظهر محققا من كتب التراث كانت ذات أثر فعال فى تقويم منهج النشر ، وهنا يقتضى الواجب أن أنوه بالجهد البارع الذى بذله الأساتذة الدكتورة عائشة عبد الرحمن فى نقد طائفة كبيرة من الكتب التى حققت نقداً منهجيا وموضوعيا وتوجيهيا ، اضمحل على أثره ذلك العبث الذى كان يمارسه بعض ناشرى التراث ، كما أنوه بجهد الأساتذة عبد الرحمن بدوى ، وحمد الجاسر ، والسيد صقر ، ومحمد عبد الغنى حسن ، وشوقى ضيف ، وعبد الستار فراج ، وعبد العزيز مطر ، ورمضان

عبدالتواب ، وعبد الفتاح الحلو ، ومصطفى جواد ، ومحمد جبار المعيد ، وعبد السلام هارون ، والأب أنستاسى مارى الكرملى ، وبشر فارس ، وقد كانت تنشر مقالاتهم النقدية التوجيهية فى مجلات كثيرة نذكر منها :

الشرق ، ومجلة المعهد العلمى العربى بدمشق ، ومجلة المجلة فى القاهرة ، ومقدمات بعض الكتب المختلفة كما فى مقدمة الشعر والشعراء إلى غير ذلك .

وأعتقد أن هذه الحركة النقدية لابد من استمرارها للإسهام فى تقويم المناهج المنحرفة والرقابة الواجبة للحفاظ على هذه الأمانة الغالية ..

وأصدرت وزارة الثقافة فى مصر قراراً وزاريا رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء مركز لتحقيق التراث مقره دار الكتب فى القاهرة ، وبدأ المركز فعلا يستقبل طلابه فى عام ١٩٦٧ فيدرسون طبقا للائحة وضعها مجلس الأساتذة الذين ندبوا للعمل فى المركز محاضرين ومدرسين .

ومع أن وزارة الثقافة تؤمن بجدوى المركز وتقتطع له من ميزانيتها نحو خمسة آلاف جنيه فى العام لكن المركز لم يصدر به قرار جمهورى يأخذ به مكانه المعترف به بين المعاهد الفنية العالميـة التابعة لوزارة الثقافة .

وقد توقفت الدراسة النظرية فيه تماما بعد سنتين من افتتاحه واقتصر العمل فيه على مساعدى الباحثين الموظفين بحكم عملهم فى المركز ، وانتدب له من أساتذة الجامعات والمتخصصين فى التحقيق بعض الأساتذة ، وأسند إليهم تحقيق كتب بعينها ، وأصبح المركز أداة لنشر التراث على غرار القسم الأدبى الذى كان فى الدار قبل ذلك ، وليس معهداً علميا .

* * *

ومنذ سنة ١٩٧١ نظمت جامعة الدول العربية دورات تدريبية كل عام بمعهد الدراسات العربية ، يدرب فيها الطلاب الذين أتموا مرحلة الدراسة الجامعية من مختلف بلدان العالم العربى ، وانتدب للتدريس فى دوراتها بعض أساتذة الجامعات المعروفين بعملهم فى هذا المجال ، ومع غبطتنا بمثل هذه الدورات فإن مدة التدريب فيها قصيرة لا تتجاوز الشهرين للدورة ، ويتخرج الطالب بعد ذلك ويعود لعمله الذى بعث منه ، مما يجعلنا نشك فى جدواها فى تخريج المحقق الذى يعتمد عليه .

وأيا ما كان الوضع فإن مجرد قيام مركز لتحقيق التراث ملحق بدار الكتب المصرية ودورات تدريبية تنظمها الجامعة العربية ، وإدخال بعض الجامعات منهج التحقيق فى رسائلها الجامعية ، كل هذا بوادر تقدير ومشاعل على الطريق ، ومن الخير أن تظل قائمة إلى أن تشكل هيئة عليا للتراث تتولى النظر فى أمره ويكون لنا فيها العهد الذى نرجوه ، ولاشك فى أن انتماء معهد التراث إلى جامعة الدول العربية يوسع من أفقه المحدود بحكم امتداد مجال عملها على مستوى الوطن العربى كله .

• • •

ولا يفوتنا أن ننوه بالجهد الذى قامت به جمعية الأدباء فى القاهرة ، إذ حرصت على أن تقيم حلقة للتراث العربى للتعريف بما فيه من كنوز ثمينة ولبيان دوره فى الحضارة الإنسانية فشكل مجلس إدارة الجمعية لجنة تحضيرية قامت بالتحضير لهذه الحلقة التى بدأت فى المدة ما بين ٦ يوليو سنة ١٩٦٨ و ٩ يوليو سنة ١٩٦٨ ، وقد شارك فى هذه الحلقة بالأبحاث الأساتذة المختصون والمهتمون بالتراث فى جميع فروعه نذكر منهم الأساتذة الدكاترة :

إبراهيم مدكور وعائشة عبد الرحمن وأحمد هيكل ومحمود الحفنى

وأحمد شلبي وعبد الصبور شاهين وبدوى طبانة وسعيد عاشور وعلى عبد الواحد وافى وكمال بشر .

والأساتذة محمد عبد الغنى حسن وأحمد سعيد الدمرداش وإبراهيم الإبيارى ومصطفى السحرتى .

وكررت هذه الحلقة سنة ١٩٨١ وكان مقررها الدكتور أحمد الحوفى .

وانتهت الحلقة الأولى بالتوصيات الآتية :

أولا : السعى لدى البلاد العربية لتقوم كل بلد باستكمال ما لديها من فهارس لما عندها من مخطوطات ، حتى يتسنى بعد ذلك جمع هذه الفهارس تمهيداً لإنشاء فهرس موحد للأمة العربية كلها .

ثانياً : تصوير المخطوطات الموجودة فى أنحاء العالم وجمع مصوراتها فى مكان واحد .

ثالثاً : تقديراً للمبادرة التى قامت بها وزارة الثقافة فى إنشاء مركز للتراث، أوصت اللجنة بإنشاء هيئة مقرها دار الكتب المصرية على غرار القسم الأدبى ، يرعاها أساتذة معروفون من رجال تحقيق التراث ، للإشراف على إعداد أجيال جديدة قادرة على حمل أمانة العمل فى ميدان تحقيق التراث.

رابعاً : وصل الشعب العربى بتراثه وذلك على النحو التالى :

١ — يقدم للعامة طرائف من التراث على شكل قصة أو خبر أو حكمة أو برنامج إذاعى أو تليفزيونى فى أسلوب ميسر ليتفق مع جماهير الشعب .

٢ — تشجيع المؤلفين على استيحاء التراث ليعرضوا لنا من صفحاته رصيداً فنياً على صور قصص أو مسرحيات أو أفلام سينمائية .

٣ — السعى لدى وزارة التربية والتعليم لتزويد الطلبة بصور من صفحات التراث تتفق مع مختلف المستويات .

٤ — السعى لدى وزارة التربية والتعليم العالى الركز على ما يخص التراث العربى فى المواد الخاصة بالتاريخ للعلوم والفنون فى الجامعات والمعاهد العليا.

٥ — العمل على إنشاء موسوعات خاصة لتنظيم فروع المعرفة العربية لتصل الناس بتراثهم .

خامساً : السعى لدى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ليخصص جائزة من جوائز الدولة التشجيعية سنويا للتراث العربى .

سادساً : السعى لدى الجامعات لتخصيص منح دراسية للمتفوقين من طلاب الدراسات العليا لتشجيعهم على إعداد رسائل علمية فى تحقيق التراث .

سابعاً : السعى لدى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب لدعم لجنة التراث العربى التى أنشأها حديثاً والتى تضم صفوة المشتغلين بتحقيق التراث بشتى فروعه إلى أن يتسنى إنشاء مجلس التراث العربى .

ثامناً : إنشاء مكتب دائم للتراث لمواصلة الجهـــود فى سبيل تحقيق التوصيات السابقة على أن يشكل هذا المكتب من اللجنة التحضيرية التى أعدت هذه الحلقة ومن السادة الاساتذة الذين اشتركوا فيها .

تاسعاً : توصى الحلقة المكتب الدائم لاتحاد الأدباء العرب بالعمل على عقد حلقة للتراث العربى على مستوى الأمة العربية ، أو إدخال موضوع التراث العربى ضمن بحوث المؤتمر السابع القادم (١) .

* * *

وفى آخر عام ١٩٧٢ وعلى التحديد فى شهر نوفمبر من هذا العام عقدت

---

(١) انظر — التراث العربى — دراسات . نشر جمعية الأدباء سنة ١٩٧١ القاهرة .

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اجتماع (بلجنة الطب والصيدلة فى ظل الحضارة العربية والإسلامية) ودعت للعودة إلى التراث العربى لنختار منه المصادر الكبرى الأساسية فى الطب والصيدلة عن العرب ، وتكليف عدد من العلماء والأطباء القيام بدراسة هذه المصادر دراسة موضوعية تحليلية تقرب هذه المصادر إلى الفكر الطبى الحديث ، وأن تلحق بهذه الدراسة فهارس مفصلة ، ومعجم للمصطلحات يتضمن المصطلحات الأجنبية الحديثة التى تقابل المصطلحات العربية الواردة فى الدراسة .

كذلك اختيار عدد من أعلام الطب والصيدلة عند العرب ، ليتولى عدد من العلماء والأطباء المحدثين دراستهم دراسة شاملة لكل نواحى طبهم فى جميع مؤلفاتهم وبيان شخصيتهم من مجموع هذا النتاج (١) .

---

(١) ذن — نشرة أخبار التراث العربى العدد ٣٢ الجامعة العربية .

الفصل الثاني

ماهية التحقيق والمواد المساعدة عليه

التَّحقيقُ في عرف أهل العلم : إثبات المسألة بالدَّليل (١) .

وأحقَّ الأمر : أوجَبَه وصيَّره حقًّا لا يُشَكُّ فيه .

ومحقَّق : أي مُحكَم ، يقال : « كَلامٌ محقَّق » أيْ مُحكَم منظَّم.

وحَقَّ الأمرُ يحِقُّ — بكسر الحاء وضمّها في المضارع — حقًّا : أي ثبت ووجب .

وحَقَّ له — بفتح الحاء وضمها — ثبت له أو أثبت له .

وأحَقَّ الله الحَقَّ : أي أظهَرَه وأثبتَه للناس .

والحقّ : هو الثابت الصحيح ، وهو ضدّ الباطل . وهو لفظ كثير الورود في القرآن الكريم ، والمراد به على سبيل التعيين يختلف باختلاف المقام الذي فيه الآيات ، ومعناه العام لا يخلو من معنى الثبوت والمطابقة للواقع (٢) .

والتحقيق في اصطلاح أهل الفن : عملية مركبة تقتضي إخراج نص مضبوط يكون على الصّورة التي قاله عليها صاحبه ، أو أقرب ما يكون إلى ذلك على الأقل .

فيستاءل المحقق بالنسبة لذلك النص عدة تساؤلات .

---

(١) التهانوي (كشاف اصطلاحات الفنون) ط كلكتا سنه ١٨٦٢ وذلك نقلا عن الصادق الحلواني في حاشية بديع الميزان .

ويقول الجرجاني في كتاب التعريفات ص ٤٦ ط التحقيق : إثبات المسألة بدليلها .

(٢) معجم ألفاظ القرآن ١ / ٢٨٨ وما بعدها.

١ — هل نسبة النص إلى مؤلفه صحيحة ؟ وإذا لم تكن صحيحة فهل النص منسوب خطأ إلى غير صاحبه ، أو أنه نص منتحل بأكمله ؟

٢ — هل النص نقى كامل خالٍ من التغيير أو التشويه أو النقص أو الزيادة ؟

٣ — ما هو تاريخ النص ؟

والمحقق عرضة فيما ذكر للخطأ ، ويجب أن تكون خشية الخطأ باستمرار طريقه العلمى .

فالكتاب المحقق هو الذى صح عنوانه ، واسم مؤلفه ، ونسبة الكتاب إليه ، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التى تركها مؤلفه .

وعلى ذلك فالجهود التى تبذل فى كل مخطوط يجب أن تتناول البحث فى الزوايا التالية :

١ — تحقيق عنوان الكتاب .

٢ — تحقيق اسم المؤلف .

٣ — تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه .

ولما كان من العسير وجود نسخة المؤلف — خاصة فى القرون الثلاثة الأولى للهجرة — اعتبرنا الإملاء الذى يراجعه المؤلف مساويا للنسخة التى بخط المؤلف .

وبديهى أن وجود نسخة المؤلف أو الإملاء الذى راجعه ، لايحوجنا إلى مجهود إلا بالقدر الذى نتمكن به من حسن قراءة النص ، نظراً إلى ما قد يوجد فى الخط القديم من إهمال النقط والإعجام ، ومن إشارات كتابية لايستطاع فهمها إلابطول الممارسة والإلف ، وهذا الأمر يتطلب عالما فى الفن الذى وضع فيه الكتاب ، متمرسا بخطوط القدماء .

ثقافة المحقق والمواد المساعدة على التحقيق

وليلاحظ قبل كل شيء أن محقق النص الأدبي لا يستطيع أن يستغنى عن طائفة من العلوم المساعدة ، فهو مضطر مثلا إلى الأمور الآتية :

أولا — أن يتقن (فقه اللغة) فكيف يمكن أن يكون محققا للأدب ولا يتقن لغة الأدب التي يريد أن يحققها .

وهو مضطر أيضا إلى أن يتقن علوم النحو والصرف والبيان والتاريخ وإلى أن يتقن بنوع خاص مناهج هذه العلوم كلها ، ثم هو مضطر فوق هذا كله إلى أن يتقن مناهج البحث الأدبي نفسها ، فيعرف كيف يستكشف النص الأدبي ، فإذا استكشفه فكيف يقرؤه ، فإذا قرأه فكيف يحققه ويضبطه .

وأيا ما كان الأمر فإن دارس المخطوطات لينشرها أو ليفيد منها باحثا في حاجة إلى أن يواجهها متسلحا بالثقافة الواسعة ، وعلى نحو خاص بمعرفة تطور الخط العربي وألوانه عبر العصور المختلفة ، فإذا كانت بعض المخطوطات قد كتبت في لغة واضحة فإن بعضها الآخر وصل إلينا في رسم يعسر تبين ملامحه إلا على خبير مقتدر ، وإذا جاءنا بعضها سليما معافى ، فبعضها الآخر عدت عليه الأرضة أو الرطوبة فتآكلت هوامشه وتمزق بجانبيه منه ، ويتطلب رأب صدعه وإقامة نصه معاناة وصبرا .

ويقتضى الأمر كذلك أن يكون المحقق مدركا لتطور دلالة الألفاظ فنحن لا نستطيع فهم نص قديم فهما جيدا ومستقيا إلا إذا فسر على أساس معاني الألفاظ والقواعد النحوية التي كانت سائدة في العصر الذي كتب فيه .

ويجب أن يكون المحقق على معرفة بمظان البحث واطلاع على البرامج وكيفية الاهتداء إلى النصوص التى تتصل بالكتاب المراد تحقيقه ، مع خبرة بالفن الذى يدور حوله الكتاب ، حتى لايظهر شيء مما يحققه بادى النقص مملوءاً بالتحريف .

وأى قيمة لكتاب يكون محرف الكلمات! مختل الأوزان فى الشعر ، أو فاسد الضبط أو كثير الغموض ؟

ويقتضى العمل كذلك المعايشة للمخطوط الذى يراد تحقيقه ، يقول كراتشكوفيسكى : « الاشتغال بدراسة المخطوطات يحمل فى ثناياه السرور والحزن معا ، شأنه فى ذلك شأن أى شيء فى الحياة ، إلا أن المخطوطات غيورة ، فهى تطمع دائما فى أن تستحوذ على كل اهتمام الإنسان ، وعندئذ فقط تعرض أسرارها وتكشف عن روحها ، وروح أولئك الناس التى كانت مرتبطة بهم أمّا للمتطلع العابر فإنها تظل خرساء لاتنبئ عن شئ ، وهى كأزهار (الست المستحّيية) تقفل أوراقها عندما تلمس بدون حذر! وهى لاتفضى بشئ إلى من يتطلع إليها بنظرة موحشة ملولة! وهو بالتالى لايرى أى شيء فيها ، اللهم إلا تلك السطور المتشابهة غير الواضحة ، والتى تكون عادة على ورق ردىء رخيص ، يحتويها جلد بال ممزق ، ولكن المتخصص فى دراسة المخطوطات تظهر له أفراح الأعياد أيضا ساعة يتلألأ أمامه أى اكتشاف يلمع فى البداية كشرارة صغيرة ، بل يظل المتخصص خائفا من أن يكتشف أن هذه الشرارة ليست إلا خداع بصر »(١) هذا هو ما قاله

---

(١) مع المخطوطات العربية ١٧٢

كواتشكوفسكي المستشرق الروسي وأحد أساطين التحقيق في القرن العشرين .

وتحقيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه تحتاج إلى دراسة مستفيضة للمؤلف ومعايشة للنص، لأنه بالرغم من أننا نعلم جيداً أنه في المخطوطات تضيع منها في الواقع أوراقها الأولى والأخيرة بصفة خاصة — وذلك تبعا لنظام خزنها في وضع منسطح وهو المتبع في الشرق، وليس في وضع قائم كما هو متبع لدينا فإن تجديد المخطوط يحمل دائما على التساؤل عن أصالته ، وكثيراً ما كان يحدث أن مالك المخطوط أو أي تاجر للآثار القديمة يقوم بتقليد بداية ونهاية المخطوط حتى يعطي له شكلا أكثر قدما ، أو ينسبه إلى أي مؤلف مشهور (١) .

ولعل من الأمثلة على ذلك أن السيوطي لم يذكر واحد ممن ترجموا له كتابا في غلطات العوام غير أن ريزتانو ذكره في قائمته بناء على ما ذكر في فهرس المخطوطات المصورة بالجامعة العربية ، كما نشر في مجلة معهد المخطوطات (نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ٢٢٠) أن في مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية نسخة من هذا الكتاب أيضاً ، ويصف فهرس المخطوطات المصورة النسخة تحت رقم (١٨٩) لغة بقوله : «غلطات العوام : تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ نسخة كتبت سنة ٩٨١ كبريللي ١٢٤٠ ، ٢٨ ورقة ١٢ × ٢٠ سم » .

ومن نسخة كبريللي هذه مصورة بالمجمع اللغوي المصري عن معهد المخطوطات برقم ٦٩٢ وبفحص الدكتور رمضان عبد التواب لهذه المخطوطات تبين له أنها نسخة أخرى من كتاب (تقويم اللسان) لابن الجوزي وقد كتب في آخرها خطأ « قد انتهت هذه الرسالة الموضوعة في

---

(١) كواتشوفسكي مع المخطوطات ص ١٦٦ .

أغلاط العوام لجلال الدين السيوطى بعد العصر من يوم السبت الحادى عشر من شهر ربيع الأول من شهور سنة إحدى وثمانين وتسعمائة . وبأولها فى صفحة العنوان (غلطات العوام للسيوطى) أما نسخة مكتبة طلعت فتوجد فيها برقم (٣٤٨ لغة) وتصفها البطاقات بما يلى: (أغلاط العوام للسيوطى) ضمن مجموعة فى مجلد مخطوطة بقلم تعليق معتاد . أوائل الكتب محلى باللازورد ، وباقيها مجدول بالذهب والألوان ، وبها تقييدات فى ١٣٥ورقة ومسطرتها ٢١ مسطرا فى حجم الثمن .

يقول الدكتور رمضان عبد التواب فى كتابه (لحن العامة والتطور اللغوى) وقد فحصت هذه المجموعة فتبين لى أنها تضم أربعة كتب هى : .

١ — درة الغواص للحريرى ١ ب — ٨٤ أ

٢ — تكملة درة الغواص للجواليقى ٨٤ ب — ١٠٠ ب

٣ — تقويم اللسان لابن الجوزى ١٠١ ب — ١٢٥ أ

وهو — أى الكتاب — بدون عنوان وفى خاتمته ما يلى : « قد انتهت هذه الرسالة الموضوعة فى أغلاط العوام لجلال الدين السيوطى بعد العصر من يوم الجمعة السادس والعشرين من شهر ذى الحجة سنة سبع وثمانين وتسعمائة .

٤ — التنبؤ على غلط الجاهل والنبيه لابن كمال باشا ١٢٦ ب إلى آخر الكتاب ، وهو بدون عنوان كذلك ، غير أن المؤلف سماه فى صفحة ١٢٧ ب ، وهكذا نرى أن ما ينسب للسيوطى من أغلاط العامة ليس فى مخطوطية إلا نسخة جديدة من كتاب « تقويم اللسان » لابن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ هـ .

ولعل السبب فى نسبة هاتين النسختين خطأ إلى السيوطى أنهما ربما نقلتا عن نسخة بخط السيوطى من كتاب « تقويم اللسان » ضاع منها العنوان وأمهرها السيوطى بتوقعه فى آخرها ، فترتب على ذلك أن وهم النساخ فنسبوا ما نسخوه منها فى عامى ٩٨١ هـ / ٩٨٧ هـ إلى السيوطى رحمه الله تعالى فى مخطوطتى (كبريللى) و (طاعت) السابقتين .

ومن المعروف أن الجاحظ كان يؤلف الكتب وينسبها إلى غيره حتى تروج وتشتهر ، فلابد للمحقق من الثقافة الواسعة بالمؤلف وبمعجمه اللغوى وبالعصر الذى كتب فيه الكتاب ، حتى يستطيع أن يرد الكلمات إلى أصولها .

ويبدو فى تاريخ الأدب العربى أن كتبا بجملتها كانت تنتحل وذلك بتغيير الاسم فيحل اسم المنتحل محل اسم المؤلف الحقيقى ، فقد ذكر ابن النديم أنه قرأ فى كتاب بخط ابن الجهم ما هذه حكايته :

« كتاب المدخل ، لسند بن على وهبه لأبى معشر ، فانتحله أبو معشر لأن أبا معشر تعلم النجوم على كبر ، ولم يبلغ عقل أبى معشر صنعة هذا الكتاب ولا التسع المقالات فى المواليد ، ولا الكتاب فى القرانات المنسوب إلى البازيار ، هذا كله لسند بن على(١) .

وللقارئ أن يستخرج من هذا النص مقدار ثقافة ابن الجهم فيرى أنه رجل ناقد ذواقة ، يستطيع إعادة الكتب إلى مصادرها ، ويعرف أساليب الكتاب ويحكم علمه وعقله وذوقه ، وهذا هو ما يسمى عند الغربيين بنقد المصدر .

---

(١) فهرست ٣٨٤

وكذلك كان تزوير الوثائق التاريخية لصالح فئات ، أو لإلحاق الضرر بها فاشياً على نطاق واسع بين الناس ، وقد اعتبر علماء المسلمين أن من واجبهم أن يضعوا مبادئ وقوانين لمعرفة الصحيح من المزور . فقصة الخطيب البغدادى حين فضح الوثيقة التى مُنِحَ يهودُ خيبر بموجبها امتيازات خاصة وأظهر أنها مزورة أمر مشهور أكسب البغدادى شهرة واسعة باقية ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطيب البغدادى لم يضف بذلك شيئا جديداً ، بل فعل ما كان يفعله العلماء المسلمون (١) .

بعد هذا أقول : إن تحقيق التراث مسلك وعر ، ومركب بعيد المنال ، لا يستطيع أن يعانيه إلا من آنس فى نفسه سلامة الذوق ، وصفاء النفس ، وغزارة الاطلاع ، ووفرة المحصول ، وأن يكون بصيراً بالأساليب العربية فى مختلف مناحيها ، عارفاً بموارد الكلام ومصادره ، فطنا لصحيحه وفاسده ، صادق الحدس فى مواضع الخطأ والنقص ، كيّسا فى معالجة الأساليب المضطربة ، وكشف النقاب عن الألفاظ المستعجمة ، إلى جانب أن تكون له مشاركة فى الكتاب الذى يحققه ، وخبرة بمصادره وأهدافه ومراميه ، بعد أن يكون أمينا مخلصا حريصا على سلامة العربية مما يطرأ عليها من التحريف والتصحيف والإبهام .

وأعتقد — ويشاركنى الكثير رأيى هذا — أن عمل المحقق قد يكون أشق من عمل المؤلف ، لأن المؤلف حر طليق من كل قيد يكتب ما شاء وكيفما شاء ، ويعبر عن آرائه وأحاسيسه بالطريقة التى يريد ، على حين أن المحقق يقف على أرض المؤلف لا يتزحزح عنها ، ويضطر المحقق أن يتقمص شخصية غيره ويعبر عن آراء سواه ، ويظل رهينا فى محبس الفكرة مقيدا بسلاسل اللفظ والمعنى .

---

(١) درونتا ، : مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى .

فمؤرخ الأدب محتـاج إلى من يستكشف له النصوص ويحققها ويفسرها ويعدها للدرس والفهم ، وإذا كان المورخ لا يستطيع أن ينهض وحده ببعض هـذا العبء فلابد من أن ينهض بهذا العبء قبله هؤلاء المحققون الذين ينفقون حياتهم فى دور الكتب ويرون أنفسهم أسعد الناس يوم يظفرون باستكشاف نص أو تحقيقه وفهمه .

ومن واجب المرء الذى يتعرض لمهمة التحقيق أن يحيط علما بكل شىء : فلسفة ، وتاريخ ، وعلم أجناس ، وجغرافيا ، وعلوم طبيعية ، ودلالة ألفاظ وتطورها . . إلخ

لأنه — لاشك — سوف يصادف أثناء فى قراءته للنصوص الأدبية أشياء من هذا القبيل . .

ثانيا — من المواد التى تساعد على التحقيق : القدرة على قراءة الخطوط ، فلنفرض أن لدينا « مخطوطة » فى الأدب مثلا فكيف نستفيد منها إذا كنا لا نستطيع قراءتها ؟

إن الوثائق المصرية القديمة المكتوبة بالحروف الهيروغلوفية ظلت حروفا ميته حتى جاء شمبليون ، ولذلك إذا أراد المرء القيام بالتحقيق فمن الحكمة أن يدرس كيف يقرأ المخطوطات ، فالذى يتعرض للتحقيق دون معايشة للخطوط القديمة وتطورها يمكن تمييزه من حين إلى آخر بارتكابه أخطاء فاحشة فى القراءة . أما المترسون بقراءة هذه الخطوط فقليلا ما يخطئون فى القراءة فالقدرة على قراءة الخطوط (paleography) من العلوم الأساسية لدراسة المخطوط ، منذ أقدم العصور حتى العصر الحديث ، فالمحقق يصادفه

أنواع مختلفة من الخطوط تبقى كالطلاسم حتى يتدرب على قراءتها ، ودراسة هذه الخطوط تحفظ له الوقت وتجنبه الوقوع فى كثير من الخطأ .

والخطوط العربية لها أشكال عدة منها الطومار ، ومنها النسخى ، والرقعة ،والكوفى ، والفارسى ،والتعليق ،والنستعليق ،والمغربى ، والأندلسى ، والسودانى والغبار ، وتوجد أنواع لكل هذه الخطوط فى المخطوطات العربية ويحتاج قراءة بعضها إلى التعليم والتدريب .

* * *

ولنفرض مرة ثانية — أن المخطوطة أمكن قراءتها لكن القارئ لم يفهمها ، فستظل أيضا بلا فائدة ، فكثير من الأشعار الجاهلية وغيرها يمكن قراءتها ، ولكن لا يمكن فهمها ، فكم من الأخطاء تقع للمحقق لسوء فهمه ، مع وضوحه لمن فهم ، وما أكثر الأخطاء التى تقع لسوء الفهم ، أو التفسير التقريبى للنصوص الصريحة من جانب محققين لا يحسنون اللغة والدلالات اللفظية الدقيقة وتطور الألفاظ كما قلنا . إذن فعلم فقه اللغة كما ذكرنا أو ما يسمى بالفولولوجيا (Philology) من العلوم التى تساعد المحقق ، بل هو من العلوم الضرورية له ، إذ يتوقف فهم النصوص التاريخية والأدبية على معرفة لغة العصر التى كتبت به ، لأن اللغة كما نعرف كائن حى ينمو ويتطور ويتغير تبعا لظروف الزمان والمكان ، ولتغير الإنسان واختلاط الثقافات ! فكم من الألفاظ اليونانية والفارسية وغيرهما دخلت العربية

بل إن لكل شاعر أو كاتب معجمه اللغوى الخاص به تقريبا ، وبه تعرف خصائصه ، وقد تدل كلمة واحدة على معان متفاوتة أو مختلفة أو متضادة(١) . ولذلك يجب على المحقق أن يعرف تطور دلالة الألفاظ حتى لا يفسر ما يقرأ على غير حقيقته ، فبعض التراكيب لم يستعمل إلا فى بعض الأماكن وفى بعض العصور .

ثالثا — لنفرض أن المخطوطة مقروءة ومفهومة ، فليس من التحقيق أخذها بعين الاعتبار قبل التحقيق من صحتها فى نفسها وصحة نسبها إلى صاحبها بصورة قاطعة ، وهذا هو ما يسمى بنقد المصدر .

ويحتاج المحقق فى هذه الحالة إلى الرجوع إلى أسماء الكتب التى ألفها المؤلف المنسوب إليه المخطوطة فى التراجم المعقودة له ، وفى كتب التعريف بالكتب مثل فهرست ابن النديم وكشف الظنون لحاجى خليفة ، وفى كتب المؤلف الأخرى وفى مقدمة الكتاب نفسه . فبعض المؤلفين يذكرون عناوين كتبهم صراحة فى مقدماتها ، وبعضهم الآخر يذكرها تلميحا بين مجموعة من الأسجاع الحامدة لله ، أو المصلية على الرسول الكريم ، أو الداعية ، فإذا وجدنا عنوان الكتاب نصًّا أو قريبا من النص ، أو معنى ، معزوًّا إلى المؤلف تمت أولى خطوات التوثيق ، أما إذا لم نجده فلا يقطع ذلك بعدم صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف ، فما أكثر ما وجدنا للمؤلفين من كتب لا نختلف فى صحة نسبتها إليهم على الرغم من عدم عثورنا على من ينسبها إليهم من الكتاب .

---

(١) انظر الدكتور إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ .

فلدينا خطوات أخرى للتوثيق ، فنحن نستطيع عن طريق دراسة سند رواية الكتاب — إن ذكر فى المخطوط — و دراسة تراجم الرواة نستطيع معرفة العصر الذى ألف فيه ، فإن لم نذكر روايته كان علينا أن نجمع أسماء الرجال المذكورين فيه ، وخاصة ومن تدل الدلائل على أن المؤلف التقى بهم أو عاصرهم فإذا عرفنا عصرهم كان هو عصر المؤلف (١) .

وعلم الوثائق أو علم الدبلوماتات (Diblomatics) :

من العلوم المهمة لدراسة المخطوطات ونسبتها إلى عصرها ، فينبغى أن يعرف نوع المداد فى الكتابة ، والقلم الذى كتب به المخطوط ، وأنواع الورق المستعمل وخصائصه مثل : العلامات المائية ، والألياف التى تتضح عند تعريض الورق للضوء . واليوم تستخدم بعض الوسائل العلمية لفحص الخط والحبر والورق ، وكذلك يمكن بواسطة المجهر أو التحليل الكيمائى معرفة عمر الورق ، وأحيانا يمكن الاستعانة ببعض أنواع الأشعة الحمراء ، والبنفسجية ، لإظهار الخطوط غير الواضحة أو المطموسة أو المغيرة عمدا .

وعلى المحقق أن يستوثق من تاريخ نسخ المخطوط سواء ذكر فى آخر الكتاب ، أو أوله ، أو لم يذكر البتة .

ونفعل ذلك بدراسة الورق والمداد والخط ومضاهاتها بما نعرف من العصور المختلفة فإذا وجدنا مخطوطة من القرن الأول أو الثانى للإسلام مكتوبة بخط فارسى ، أو نسخى عادى ، فيجب الحذر من صحة

---

(١) انظر مقدمة مختصر كتاب العين ط الرباط للمحققين : علال الفاسى ومحمد بن تاويت الطنجى وكذلك الدكتور حسين نصار فى محاضرات فى الأدب واللغة الدورة التدريبية للجامعة العربية سنة ١٩٧١ .

نسبها . وإذا وجدنا مخطوطة فى القرن الرابع أو الخامس مكتوبة بخط كوفى قديم قد خلا من النقط والإعجام فمن المرجح أن تكون منحولة .

وعلينا أن ننظر فى اللغة التى كتبت بها ، فهناك ألوان من الخصائص اللغوية ، وأنواع من العبارات والمجازات لاتوجد إلا فى عصر دون عصر آخر .

وبمثل ذلك نستطيع أن نحدد عصر المخطوطة ، فهناك الكثير من التعبيرات جدت فى الإسلام لم يكن لها وجود فى العصر الجاهلى ، ويمكن أن نستخدم هذا المنهج فى تحديد أدب العصر الجاهلى لكن بحذر ودقة متناهيةوعين فاحصة وقراءة واسعة معايشة للنصوص المختلفة فى هذا العصر ، وذلك لأن المقياس الذى يتخذ فى هذه الحالة غالبا هو : الجزالة وحوشية اللفظ باعتبار أن هذا هو الذى يتناسب مع الأدب الجاهلى ، فيظن أن كل أثر شعرى يتم بالرقة وسهولة التعبير ، لابد أن يكون منتحلا ، ولكن هذا المنهج خطر كل الخطورة .

فليس بصحيح مطلقاً أن الشعر الجاهلى كان كله جزلا ، وإنما اختلفت طبيعة الشعر فى الجزالة والرقة باختلاف بيئات الشعراء ، فشعر عدى بن زيد ، وشعر عبيد بن الأبرص ، يتسم برقة لاتكاد نظفر بها حتى فى العصر العباسى فى بعض الأحيان ، فلا يدل هذا مطلقا على أنها منحولة ، وعلى العكس من ذلك نجد فى عصرنا الحديث شعراً يمتاز بالجزالة التامة مثل شعر الشيخ عبد المطلب ، فهذه الجزالة لا تعد مطلقا على أنها من العصر الجاهلى ، إنها تمتاز بالجزالة التامة ولكنها لا تنسب — كما هو واضح — إلى العصر الجاهلى .

والذى يجب أن نعتبره مقياسا دقيقا هو طبيعة التراكيب الخاصة بالشاعر ومعجمه اللغوى ، وبعض الخصائص المتعلقة بحروف الجر واستعمال

المجاز والأفعال، فهذه الخصائص الدقيقة الجزئية ، هى التى تضع أيدينا على حقيقة العصر التى كتبت فيه ، خصوصا إذا لاحظنا من ناحية أخرى أن المنتحلين قد تنبهوا إلى هذه المسألة ، فكانوا أمكر من أن يكتشف انتحالهم بسهولة ، فاضطروا إلى تزييف لغة الأصل ، كما نجد مثلا فى الأشعار المنتحلة التى اختلقها خلف الأحمر وحماد وغيرهما ، فلقد افتن هؤلاء الرواة الذين رووا هذه الأشعار فى استعارة لغة الأصل فأغربوا ما شاءوا الإغراب كى يخفوا على كل أثر لاتهامهم بالانتحال ! فعلينا إذن أن نكون دقيقين كل الدقة حذرين كل الحذر فى استخدام هذا المنهج ، فقد سبقنا إليه علماء العربية الأقدمون ففطنوا إلى ضرورة الدربة والممارسة عند الناقد ، وفطنوا أيضا إلى أهمية تحقيق صحة النصوص وصحة نسبتها « وللشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم ... وليس يشكل على أهل العلم زيادة الرواة ولا ما وضعوا ولا ما وضع المولدون (١) » .

يقول ابن سلام وهو يرد الكوفيين إلى التساهل فى الرواية والتجوز فى القبول : « وأسمعنى بعض أهل الكوفة شعرا زعم أنه أخذه عن خالد بن كلثوم يرثى به حاجب بن زرارة . فقلت له : كيف يروى خالد مثل هذا ؟ ! وهو من أهل العلم ، وهذا شعر متداع خبيث . فقال : أخذناه من الثقات » (٢) .

يقول ابن سلام تعقيبا على الخبر : « ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله » وفى موضع آخر يقول عن حسان بن ثابت : « وقد حمل عليه ما لا يحمل على أحد ، لما تعاضهت قريش واستبت ، ووضعوا عليه أشعارا كثيرة لا تليق به » (٣) .

---

(١) ابن سلام الجمحى : طبقات فحول الشعراء ٤٠

(٢) المرجع السابق : ١٢٣

(٣) المرجع السابق

وبمثل هذا المقياس شك الدكتور محمود قاسم فى نسبة كتاب « مشكاة الأنوار » للإمام الغزالى قائلا : « مثال ذلك ما يجده المختص عند قراءة كتاب « مشكاة الأنوار » للإمام الغزالى إذ سوف يجد أسلوبا متفاوتاً ! مخالفا لأسلوب الغزالى وآراء تتعارض مع نظرياته ! مما دعى إلى الشك أن يكون الفصل الثالث من هذا الكتاب من تأليفه . ونميل نحن شخصيا إلى الشك فى نسبة الكتاب كله إليه وبخاصة أنه نسب إلى ابن المصفر السبتى أستاذ ابن عربى فى أواخر القرن السادس الهجرى » (١) .

---

(١) الدكتور محمود قاسم : المنطق الحديث ومناهج البحث ٤٤١

التصحيف والتحريف

يتحتم على من ينصّب نفسه لمهمة التحقيق أن يكون ذا دراية كاملة بالتصحيف والتحريف ، وأن يكون فطنا لمواقع التصحيف ، يستطيع أن يرد الأمور إلى نصابها ، وأن يصيب قول المؤلف ، ففنّ التصحيف والتحريف فن عظيم ، لايتقنه إلا الحفاظ الحاذقون ، وفيه حكم على كثير من العلماء بالخطأ ، ولذلك كان من الخطر أن يقدم عليه من ليس له بأهل .

يقول النواوى عنه : « هو فن جميل ، وإنما يحققه الحذاق ، والدراقطنى منهم ، وله فيه تصنيف مفيد » .

ويكون تصحيف لفظ ، وبصر ، فى الإسناد والمتن ، فمن الإسناد (العوام بن مراجم) بالراء والجيم ، صحفه ابن معين فقاله بالزاى والحاء . ومن الثانى : حديث زيد بن ثابت ، إن النبى صلى الله عليه وسلم احتجر فى المسجد ، أى اتخذ حجرة من حصير ونحوه يصلى فيها ، صحفه ابن لهيعة فقال : احتجم ا وحديث : من صام رمضان وأتبعه ستا صحفه الصولى فقال شيئا بالمعجمة(١) » .

والتصحيف والتحريف :

لفظتان بينهما رباط قوى ، فقد جمعهما العلماء كثيراً ، عنوانا لمؤلفه واحد ، كما فعل أبو أحمد العسكرى فى كتابة (شرح ما يقع فيه

(١) التقريب والتيسير : ٣٨٤ — ٣٨٥

التصحيف والتحريف) وكما فعل الصفدى بعده فى كتابه (تصحيح التصحف وتحرير التحريف).

وقد عنى بمعرفة التصحيف والتحريف جهابذة العلماء ، وخاصة حفاظ الحديث ، وجامعو اللغة والدواوين ، وأكبر القوم من يحذقه واعتبروه حكما على غيره ، وعدوه من جماة نقاد عصره .

وكان المتقدمون من رجال الحديث لا يفرقون بين المصحّف والمحرف فكلاهما يقع فيه الخطأ ، لأنه مأخوذ عن الصحف . وقد شرح التّهانوى فى كتابه (كشاف اصطلاحات الفنون) المراد بهما فى مكان واحد .

والصلة التى بين اللفظتين – مع التجاوز عما فيهما من جناس لفظى – أن مجال البحث فيهما – كما فهمه المتقدمون من العلماء – واحد ، وهو يدور فى البحث عن الخطأ ، ومصدر هذا الخطأ الذى يحدث فى نطق أو كتابة الكلمة العربية ، نتيجة الخطأ الإملائى فى قراءة الحروف المكتوبة ، سواء كان هذا الخطأ فى نقط الحروف أو شكلها ، أو تبادلها الأمكنة . فالتصحيف والتحريف مظهران للخطأ فى قراءة الخط المكتوب ، أو اللفظ المسموع . فهناك تحريف قراءة ، وتحريف سماع ، أو تحريف بصر وتحريف سمع ، ويترتب على تحريف البصر قراءة كلمة جديدة قد تكون صحيحة لغة ومعنى ، ولكنها غير الكلمة التى قصدها المؤلف حين كتب مؤلفه أو أملاه .

قال حمزة الأصفهانى : « أجاب أهل المعانى فى معنى التصحيف

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف : ٣٦

فقالوا : أن يقرأ الشيء بخلاف ما أراد كاتبه ، وعلى غير ما اصطلح عليه في تسميته .

وأما لفظ (التصحيف) فإن أصله — فيما زعموا — أن قوما كانوا أخذوا العلم عن الصحف ، من غير أن يلقوا فيه العلماء ، فكان يقع فيما يروونه التغيير ، فيقال عندها : قد صحفوا فيه ، أي رووه عن الصحف ، ومصدره (التصحيف) ومفعوله (مُصحَّف) وأما (المصْحَف) فمأخوذ من (أصحف إصحافا) وأصله ، أن الصحف جمعت فيه فقيل : قد أصحف ، ولو سمي التصحيف تغييرا أو تبديلا جاز (١) » .

وقال أبو أحمد العسكرى : « فأما معنى قولهم (الصحف والتصحيف) فقد قال الخليل : إن الصحفي الذى يروى الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف (٢) » .

ولقد كان المتقدمون من العلماء ونقاد الأدب والحديث لا يفرقون بين المصحف والمحرف ، فكلاهما يقع فيه الخطأ ، لأنه مأخوذ عن الصحف ، وتبعا لهذا الترادف الموجود بين اللفظين (التصحيف والتحريف) سمى العسكرى كتابه فى هذه المباحث (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) وهذا الكتاب من أجل المؤلفات فى بيان ما وقع فيه العلماء من تصحيف القرآن ، والسنة ، ولقد أراد العسكرى أن يخبرنا بتساوى التصحيف والتحريف فى نظره فقال : « شرحت فى كتابى هذا الألفاظ والأسماء المشكلة التى تتشابه فى صورة الخط ، فيقع فيها التصحيف ويدخلها

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف : ٣٦ .

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ١٣ .

التحريف» (١) . وقال فى موضع آخر : « أصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا العلماء ، فكان يقع فيما يروونه التغيير (٢) » .

* * *

لكن المتأخرين من العلماء مالوا إلى التفرقة بين المصحف والمحرف وإن جاءت تفرقتهم لفظيّة شكلية .

فما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط سمى (مصحّفاً) وما كان فيه ذلك فى الشكل سمى (محرفاً) فمثال المصحف — على هذا الاصطلاح — حديث : « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال » صحفه أبو بكر الصولى فقال : « شيئاً » بالشين المعجمة والياء ومثال المحرف كحديث جابر : « رمى أُبَيّ يوم الأحزاب على أكحلة فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم » صحفة غندر وقال فيه (أَبِى) بالإضافة وإنما هو أبَيّ بن كعب ، وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد (٢) .

ويخبرنا التهانوى أنهم قالوا : « مخالفة الراوى للثقات إن كانت بتغيير الحرف أو الحروف ، مع بقاء صورة الخط فى السياق ، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط يسمى ذلك الحديث (مصحفاً) وإن كان بالنسبة إلى الشكل والإعراب يسمى (محرفاً) وابن الصلاح وغيره سمى القسمين محرفاً » .

وعلى أى فالتصحيف والتحريف كلاهما وضع حرف مكان آخر غير

---

(١) التصحيف : ٣ .

(٢) التصحيف : ٩ .

(٣) علوم الحديث ومصطلحه : ٢٥٥ والباعث الحثيث : ١٧٢ .

أن التصحيف لايقع إلا بين الحروف المتشابهة فى الرسم الإملائى كالباء والتاء والنون والياء — أو الجيم والحاء والخاء — أو الدال والذال .... كما يقول فى (مضر) : مصر ، فهو إذاً تغيير فى النقط فقط .

أما التحريف : فهو استبدال حرف بحرف آخر لايشبهه فى رسمه مقارب له كما تقول فى (الرجل) : الدجل أو بعيداً عنه كما تقول فى (الرجل) : (الأجل) .

ومن الروايات التى ذكرناها ، لايخرج المرء بتحديد حاسم موحد للمقصود بكل من التصحيف والتحريف ، والمطلع على نماذج التصحيف والتحريف فى مصادرها يلاحظ أن الأمثلة التى ترد على ذلك يتنوع التغيير فيها دون أن ينص على أن هذا تصحيف وذاك تحريف ! وإن كان منها ما يتعلق بتغيير النقط أو الشكل وأحياناً الحروف والإعراب .

ولكننا نلاحظ أن كلمة تصحيف لها شهرة تفوق كلمة تحريف ، وربما كان ذلك لقرب دلالتها على النوع ، وارتباطها بسببه الذى هو القراءة من الصحف ، لكن ما هو السبب أو الأسباب التى جعلت هذه الظاهرة تحدث فى الكتابة العربية ؟

والإجابة عن ذلك فى عبارة مختصرة هى : الخط العربى وقابليته للتصحيف والتحريف ، ذلك أن حروفه متشابهة يميز بينها النقط الإعجامى، وبأ ورسم الحروف نفسها يقرب بعضه من بعض ، فمثلاً نجد محقق كتاب الأغانى يثبت قول أبى الفرج الأصفهانى : « حدثنى حمزة بن ربيعة »(١) ومحقق ثان لنفس الكتاب يقول إنما هى (حدثنى ضمرة بن ربيعة »(٢) ولكل وجهة نظرة وبرهانه ومراجعه .

---

(١) الأغانى : جـ ١٧ : ٣٦٠ ط الهيئة العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧١ .
(١) الأغانى : جـ ١٧ : ٦٦٩٠ ط الشعب سنة ١٩٧١ .

ولنضرب مثلا ثانياً من نفس المرجع يقول محقق الجزء السابع عشر ص ٢١٢ : « رحم الله معاوية إن كنا لنخدعه فيتخادع لنا ! وما ابن أنثى بأكرم منه ، وإن كنا لنعرفه يتفارق لنا ، وما الليث (المحرب) بأجرأ منه » ثم يأتى محقق ثان فيثبتها « . . . . وما ابن أنثى بأمكر منه . . . . وما الليث المجرب بأجرأ منه » ولكل من المحققين وجهة نظره وحدسه وثقافته التى يبرهن بها على صدق نظره ، والمهم عندى أن أثبت أن الخط العربى فى أصل وضعه كان أهم أسباب التصحيف والتحريف ، والأمثلة كثيرة جداً يمكن للمتأمل أدنى تأمل أن يلاحظها عند المقارنة بين الجزء السابع عشر نشر الهيئة العامة للتأليف والنشر ، وما يقابله فى نشر دار الشعب ، هذا فضلا عما ماشت به بطون الكتب من الأمثلة التى لاتحتاج إلى مقارنة ولا إلى تأمل .

والذى يترتب على تبادل الحروف المتميزة بالنقط فى التصحيف[1] حدوث كلمات جديدة ذات معنى يخالف معنى النص أصلا وقد تكون الكلمات المحدثة من التصحيف لامعنى لها إطلاقاً ، وإنما هى هراء لغوى لايفيد شيئا . قال الجاحظ : « مررت بمعلم وهو يلقن صبياً :

يا أبا الفياش جبى أخرج الفتيان غثا
ليش فى الأرض أياس شرنوا أيابح مثا

فقلت بالعبرانية هذا ؟ قال : لا . هو بالعربية ، فلما تأملته إذا هو مكتوب :

يا أبا العباس حبى أخرج الفتيان عنا

---

(١) تناول هذه الظاهرة من المعاصرين الأستاذ الدكتور محمد نبيه حجاب فى مجلة كلية دار العلوم العدد الثالث سنة ١٩٧١ ، فليرجع إليها من أراد الاستزادة .

لبئسَ في الأرضِ أناسٌ   شربُوا أملَحَ منّا

فقلت : أيها المعلم ، إنك ضائع بهذا البلد ! قال : نعم ، قدور ومرازيق»(١)، فتغيير نقط حروف الكلمات أنتج كلمات لا معنى لها ، حتى ظنها الجاحظ كلاما بالعبرانية ، وقدم للمعلم بسببها النصح الساخر قائلا : أيها المعلم إنك ضائع بهذا البلد .

والأصل في التصحيف : أن يكون من أخطاء النظر في الصحف كما رأينا ، ومنه كانت تسميته . ولكن منه نوعا يسمى تصحيف سمع : وهو أن يكون الاسم واللقب ، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه أو اسم آخر واسم أبيه . والحروف مختلفة شكلا ونقطا ، فيشتبه ذلك على السمع كحديث عاصم الأحول رواه بعضهم فقال : « عاصم الأحدب» قال ابن الصلاح : « فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع [لا] من تصحيف البصر كأنه ذهب – والله أعلم – إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سمع من رواه »(٢) .

وكثرة وقوع التصحيف في أسماء الرواة ورجال السند حملت النقاد على العناية بالمتشابه من هذه الأسماء ، بل جاوزه إلى معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وكناهم وصنائعهم ، وإلى معرفة من له أسماء متعددة ومن اشتهر بالاسم دون الكنيـة ، والمؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والأنساب ، وصنعوا في ذلك كتباً كثيرة طبع بعضها ولا يزال الكثير منها مخطوطا . يقول ابن كثير

---

(١) محاضرات الأدباء : ١/٦٣ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح : ٢٣٣ وانظر الباعث الحثيث : ١٧٢ .

عند حديثه عن ما يجب أن يعرف من أوطان الرواة وبلدانهم، «وهو مما يعتنى به كثير من علماء الحديث ، وربما ترتب عليه فوائد مهمة منها : معرفة شيخ الراوى ، فربما اشتبه بغيره ، فإذا عرفنا بلده تعين بلديه غالبا ، وهذا مهم جليل ، وقد كانت العرب إنما ينسبون إلى القبائل والعمائر والشعائر والبيوت ، والعجم إلى شعبها ورساتيقها وبلدانها ، وبنو إسرائيل إلى أسباطها ، فلما جاء الإسلام وانتشر الناس في الأقاليم نسبوا إليها أو إلى مدنها أو قراها » (١) .

والتصحيف في جميع صوره غالبا ما يغير المعنى ويشوه الحقائق صوب محقق الأغانى طبعة الهيئة نص أبي الفرج على النحو التالى: « إن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أخذ من رجل سوما على فرس ، فحمل عليه رجلا ، فعطب الفرس فقال عمر : اجعل بيني وبينك رجُلا فقال الرجل... »(٢)

والنص في ط الشعب « . . . . فحمل عليه رحْلا فعطب الفرس . . . . »

ومن القصص الطريفة في التصحيف ما حكاه ابن النديم رواية عن أبي الحسن الراوندى قال ابن الراوندى : « مررت بشيخ جالس وبيده مصحف وهو يقرأ (ولله ميزاب السموات والأرض) فقلت : وما معنى ميزاب السموات والأرض؟ قال : هذا المطر الذى ترى . فقلت : ما يكون التصحيف إلا إذا كان مثلك يقرأ . ما هكذا إنما هو (ميراثُ السَّمَوَاتِ والأرْضِ) فقال : اللهم غفرا أنا منذ أربعين سنة أقوؤها وهي في مصحفى هكذا »(٣).

---

(١) اختصار علوم الحديث : ٢٤٨ .

(٢) ١٧ : ٢١٧

(٣) ملحق الفهرست : ٥

قال الإخفش أنشدت أبا عمرو بن العلاء :

قالت قُتيلَةُ ماله   قد جللَت شيبا شواته

فقال أبو عمرو : كبرت عليك رأس الراء فظننتها واوا . فقلت : وما سراته ؟ قال سواة البيت ظهره ، قال الأخفش : ما هو إلا(شواته) ولكنه لم يسمعها (١) .

وفى كتاب (الشعر والشراء) قصيدة لحميد بن ثور الهلالى فى وصف ذئب وامرأة :

ترى ربة البهم الفرار عشيّةً   إذا ما عَدافى بهْمها وهو ضائع

رأته فشكت وهو أكْحَلَ مائل   إلى الأرض مثنىٌّ إليه الأكارعُ

هكذا جاء فى الطبعتين (دى غويه والشيخ شاكر) (أكحل مائل) وهو خطأ وصحة التحريف :

رأته فشكت وهو أطحل مائل   إلى الأرض مثنىٌّ إليه الأكارعُ

وكذلك جاء فى ديوان الشاعر ص ٣٧ رأمالى المرتضى ١٢١/٤ ، وحماسة ابن الشجرى ص ٢٥٧ وفى لسان العرب (١٣ : ٤٢٤) قال ابن سيده : (الطحلة لون بين الغبرة والبياض بسواد قليل كلون الرماد . ذئب أطحل وشاة طحلاء)(٢) .

---

(١) المزهر : ٣٦٥/٢ .

(٢) انظر مقدمة الشعراء والشعراء ٥١٤ .

ويحكى لنا شيخ العروبة طرقا مليحة من أنواع التصحيف منها : أن رجلا من المحدّثين قال : « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله (عن رجل) فجعل الله شيخا . ولو قال (عز وجل) لكان صادقا ، ومن ذلك الذى قال : (مسح وجهه من القبح) ولم يعرف أن يقرأ (زمن الفتح) ، ومنه أن تلميذا قرأ على معلم : (إنّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْض كَانَتَا رَتْقاً) فقال المعلم : ويحك زبفا (١) .

وليس الأدباء أو المحدّثون فقط هم الذين اهتموا وحدهم بالتصحيف فتلاعبوا به ، بل نرى رجالا عظماء فى عصور الإسلام الزهراء عالجوا مشكلته وحاولوا حلها ، فهناك أبو الريحان البيرونى يشكو فى كتابه (الصيدنة) خطر التصحيف فى أسماء النبات والعقاقير فى العربية وفى سائر اللغات المحررة بحروف عربية إذ يقول : « ولكن للكتابة العربية آفة عظيمة هى تشابه صور الحروف المزدوجة واضطرارها فى التمايز إلى نقط المعجم ، وعلامات الإعراب التى إذا تركت استبهم المفهوم منها ، فإذا انضاف إليه إغفال المعارضة وإهمال التصحيح بالمقابلة وذلك بالفعل عام عند قومنا . تساوى به وجود الكتاب وعدمه ، بل علم ما فيه وجهله » .

وكذلك يروى أن حنين بن إسحاق كان يحتـــاط فيما يبلغه من أسماء الأدوية ففزع من الحرف ذى اللبس إلى آخر يضعه مكانه ، فمن ذلك أنه كان يكتب (الصعتر) ويقول أخاف أن يقرأ (الشعير) فيصير به الدواء داء (٢) .

إذًا فطريقة الرسم العربى فى تشابه الحروف يعود إليها المسئولية

---

(١) الحضارة الإسلامية : ٧٢

(٢) انظر المنتقى : ١٨٠

الأولى عن ظاهرة التصحيف والتحريف ، ومع ذلك فقد عاون على إشاعة هذه الظاهرة الوراقون الذين تنحصر جهودهم في احتراف الوراقة لنسخ الكتب وبيعها للناس ، ولم يكن للنساخ والوراقين غالبا علم باللغة حتى يتمكنوا من التمييز بدقة بين كلمة وكلمة يعتمد التمييز بينها على نقطة أو حركة أو تغيير أحد الحروف ، وحينئذ يحدث الخلط بين ذلك في الكتابة ، وهذا نفسه معنى (التصحيف والتحريف) ويشترك في ذلك علماء اللغة أنفسهم — على قلة — فإن أحدهم قد يفهم الكلمة فهما خاصا يسوغه السباق له أو يسوغه هو لنفسه ، ثم يقرؤها ويرويها كما فهم وإن لم يتفق ذلك الفهم مع أصلها وما قصده منها صاحبها .

فهذه الأمور الثلاثة السابقة :

١ — الرسم العربي .

٢ — النساخ .

٣ — وهم العلماء

يعود إليها مجتمعة مسئولية التصحيف والتحريف ، وإن كان الرسم الكتابي أعظمها مسئولية في ذلك .

قال الجاحظ عن تحريف النساخ : « لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام ... ثم يصير الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر فيسير فيه الوراق الثاني سيرة الوراق الأول ، ولا يزال الكتاب تتناوله الأيدي الجانية والأعراض المفسدة حتى يصير غلطا صرفا وكذبا مصمتا » (١) .

---

(١) الحيوان : ١/٧٩

وقال أبو أحمد العسكري : « الاحتراس من التصحيف لا يدرك إلا بعلم غزير ورواية كثيرة ، وبمعرفة مقدمات الكلام ، وما يصلح أن يأتي بعدها ، مما يشاكلها وما يستحيل مضاهته لها ، ومقارنته بها ، ويمتنع من وقوعه بعدها ، وتمييز هذا مستصعب عسر » (١) .

هذا وقد تحرف النصوص عمدا مع سبق الإصرار ، وهذا ما يسمى بالتزييف ، ويكون ذلك نصرة لرأي مع معرفة وجه الحق فيه ، وهذا من أخطر الأمور على المحقق الذي يتصدى لنشر كتاب ، يخبرنا حمزة الأصفهاني أن سيبويه صدر كتابه بباب ضمنه أشعارا على روايات توافق ما بني عليه الباب ، ويخالفه رواة الشعر في أكثرها ، فمنه روايته لقول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ ؟

ورواه غيره (أَلَمْ يبلغكَ) وإذا روى هذا لم يكن لسيبويه فيه حجة (٢) .

وقال أبو أحمد العسكري : « مما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقا لما أرادوه ما روى عن سيبويه عندما احتج به في عطف الاسم المنصوب على المخفوض قول الشاعر :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلا الحَدِيدَا

وغلط على الشاعر لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهي مخفوضة كلها :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلا الحَدِيدِ
أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢
(٢) التنبيه على حدوث التصحيف : ١٥٠ .

فَهَبْهَا أمَّةً هَلَكَتْ ضَيَاعاً   يَزِيدُ يَسُومُهَا وَأَبُو يَزِيد (١)

فإرادة النحاة موافقة الباب هي السبب فى تحريف الرواية على الشعراء، وكان لبعضهم دور فى هذا التحريف فإنهم كانوا يميلون إلى الرواية التى تتفق وغايتهم! راجحة كانت أم مرجوحة، ما دامت تخدم القضية التى تعرضوا لها وتثبت القاعدة التى يرونها ويريدونها.

وليس تحريف النصوص خدمة للرأى مقصور على علماء اللغة فقط، بل وجدت بالصفة نفسها بين علماء الفقه، والفروع ورجال الحديث وغيرهم.

يتلخص لنا مما سبق أن الدوافع وراء تحريف النصوص تتلخص فى الآتى :

١ — غلط الدارسين فى سماع الرواية، فانحرفت لديه عن حسن نية وهو ما يسمى بتصحيف السماع.

٢ — غلط القارئ فى رسم الحروف وهو مايسمي تحريف القراءة.

٣ — تحريف النص نصرة للرأى مع معرفة وجه الحق فيه.

والحديث عن التصحيف والتحريف لا ينتهى كثرة وطرافة وهو متفرق فى كتب الأدب مجموع فى مظانه، والأخبار متضافرة على أن التصحيف وقع فى القرآن مثلما وقع فى الحديث واللغة والأدب.

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف :

الأخطاء النحوية

ويلحق بالتحريف الأخطاء النحوية التي ارتكبها النساخ ، لأنهم لم ينتبهوا إلى ما هو مكتوب في النسخ الأصلية ، فكثير ما يبدلون الصحيح في الأصل بالدارج في لغتهم ، فتراهم مثلا يبدلون النصب والجزم بالرفع ، والمؤنث بالمذكر ، والفاء بالواو إلى غير ذلك ، وقد يكثر خطؤهم في الأعداد الحسابية ، لأن العادة جرت أن ينطقوا بالأعداد طبقا للغة الدارجة « ولهذا السبب فإن النسخ التي لا خطأ فيها في الأعداد نادرة » .

وبحث الخطأ النحوي يحتاج إلى ملاحظة دقيقة ، فقد يكون هذا الخطأ من الناسخ ، كما أنه قد يكون من المؤلف ، والوصول إلى الحقيقة ليس سهلا فيجب أن يتعرف المحقق على شخصية المؤلف ، ليرى هل من المحتمل وقوع الأخطاء النحوية منه أو لا ؟ ويجب أن يقدر قيمة النسخة ، فإن كانت قديمة مشكولة بعناية تامة تدل على أن كاتبها حسن الفهم ، رأينا أن خطأ الكاتب في النحو بعيد الاحتمال .

والمقابلة بين النسخ غير المتناسبة ، أي التي ليست من فئة واحدة ، فإذا اتفقت على الخطأ عزوناه في مثل هذه الحالة إلى المؤلف ، وكذلك إذا وجدنا الخطأ مضطرداً في كل الكتاب عزوناه إلى المؤلف أيضاً .

وهذه القواعد كلها احتمالية ، فإذا وجدنا النسخ غير متفقة في الخطأ كان هناك احتمالان : إما أن يكون الخطأ ليس من المؤلف ، وإما أن يكون من المؤلف وانتبه إليه بعض النساخ فأصلحه ، ولا يمكن نسبة الخطأ إلى المؤلف إلا إذا وقعنا على النسخة الخطية التي كتبها بيده .

والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النحوي مرجوحة ، أجدر بالإثبات

منها عبارة النسخة التى لا تحمل هذا الخطأ ، كما أن التى تحمل الخطأ اللغوى أو يستحيل معها المعنى أو ينعكس أو يستغلق فهمه هى رواية مرجوحة ، أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب .

وهذا كله فى النسخ الثانوية ، أما النسخ العالية فإن المحقق حرِىّ أن يثبت ما ورد فيها على علاته ، خطأ كان أو صوابا ، على أن ينبه فى الحواشى على صواب ما رآه خطأ ، حرصا على أمانة الأداء .

وقديما قال النواوى : « ينبغى ألا يروى بقراءة لحّان أو مصحّف ، وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف ، وطريقه فى السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق ، وإذا وقع فى روايته لحن أو تحريف فقد كان ابن سيرين وابن سخبرة يرويه كما سمعه . والصواب . وقول الأكثرين يرويه على الصواب وأما إصلاحه فى الكتاب فجوزه بعضهم ، والصواب تقريره فى الأصل على حاله مع التضبيب عليه وبيان الصواب فى الحاشية » (١) .

أما برجشتراسر فيروى قاعدة مؤداها : « أن النص الأصعب هو الصحيح » أى أثناء إذا عثرنا على قراءتين إحداهما تفهم بسهولة والأخرى تفهم بصعوبة فضلنا الثانية . ويحتج بذلك على أنه لا يتصوّر أن يبدّل الناسخ شيئا مفهوما بشىء غير مفهوم ، أو بشىء لا يفهم إلا بصعوبة ، والمحتمل ضد ذلك . وعلى هذا يجب أن نحترز مما يسهل فهمه فكثيرا ما يختبئ الصحيح فيما مظهره غير مفهوم فعلينا إذن أن نستخرجه (٢) .

---

(١) التقريب والتيسير : ٣١٧ — ٣١٨ .

(٢) انظر برجشتراسر : ٨٦ .

المستشرقون وأثرهم فى
تحقيق النصوص العربية

ظهرت كتب قليلة فى البلاد العربية تتحدث عن المستشرقين وتبرز جهودهم فى مجالات الدراسات الشرقية عامة والعربية خاصة ، ولكن هذه الكتب – أو ما تمكنا من الاطلاع عليه برغم قيمتها العلمية وبرغم تعدد جوانب دراستها – لاتعطينا تعريفاً ثابتاً محدداً للمستشرق ! فيظل بذلك الفراغ قائماً ، وفى حاجة إلى مزيد من الجهد لنصل إلى التعريف بالمستشرق .

عرّف المفكر الألمانى المعاصر (رودى بارت)(١) الاستشراق فقال : « كلمة استشراق مشتقة من كلمة شرق ، وكلمة شرق تعنى مشرق الشمس ، وعلى هـــذا يكون الاستشراق هو علم الشرق ، أو علم العالم الشرقى » .

ولكنه يجد نفسه فى حيرة فيتساءل : ما معنى كلمة شرق ؟

إن مفهوم الشرق يختلف تبعاً لاختلاف المكان والزمان ، فقد تعرضت لفظة شرق فى أعقاب الفتوحات العربية الإسلامية لتغيير كبير فى معناها ومدلولها ، وفى نهاية الأمر لايصل بارت إلى تحديد ثابت نهائى لمفهوم كلمة شرق ، ويعترف هو بذلك(٢) وإذا كان من الصعوبة وضع تحديد ثابت للشرق فإنه من العسير أيضاً تعريف المستشرق تعريفا جامعاً مانعا !! ولكن يمكننا أن نرتضى .

إن مفهوم الاستشراق : هو تخصيص علماء غربيين فى الدراسات الشرقية على اختلاف مجالها .

إذاً فالمستشرق فى أبسط صورة : عالم غربى يهتم بالدراسات الشرقية .

---

(١) الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية .

(٢) المرجع السابق ص ١٢ .

والمستشرقون : جماعة من علماء الغرب تخصصوا فى لغات الشرق وعنوا بالبحث فيها .

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن — متى كان ذلك ؟

ترجع بداية الاستشراق إلى القرن الثانى عشر ففى عام ١١٤٣ م تمت ترجمة القرآن لأول مرة إلى اللغة اللاتينية ، وكان ذلك على أرض الأندلس ، وفى هذا القرن أيضاً ظهر أول قاموس لاتينى عربى .

وفى القرن الثالث عشر ، والرابع عشر بذل رايموندوس لالوس — المولود فى ميورقه — جهوداً كبيرة لإنشاء كراسى لتدريس اللغة العربية وكان قد تعلم العربية .

« وكان الهدف من هذه الجهود فى ذلك القرن والقرون التالية هو التبشير : وإقناع المسلمين بلغتهم ببطلان الإسلام واجتذابهم إلى الدين المسيحى» (١) .

فحركة الاستشراق قامت أول ماقامت فى رعاية الكنيسة الكاثولوكية ، وخضعت لإشراف مباشر من كبار أحبارها ، يذكر المؤرخ المبنانى المسيحى فليب دى — طرازى أنه « راح البابوات فى القرنين الثانى عشر والرابع عشر يغرون قصادهم ورسلهم ورهبانهم بتعلم العربية ترويجاً لخططهم الكاثولوكية ، وقرر مجمع فينا المنعقد فى سنة ١٣١١ م برياسة البابا إقليميس الخامس : أن تؤسس دروس عربية وعبرية وسريانية فى روما ، على نفقة الحبر الأعظم ، وفى باريس على نفقة الملك ، وفى أكسفورد ، وبولون على نفقة الرهبان ، وذلك لكى يكون منهم

---

(١) بارت ص ٩. الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية .

المبشّرون والوعّاظ الذين يطوفون بالبلاد الشرقية ، وكان سفراء الفاتيكان مكلّفين من قبل البابا بمراقبة دروس العربية(١) » .

ومن المعروف أن النهضة الأوربية قامت فى أواخر القرن الخامس عشر لتخلص الأوربيين من الاعتقادات والتقاليد البالية والفلسفات الرثة والرجوع إلى العلوم اليونانية والرومانية ، وتلك هى النهضة الفكرية المعروفة بـ Remaissamce وفى الأدوار الأخيرة من هذه الحركة ازداد ميل القوم فى أوربا إلى معرفة الشرقيين وطرق تفكيرهم ، إذ أن بين اليونان والرومان وبين الشرق صلاة دموية ، وعلاقات روحية أدبية ويصعب فهم فريق دون فهم الفريق الآخر فجاء الانتقال من العلوم اليونانية اللاتينية إلى العلوم الشرقية سهلا طبيعياً .

ويعدون من مآثر البابا « لاون العاشر » أنه احتفل بسنة ١٥١٤ م بافتتاح أول مطبعة عربية فى فانو على ساحل الإدرياتيك(٢) .

* * *

وإذا كان الاستشراق هو اهتمام الغربيين بعلوم الشرق كما قلنا ، فأعتقد أن بداية الاستشراق على هذا الأساس هى ولاشك .

فتوحات العرب فى الأندلس ، واستيطانهم بها حيث أنشأوا مدنية زاهية زاهرة بالمعارف والفنون ، اقتبس منها الأوربيون قسطاً وافراً ، فقد كانت أوربا قبل الفتوحات الإسلامية تسبح فى دياجير الظلام ، وقد بددت الحضارة العربية هذه الدياجير الحالكة ، وأصبح العرب أساتذة

---

(١) دى طرازى — خزائن الكتب العربية ٢/٥٧٧ وانظر المستشرقون لنجيب العقيقى ١/١٥٢ .

(٢) انظر — دى طراز — خزائن الكتب العربية ٢/٥٧٨ .

للأوربيين . ، وأصبح العرب فيما بين القرن الثامن وأوائل القرن الثالث عشر الميلاديين حملة مشاعل الثقافة والحضارة فى ربوع العالم أجمع ، وكانت الحضارة العربية هى أساس النهضة فى أوربا ، وقد كتبت إسبانيا العربية الإسلامية صفحة من أروع صفحات تاريخ الحضارة فى القارة الأوربية والعصور الوسطى . يشهد بذلك الكاتب الإسبانى الكبير بلاسكو ابيا فى كتابه (فى ظل الكاتدرائية) حين يتحدث عن بلاده فيقول : « فى إسبانيا لم تأت النهضة من الشمال مع الجحافل البربرية ، وإنما أتت من الجنوب مع الفاتحين العرب ، لقد كانت حملة حضارية أكثر مما كانت غزوا . ومن هنا أتت إلينا هذه الثقافة الشابة القوية سريعة التقدم بطريقة مذهلة . . . فقد جاء من الشرق مع هؤلاء الغرباء الحرير والقطن والبن والليمون والبرتقال والرمان وكذلك السجاد والمنسوجات والتيل والمعادن الدمشقية والمساحيق ، وبفضلهم كذلك عرف العد العشرى والجبر والكيمياء والطب وعلم الكون والشعر المقفى — إن فلاسفة اليونان بعدما أن كانوا على وشك الانطواء فى النسيان قد استعادوا مكانتهم حين لازموا العربى فى فتوحاته ولقد سيطر أرسطو على جامعة قرطبة الشهيرة » (١) .

ويذكر جارودى المعاصر أنه قبل نهاية القرن التاسع الميلادى ترجمت إلى العربية مؤلفات أرسطو وجاليوس وأفلاطون وبطليموس وأرشميدس وكذلك ميكانيكا هيرون وكتاب (الأشكال القمعية) ومن سنة ٨١٣–٨٣٣م فترة لم تكن أوربا قد تعلمت القراءة ! أنشأ المأمون فى بغداد أكاديمية ضخمة (بيت الحكمة) أصبح بفضلها معرفة الثقافة اليونانية ميسوراً لجميع قراء القرآن وهكذا فإن الثقافة العربية تعبر عن الوجه الأساسى لعصر النهضة الأوربية ، وهو الوجه الإنسانى : أى بعث الماضى .

---

(١) روجيه جارودى — أثر الحضارة العربية على الثقافة العالمية مجلة الطليعة العدد ٦ سنة ١٩٧٠ .

ومن الجسور التى اجتازت عليها علوم الشرق إلى الغرب : الحروب الصليبية التى تعتبر من أهم وسائل الاحتكاك الفكرى بين العالم الإسلامى والعالم الأوربى ، وبها تعرف أبناء أوربا بذخائر العرب الرياضية والفلكية والطبية والفلسفية .

يقول برنال : إن "فضل أعظم الفضل للعلماء العرب فى الحفاظ على هذا التراث وتدوينه ونقله والتأليف فيه ، وإن العلماء العرب قد بلغوا فى ذلك شأواً ، وأنهم تفوقوا على الإغريق ، إذ جعلوا العلم سهلا مستساغا فأقبل الناس على النهل منه ، وكانت ميزة تفرد بها العالم العربى » .

لقد أدرك الغربيون فضل العلماء العرب ، وكانت الجامعات الإسلامية فى الشرق معقد آمالهم ، وكعبة قصادهم ، وكان علماء المسلمين فى تلك الجامعات يرحبون بضيوفهم وتلاميذهم ، وأخذوا ينقلون هذه الدفاتر العلمية ويترجمون هذه الكتب العربية إلى اللاتينية .

تقول المستشرقة الدكتورة « سيجريد هونكة » فى كتابها فضل العرب على أوربا أو شمس الله على الغرب : إن أوربا تدين للعرب وللحضارة العربية ، وأن الدَّيْن فى عنق أوربا وسائر القارات الأخرى للعرب كبير جداً ، وكان يجب على أوربا أن تعترف بهذا الصنيع منذ زمن بعيد ، ولكن التعصب واختلاف العقائد أعمى عيوننا ! وترك عليها غشاوة حتى إننا نقرأ ثمانية وتسعين كتابا من مائة فلانجد فيها إشارة إلى فضل العرب وما أسدوه إلينا من علم ومعرفة ! اللهم إلا هذه الإشارات العابرة

---

(١) المستزيد أن يرجع إلى كتاب حضارة العرب لجستاف لوبون ، والعرب فى أوربا للدكتور الخربوطلى وبحث الدكتور فيليب حتى دراسة المشرقيات فى أوربا . مجلة الهلال نوفمبر سنة ١٩٢٤ تجد كثيراً من التفاصيل التى توضح أثر الحضارة .

إلى أن دور العرب لا يتعدى دور ساعى البريد الذى نقل إليهم التراث اليونانى .

ويذكر المؤلف فيليب دى طرازى فى الفصل التاسع من كتابه خزائن الكتب :

« إن الاستشراق قام فى بداية أمره لغاية دينية محضة ، ثم توسع علماء الاستشراق فجعلوه سياسيا ولغويا معاً » .

وقد مضى الكلام عن التوجيه الدينى للاستشراق كما ذكرنا عند بارت الألمانى وكما رأيناه من فعل البابوات .

ولنقف عند قول طرازى « سياسيا » لنرى نصيب السياسة فى توجيه حركة الاستشراق .

• • •

رأينا أن حركة الاستشراق بدأت دينية فى أول نشأتها ، وأخذت الطابع الثقافى قبـــل الغزو الاستعمارى ، وأول جماعة أسست لخدمة الاستشراق والانتفاع بجهد رجاله سياسيا قامت فى فرنسا فى سنة ١٧٨٧ م تحت إشراف وزارة المستعمرات ، ولم يكن حرص ملوك فرنسا بأقل من حرص أحبار الكنيسة على إيفاد بعثات إلى الأمصار العربية لجلب ذخائر تراثها ، وكان سفراؤهم ينتدبون رسميا لهذا العمل السياسى ، فيذكر صاحب « المستشرقون (نجيب العقيقى ج ١ / ١٥٥) أن مكتبة باريس الوطنية المنشأة

---

(١) انظر مجلة الهلال فبراير سنة ١٩٢١ العلوم الشرقية فى مدارس أوربا وعدد نوفمبر لسنة ١٩٢٤ تاريخ دراسة الشرقيات فى أوربا .

سنة ١٦٥٤ تحوى ستة ملايين من الكتب والمخطوطات منها سبعة آلاف مخطوط عربى ، بينها نفائس علمية وأدبية وتاريخية قلما توجد فى غيرها ! وقد تكونت هذه المكتبة على أيدى المستشرقين الذين أوفدهم الوزير كولبر إلى الشرق وما أرسله لها نابليون من حملته على مصر ، وما ابتاعه قنصل فرنسا بالقاهرة ! وهكذا تجمع للمكتبة قطع من القرآن على الرق من القرن الثانى والثالث والرابع للهجرة .

وفى كتاب « خزائن الكتب العربية » ٥٨٧/٢ أن فى مكتبة دير الشوير بلبنان مخطوطة من كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان على هامشها حاشية أثبتها (أبو النصر الخازن) الذى كان قنصلا لفرنسا فى بيروت على عهد الملك لويس الرابع عشر ، وتنص الحاشية على أنه :

« فى سنة ١٦٧١ م أرسل عالى الجناب الملك لويس الرابع عشر رسله إلى جميع بلدان الإسلام لشراء المخطوطات وزود مبعوثيه بأوامر شريفة إلى جميع القناصل الفرنساوية ليضعوا رجالهم وأموالهم فى خدمة هؤلاء المبعوثين »

وتفيد الحاشية أن مستشاراً للملك توجه إلى قبرص ، فالشام ، فمصر فإسلامبول ، فبغداد ، وظفر من كل بلد منها بكثير من المخطوطات .

وقد أدت الأطماع الأوربية الاستعمارية إلى حرص دول أوربا على اقتناء كنوز الشرق العربى والإسلامى والكشف عن الحضارة العربية والتراث الإسلامى . فأحسنت كل دولة إلى مستشرقيها فضمهم ملوكها إلى حاشيتهم أمناء أسرار ، وتراجمة ، وانتدبوا للعمل فى سلكى الجيش والدبلوسية إلى بلدان الشرق ، وولوهم كراسى اللغات الشرقية فى كبرى الجامعات والمدارس الخاصة والمكتبات العامة والمطابع الوطنية ،

واجزلوا عطاءهم فى الحل والترجال ، ومنحوهم ألقاب الشرف وعضوية المجامع العلمية(١)

ومضى الاستشراق والغزو الاستعمارى فترة طويلة فى طريق واحد فأخذ المستشرقون يقلبون البحث فى الآداب العربية ولغتها وتاريخها وساعدوا على تحقيق عدد من المخطوطات التى نقلوها إلى مكتبات بلادهم أو إستنسخوها على ذمة نشرها محققة ، وقامت من أجل ذلك صناعة نشر التراث العربى الإسلامى فى عدد من العواصم والمدن الكبرى فى أوربا ، والمستشرق (كايتانى) الذى أنفق جهده وماله فى تاريخ حركة الفتح الإسلامى سجل فى مقدمة (حوليات الإسلام) اعترافاً صريحاً بأنه إنما يريد أن يفهم سر المصيبة الإسلامية التى انتزعت من الدين المسيحى ملايين من الأتباع فى شتى أنحاء الأرض(٢) .

والبحث العلمى متى انحرف عن غايته سواء كان هذا الانحراف لمصلحة دينية أو سياسية ، أعوزته النزاهة التى هى جوهر البحث ، والحرية التى هى مناط سلامته .

وقد رأينا تفسيرات بعض هؤلاء المتعصبين مشحونة بأباطيل يزعمون أنها مما هدى إليه استقراؤهم لتراثنا ، ويفرضون لها حرية علمية حيث يسوقون أدلة وشواهد من نصوص فى التراث انحرف بها الهوى والتعصب فضلوا ضلالاً بعيداً .

ورأينا منهم من يجرد نفسه للبحث النزيه ثم يخونه الحق ، أثراً لما يسيطر على ذهنه ويسجله عقله الباطن من أفكار سابقة عن عقيدة المسلمين وتاريخهم ، يعز عليه أن يتخلص من احتكامها فى توجيه النصوص .

(١) المستشرقون ٣/١١٤٩ .
(٢) تراثنا بين ماض وحاضر ٥٤ .

والمستشرقون ثلاثة ضروب :

١ — ضرب لم يملك ناصية اللغة فأخطأ فى نشر الكتب ، وفى فهم النصوص ، لكنه حفل بأمور شكلية لا فائدة لنا منها .

٢ — وضرب أثرت فى دراساتهم مآرب السياسة والتعصب للدين ، فوجهوا الحقائق وفسروها بما يوافق أغراضهم أو ما يسعون إليه ، ولعل هذا الضرب هو الذى دفع الشرقيين من المسلمين العرب أن يرتابوا بالمستشرقين جميعا ، لأن من المؤسف أن يسخر هؤلاء العلم الذى يسمو به الإنسان لإذلال الإنسان أو استعباده أو الطعن على تراثه و عقيدته بغير الحق .

٣ — لكن فريقا ثالثا أوتى الكثير من سعة العلم والتمكن من العربية والإخلاص للبحث ، والتحرر والإنصاف ، فكانت دراساتهم مثمرة وأعمالهم مباركة وكانوا جديرين بكل إجلال .

وفى العصر الحديث :

ظهرت دوافع أخرى للاستشراق منها : الدوافع الاستعمارية والدوافع العلمية البحتة الخالصة ، وانكمشت الدوافع الدينية وتضاءلت ولكنها لم تنعدم ، وكثيرا رأيناهم يوازنون بين الآداب العربية والآداب الأجنبية ، أو بين العلوم العربية والعلوم الغربية ، ليخرجوا دائما بتفضيل الآداب الغربية على الآداب العربية والإسلامية ، وبالتالى إلى إبراز نواحى النشاط الثقافى للغرب ، وتفضيلها على أمثالها فى تاريخ العرب وآدابهم .

فمثلا عندما تناولوا تصحيح النصوص رأينا من يقول : إن هذا منهج اتبعوه فى نشر آدابهم القديمة ، ثم انتقل إلى العرب بعد ذلك ، وإننا لا ننكر أن هذا المنهج اتبعوه فى نشر تراثهم ، لكن الذى ننكره أننا أخذنا

هذا عنهم : !! فهذا المنهج عندنا كما سبق أن رأينا بالتفصيل منذ العصور الأولى للإسلام ، ولكي لا أغمطهم حقهم أقول :

إنهم هم الذين أخذوا هذا المنهج عن العرب ، فأحيوا به تراثهم ، ثم نقلوه إلينا بعد أن أفادوا به وأضافوا إليه .

أخذ الأوربيون عن العرب كل ما نفعهم يوم نهضتهم من ضروب المعارف البشرية ، وهاهم اليوم يعيدون إلينا شيئا مما تعلموه من أجدادنا وزادوه بعلمهم ، وبارتقاء الزمن وتداول الأيام ، وهذه سنة المدنيات التي درجت عليها أجناس البشر ، والعالم فريسة العامل ، ومن كدح ربح ، تقلبت على الحضارة أيد كثيرة ، منذ دون تاريخها ، واليوم وصلت إلى هذا المظهر الباهر ، ولا غضاضة على المتأخر إذا أخذ عن المتقدم وماغايتهم من هذا التفاضل إلا اختلاق تخاذل روحي وشعور بالنقص في نفوس الشرقيين ! وحملهم من هذا الطريق على الرضا بالخضوع للمدنية العادية الغربية .

* * *

وإن الباحث ليرى أن الأطماع الاستعمارية الأوربية بدأت في العالم العربي والإسلامي منذ مطلع التاريخ الحديث ، حينما كان الشرق العربي خاضعا للحكم العثماني ، وسارت حركة الاستشراق مع هذه الحركة الاستعمارية في طريق واحد ، ولما أصاب الدولة العثمانية الضعف الشديد كانت الحملة الفرنسية على مصر والشام هي الصورة الإيجابية العسكرية لبداية الأطماع الاستعمارية في الشرق العربي ، ونستطيع أن نقول باطمئنان : إنها أيضا بداية الاستشراق القائم على دواقع استعمارية .

* * *

وكانت حملة نابليون على مصر (١٧٩٨ — ١٨٠١) أولى الحملات الغربية في التاريخ الحديث ، كانت هذه الحملة مجهزة ببعثة علمية قوامها

علماء أعلام فى كل ضرب من ضروب ثقافة ذلك العصر منها : الأثريون والمهندسون والأطباء والمؤرخون والمستشرقون والمترجمون ، اللبنانيون والمصريون والسوريون من أمثال ميخائيل صباغ (١٧٨٠ — ١٨١٦) الذى اتصل بالمستشرق دى ساسى والمستشرق كاترمير وعمل فى المكتبة الوطنية بباريس ، وإلياس بقطر من مصر (١٧٤٨ — ١٨٢١) أستاذ العربية فى مدرسة اللغات الشرقية بباريس ، ونقولا الترك ، ورفائيل زخور المولود فى القاهرة من أصل حلبى ، وقد علّم العربية فى باريس ، ثم جعله محمد على مديراً لمطبعة بولاق فترجما فى مدرسة الطب ، وكان العضو الشرقى الوحيد فى المجمع العلمى المصرى .

قدم هؤلاء الفرنسيون مزودين بمدنيتهم الحديثة ، وتقابلوا بهذه المدنية الحديثة مع مدنية العثمانيين ، فكانت الغلبة للمدنية الحديثة .

ومنذ ذلك الوقت أدرك العرب والمسلمون أهمية الحضارة ، وأيقنوا أنه لاحياة لشعوب الشرق العربى إلا باتخاذ الوسائل الحديثة حتى نقاوم الغرب بأساليبه .

نشرت حملة نابليون بحوث علمائها ورسومهم وخرائطهم فى كتاب وصف مصر (١٨٠٩ — ١٨١٣) ثم حلّ شامبليون رموز الكتابة الهيروغلوفية بقراءة حجر رشيد (١٨٢٢) وألف لها أجرومية ومعجما (١٨٣٢) فوضع أساس علم الآثار المصرية ومهّد السبيل للعلماء للتنقيب عن عالم عظيم مفقود .

* * *

وفى فترة حكم محمد على فى مصر توافد عدد كبير من المستشرقين ، فقد رأى محمد على تدعيم الجيش المصرى من أجل تحقيق سياسة تكوين

دولة واسعة يحكمها طوال حياته ويتوارث أبناؤه الحكم فيها من بعده ، كما رأى أن ينشئ المعاهد والمدارس العليا ، من أجل مد الجيش بحاجاته من الأطباء والمهندسين والمهنيين وغير ذلك ، واعتمد على خبراء أجانب فى تدريب الجيش ، وفى المعاهد والمصانع ، ولذا قدم إلى مصر كثير من هؤلاء الخبراء واستشرق بعضهم وعاش طوال حياته فى مصر وتأثر بالحياة الشرقية .

دخل المستشرقون بلدان العرب والإسلام لأغراض غير علمية أول الأمر كما ذكرنا ، ثم استحالت حركة الاستشراق إلى أغراض علمية بعد ذلك .

ريحدد المستشرق (بارت) (١) منتصف القرن التاسع عشر موعداً أصبح فيه الاستشراق علماً بعد أن تخلص المستشرقون من الآراء القديمة ومن كل ألوان الانعكاس الذاتى ، وبعد أن اعترفوا للشرق بكيانه الخاص وحياته الخاصة ، وعند ذلك اجتهد المستشرقون فى نقل صورة موضوعية للشرق وفهم الموضوعات الشرقية فهما موضوعيا ، واستمرت جهود المستشرقين نحو تنقية الاستشراق من شوائبه الدينية والاستعمارية حتى تاريخنا المعاصر حيث وصل الاستشراق إلى مرحلة التحول النهائى فأصبح علما قائما على النقد « فإذا وضعنا — بقصد التبسيط — منتصف القرن التاسع عشر فإننا نعنى بهذا فقط أن الصفة العلمية بالمعنى الحديث ظهرت فى هذا الوقت على الاستشراق بوضوح أكثر من ذى قبل » .

وقد ظهر نشاط الاستشراق والمستشرقين خلال القرن التاسع عشر فى صور متعددة منها :

---

(١) الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية ص ١٧ .

١ — الجمعيات الآسيوية والمعاهد الشرقية :

وهى جمعيات أنشأها المستعمرون أول الأمر لدراسة شئون المستعمرات التى يحكمونها ومعرفة لغاتها، وتاريخها، ومن أشهرها : الجمعية الآسيوية بلندن التى أسست سنة ١٧٢٣ م ، والجمعية الآسيوية بفرنسا سنة ١٨٢٠ ولكل منهما مجلة مشهورة تعنى بالبحوث الإسلامية والشرقية والعربية ، كما تقوم بنشر الكتب العربية المخطوطة نشراً علمياً ، تعنى فيه بالتعليقات والفهارس المنظمة وترجمة لمختارات من النصوص .

وقد صار لكل من ألمانيا وإيطاليا وأمريكا جمعيات آسيوية ذات نشاط ملحوظ وتعددت معاهد الدراسات الشرقية ، ومن أشهرها معاهد روما وموسكو وطشقند ومدريد ولندن وباريس .

٢ — المؤتمرات :

ومن نشاط المستشرقين المؤتمرات التى تعقد فى المدن الكبرى ، ويدعى إليها المستشرقون من مختلف الدول ، كما يدعى إليها الأفذاذ من علماء الشرق ، وتلقى فيها البحوث وتدور المناقشات ، وقد كان لهذه المؤتمرات أثر واضح فى نهضة التحقيق عند العرب إذ كان من علماء الشرق الذين حضروا هذه المؤتمرات عبد الله فكرى وأحمد زكى وأمين الخولى وعائشة عبد الرحمن وغيرهم من الأوائل الذين لهم باع فى هذا الحقل .

وقد عقد أول مؤتمر فى باريس سنة ١٨٧٣ ثم توالت المؤتمرات وصارت تعقد دورياً كل ثلاث سنوات . وبلغ عدد الدورات ستاً وعشرين دورة عقدت كلها فى مدن أوربية ما عدا الدورة الثالثة والعشرين التى عقـــدت فى تركيا سنة ١٩٥٤ والدورة السادسة والعشرين التى

عقـــدت فى نيودلهى سنة ١٩٦٤ وتقرر فيها عقد الدورة التالية فى أمريكا » (١) .

٣ — جمع نفائس المخطوطات :

وقد عنوا بجمع المخطوطات أيام محنة المسلمين فى الأندلس وصقلية وفى أيام الحروب الصليبية ، وعندما دخلوا بلادنا فاتحين ، حتى تجمع فى مكتبات الغرب ما يزيد على ربع مليون كتاب !!! ومن أشهر هذه المكتبات : مكتبات برلين ، وباريس ، والمتحف البريطانى بلندن ، وليدن فى هولندا والإسكوريال بإسبانيا ، وروما وصقلية بإيطاليا ، وليننجراد وموسكو بالاتحاد السوفيتى وبرنستون بأمريكا (٢) .

أشهر المستشرقين :

لا يتسع المجال لذكر أشهر المستشرقين فى كل بلد فهم كثير ولذا سأكتفى بذكر عدد قليل ممن ذاعت شهرتهم ، وكان لهم أثر واضح فى نهضة التحقيق ، وأدوا خدمات عظيمة للغة العربية وآدابها وعلومها . ومن أشهر المستشرقين الفرنسيين .

دى ساسى : وهنا أستميحكم الوقفة هنيهة لما لهذا المستشرق بالذات من أثر واضح فى سائر المستشرقين فى أنحاء أوربا إذ يسميه بعضهم (أبا المستشرقين) فالكثير منهم تتلمذ على يديه فى فن التحقيق والنشر ، ويعد من أساتذة العربية الأول فى أوربا كلها .

«كان سلفستر دى ساسى ، بالإضافة إلى ما قام به من نشريات ، يعمل

(١) للمستزيد أن يرجع إلى كتابى السفر إلى المؤتمر لأحمد زكى ومؤتمر المستشرقين الدولى فى نيودلهى (عائشة عبد الرحمن ضمن كتاب تراثنا بين ماض وحاضر) .

(٢) للمستزيد أن يرجع إلى كتاب المستشرقين لنجيب العقيقى ١ : ٣٤٧ ، ٣ : ٣ و ٣ ، ٤٤٠ .

مدرسا أولا وقبل كل شيء ويرجع إليه فضل تحول باريس إلى مركز الدراسات العربية وكعبة أمّها التلاميذ والعلماء من مختلف البلاد ، ليتعلموا على يديه .

ذهب إليه من ألمانيا على سبيل المثال لا الحصر جيورج فيلهلم فرايتاج (١٧٨٨ — ١٨٦١) مؤلف المعجم العربي اللاتيني الذى لا يزال يستعمل إلى اليوم ، وجوستاف فلوجل (١٨٠٢ — ١٨٧٠) الذى نشر القرآن ونشر فهرسا لآيات القرآن ، وكتاب الفهرست لابن النديم ، وكتاب كشف الظنون لحاجى خليفة وهاينرش ليبرشت فلايشر (١٨٠١ — ١٨٨٨) ... الذى أخرج طبعة دقيقة من تفسير البيضاوى ما زالت تستعمل إلى يومنا هذا (١) .

تثقف دى ساسى بالأدبين ، اللاتيني واليونانى ، وحببت إليه العربية فأخذ يدرسها مع العبرية والفارسية والتركية ! وقد أحسن من اللغات الأوربية : اللاتينية ، والألمانية ، والإسبانية ، والإيطالية ، والإنجليزية ، ثم تعرف إلى يهودى يقيم فى باريس ، فزاده تضلعاً من العبرية والعربية فأكب عليهما إكباباً هزله وأرغمه على الاكتفاء بهما .

وفى سنة ١٧٧٨ عينه الملك واحداً من ثمانية أعضاء فى جمعية نشر كنوز المخطوطات الشرقية فى مكتبة باريس الوطنية ، فلما بلغ الثانية والثلاثين من عمره كان فى طليعة المستشرقين العالميين ، ومن أعضاء مجمع الكتاب والآداب سنة ١٧٨٥ .

وفى سنة ١٨٢٢ ألف بمساعدة بعض مريديه الجمعية الآسيوية وأنشأ مجلتها الشهيرة ، فانتخب رئيساً لها ، وقام على رئاستها ست عشرة سنة

---

(١) انظر الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية ص ١٨ .

ومات سنة ١٨٣٨ بعد أن قضى حياته فى خدمة الاستشراق بالتعليم والتصنيف والتحقيق والترجمة ، وتأسيس الجمعية الآسيوية وإصدار مجلتها فعد إمام المستشرقين فى عصره ، واختلف العلماء من أوربا قاطبة عليه ، وأخذوا عنه ، ونظموا الاستشراق فى بلدانهم على نمطه(١) .

ونعرف ممن تتلمذ عليه من العرب : رفاعة الطهطاوى وميخائيل صباغ ، وغيرهما ، ونعرف من آثاره التى نشرها : جزءاً من كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ونبذة من المواعظ والاعتبار — وكلاهما للمقريزى — ومقامات الحريرى .

ونعود إلى المستشرقين على وجه العموم فنذكر مع غيرنا أن الجهد الذى بذله المستشرقون فى إحياء التراث العربى جهد لا يستطاع إنكاره « فهم كانوا أساتذة الجيل الحاضر فى الطريقة العلمية التى جروا عليها »

ومع هذا فإنى أكرر القول :

إن تحقيق النصوص وتوثيقها فن عربى أصيل يتجلى فى معالجة أسلافنا الأقدميين لرواية كتب الحديث واللغة والشعر والأدب والتاريخ فى دقة وأمانة ونظام بارع ، ولكن المستشرقين تبنوا إحياء هذا الفن فى هذه العصور القريبة ونبغ من بينهم علماء أمناء قاموا بنشر عيون ثمينة من التراث العربى على الوجه الأمثل منهم :

وستنفيلد الألمانى (١٨٠٨ — ١٨٩٩) الذى ألف وحقق نحو مائتى كتاب بين صغير وكبير(١) .

---

(١) انظر المستشرقون ١/١٧٩ .

(٢) معجم . مطبوعات سركيس للفهر ١٩١٧ — ١٩١٨ .

وبيفان البولندى (١٨٥٩–١٩٣٤) ناشر نقائض جرير والفرزدق، وتحقيقه لها وتفسيره للألفاظ التى لم ترد فى المعاجم مما يذكر له بالتقدير.

لايل الإنجليزى (١٨٤٥ — ١٩٢٠) محقق شرح المفضليات لابن الأنبارى.

جاير الألمانى (١٨٦١ ـ ١٩٢٩) محقق ديوان الأعشى فى عناية فائقة وتخريج مستفيض:

ونعرف من المستشرقين الإنجليز أيضاً:

مرجليوث ونيكلسون وجب.

ومن الألمان غير من ذكرنا: نولدكه وبروكلمان ومن الهولنديين دوزى ١٨٨٣ ودى غويه ١٩٠٩ وجولد تسيهر ١٩٢٩ وجويدى الكبير وابنه جويدى الصغير من إيطاليا.

وقد استعانت بالكثير منهم الجامعة القديمة فى التدريس، وتتلمذ عليهم كثير من كبار أدبائنا فى مقدمتهم: الدكتور طه حسين وقام المستشرق الألمانى(١) برجشتراسر بتدريس (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) فى كلية الآداب سنة ١٩٣١ وقد طبعت هذه المحاضرات فى دار الكتب المصرية سنة ١٩٦١ بمعرفة أحد تلاميذه(٢).

---

(١) كتاب المستشرقون لنجيب العقيقى كفيل بأن يبين ضخامة الجهود التى قام بها هؤلاء المستشرقون وهذا الكتاب فى طبعته الأخيرة بدار المعارف يقع فى أربعة أجزاء أى فى ١٤١٤ صفحة.

(٢) جمعها الدكتور محمد حمدى البكرى وأشرف على طبعها تحت عنوان (أصول النقد النصوص ونشر الكتب) فى مركز تحقيق التراث، وأضاف إلى المطبوع من عنده كما حذف منه — وبذلك فهذه النشرة لا تمثل وجهة نظر برجشتراسر تماماً بل هى خليط من برجشتراسر والبكرى.

وإلى جانب من ذكرنا لانزال نلمس صنيع المستشرقين المعاصرين فى خدمة التراث ، ولعل أقرب مثال : ما رأينا بأعيننا فى الجامعة العربية حيث كان استقبال الدكتور سلفادور جوميز نوجاليس ، أستاذ تاريخ الفلسفة الإسلامية فى جامعة مدريد باسبانيا ورئيس جمعية الصداقة العربية الإسبانية و نائب رئيس الجمعية الدولية لفلسفة العصور الوسطى .

ويهمنا فى الموضوع أنه مدير مشروع إحياء الفلسفة الإسلامية الأندلسية الذى يشرف عليه المجلس الأعلى للبحوث بوزارة الثقافة الإسبانية التى خصصت لهذا المشروع ستة ملايين بيزيتا .

وقد استعان فى هذا المشروع بالعلماء العرب نذكر منهم : الدكتور محمود قاسم والدكتور صلاح فضل فى أثناء دراسته فى أسبانيا .

والدكتور نوجاليس المذكور يعمل منذ سنة ١٩٧٣ ، فى تحقيق كتاب النفس لابن رشد ، وقد قام بهذه الجولة فى البلاد العربية بحثا عما يكون هناك من مخطوطات للفيلسوف العربى ابن رشد(١) .

وجمعية المستشرقين الألمان المنشأة سنة ١٨٤٥ فى هاله أخذت على نفسها دراسة تراث العرب ، وتحقيق ونشر ذخائره ، ومواصلة مباحثه فى المعاهد والجامعات ، أو أنشأت عدة فروع فى الشرق من أهمها : فرع الآستانة سنة ١٩١٨ الذى تولى الإشراف عليه وتأسيس مكتبته المستشرق ريتر فقام مع غيره بنشر طائفة من كتب التراث الهامة منها مقالات الإسلاميين للأشعرى ، والوافى بالوفيات للصفدى بتحقيق ريتر ، والمحتسب لابن جنى بتحقيق برجشتراسر .

---

(١) انظر نشرة أخبار التراث العربى (معهد المخطوطات بالجامعة العربية) العدد ٣٢ .

ثم فرع القاهرة الذى سمى بمعهد الآثار وكان يديره رويمر الذى حقق الجزء التاسع من كنز الدرر وجامع العصر للداودى ، ثم معهد الدراسات الشرقية فى بيروت سنة ١٩٦٠ ومن جهوده إتمام نشر كتاب الوافى بالوفيا للصفدى ، وطبقات المعتزلة بتحقيق السيدة فليتسر دى فالد من معهد إستانبول وكتاب نور القبس المختصر فى المقتبس للمرزبانى ، اختصار الحافظ اليونينى بتحقيق زلهايم من جامعة فرانكفورت .

* * *

وفى القرن الماضى عندما نشطت حركة الاستشراق رأى المستشرقون أنفسهم أمام خضم زاخر من مخطوطات التراث العربى ملأت مكتباتهم ، والتى جُمعت قبل ذلك على أيدى غيرهم ، من الباحثين عن كنوز الشرق الدارسين لعقليته وتاريخه وحضارته ، هذا التراث الذى لفت أنظارهم ووجه اهتمامهم إلى ما فيه من علوم وفنون من أدب وحكمة ، هذا التراث الذى كان يوما من الأيام درر مكتبات المشرق والمغرب العربيين مثل :

بيت الحكمة ببغداد ، والعزيز بالله الفاطمى بالقاهرة ، والمدرسة النظامية ، وخزائن كتب النجف الأشرف ، وخزانة سيف الدولة بحلب ، والمدرسة النورية ، ومكتبة أبى الفداء بحماه ، والظاهرية بدمشق ، وبنى عمار بطرابلس .

وكذلك فى المغرب :

مكتبة الزهراء بقرطبة ، والجامع الأعظم بالقيروان ، وجامع الزيتونة بتونس ، وجامع القرويين بفاس ، والحكمة بمراكش ، والجامع الأعظم بمكناس .

هذا التراث الذى ملأ كل هذه المكتبات وغيرها لم يبق محفوظا

بل تشتت شمله وتفرق جمعه ! وتلف بعضه على أيدى الحملات الأوربية التى أغارت على الشرق فأضاعت منه الكثير وحملت معها ما استطاعت حمله ، كما تلف بعضه على أيدى العرب أنفسهم نتيجة اختلافهم فى المذاهب والآراء وقضى على معظمه فى الشرق (هولاكو) التترى فى حملته المشهورة على بغداد سنة ٦٥٦ هـ .

وانتقل الكثير من هذا التراث الضخم إلى أوربا الظافرة التى كانت تحاول بجهدها جمعه من كل أنحاء العالم العربى ، الذى كان فى سبات عميق لم يفق منه إلا وقد رأى أنه باعه بثمن بخس دراهم معدودة ، وهكذا استطاع الغرب أن يمتلك من تراثنا أكثر مما نملك ! ولعل هذا يفسر لنا السر فى ذلك الخضم الزاخر من مخطوطاتنا العربية التى نجدها ونسمع عنها فى مكتبات العالم الأوربى وغيره .

ومما لا شك فيه أن العلوم العظيمة والحكم الغالية والخبرات الجمة التى احتوتها هذه المخطوطات كانت أول بصيص من النور أضاء للغرب طريقه كما أسلفنا ، حيث ترجمت أكثر المخطوطات العلمية وتمثلها كثير من الباحثين ، وأخذوا ما فيها من نظريات غيرت مجرى حياتهم من بداوة إلى حضارة ، ومن عصور وسطى سيطرت عليهم فيها خرافات الجهل وأساطير الأوهام ، إلى عصور حديثة راقية مملوءة بالعلم والعرفان !!!

وإذا كان تراثنا بهذه القيمة فلا عجب أن يهتم المستشرقون بجمعه وفهرسته وتقديمه إلينا محققا مدروسا ، وقد يقضى المحقق عمره فى نشر كتاب واحد من هذا التراث (١) .

---

(١) استمر كراتشكوفسكى يعمل عشرين عاما فى تحقيق رسالة الملائكة لأبى العلاء المعرى مع المخطوطات العربية ١٢٦ . وفلوجل استمر ٢٥ عاما فى جمع المخطوطات لكتاب الفهرست =

لكن يمكن القول بصفة عامة : أن تحقيق المستشرقين للمخطوطات العربية فيما قبل القرن التاسع عشر كان متواضعا ساذجا ، وأن ما تم خلاله وبعده كان جيداً ، فقد توافرت للقائمين عليه وسائل المعارضة بين النسخ المختلفة للكتاب الواحد ، والثقافة الواسعة ، والتمكن من العربية ، فقدموا النص وصححوا أخطاءه ووضحوا إشاراته ، وضبطوا أعلامه ، وألحقوا بكل كتاب فهارس فنية منوعة .

لم يقف جهدهم فى جمع المخطوطات على مجرد الاقتناء ، بل فهرسوا ما جمعوه من تراثنا فهرسة علمية دقيقة تصف معالم المخطوط وتبين حظه من الأصالة ، وتحقق نسبة المخطوط ، وتعرف بمؤلفه وتتبع تنقله بين أيدى المالكين جيلا بعد جيل . ومن ثم انتقلوا إلى المرحلة الثانية فعكفوا على ذلكم التراث فى رهبنة علمية ينشرون نفائسه تباعا نشرا يعتمد على أدق منهج التوثيق والتحقيق ، وكانوا — والحق يقال — أمناء على النصوص ، لا يبيح أحدهم لقلمه أن يغير كلمة ، أو حرفا منه ، فإذا بدا له أن يستبدل فاء بواو أثبت فى المتن رواية الأصل وجاء باللفظ المعدول إليه حاشية على الهامش مع بيان وجه العدول عن رواية المخطوط .

* * *

وصحونا من سباتنا فإذا ألوف الذخائر العربية بين أيدينا محررة موثقة نلوذ بها فى دراساتنا العالية ، ونعد الرجوع إليها فى أبحاثنا المتخصصة مدعاة للفخر والمباهاة .

= لابن النديم من مكتبات فينا وباريس وليون ولكنه توفى ولم يتم تحقيقه فتولاه رويدجر وأوجست هويلس فنشراه فى ٢٦٠ صفحة ليبزج سنة ١٨٧١ ثم ألحقا ذيلا فى ٢٧٩ صفحة تتضمن التفاسير والتعليقات والاستدراكات بالعربية والألمانية وختماه بفهرس للأعلام (ليبزج ١٨٧٢) . ثم عثر المستشرقون على جزء ساقط منه فى ليدن ، نشروه فى المجلة الشرقية الألمانية سنة ١٨٨٣ . وعن طبعة فلوجل أعيد نشره فى القاهرة سنة ١٩٣١ . انظر نجيب العقيقى ٢٠٢/١ ، ٧٠٣ .

وحالنا فى النشر أعجب !!! نقابل صنيع من اشتغلوا من العرب بنشر المخطوطات منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين بصنيع المستشرقين فتروعنا المقابلة ! فأمانتهم فى نقل النصوص يقابلها عندنا عبث بالنصوص ، فيتناولها بالإضافة والحذف والتغيير !! إلى حد يهدر كل حرمة للنص كأثر تاريخى . ودقتهم فى مقابلة النسخ الخطية للنص ، والتماس الأصالة فيها ، أو التثبت من صحة نسبها ، يقابله عندنا ، إغفال لذكر النسخة المنقول عنها أو إخراج طبعات ملفقة مرقعة تنسب إلى المؤلف القديم دون أن يتصل به نسبها .

وبدا واضحا أن أكثر القوم هنا لم يقصدوا إلى شىء من النشر العلمى ! ولا عناهم أن يثقلوا على أنفسهم ببعض أعبائه وتبعاته ، ولا أن يضبطوا أقلامهم بشىء من نظمه ومناهجه ، وإنما اتخذوا النشر وسيلة ارتزاق فحسب ، وجعلوا طبع المخطوطات تجارة لا مجال فيها لتقدير حرمة النصوص ، أو احترام أمانة العلم .

وإليكم ما يقوله أحد المؤرخين « عارض ما نشره العلماء الغربيون من المخطوطات العربية بما نشرناه نحن ! قابل مثلا تاريخ الطبرى طبعة مصر بتاريخ الطبرى طبعة لندن ، أو تاريخ المسعودى طبعة مصر وطبعة باريس ، أو الشهرستانى طبعة مصر بطبعة لندن — فماذا تجد ؟ ! تجد أن — مطبوعاتنا لا تكاد تكون صالحة للاستعمال بالنسبة لرداءة ورقها وكثرة أغلاطها ، وخلوها من الفهارس ، والحواشى ، والتعاليق ، والملاحظات الانتقادية ! فكأنما الغاية من طبعها تجارية ، فقط ، بخلاف الطبعات الأوربية المحملة فى الغالب بالمقدمات ، والفهارس ، والحواشى ، والتدقيقات ، فلا يكاد يستغنى عنها طالب(١) » .

---

(١) فيليب حتى . تاريخ دراسة المشرقيات فى أوربا مجلة الهلال نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

ولسنا نريد أن نجحف أحداً من علمائنا فى ذلك الوقت حقه ولكننا نحب الحقيقية أكثر مما نحب علماءنا ، أو سواهم ، فقد سمعنا صرخات تتعالى بوجوب النشر العلمى خلال هذه الفترة .

وإذا عدنا إلى المقابلة بين صنيع المستشرقين وصنيع تجارنا كادت تنسينا أننا أصحاب عهد قديم بمثل تلك الدقة المنهجية فى الرواية والأداء ، فى الشعر والأخبار قبل أن تسمع الدنيا بكلمة الاستشراق .

ونعود إلى تتبع سيرة تراثنا بين أيدى المستشرقين فنراهم بعد أن جدوا فى جمعه وفهرسته وتحقيقه ونشره ، انتقلوا به إلى المرحلة الهامة التى من أجلها كان الجهد المبذول فعكفوا على دراسة ذلكم التراث وقد توزعوه فيما بينهم ، بعد أن استعانوا على تحقيقهم بإجادة عدة لغات ! شرقية وغربية فاتسمت آثارهم بالتحقيق ، ودلائل المثابرة والاطلاع ، بعد أن منحتهم دولهم المال والرعاية والتشجيع ، ووضعت تحت أيديهم المكتبات العامرة بالبحوث والمخطوطات النادرة . يقول بارت المستشرق الألمانى .

« ونحن جميعا لمتمتعين بهذه النظم ونعترف شاكرين بأن المجتمع متمثلا فى الحكومات والمجالس النيابية يضع تحت تصرفنا الإمكانيات اللازمة لإجراء بحوث الاستشراق وللحفاظ على نشاطنا العلمى فى هذا المضمار » (١) .

يذكر فيليب حتى أن أبناء العربية اعتادوا أن ينظروا إلى لغتهم كأنها موضوع للدرس قائم بذاته ، لاعلاقة له بغيره ، أما علماء أوروبا فينظرون إلى العربية باعتبار أنها فرع من اللغات السامية وشقيقة للعبرية ،

---

(١) الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية ص ١٢

والسريانية ، ولا يجيزون لأحد أن يدرسها ما لم يكن قد ضم فى دائره اختصاصه الفيلولوجيا السامية ، واللغات المجانسة للعربية المشتقة من نفس الأم التى اشتقت منها العربية (١) .

ولعله بسبب من هذا ما يلقانا من تهميشات المستشرقين من إعادة الكلمة العربية إلى ما اشتقت منه أصلا فى القديم .

* * *

قدر المستشرقون المخطوطات العربية ، فجمعوها أو ساعدوا على جمعها بهمة لاتعرف الكلل ، ولئن اقتنوا بعضها بالأثمان البخسة ، ومنها ما حمل حملا فى عقر دارهم ، فقد طلبوها بالأسفار الطويلة والنفقات الباهظة فى مختلف الأصقاع ، حتى توفر لديهم من المخطوطات العربية وحدها أعلاق نفيسة تعد أكثرها من النوادر والأمهات التى خلت منها مكتباتنا .

والمنهج العلمى الذى انتهجوه فى نشر مخطوطاتنا عصم معظم أقلامهم من الزلل ، إلى حد بعيد ، فأنطونى بيفان حقق نقائض جرير والفرزدق فى ١١٠٢ من الصفحات وحين عثر على خلل فى وزن أحد أبياتها بعد نشرها اغتم له غما شديدا (٢) .

وعندما أخذت مطابعنا تعيد نشر الكتب التى سبق أن نشرها هؤلاء المستشرقون أغفل بعضهم أسماء المستشرقين ومقدماتهم ومعاجمهم ؟ وشوهت شروحهم واستدراكاتهم ؟ كتشويه مطبعة السعادة لطبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين للجمحى بتحقيق جوزيف هل ، فقد

---

(١) انظر تاريخ دراسة الشرقيات فى أوربا . مجلة الهلال يناير سنة ١٩٥٢ .
(٢) العقيقى ١١٢٧/٣ .

تصرفت فى نصوص المخطوطات ونسبت بعضها إلى غير صاحبه ، ولن أدع قلمى يثقل عليكم بكثرة المطبوعات التى رأيناها يتجلى فيها العبث ، ولكن سأعطى القلم لأحد أساتذة التحقيق الذين عانوا من هذه الطبعات فإن الدكتور طه الحاجرى محقق كتاب البخلاء للجاحظ يقول فى مقدمته :

« لم تكد هذه النشرة التى نشرها فان فلوتن (للبخلاء) تصل إلى مصر حتى تلقفها أحد أولئك الذين يتجرون بنشر الكتب ، وهو الحاج محمد الساسى المغربى ، فقذف بها إلى المطبعة (١٣٢٣ ه / ١٩٠٥ م) . دون أن يتكلف شيئا من أوليات ما ينبغى فى نشر الكتب ! فلم يحاول مراجعة المخطوط ، وهو قريب منه فى دار الكتب المصرية فى مجموعة كتب الشنقيطى نسخة مخطوطة عن مخطوطة كبريللى ، التى صدر عنها فان فلوتن — بل لا ملاحظة القراءات التى أثبتها فان فلوتن فى هوامش الصفحات ، أو الملاحظات والإيضاحات التى ذيل بها نشرته — وهى ملاحظات لها قيمتها — بل لم يكلف نفسه الإشارة إلى النشرة التى طبع عنها ، وبذلك جاءت هذه الطبعة المصرية الأولى صورة مشوهة من النشرة الأوربية ، وظاهر أنه ما كان لنا — والأسف تنفطر منه قلوبنا — أن ننتظر غير هذا فى ذلك العهد ، ما دامت آثارنا العقلية ومظاهر مجدنا الأدبى قد بلغت من الهوان علينا حتى ندعها لعبث الاتجار الغفل وأهوائه ، فنرى القائمين على نشر الكثير منها قوما هم بطبيعة تكوينهم والغاية التى تحدوهم أبعد الناس عن الروح العلمية التى يكتب أن تكون صاحبة المكان الأول فى هذا العمل الخطير » (١) هذا فضلا عما رأينا فى صرخات أبى العلا عفيفى (٢) وغيره .

ولما كانت طبعات المستشرقين قد تفضل طبعات أواخر القرن التاسع

---

(١) البخلاء ص ١٠ المقدمة .

(٢) انظر تصدير مشكلة الأنوار بتحقيق ابو العلا عفيفى ص ١ .

عشر وأوائل القرن العشرين ؟ فقد باشرت الآن — مكتبة المثنى ببغداد إعادة طبع أهم منشورات المستشرقين بطريق الأفست فنيفت على مائة كتاب .

ويكتب بعض الناشرين من العرب — على قلة مما ينشرونه — قورنت هذه النسخة بالنسخة المطبوعة فى ليدن أو غيرها من بلدان أوربا . حتى أولئك الذين لا يذكرون الاستشراق إلا بالنقمة عليه ، كان لا بد لهم من الرجوع إلى تحقيقات المستشرقين .

فلو لم يقدر لتراثنا أن يجمع الكثير منه أيدى المستشرقين ، وتكشف عنه ثم ترتبه وتصونه وتفهرسه وتيسر سبل الانتفاع به لما قدر لكثير من مخطوطاته أن ترى ضوء الشمس ؛ ولفقد قدر عظيم منها وظل آخر طى الكتمان إلا من أسمائه فى الفهرست لابن النديم وكتب الأعلام والسير ، ولعفى النسيان على غيره مما ضاعت أصوله ، ولما استطعنا تصويره — كما فعل معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية والمكتبات العامة والعلماء — وتحقيقه والتصنف فيه ولا عرفنا قدره وأثره فى الأمم الأخرى . ولو أنهم أرادوا به شراً لما استنفدوا أوراقه من الضياع ، بل عمدوا إلى طيه إن لم يكن عن العالم فعنا .

وقد أفادنى أحد الزملاء الذين ذهبوا إلى تركيا وإسبانيا لتصوير بعض مخطوطات مكتباتها بالحفاوة التى كانوا يقابلون بها فى الوقت الذى لا يعبأ الكثير من أبناء العربية بالرد على استفساراتهم .

والمستشرقون لم يكتفوا بجمع مخطوطاتنا ، وصونها وفهرستها ، بل عمدوا كما ذكرت إلى إحيائها بنشرها عن كفاية وجلدوا افتنان على أحدث منهج علمى من قراءة نصوصها الصعبة فى أوراق طمس الزمن الكثير من ملامحها ثم مقابلتها

بنظيراتها ، والتماس الأصالة فيها ، والتثبت من صحة نسبها إلى أصحابها بتعدد الأقلام وفى مختلف الأزمان مهما كلفهم ذلك من عناء ووقت ومال .

وقد وفر لنا المستشرقون ألوف الذخائر العربية مرتبة محرّرة موثقة ، تجلها مكتباتنا وتعتمد عليها جامعاتنا ، ويستند إليها علماؤنا ، إذ سبقنا المستشرقون إلى نشرها . ولقد أحصى المستشرقون تراثنا الأدبي واللغوى والديني والعلمى من منابعه وتأثره بغيره إلى تطوره وأثره فى غيره لتحديد الدور العلمي الذى اضطلع به ، لا لحصره فى النطاق العربى الذى درجنا عليه ، وعكفوا عليه فى جلد وأناة وشغف ، وبلغ من دقتهم أن أحصوا الكثير مما فات معاجمنا القديمة من مفردات جمعوها من أمهات الكتب وأرجعوا المفردات إلى معانيها الأولى وذكروا المولد منها : « فأبو حيان والمسعودى وابن خلدون والبيرونى ونظراؤهم من الكتاب الذين نشأوا فى الأندلس أو شمال أفريقيا أو آسيا الوسطى استعملوا ألفاظا فى غير معانيها التى وضعت لها أصلا ، أو محدثة أو مبتدعة من اللغات المجاورة ، وكتب كارلو ألفونسو نللينو عن التصحيفات العربية فى معجمات اللغة ، ووضع ليفى دلا فيد إضافات إلى المعاجم العربية . . . ثم اعتمادهم على مخارج الأصوات فى اللهجات كمعجم فيشر للغة العربية ، وقد قضى أربعين سنة فى ترتيبه على المصادر وأقر المجمع اللغوى فى مصر طبعه وبوفاة مؤلفه استعادته ألمانيا وباشر مستشرقوها نشره سنة ١٩٥٤ (١) .

والمنهج العلمى فى النشر :

لم يبتدعه المستشرقون ابتداعاً ، بل لا أكون مغاليا إذا قلت : إن النشر العلمى لم يعرف فى أوربا إلا فى القرن التاسع عشر ، فيذكر لنا

---

(١) المستشرقون ٣/١١٣٢

لانجلوا الفرنسى « أن العلماء المحصلين أنفسهم — ومهتهم أن ينشروا الوثائق — (وهم من يعرفون عندنا اليوم بالمحققين) لم يكتشفوا فن تصحيح النصوص من أول وهلة ، فمنذ عهد غير بعيد كانت الوثائق تنشر عادة وفقا لأية مخطوطات اتفقت للناشر ! صحيحة كانت أو سقيمة ، مختلطة ومصححة كما اتفق . إن نشرات النصوص القديمة صارت غالبيتها اليوم (١٨٩٦ — ١٨٦٧) (١) نقدية ، ولكن النشرات النقدية الأولى لمؤلفات العصور الوسطى الرئيسية لم تتم إلا منذ أقل من ثلاثين عاما ، ولايزال النص النقدى لبعض مؤلفات العصور القديمة الكلاسيكية (مثل نص كتاب پاوسانياس) بحاجة إلى من يقوم بنشره » (٢) .

ويذكر فى موضع آخر :« لقد كان على العلماء المحصلين فى الماضى ومثلهم الناشئون فى هذه الأيام، كان عليهم فى مثل هذه الحالة أن يكبحوا حركة أولية بغيضة تصدر عفوا ، ألا وهى : الاستعانة بأية نسخة تقع فى متناول اليد ، والحركة الثانية ليست خيراً من الأولى ، إذا كانت النسخ المختلفة ليست من عصر واحد فيستعان بأقدمها ، والواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها نظريا وواقعيا فى كثير من الأحيان أية أهمية » (٣) فحتى أوائل القرن التاسع عشر لم تكن العلوم المساعدة والوسائل الفنية للتحقيق والنشر منظمة آنذاك ، وفى منتصف القرن التاسع عشر أنشئت فى فرنسا (مدرسة الوثائق) ولايزال حتى اليوم خير إعداد للمحقق أو للناشر هو ما يتم فى مدرسة الوثائق وعلى أوفى ما يكون ، وذلك بفضل دروس متدرجة طوال ثلاث سنوات تتألف من الفيلوجيا القديمة ، وعلم الخطوط القديمة (٤) .

---

(١) فى هذه الفترة المذكورة كان يلقى لانجلوا وسنيوبوس محاضراتهما فى السوربون عن المنهج التاريخى.

(٢) لانجلوا . النقد التاريخى ص ٧٥ .

(٣) النقد التاريخى ٨٠–٨١ .

(٤) انظر النقد التاريخى ٦٢ .

فالأوربيون لم ينشر تراثهم نشرا علميا إلا فى القرن التاسع والنشر الذى سبق هذا العصر كان نشرا ساذجا بسيطا .

ويقول برجشتراسر فى مقدمة كتابه أصول نقد النصوص ونشر الكتب : « وقد نشأ هذا العلم وترعرعت هذه الصناعة فى أوربا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد ، وذلك حينما اهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية ، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتابا من كتب القدماء قاموا بطبعه ، لايبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة ، فلما ارتقى علم الآداب القديمة عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء ، وإلى إحدى الروايات المختلفة ، ووضعوها فى نص الكتاب ، وقيدوا ما بقى من الروايات فى الهوامش ، ولكنهم مع ذلك تعمدوا إنتقاء المهم منها واستنتجوا اصطلاحات حدسية يخالفون بها ما هو مروى فى النسخ ، إلا أنهم فى كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ولا قواعد متبعة ؛ لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيرا نظريا فى تصحيح الكتب ، وأى الطرق تؤدى إليه ، وأيها لا تؤدى ، بل قد تؤدى إلى غرض باطل فاسد . وما زال الأمر كذلك حتى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولا علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة ، وكان أول ما وصلوا إليه من هذه القواعد مستنبطا من الآداب اليونانية واللاتينية ، ثم من آداب القرن الوسطى ، فألفت المقالات والكتب فى فن نقد النصوص (١)

ويعد من أدق المناهج التى عرفت فى نشر النصوص ما يمثله « كتاب نقد النص » لبول ماس الذى نشر أول ما نشر سنة ١٩٢٧ (٢)

---

(١) مقدمة أصول نقد النصوص ونشر الكتب وانظر المراجع المبينة به

(٢) بوصفه القسم السابع من موسوعة جوزكة ونوردن بعنوان (المدخل إلى علوم الأوائل) ثم نشر على حدة فى ليبسك سنة ١٩٤٩ عند الناشر تويبتر ثم نشرة ثالثة سنة ١٩٥٧ ولقد قسم ماس كتابه إلى قسمين : الأول نظرى والثانى أمثلة تطبيقية على الأسس التى وضعها فى القسم الأول ولما كانت هذه الأمثلة مستمدة كلها من الأدبين : اليونانى واللاتينى ولا =

وبالمثل فإننا نجد النشرات الأوربية للكتب العربية فيما قبل القرن التاسع عشر نشرات هزيلة بسيطة ساذجة حتى فيما نشره دى ساسى نفسه ، أمـــا نشراتهم فى القرن التاسع عشر حتى الآن فهى نشرات لها وزنها العلمى ومنهجها المتقن ، ولم أصدر هذا الحكم اعتباطا فقد رجعت إلى ما أمكننى الرجوع إليه من طبعات أوربا قبل القرن التاسع عشر ، أذكر منها شرح أشعار الهذليين وطبقات فحول الشعراء إلى غير ذلك من الكتب التى طبعت فى القرن الثامن عشر(١) .

وبما أنهم دخلاء على التراث الشرقى فقد اصطنعوا التمحيص والدقة فيه ؛ لعلمهم بأن الأخطاء الفاحشة والتحريف والتضليل تنال من أقدارهم فى أعين الشرقيين وتصرف الأنظار عنهم ، وكان المستشرقون عديدين من دول متعددة يقرءون ما يكتب فى موضوعهم بسائر اللغات ، ويصحح بعضهم للبعض الآخر ، وينزلون على الصواب متى أيقنوا الخطأ « إنا نحن المستشرقين لا نعرف العربية ، فهذا أمر مشهور مجمع عليه لا ينكره عالم ولا يدحضه عارف ؛ فلذلك نحتاج إلى تقويم العلماء وإرشاد الفضلاء » أمثـــال مرشدى الفاضل الذى نبهنى إلى ١١٦ خطــأ لا غير (مائـــة وستة عشر (٢)) .

= تفيد إلا من يتقن هاتين اللغتين فقد ترجم الدكتور عبد الرحمن بدوى القسم الأول فقط ، وهو يشمل ثلاثة أخماس الـكتاب لأنه وحده الذى يفيد فى كـــل لغـــة وبالنسبة إلى كـــل تاريخ وأدب .

انظر الدكتور عبد الرحمن بدوى فى مقدمة النقد التاريخى ١٤ — ١٥ والكتاب المذكور منشور ضمن هذا الكتاب .

(١) انظر طبقات فحول الشعراء المطبوع فى ليدن سنة ١٧٨٥ .

(٢) شارل بيلا المستشرق حول كتاب البغال : مجلة معهد المخطوطات م ٣ ج١ ص ١٦٢ وكان قد انتقده الأستاذ عبد السلام هارون .

وقد التمس بعض علمائنا العذر لأخطاء المستشرقين فى النشر فقال :

« إن الأسفار الأدبية الأولى كانت تنسخ نسخا ، وكانت سوق النساخ رائجة دفع بعضهم إلى الصنعة التجارية فيها ؛ فوقع تحريف كثير ، ونصلت الكتابات ! فما يستطيع المحقق اليوم بعد طول عهد الكتابة أن يتميزها فاعتاصت على بعض المستشرقين كلمات ، كما وقع فى ذيل المعاجم العربية لدوزى منها : أتان وصحيحها آثار ، — مؤدى — مودة ، الإبريسم الإبرسيم ، ألف مائة دينار — مائة ألف دينار ، وقد صححها الشيخ إبراهيم اليازجى (١) »

وكذلك قابلتهم صعوبة الشرح فى بعض فنون الأدب ، وفى قواعد اللغة العربية وأصولها ، وترجمة بعض النصوص (٢) : كجمع بعضهم لورد على لوردين ! بدلا من لوردات ، لأنها جمع مذكر عاقل ، وقد أجيزت من بعد ، وتفسير كازانوفا : أمى بشعبى ، وترجمة كازيبرسكى قوله تعالى :

(اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إلاَّ إبْلِيس أبَىَ) باعبدوا آدم .

وفى رساله الغفران للمعرى فى الحديث عن شعراء الجنة قال أبو العلاء : « فيبتدئ بزهير بجده كالزهرة الجنية » فسر المستشرق نيكلسون الجنى بالثمر جنى لساعته ؟ وواضح أن أبا العلاء يصف زهير بن أبى سلمى بالشباب فى الجنة بطول ماشكا الشيخوخة فى الدنيا ، وسئم تكاليف الحياة الأولى ، لكن نيكلسون ظن أن الزهرة الجنية علَم لشخص .

وفيها أيضا « كم نتظاهر باعتزال ، يقنط على رهط الأخبار ، ويسند

---

(١) انظر المستشرقون ج٣ ص ١١٥٢ والمراجع المبينة به .

(٢) انظر مقدمة رسالة الغفران للدكتورة عائشة عبد الرحمن .

إلى عبد الجبّار » وظاهر أن عبد الجبّار هنا هو القاضى المعتزلى المشهور صاحب المغنى أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد — القرن الخامس الهجرى — لكن نيكلسون ترجمه بمحمد .

تخبرنا محققة الغفران أنه « طالما عرفنا للمستشرقين أثرهم فى نشر تراثنا القديم واعترافنا لهم بالفضل فى وضع منهج للنشر العلمى الحديث ، وأن أكثرنا قد بهره منهم هذا الجهد الشاق فى درس الأدب العربى ، وتلك العناية الفائقة الكبيرة بنشر مخطوطاته ، فلم يعنه وراء ذلك أن يقف طويلا أمام النصوص التى ينشرونها ، ليسأل عن مدى فهمهم للنص العربى ومقدار حظهم من التوفيق فى قراءته وأمانتهم فى توجيهه ... أول ما نذكره لنيكلسون هنا تلك الدقة المنهجية التى اتبعها فى قراءة مخطوطته وعرضها ، وتبدو هذه الدقة فى مظهرين :

أولهما — الأمانة فلم يغير شيئا من النص دون أن ينبه على ذلك ويثبت الرواية الأصلية بها ، وقد أشار إلى ذلك فى مقدمته ، كذلك لم يبح لنفسه حتى زيادة شىء على الأصل ، فإن احتاج السياق عنده إلى كلمة أو كلمات وضعها بين أقواس ، ونص بصراحة على أنه مسئول عنها وأنها ليست من الأصل .

والثانى — لدقته المنهجية : أنه وصف المخطوطة التى نقل عنها وذكر ونسبها وتحرى عنها .

أما فهمه للنص ففيه أخطاء كثيرة ! بعضها هين يمكن التجاوز عنه ، أما الكثرة الباقية فتعرض صورا غريبة لفهم هذا المستشرق الكبير للنصوص العربية (١) »

---

(١) أحيل القارئ على مقدمة رسالة الغفران ط : دار المعارف سنة ١٩٦٩ ففيها مقارنات عجيبة توضح الفرق بين فهم أبناء اللغة العربية لنصوصها وفهم المستشرقين لنصوص العربية .

والحق يقال : إن بعض المستشرقين كانوا يرفضون بعض تصحيحات أبناء العربية لهم ، كما فعل بروكلمان فى نقده لنشرة دار الكتب لعيون الأخبار (١) « وعلمهم بمعنى الأدب والبلاغة علم معجمى ، يضع الكلمة أمام الكلمة ، ولا ينفذ منها إلى اللباب (٢) .

يذكر الأب أنستاسى مارى الكرملى أن « علم المستشرقين عرضه للنقد والتحقيق ، كسائر الناس ، ولا بد أن ينتقدوا الانتقاد الصحيح ليظهر الغثاء وينبذ ، ويبلغ إلى صميم الحق فيتبع ، ولقد وجدنا هفوات لا تغتفر لهؤلاء المستشرقين من جميع الأمم وفى جميع التصانيف ومانشروه من الكتب ولا يمكننا أن نتعرض لجميع هفواتهم فهذا يدعونا إلى وضع سفر ضخم (٣) .

يقول المستشرق ستورى : « إنكم فى البلاد العربية تعتقدون أن المستشرقين متعصبون على الإسلام ، وما أرى هذا الاعتقاد صحيحا دون قيد ، نعم إن هناك فريقاً تعصّب بحكم صنعته التى يرتزق منها ، ولكن هذا الفريق معروف عندنا كما هو معروف عندكم ، وليس من الإنصاف أن يشمل الحكم جميع الباقين . إن الذين خدموا العربية كثيرون ، وقد حاولوا أن يكونوا منصفين فى أبحاثهم بقدر ما يمكن للإنسان أن يكون منصفاً ، وإن أخطأ باحث من غير قصد فليس السبيل إلى تقويمه أن يجرح ويقذف ، ثم إنّا نبحث لغات بعيدة عنا ونخوض فى موضوعات فى غاية الدقة مستعينين بالأساليب الحديثة ، وكما أنه يشفع للطبيب الجراح — إن

---

(١) أنظر مجلة المجمع العلمى بدمشق م ١٤ سنة ١٩٣٦ ١/١١١— ١٢٦ وانظر كذلك مجلة معهد المخطوطات م ١٣/ ١٦٢ .

(٢) المستشرقون ٣/ ١١٥٤ .

(٣) مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق م ١٤ ٧/ ٢٣٥ وما بعدها فقد سجل الكثير من أغلاط المستشرقين وتابع أخطاءهم ونشرها فى هذه المجلة .

أخفق فى عملية جراحية — حسن نيته ، كذلك يجب أن يشفع للباحث طيب طويته وحرصه على الوصول إلى النتائج دون تعصب (١) .

ولقد عقدت مقارنة بين أكثر من كتاب منشور بمعرفة المستشرقين ثم أعيد نشره بمعرفة العلماء العرب ، وذلك بعد نهضة التحقيق عندنا فى العربية فرأيت العجب : فمثلا فى قصيدة كعب بن زهير المنشورة فى مجلة المجمع العلمى بدمشق م ١٤ ج ١ بتحقيق المستشرق البولونى تداوسن كوفلسكى البيت المشهور ذكر فى تحقق المستشرق .

تَزِنُ الجِبَالَ رَزَانَةً أحلامُهُمْ وأكفُّهم خلفٌ من الأمْطَار

وإنى أحيل القارئ إلى تحقيق الشعر والشعراء لدى غويه وليقارنه بتحقيق الأستاذ أحمد شاكر فقد نبه على أخطاء دى غويه فى مواطن كثيرة لاداعى لتعدادها .

وقد وضع دى غويه للكتاب فهرسين للأعلام والأماكن فقط فيسر للباحث سبيل البحث والاستدلال ، وعندما أعاد تحقيقه الأستاذ أحمد شاكر وضع له فهارس جمة متقنة للكتاب على أبوابه ، وللأعلام عامة وللأماكن والقوافى ولأيام العرب ، ووقائعها ، والفهرس المهم فهرس الألفاظ المفسرة فى الكتاب .

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات ، فقد طبع لأول مرة فى ليدن سنة ١٧٨٥ وهذه الطبعة ساذجة بسيطة وتوجد نسخة منها فى أدب تيمور بدار الكتب المصرية ، ولعل قارئها يجد فيها دليلا على ما ذكرته أن تحقيق

---

(١) المستشرقون ٣/١١٦٢ ناقلا هذا النص من علماء المشرقيات فى إنجلترا ص ١٤ للدكتور إسحاق الحسينى ج ١ القدس سنة ١٩٤٠ .

المستشرقين فيما قبل القرن التاسع عشر كان ساذجا بسيطا ، ثم أعيد طبعه فى ليدن أيضا سنة ١٩٠٢ بعناية المستشرق دى غويه . ثم طبع بعد ذلك فى مصر عدة طبعات سقيمة مبتورة كثيرة التصحيف والتحريف على ما هى العادة فى طبع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى مصر ، فهذه الطبعات لا تعد شيئا مذكورا بالقياس إلى طبعة ليدن الثانية ، ولكنها أقرب إلى طبعة ليدن الأولى سنة ١٧٨٥ حيث إن الطبعة الثانية فى ليدن قد عنى بها دى غويه فراجعها على خمس مخطوطات استحضرها من فينا وبرلين وباريس ودمشق والقاهرة وأثبت ما بين النسخ من اختلاف فى هامش الكتاب ، وبذل مجهودا كبيرا فى مراجعة كل موضع من المواضع التى اقتبسها المؤلفون من الكتاب.

وقارن – إذا أردت – البخلاء الذى حققه الدكتور طه الحاجرى بالبخلاء التى حققه المستشرق فان فلوتن .

وبعد : لقد تغيرت صورة الاستشراق اليوم عما كانت عليه فى مطلع القرن العشرين ، أو فى القرن التاسع عشر ، أو فى العصور الوسطى ، وذلك نتيجة تغير الأوضاع السياسية فى الشرق العربى ونتيجة النهضة القومية واليقظة الفكرية التى نشهدها اليوم ، ونتيجة تطور العلاقات السياسية بين الدول العربية والدول الأوربية ، فأصبح الاستشراق فى السنوات الأخيرة يعيش فى دائرة محدودة ضيقة بعد السيول الجارفة من أبحاث المستشرقين ونشراتهم لكتب التراث ، شهدناها فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وأصبح الاستشراق الآن يعيش فى البيئات الأوربية بعد أن أغلق الشرق العربى أبوابه فى وجه المستشرقين ، حينما كانت الدول العربية فى مطلع القرن العشرين تحت انتداب الدول الأوربية كانت الأبواب مفتوحة على مصاريعها أمام المستشرقين ، وتمتع المستشرقون بحرية تامة فى التجول بين مكتبات الشرق العربى يسطون أحيانا على مخطوطاتها ، أو يصوورنها

أو ينسخونها ، على حسب رغباتهم ، وينبشون الآثار القديمة فى البلاد العربية ، ويسلبون معظمها ليملأوا بها المتاحف الأوربية ، وكان العرب لا يزالون فى مطلع القرن العشرين فى أول طريق النهضة والثقافة ، مما جعلهم فى حاجة إلى تلك البضاعة الأجنبية المستوردة التى يقدمها لهم المستشرقون ، وكان كثير من المستشرقون يظهرون فى ثوب البراءة ويؤكدون حسن نيتهم ، وأنهم إنما يريدون الكشف عن التراث العربى والإسلامى ودراسته ، تبعا للمنهج العلمى الحديث ، خدمة للعلم والحضارة فحسب ، وكان العرب إذا أرادوا الاطلاع على التراث العربى لايجدون أمامهم إلا ما حققه المستشرقون ونشروه ، حتى أصبح الميدان مقصوراً عليهم ، وكما سبق أن ذكرت فإنى عقدت أكثر من مقارنة بين تحقيق العرب خلال القرن العشرين وتحقيق المستشرقين ، فرأيت : أنه بدأت نهضة فكرية وعلمية فى أرجاء الشرق العربى ، وظهر من بين علماء العرب أفذاذ فى فن التحقيق بل فى سائر فروع المعرفة ، وقاموا بنشر وتحقيق أمهات الكتب العربية القديمة على أحدث الطرق التى وصل إليها الأوربيون بل زادوا على هؤلاء المستشرقين لفقههم بلغة قومهم ولغة أسلافهم .

فالشيخ رفاعة الطهطاوى امام البعثة العلمية الأولى إلى باريس والذى تتلمذ على إمام المستشرقين دى سامى (١) نقل إلينا ما نقل من حضارة الغرب ، وحرص فى الوقت نفسه على أن يجمع ما استطاع من مخطوطات تراثنا عمرت بها خزانة كتبه فى سوهاج .

والإمام الشيخ محمد عبده الذى ألقى به الصراع السياسى إلى أوربا حيث عاش زمنا يتابع جهاده من هناك هو الذى جعل مطبعة بولاق الأميرية تدور لطبع ذخائر العرب ، وشيخ العروبه أحمد زكى كم نادى بوجوب

(١) أنظر تلخيص الابريز .

تحقيق تراثنا على الطريقة العلمية طريقة الأسلاف كما سبق أن ذكرنا فى موضعه ، وقام برحلات متعددة لجمع كنوز تراثنا ، ونقل إلينا ما استطاع نقله منها ، والعلامة أحمد تيمور العصرى الثقافة والنشأة فى جيله هو الذى أنفق ماله بسخاء على ذخائر المخطوطات العربية ووهب لها حياته جامعا ودارسا ومفهرسا .

وهؤلاء الرواد حين أرادوا تدعيم حركة اليقظة القومية بأصول من تراثنا ألفوه مبعثرا فى شتى أنحاء الدنيا ، فعجزوا عن استيعاب ما فى خزائن الغرب منه ! بل عجزوا كذلك عن أن يحيطوا علما بما بقى لنا من ذخائره ، ومنها ما كان مدفونا فى خزائن خاصة لايدرون عنها شيئا ! أو مخزونا فى سراديب الجوامع وأقبية القصور ! أو مكدسا فى كهوف اليمن ملكا خاصا لحكام من الأئمة لاينتفعون به ولا يريدون له أن ينفع الناس ! فلا غرابة ولا ملام أن قصر جهد الحركة فى فجر اليقظة على جمع ما أمكن جمعه من مخطوطات التراث وصيانته فى مكتباتهم الخاصة كمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج ، ومكتبة محمد عبده ، والمكتبة الزكية ، والمكتبة التيمورية ، من المكتبات الخاصة بدار الكتب وقد حفظ بعضه الآخر فى مكتبات عامة أتاحت الانتفاع به ، ونشر عدد غير قليل من ذخائره أدت دورها فى حركة اليقظة القومية بقدر ما واتت ظروف المرحلة وأعانت طاقتها . ومضى جيل الرواد وترك الأمانة فى أعناق التابعين فوجدوا الطريق معبدا فوفوا برسالتهم على المستوى العلمى الذى بلغه نضجهم وإدراكهم ، وتقدم الزمان بهم ، ونرى هؤلاء التابعين فاقوا الرواد المستشرقين ، وكثيرا ما كانوا يصرحون بذلك فيذكر الأستاذ أحمد شاكر فى مقدمة شرح للترمذى ص ٦٤ : « إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تحفة من التحف ، ومثالا يحتذى فى التصحيح والتنقيح ، وأصلا موثوقا به حجة ، وليعلم الناس أننا نتقن هذه الصناعة — من تصحيح وفهارس ونحوها — أكثر مما يتقنه كل المستشرقين ولا أستثنى »

وإن المتصفح لطبقات فحول الشعراء طبعة ليدن سنة ١٨٧٥ يجد فيها بعض المقابلات القليلة جداً ، ولم توصف النسخ أو النسخة التي أخذت عنها وهي أقرب ما تكون في إخراجها إلى طبعة بولاق في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، أما طبعة ليدن سنة ١٩٠٢ ، نشر دى غويه ففيها دقة المستشرقين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، إذ وصف كل النسخ التي أخذ عنها وعمل لها فهرسين للأعلام والبلدان ومقدمة باللاتينية وحرص على إثبات فروق النسخ بكل دقة وأمانة مع الرمز لها ، أما طبعة باريس سنة ١٩٤٧ فقد اعتمدت على نشرة دى غويه ، وكذلك طبعة القاهرة بتحقيق أحمد شاكر فقد اعتمد عليها إلا أنه شرح بعض الألفاظ الغريبة ، ولم يثبت اختلاف الروايات إلا قليلا ، ولعله رأى أن اختلاف الروايات ماهي إلا أخطاء نساخ ظنها غير أبناء العربية أخطاء جوهرية ولئن كانت طبعة القاهرة تمتاز ، فإن نشرة دى غويه تمتاز بميزة عظيمة أيضا فقد حرص الناشر كل الحرص على إثبات كل خلاف بين النسخ — على عادة المستشرقين — مهما كان شأنه ليكون القارئ على بينة منه ، فيختار ما يختار ويرد ما يرد بذوقه الخاص ورأيه المستقل ، ولا يكون مقيداً بذوق الناشر ورأيه فقد يكون الناشر مصوبا للخطأ أو مخطئا للصواب وهو لا يدرى ! والأنظار متباينة والأفكار متفاوتة ، وقد لاحظت أن المستشرقين لسعة درايتهم باللغات السامية فإنهم يرجعون اللفظ المعرب إلى أصله الأعجمي أو اليوناني أو غير ذلك من أصوله .

والمستشرقون على وجه العموم يهتمون بفروق القراءات أكثر مما يهتمون بالشروح والتعقيبات وما من شك في أن الأمرين مطلوبان ، فنحن بإثبات المقابلات ملزمون ثم نحن — أصحاب هذا التراث — نحس بعد هذا حاجة القارئ إلى تيسير وتوجيه وتبيين ويمثل الأستاذ أحمد شاكر الجهد العربي قائلا : « واجتهدت في تخريج ما في الكتاب من شعر وغيره على ما وسعه جهدى

أى بيان. أما كن وجوده فى الكتب الأخرى على نحو اصطلاح المحدثين فى تخريج الأحاديث (٢) » .

وبالمثل فإن مقارنة البخلاء للجاحظ ط. دار المعارف سنة ١٩٥٨ بتحقيق طه الحاجرى ، ونشره فان فلوتن تدل على أن فان فلوتن بذل غاية جهده، فى مراجعة المخطوطة الوحيدة التى أتيحت له ومقارنة ما عسى أن يوجد من نصوص البخلاء فى بعض المصادر الأخرى ، واستشارة بعض العلماء المستشرقين مثل دى غويه فى تحقيق نصه ، واستجلاء بعض مشكلاته وتحرير بعض عباراته حتى يجىء الكتاب أقرب ما يكون إلى ما كتبه الجاحظ على ما هو الأصل فى النشر العلمى ، ومع ذلك كله فإنه لم يمنع أن يجىء الكتاب مليئا بالأخطاء التى تجعل النص فى بعض المواضع غامضا مستغلقا كما تجعله فى مواضع أخرى ركيكا سقيم العبارة متنافراً مع الصياغة العربية .

ويذكر الدكتور طه الحاجرى فى مقدمته لنشرته أن جزءا كبيرا من تبعة هذا يقع بطبيعة الحال — على اضطراب النص فى المخطوطة ، واشتباه الحروف العربية بعضها ببعض فى كثير من الكلمات ، مما يحتاج فى تبين الوجوه فيه إلى بصيرة قوية تمدها الروح العربية ، وإلى مرانة تامة فى قراءة المخطوطات ، وتبيين ما عسى أن يعرض للناسخين الذين يتعاورون الكتاب من حالات .

على أن هناك كثيراً من مواضع الخطأ فى نشرة فان فلوتن لا يرجع إلى المخطوط قدر ما يرجع إلى فان فلوتن نفسه ! فقد يكون النص فى المخطوطة صحيحا مستقيما لا تكاد تداخله شبهة فيضطرب فى عينى الناشر فيسىء قراءته فيحرفه عن أصله ، أو يضطرب فى إدراكه إذ لا يتبين وجهه ودلالته فيعدل به عن موضعه بقصد تصحيحه وهو لا يدرى أنه بذلك يزيد النسخة فساداً إلى فساد .

---

(١) مقدمة أحمد شاكر للشعر والشعراء .

ويذكر الدكتور رمضان عبد التواب أنه رأى كتاب قواعد الشعر لثعلب نشر سيكابريالي فرأى أن الناشر أو المحقق – على حد تعبيره – لم يحاول أن يدرس نص الكتاب أو يتفهم معناه فأبقى عليه كما هو – إلا فى النادر – مع ما فيه من أخطاء فاحشة واضطراب فى ترتيب الصفحات حتى ظن سيكابريالي أن فى المخطوطة خرما لعدم اتصلال الكلام بعضه ببعض فى الأماكن التى حصل فيها هذا الاضطراب .

يقول : « وظننت أول الأمر أن الناشر لم يوفق فى قراءة المخطوطة التى اعتمد عليها فى نشر الكتاب وهى مخطوطة الفاتيكان رقم ٣٥٧ فجاءت نشرته لذلك مضطربة النص معوجة الأسلوب وكانت بعض الأخطاء واضحة فاهتديت إلى وجه الصواب فيها بسهولة » ثم يقول بعد ذلك وبعد أعمال الفكر اهتديت إلى الترتيب الأصلى لنصه ، وتبين لى بالطريق العملى أن ورقتين متجاورتين من أوراقه قد قلبتا فى المخطوطة التى نقل عنها كاتب نسخة الفاتيكان ، فانقطع اتصال الكلام لذلك ! فى خمسة مواضع من الكتاب وبدا كأن به خروما (١) .

ويكفى ما قدمتـه دليلا على فقه المحققين المعاصرين من أبنـاء العربية عن المستشرقين وليس هناك من داع لتعداد الكتب التى قورن بينها فما أكثرها .

---

(١) قواعد الشعر لثعلب ، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ص ٥ ، ٦

الفصل الثالث

منهج التحقيق كما ينبغي أن يكون

المنهج : يدل معناه اللغوى على الطريق الواضح ، والمنهاج كالمنهج (١) فى المعنى ، وفى التنزيل : (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً) (٢)

والمنهج فى اصطلاح الباحثين من المناطقة : يدل على طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة فى العلم . أو هو طريق كسب المعرفة ، أو هو علم التفكير .

وقد تطورت وسائل كسب المعرفة بتطور البشرية ، وكل طور منها ينتفع بالجهود السابقة ويخطو بها خطوة جديدة على درب المعرفة ، وتكسب المعرفة بأكثر من منهج والذى يعنينا هنا هو :

المنهج النقلى : الذى يعنى رواية الأخبار والنصوص ، ليوفر الثقة بها والاطمئنان إليها ، وهذا المنهج هو أساس الدراسات اللغوية والأدبية والتاريخية التى تعتمد اعتماداً جوهرياً على ما نقل إليها من نصوص وأخبار مروية .

والنصوص قد تكون مسموعة بالنقل شفاها ، أو مقروءة بالخط ، أو مطبوعة ، أو مصورة ، أو منطوقة بالتسجيل .

وقد كانت الرواية الشفوية أسبق الروايات فى التاريخ ، ثم كان المخطوط أسبق من المطبوع ، والمطبوع أسبق من المصور ، وهو أسبق من المسجل الصوتى .

وفى كل هذه الأحوال ينبغى الاطمئنان إلى سلامة المروى عن أى طريق جاء .

فالرواية الشفوية — مثلا — عرضة لآفات مقصودة وغير مقصودة ، من تحريف وانتحال ، أو من سهو ، ونسيان ، وغفلة نظر .

---

(١) الأزهرى . تهذيب اللغة ٩/٦٢ ولسان العرب ٣/٣٠٦ والمعجم الوسيط .
(٢) سورة المائدة الآية ٤٨ .

والمخطوطات عرضة كذلك لأخطاء النساخ ، والمفهرسين ، ومنحولات المزيفين .

والنص المطبوع قد تلحق به آفة التزوير .

والنسخ المصورة يلحقها ما يكون لحق بأصلها الذى أخذت منه من تشويه وتزوير وتدليس ، وقد يكون فيها شوائب فى ورق التصوير فيكون هناك نقط حيث لا نقط مثلاً ، وبريق يضلل حيث الوضوح فى الأصل .

والتسجيل الصوتى يقتضى التحقق من صوت المتحدث .

وبحثنا هنا يتجه إلى تحقيق مخطوطات تراثنا ، فيجب علينا أن نلم بقواعد المنهج النقلى للرواية الذى اهتم به علماء العرب منذ عهد مبكر كما بينا ، نظراً لحاجتهم إلى ضبط المرويات من نصوص الحديث والسنة ، وكذلك المرويات من تراث العرب ، اللغوى والأدبى ، فى عصر الفصحى ، للحاجة إلى هذه المواد فى فهم كتاب الله وخدمته .

توثيق النص أو المخطوط

ومعنى توثيق النص أن نطمئن إلى أنه وثيقة ، صحت نسبتها إلى مؤلفها وعصرها ، فتعطينا أثراً مادياً : لمعجم ألفاظه ، وأساليب آدائه ، ونمط شخصيته كما تعطينا فى نفس الوقت وثيقة من الوثائق المؤرخة لعصرها .

ويقتضى هذا ألا يكتفى فى التوثيق بصحة نسبة النص إلى صاحبه ، بل ينبغى أن نطمئن كذلك إلى أن النص وصل إلينا كما تركه مؤلفه ، فلم يلحق به تزوير ، أو تحريف ، أو حشر ، أو إكمال .

والمرحلة الأولى : التى يجب أن نتبعها فى توثيق المخطوط هى أن نجرى عليه عملية التوثيق جملة : بالتثبت أولا من أن للمؤلف كتابا يحمل عنوان المخطوط المنسوب إليه ، ويكون ذلك بالرجوع إلى ما جاء فى ثبت مؤلفاته فى كتب التراجم والطبقات ، مع استقراء ما فى فهارس الكتب العربية التى تصل إلى عصر النص من رصيد الكتب المؤلفة فى مادته وموضوعه ومن تلك الفهارس : الفهرست لابن النديم إلى حوالى منتصف القرن الرابع ، ثم كشف الظنون لحاجى خليفة إلى آخر القرن العاشر ، ثم الفهارس الحديثة نسبيا مثل : فهارس بروكلمان ، ومعجم المطبوعات لسركيس ، وفهارس دور الكتب ، وخزائن المخطوطات . وقد يزاد على ذلك سؤال أهل العلم فى هذا الحقل عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره .

فإذا لم نهتد إلى المخطوط فيما ذكرناه ، فإن هذا لايقطع بكونه منحولا للمؤلف ، وإنما يحتاج الأمر فى مثل هذا الموقف إلى فحص متن المخطوط التماسا لما يرجح نسبته إلى المؤلف ، أو حمله عليه ، وهذا هو ما يعرف بالنقد الداخلى ، وهذه مهمة بالغة الدقة تقتضى الخبرة بشخصية المؤلف ، وأسلوبه ، ومعجم ألفاظه ، وطريقة استعمال المجاز ، وأدوات الجر مثلا ،

والدراية بعصره وبيئته ، بحيث لايفوت الموثق التنبيه إلى عبارات أو آراء ليست مما يطمأن إلى نسبتها إلى المؤلف ، والالتفات إلى أعلام ومواضع ودلالات ، والألفاظ المتأخرة عن زمن المؤلف ، أو غير معروفة فى بيئته .

والمرحلة الثانية : هى مرحلة المقابلة . فبعد الكشف عن النسخ الموجودة للكتاب يجب أن نقابل هذه النسخ ، ونثبت الفروق فى الاختلاف ، فإذا كانت هذه النسخ كثيرة جدا بحيث لايمكننا مراجعتها كلها ، فنختار أهمها وأنفسها كما سنفصل ذلك فيما بعد . وبذلك نكون قد وثقنا النص .

والعرب عرفوا مقابلة التوثيق منذ فجر الحضارة الإسلامية واعتبروا هذه المقابلة شيئا أساسياً كما بينا .

قلنا يجب أن يكون الكتاب صحيح النسبة ، ولا يمكن أن يكون هناك تاريخ أدب لايعتمد على النصوص ، هذه النصوص قد تكون خطية كما عرفنا ، ولهذا يجب أن تكون الخطوة الأولى هى البحث عن المخطوط وهى ما يسميه المؤرخون الألمان باسم (Heuristik) وهى مأخوذة من كلمة يونانية تدل عن البحث عن المخطوطات أو الوثائق .

فعلينا أن نجمع كل ما يمكن جمعه من النسخ موضع التحقيق أياً كان نوع هذه النسخ ونضعها جميعها فى مكان واحد ولتكن هى النسخ بعينها ، أو على الأقل صوراً لمالا يمكن وضعه فى هذا المكان .

ولعل من البديهى أنه لايمكن أن نعثر بوجه قاطع على جميع النسخ التى تخص كتاباً واحدا إلاعلى وجه تقريبى ، وبالتجربة فإننا رأينا أنه مهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من النسخ ، فإنه قد يجد وراءه معقباً يستطيع أن يظهر نسخا أخرى من كتابه ، وذلك لأن الذى يستطيع المحقق

أن يصنعه هو البحث فى الفهارس التى ذكرناها على ما بها من قصور وتقصير ! ومع ذلك فهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلها على وجه التدقيق ، ويبقى بعد ذلك المكتبات الخاصة ، وليس يمكن للمحقق أن يدعى إلماماً تاما بما فيها ، أو يفكر فى استيعاب ما تضمنته من نفائس المخطوطات ، فما زلنا حتى الساعة تأتينا الأخبار بوجود نسخ مختلفة لصحيح البخارى وغيره من الكتب ، ففى البلاد العربية الإسلامية الكثير جداً من المكتبات الخاصة حوت نسخاً فريدة لنفائس المخطوطات العربية . هذه المكتبات يتوارثها أصحابها جيلاً بعد جيل .

فليس وراء المحقق بعد ما ذكرنا إلا أن يقارب البحث بمقارنة مجتهدة ، ويسأل من يظن أنه يعرف عن هذا الكتاب المخطوط شيئا . لعله يحصل على نسخة تكون قد ندت عنه ، بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصل على قدر صالح مما يريد .

وإذا عرفنا أن المخطوطات اليوم لا تعار ، وثبت لنا وجود نسخة خطية فى مكان ما ، فالمفروض أن نسعى فى سبيل تصويرها على ميكروفيلم نقرؤه أولا على قارئ الأفلام Reuder فإذا احتجنا إلى تكبيرها طلبنا تكبيرها .

ونضيف إلى هذا النسخ — إن أمكن — كل المصادر غير المباشرة التى تعيننا على التحقيق ، كالمصادر التى استقى منها المؤلف ، أو التى أخذت عن المؤلف .

* * *

وقيمة النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جداً ، فمنها ما لا قيمة له أصلاً فى تصحيح نص الكتاب ، ومنها ما يعول عليه ويوثق به ، ووظيفة المحقق

أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ التى تقع له ويفاضل بين هذه النسخ ، متبعا فى ذلك قواعد لعل أهمها :

١ — النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة .

٢ — والقديمة أفضل من الحديثة .

٣ — وواضحة الخط أحسن من غير الواضحة .

٤ — والنسخ التى قوبلت بغيرها ومثبت عليها هذه المقابلات أحسن من التى لم تقابل .

وأحسن نسخة تعتمد للتحقيق نسخة كتبها المؤلف بنفسه ، فإنها تحمل شهادة الزمن على صحتها ، وتكاد تلحقها فى الثقة : النسخة التى يكون المؤلف قد أشار بكتابتها ، أو أملاها ، أو أجازها على أن يكون فى هذه النسخ ما يفيد إطلاع المؤلف عليها ، أو إقراره لها ، فإذا كتب له عليها سماعا أو عرضا أو إجازة أصبحت لا تقل عن النسخة الأصلية ، وأمثال هذه النسخ يطلق عليها (الأمهات) ويمكن التحقق من ذلك بملاحظة نوع الورق والحبر ودراسة خط المؤلف وذلك من كتاباته الأخرى إن وجدت .

ويلى ذلك النسخة التى قرئت على عالم نحرير ، وخاصة إذا كان الذى قرأها عليه وعارضها لا يقل عنه علماً وفضلا ، ويصور ذلك من بعض الوجوه ما سبق أن ذكرته عن الجاحظ أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد فى بعض قدماته أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات فى وزارته للمعتصم نسخة من كتاب سيبوية ، وأعلم بإحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه ، فقال له ابن الزيات : أو ظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب ؟! فقال الجاحظ : ما ظننت ذاك ولكنها بخط الفراء ، ومقابلة الكسائى ، وتهذيب

عمرو بن بحر الجاحظ ، فقال له ابن الزيات : هذه أجل نسخة وجد وأغربها : فأحضرها إليه فسربها ووقعت منه أجمل موقع .

وقد تعرض حالات فنصادف نسخة متأخرة صحيحة مضبطوطة تفضل نسخة أقدم منها فيها تصحيف أو تحريف . أو نسخة متأخرة جداً نسخت نسخاً جيداً عن نسخة المؤلف رأسا ، أو نسخة من عصر المؤلف ، أو غير ذلك من الحالات الخاصة فليكن هدف المحقق دائما — إذا لم يحصل على نسخة المؤلف — الحصول على أقرب شكل بعيد عن التصحيف والتحريف لما تركه المؤلف .

لأننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ فقد نفاجأ بأن ناسخ اقدم النسخ مغمور أو ضعيف ، ويتضح ذلك فى عدم إقامته للنص ، أو عدم دقته ، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغا لتقديم النسخة ، فقد نجد نسخة أحدث تاريخا منها ، وكاتبها عالم دقيق ، ويظهر ذلك فى حرصه وإشاراته إلى الأصل فلا ريب فى تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخا .

وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء ، ولكنها تمتاز بأنها أصح متناً وأكمل مادة ، ويظهر ذلك لدارسها وفاحصها .

ومثال ذلك كتاب (معجز أحمد) شرح ديوان المتنبى لأبى العلاء المعرى فإنه يوجد منه فى دار الكتب المصرية ثلاث نسخ إحداهن فى مكتبة قولة ٢٥ أدب ، والثنتان مصورتان عن المتحف البريطانى وعليهما خطوط بعض العلماء(١) .

---

(١) النسخة رقم ٢٤٦ أداب دار الكتب المصرية فى صفحة الغلاف ما يشير إلى أنها كانت فى حوزة أحد قضاة شرق الأردن والثانية رقم ٢٤٢٠ أدب دار الكتب المصرية فى هامشها ما يشير إلى أن أحد علماء دمشق (محمد الدهان) قد قرأها وعارضها بشرح الواحد .

غير أننا فضلنا اعتبار النسخة (رقم ٢٥ أدب قولة) أصلاً للنسخ ويقابل بها لعدة اعتبارات لعل أهمها : أنها أكمل هذه النسخ وأدقها وأحسنها خطاً برغم حداثتها .

وعلى ذلك يستحسن مراعاة المبدأ العام ، وهو الاعتماد على قدم التاريخ فى النسخ المعدة للتحقيق ، مالم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض فى الثقة والاطمئنان ، كصحة المتن ، ودقة الكاتب ، وقلة الإسقاط ، فإذا ما توصل المحقق إلى أجود النسخ اتخذها عمادا للتحقيق يهتدى به دون أن يلتزمها التزاماً تاماً ؟ ويمكن أن نقسم الأصول المخطوطة من ناحية تحرى اللفظ وتحقيق النص إلى ثلاث حالات :

الحالة الأولى

النسخة بخط المؤلف

قد يظن أن المخطوطة إذا كانت بخط المؤلف كفى المحقق مؤنة تقويم ما قد يكون بها من تصحيفات وتحريفات ، وهو ظن لا يستقيم إلا إذا أثبت مؤلفها على هوامشها ما يدل على أنه راجعها وصححها ، وقوم ما بها من بعض العوج ، والاضطراب ، إذ كثيراً ما يسهو المؤلف فى أثناء كتابته وخاصة إذا كان عجلاً فيسقط منه غلط ، فى النقط أو فى الشكل ، أو تسقط منه كلمة أو كلمات ، ويتضح الساقط فى الشعر بأكثر مما يتضح فى النثر ، لارتباطه بموازين العروض ، وقد يخطئ فى بعض أسماء الأعلام والأماكن ، ومن أجل ذلك ينبغى مراقبة المحقق لنسخ الكتاب الذى ينشره حتى نسخة المؤلف ، وفى مثل هذه الحالة أيضا نلاحظ فرقا بين مسودة المؤلف ومبيضته فالمسودة قريبة إلى الأصل ، إلا أنها فى كثير من الأحيان لم تبلغ غاية الكمال الذى وصل إليه المؤلف فى مبيضته ، ومن اليسير أن يعرف المحقق مسودة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة واختلاط الأسطر ، وترك البياض ، والإلحاق بحواشى الكتاب ، وأثر المحو ، والتغيير ، إلى أمثال ذلك .

ومسودة المؤلف إن ورد نص تاريخى على أنه لم يخرج غيرها كانت هى الأصل الأول (١) ما لم تعارضها المبيضة ، فإنها تجبها بلاريب ، وفى مثل هذه حالة تعتبر المسودة أصلا ثانويا يستأنس به لتصحيح القراءة فحسب .

---

(١) ورد فى إرشاد السارى شرح صحيح البخارى للقسطلانى : أن يحيى بن محمد بن يوسف الكرمانى وهو ابن الكرمانى شارح البخارى صنع هو أيضا شرحاً للبخارى وسماه مجمع البحرين وجواهر الحبرين ال وقد رايته وهو فى ثمانى أجزاء كبار بخط مسودته القسطلانى ١/٤٢ بولاق وقد ذكر ياقوت فى معجم الأدباء أن الجاحظ ألف كتاب البيان والتبيين مرتين والثانية أصبح وأجود معجم الأدباء ١٦/١٠٦ .

على أن وجود نسخة المؤلف لا يدل دلالة قاطعة على أن هذه النسخة هى عينها النسخة التى اعتمدها المؤلف ، فإننا رأينا بعض المؤلفين ألف كتابه أكثر من مرة » وعندنا من خبر الياقوته فى اللغة لأبى عمرو الزاهد غلام ثعلب المتوفى عام ٣٤٥ هـ — ٦٥٩م ما يرينا كيف كان ينشأ الكتاب من الإملاء : ابتدأ المؤلف بإملاء هذا الكتاب يوم الخميس لليلة بقيت من المحرم سنة ٣٢٦ هـ فى جامع المنصور ببغداد . ارتجالا من غير كتاب ولا دستور ، ومضى فى الإملاء مجلسا مجلسا ، إلى أن انتهى إلى آخره ، ثم رأى الزيادة فيه فزاد فيه أضعاف ما أملى ، وكتب هذه الزيادة أحد تلاميذه ، ثم قرأه عليه أبو إسحاق الطبرى وسمعه الناس ، ثم زاد فيه بعد ذلك وقرئ عليه بالزيادة يوم الثلاثاء لثلاث بقين من ذى القعدة سنة ٣٢٩ وفرغ منه فى ربيع الثانى سنة ٣٣١ هـ .

وحَضَرتْ نسخ جميع من كتب فقورنت ، ثم زاد المؤلف بعد ذلك أشياء أخرى ! كتبها محمد بن وهب ، ثم جمع الناس ووعدهم بعرض أبى إسحاق عليه هذا الكتاب ، وتكون آخر عرضة يتقرر عليها الكتاب ولا يكون بعدها زيادة (١) فانظركم مرة زاد المؤلف فى إملائه بين سنتى ٣٢٦ و ٣٣١ تجد أنها ست مرات فإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا إنه قد يصدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية .

* * *

وأحيانا تسهل مراقبة المؤلف ، وأحياناً تصعب ، فتسهل حين ينص على من نقل عنهم كما فعل الذهبى فى مقدمة كتابه تاريخ الإسلام ، فقد نص فى مقدمته على الكتب التى نقل عنها وسردها . أما حين يحجم المؤلف

---

(١) آدم متز : الحضارة الإسلامية.

عن ذكر مصادر كتابه فإن مراقبته تصبح صعبة ، وعلى المحقق حينئذ ألا يدخر وسعاً فى مراقبته عن طريق الكتب التى تشترك معه فى مادته ، والكتب التى تنقل عنه وتضيف بعض التحقيقات إلى ما تنقله .

فإذا وثقنا من أن النسخة بخط المؤلف نفسه فيرى بعض الباحثين أنه « ما علينا حينئذ إلا أن ننشر النص بدقة كاملة » (١) .

ولكنى لا أميل إلى هذا الرأى ولا يتفق مع المنهج المستقيم وذلك أن المؤلف قد يسهو نتيجة لاعتبارات كثيرة ذكرنا بعضها فيما سبق فيجب على المحقق أن يصلح سهوه ، وينبه على ذلك ولعل خير مثال على ذلك بكتاب حققه (٢) الدكتور حسين نصار لابن سعيد المغربى فأصلح نسخة المؤلف وأشار إلى ذلك .

وللمحقق أن يتبع الرسم الإملائى الحديث عندما ينشر كتابا بخط المؤلف بالرسم القديم ، ويشير إلى ذلك فى مقدمته .

هذا ، وقد تصبح مراقبة كتاب المؤلف فى بعض الأحيان ضرباً من العنت وبخاصة فى الكتب الأدبية التى تشبه دوائر المعارف مثل كتاب (ربيع الأبرار) للزمخشرى إذ يعزو كل قول إلى صاحبه فلابد لمحقق أمثل هذا الكتاب من تصفح كتب المكتبة العربية من كل صنف من المعاجم ، والكتب اللغوية ، والتاريخية ، والجغرافية ودواوين الشعراء ، وكتب الشعر والأدب ، حتى لا يفوته غلط فى كلمة ولا فى علم ، ولا فى اسم مكان ، ولا بيت شعر .

---

(١) انظر النقد التاريخى ٧٦ ومنهج البحث التاريخى ١٠٣ ومناهج البحث العلمى ١٨٨–١٨٩

(٢) هو كتاب النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة . القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب فى حلى المغرب ط دار الكتب سنة ١٩٧٠

... وينبغي أن يفرق المحقق بين الغلط الناجم عن السهو عند المؤلف ، والغلط الذي جاء من استخدام الكلمات ، والعبارات العامية ، وهو غلط شاع منذ القرن السادس الهجرى على ألسنة المؤلفين ومن عاصرهم من الشعراء! وهذا الغلط ينبغى ألا يصلح لأنه غلط مقصود يستدل منه على الأدب فى مثل هذه العصور خاصة إذا كان المؤلف كتبه بنفسه ، فإننا إذا صححناه أزلنا النص عن صورته الحقيقية ، ونضرب مثلا لذلك بمؤلفات ابن تغرى بردى ولعل أقربها إلينا النجوم الزاهرة ، والمنهل الصافى ففيهما ألفاظ لغوية وتعبيرات عامية لاحظها المحققون فى أثناء النشر ، والمعروف أن المؤلف أحد المؤرخين المشهورين فى القرن السابع الهجرى .

الحالة الثانية

نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف

ولكن ما يصنع المحقق إذا ضاعت نسخة المؤلف ولم يبق أمامه إلا نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف . ما العمل ؟

إن دراسة مثل هذه النسخة تستلزم الدقة ، والحذر ، للتثبت من صحة ألفاظها ، ونصوصها ، فمهما كانت دقة الناسخ وأمانته ، فإنه قد يتعرض للخطأ فى النقل من الأصل : إما لجهل من جانبه برسم خط المؤلف ، أو رسم خط عصره ، أو ادعاء معرفة ! فيحاول إصلاح النص على حسب فهمه الضيق (١) فيسىء إلى النص من حيث أراد أن يصلحه ! وربما تسقط ألفاظ أو جمل عند النقل من باب السهو أو النسيان ، أو انتقال النظر بين المتماثلين فى الرسم وما أكثر ذلك فقد جاء فى بخلاء الجاحظ نشرة فان فلوتن عند قوله : « فلما انقضى كلامه أقبل عليه بعضهم فقال : يا أبا سعيد ما أدمك ؟ قال : يوماً لبن ويوما زيت ويوما سمن ويوما تمر ويوما جبن ، ويوما قفار ، ويوما لحم ، عيش آل الخطاب »(٢) .

فإن نظر الناسخ انتقل من « يوما » الأولى إلى « يوما » الثانية لأنهما قد تماثلا فى الرسم . وقد ضربت هذا المثال لأوضح مصطلح (انتقال النظر) وطبعا لم يفت هذا الدكتور الحاجرى عندما حقق هذا الكتاب ، فقد نبه إلى هذا السقط ومثله كثير (٣) .

---

(١) كثيرا ما كان يصادفنا مثل هذا العمل فى المخطوطات التى نسخت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى مخطوطات دار الكتب المصرية .

(٢) انظر ص ٢٠٣ من الكتاب المذكور .

(٣) انظر قواعد الشعر لثعلب بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب صفحة ٤٤ و ٤٥ ط لترى كيف انتقل نظر الناسخ بسبب وجود عبارتين متماثلتين .

والتغييرات التى قد تصيب المخطوط عند نسخه ، والصادرة عن عمد أو عن خطأ فى فهم النصوص ، وقد يصعب كشفها ، وبالتالى يصعب تحقيقها فى النسخة الوحيدة ، وربما تسقط بعض الفقرات التى لا يمكن التعويض عنها .

وعلى المحقق فى حالة ضياع نسخة المؤلف (الأم) — وما أكثر هذا فى مخطوطاتنا العربية — مع بقاء نسخة واحدة منقولة عنها أن يدرس هذه النسخة ويقف على كل خصائصها من ناحية الشكل ، والنقط ، والرسم ، والمصطلحات ، والمعلومات التاريخية ثم يدرس حياة المؤلف ، ومؤلفاته الأخرى إن وجدت ، ويلم بأشهر الكتاب المعاصرين له الذين تناولوا نفس الموضوع الذى كتب فيه ، ويطبق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل المفقود ، أو المجهول مكانه وهذا يساعد كثيراً على تحرى نصها والتثبت من صحة ألفاظها .

الحالة الثالثة

ضاع الأصل وبقيت عدة نسخ

هذه الحالة هي التي يضيع فيها الأصل وتبقى عدة نسخ منقولة تتشابه وتختلط فيما بينها ، ولكن لا نعرف الصلة بين بعضها البعض ، ولا الصلة بينها وبين الأصل الضائع :

هنا يجب ألا نعدّ قدم المخطوطة هو العامل الفاصل في صحتها ، ففي مثل هذه الحالة قد تكون هناك مخطوطة ذات تاريخ حديث ، وليكن مثلا سنة ١٣٠٠ هـ نُسِخَت مباشرة من مخطوطة طيبة ، تعتبر من الدرجة الأولى في القدم ، فمثل هذه النسخة تفضُل بكثير جداً نسخة كتبت سنة ٧٠٠ هـ مثلا لو أن الثانية أخذت — لا عن مخطوطة من الدرجة الأولى في القدم ، بل عن مخطوطة فرعية من مخطوطة الدرجة الأولى ، وبالأحرى أخذت عن أية مخطوطة تزداد بعدا عن مخطوطة الدرجة الأولى ، فالعبرة إذن لا تكون بتاريخ المخطوطة « والواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها — نظريا وواقعيا — في كثير من الأحيان أية أهمية ، لأن مخطوطة من القرن السادس عشر الميلادى منقولة عن نسخة جيدة مفقودة من القرن الحادى عشر لها قيمة أكثر بكثير من نسخة مغلاطة معدلة من القرن الثانى عشر أو الثالث عشر » (١).

والمحققون المحدثون يمتازون عن سابقيهم في هذه الناحية ، فهم يستطيعون أن يقارنوا بين النسخ المتعددة المنقولة عن الأصل الأول المجهول ، فضلا عن إمكان حصولهم على معلومات أفضل وأدق عن تلك النسخ ، وعن العصر الذى وجدت فيه ، بقصد الوصول إلى النص الأول الصحيح

---

(١) لنجلوا . النقد التاريخى ٨٢ .

بقدر المستطاع ، بواسطة مقارنة الروايات على أساس التشابه والاختلاف بين النسخ المتعددة ، وعلى أساس التوصل إلى فهم لغة المؤلف وروحه ، ومعجم ألفاظه والدراية بأحوال عصره (١).

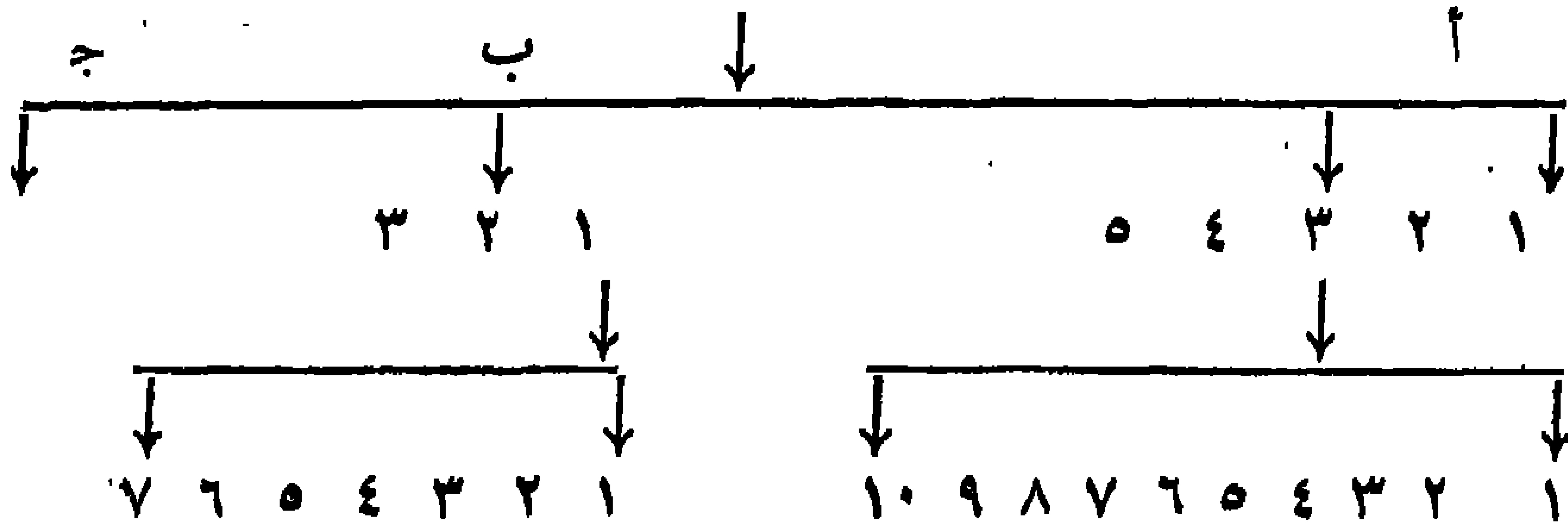
والموقف المعقول فى هذه الحالة — أى تعدد النسخ — هو أن نحدد أولا : العلاقات بين النسخ بعضها وبعض . فمثلا كل النسخ التى تحتوى فى نفس المواضع على نفس الأغلاط تعد نسخا منقولا بعضها عن بعض ، أو نقلت كلها عن نسخة كانت توجد فيها هذه الأغلاط ، وليس من المعقول أن يرتكب نساخ مختلفون وهم ينقلون — وكل منهم فى ناحية — عن الأصل الخالى من الأغلاط نفس الأغلاط التى وقعت بينهم تماماً .

إذاً فالاتفاق فى الأغلاط شاهد على الاتفـاق فى المصدر ، فعلينا — دون ملامة — أن نطرح كل النسخ المنقولة عن نسخة محفوظة لدينا ، إذ من الواضح أنه لا قيمة لها مع وجود أصلها الذى نقلوا عنه ، ومن إضاعة الوقت أن يبين المحقق اختلاف القراءات الواردة فى هذه النسخ . مادام الأصل موجوداً .

فإذا سرنا بهذه الطريقة فلا يكون أمام المحقق غير نسخ مستقل بعضها عن بعض منقولة مباشرة عن النسخة الأصلية ، أو نسخ فرعية مصدرها — نسخة مأخوذة مباشرة عن الأصل — مفقود ، ويستمر فى تصنيف النسخ الموجودة على هذا النحو حتى يستطيع أن يحدد وجود مجاميع مستقلة ، ليست مؤخوذة عن بعضها البعض ، وإنما أخذت من أصول مختلفة ، وبعد ذلك يضع ما اصطلح عليه بشجرة النسب مبتدئا من الأصل فى صورة كهذه مثلا :

---

(١) إذا رجعنا مثلا إلى مقدمة المحقق لكتاب المعارف لابن قتيبة وما حققه الدكتور رمضان عبد التواب مثل الأمثال لمؤرج السدوسى والبئر لابن الأعرابى لأدركنا هذا الصنيع بوضوح وكذلك فيما يحققه الدكتور حسين نصار والدكتور طه الحاجرى وغيرهما .



فالمهم عندنا أن يكون لدينا نسخة (أ) أو أحد فروعها إن لم توجد، ونسخة (ب) أو أحد فروعها إن لم توجد، وكذلك نسخة (ج) أو أحد فروعها .

وكلما بعدنا عن المؤلف أو نسخته كثرت أحياناً المخطوطات الفرعية وتعدد بالتالى النسخ المتوسطة .

فنقول : نسخة المؤلف هى الأصل والأصول المستقلة المكونة للأسر المختلفة تعد نسخاً من الدرجة الأولى أ ، ب ، ج

ثم يتفرع عن كل مخطوطة من الدرجة الأولى مخطوطات فرعية حددناها — كما سبق أن ذكرنا — عن طريق الاتفاق فى الأخطاء فيما بينها، وقد تتعدد هذه المخطوطات المأخوذة عن مخطوطات الدرجة الأولى إلى غير نهاية(١).

---

(١) انظر فيما ذكرناه : (١) لنجلوا . النقد التاريخى ص ٨٢ وما بعدها .

(٢) مناهج البحث العلمى ص ١٩٠ وما بعدها .

(٣) منهج البحث التاريخى ص ١٠٧ ومابعدها .

(٤) أصول نقد النصوص ص ٢٠ .

(٥) قواعد تحقيق النصوص ترجمة صلاح المنجد ١ ح ٢ سنة ١٩٥٥ مجلة معهد المخطوطات .

(٦) تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون ص ٣٥ وما بعدها .

وعند طبع الأصل ينبغي أن نرفق به في الهامش الاختلافات التي توجد في النسخ الرئيسية الأخرى ، لكي يكون النص مع احتمالات تفاوته ماثلا بقدر المستطاع بين يدى الباحثين من بعد .

فتحصّل مما تقدم : أننا إذا وجدنا لكتاب نريد أن نحققه نسخاً مختلفة رتبناها على حسب القدم ، و دائما نتخذ نسخة المؤلف أو أقرب فروعها إليها الأصل الذى ننشر على أساسه الكتاب ، ولا نترك نسخة المؤلف إلا إذا ثبت لنا أنها كانت مسودة لكتابه أو كثرت فيها الخروم ، أو كثر المحو والتآكل ، وحينئذ نقدم عليها نسخة أحد تلاميذه ، فإن لم توجد قدمنا النسخة المنسوبة ، فإن لم توجد نظرنا في النسخ وحاولنا أن نقسمها إلى أسر متقابلة .

* * *

بقى لى فى هذا الموضوع أن أطرح سؤالا طال الجدل فيه و تضاربت فيه الآراء وهو : هل يجوز للمحقق أن يقوم خطأ بخط المؤلف ؟

يرى بعض الباحثين أنها كبيرة ، لأن نسخة المؤلف مقدسة لها من الحرمة ما يجعل المحقق يحجم عن إصلاحها ! بل يجب عليه أن يشير إلى ما يظنه خطأ في الهامش ويترك نسخة المؤلف كما هى ، حتى بأخطائها الإملائية والنحوية ، ولعل هذا هو فريق المستشرقين ومن يدور فى فلكهم (١) ولكن المؤلف بشر يخطئ ويصيب ، وقد يسبقه القلم وقد يسهو فلا يجوز نشر نسخة المؤلف بما فيها إلا بالشروط التي ذكرناها في موضعها .

---

(١) انظر برجشتراسر فى اصول نقد النصوص ٤٢ — ٤٣ وصلاح الدين المنجد فى قواعد تحقيق النصوص ص ١٠

فإذا عدنا إلى قومنا فى القرون الخالية فى مثل هذا الموقف وجدنا أنه « قرئ على ثعلب من كتاب بخط ابن الأعرابى خطأ فرده . فقيل : أفتغيره ؟!! فقال : دعوه ليكون عذراً لمن أخطأ» (٢) .

وكأنى بثعلب لما استنكر عليه أن يصلح خطأ ابن الأعرابى أنه لم يدعه إلا ليكون عذراً لمن أخطأ ،

وقد سئل الأوزاعى عن رجل يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه لحن أيقيمه ؟ ! قال : نعم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلحن ،

وقد سئل أبو عبد الرحمن النسائى عن اللحن فى الحديث فقال : إن كان شيئاً تقوله العرب — وإن كان فى غير لغة قريش — فلا يغيره ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يكلم الناس بلسانهم ، وإن كان مما لا يوجد فى كلام العرب فرسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلحن »

وقد ذكر القاضى عياض أن الذى استمر عليه عمل الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ،ولا يغيرونها من كتبهم ،حتى اطردوا ذلك فى كلمات من القرآن استمرت الرواية فى الكتب عليها ! بخلاف التلاوة المجمع عليها ، لكن أهل المعرفة من هؤلاء الأشياخ ينبهون على الخطأ عند السماع ، أو القراءة ، وفى حواشى الكتب ، ويقرءون ما فى الأصول على ما بلغهم . ومنهم من يجسر على الإصلاح كالقاضى أبو الوليد هشام ، فإنه لكثرة مطالعته وتفننه فى الأدب واللغة ، وأخبار الناس ، وأسماء الرجال وأنسابهم ، وثقوب فهمه وحدة ذهنه ، جسر على الإصلاح كثيراً ، وربما نبه على وجه الصواب ، لكنه ربما وهم وغلط فى أشياء من ذلك ، وتحكم فيها بما ظهر له ! أو بما رآه

---

(١) الزمخشرى ربيع الأبرار ٧٧ ب

فى حديث آخر ، وربما كان الذى أصلحه صواباً ، وربما غلط فيه وخطأ الصواب !!

ويرى القاضى عياض أن حماية باب الإصلاح والتغيير أولى ، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ! ويتسلط عليه من لا يعلم ! وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين ، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع ، وينبه عليه ، ويذكر وجه صوابه ، إما من جهة العربية أو النقل ، أو وروده كذلك فى حديث آخر ، أو يقرؤه على الصواب ثم يقول : وقع عند شيخنا ، أو فى روايتنا كذا ، أو من طريق فلان كذا ، وهو أولى ، لئلا يقول على النبى صلى الله عليه وسلم مالم يقل ، وأحسن ما يعتمد عليه فى الإصلاح أن ترد تلك اللفظة المغيرة صوابا فى أحاديث أخرى ، بخلاف إذا كان إنما أصلحها بحكم علمه ومقتضى كلام العرب (١) .

* * *

وقد أوجب القدماء عدم التوفيق بين روايتين فى الشعر ، فلا يجوز للمحقق أن يروى شطر بيت برواية ثم يروى الشطر الثانى من رواية أخرى ، ذكر السكرى فى شرح أشعار الهذليين أنه « يمتنع التلفيق فى رواية الأشعار كقول أبى ذؤيب .

دَعَانى إليْها القَلْبُ إنّى لأمْرِه سَمِيع فَمَا أدرِى أرشْد طِلابهَا

فإن أبا عمرو رواه بهذا اللفظ « دعانى ... وسميع » ورواه الأصمعى بلفظ « عصانى » بدل « دعانى » وبلفظ « مطيع » بدل « سميع » قال : فيمتنع فى الإنشاء ذكر « دعانى » مع « مطيع » أو « عصانى » مع « سميع » لأنه من باب التلفيق (٢) .

---

(١) انظر الإلماع . باب إصلاح الخطأ وتقويم اللحن ١٨٦ — ١٨٧ وانظر كذلك التقريب والتيسير ٣١٧ — ٣١٨

(٢) انظر المزهر ٢/٢٣٣ وديوان الهذليين ص ٧١ وهامشها ط دار الكتب .

هذا هو ما يجب على المحقق أن يتبعه ويترسم خطاه ، ولعل هذا هو الأصل الذى نادى به بعض العلماء المحدثين من أهل الفن ، فإنهم رأوا أن من محققى الدواوين من لم يكتف بإدخال الروايات الخارجة عن الديوان ، بل التمس أصل ما قاله الشاعر نفسه بالحدس والتخمين فقال أهل الفن : « هذا لا يجوز أبداً »(١) ، كما أنهم رأوا أن الآيات القرآنية التى يؤتى بها لا يجوز أن يصحح المحقق حروفها ونقطها بناء على ما يقرأ فى المصاحف اليوم !! محتجين : أنه ربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين ، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتان عندنا اليوم ، فيكون التصويب تغييراً لكلام المؤلف وتباعداً عنه ، وضرب برجشتراسر مثالا لصحة ما ذكره : أن كتاب المفصل للزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ ﻫ ونشره هو ، وجد فى نسخه غلطات فى بعض الآيات القرآنية وأبيات الشعر فقال : « لا شك أن الزمخشرى نفسه قد أخطأ فيه ، مع أنه ألف كتاب التفسير المشهور بالكشاف » وقال : ومن النساخ والشراح من ينبهون على ذلك فوجب على الناشر ألا يصحح الخطأ لأن ذلك خلاف وظيفته التى هى الرجوع إلى ما كتبه المؤلف (٢) وسنعود إلى هذه النقطة فنزيدها وضوحاً ونبين موقفنا منها بعد ذلك :

وقد ذهب برجشتراسر وتابعه صلاح الدين المنجد إلى « أنه قد يسبق المؤلف قلمه ، أو تخونه ذاكرته فيخطئ فى لفظ أو اسم فيستطيع المحقق أن يصحح الخطأ فى الحاشية ويثبت النص كما ورد ، لأن النص الذى يكتبه المصنف بخطه دليل على ثقافته واطلاعه وشخصيته العلمية» (٣) .

---

(١) انظر أصول نقد النصوص : ٣٩ .

(٢) هذا ما قاله براجشتراسر فى أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ٤٣ وتابعه على ذلك الدكتور محمد حمدى البكرى فى محاضرات كتابه عربية فى كلية الآداب سنة ١٩٦١ وعليه كان عمل المستشرقين .

(٣) انظر أصول نقد النصوص ٤٢ — ٤٣ وقواعد تحقيق النصوص ص ١٠ واللفظ للأخير .

واليوم قد خالفنا هذا المنهج واتبعنا منهج أساتذتنا المعاصرين فإننا نصلح النص ، حتى ولو كانت نسخة المؤلف إن قام الدليل القاطع على خطئها لأنه بشر يخطئ ويصيب وقد يسبقه قلمه لكن بشرط أن نشير فى الهامش إلى هذا الإصلاح وسببه وإلى رواية المؤلف التى سها فيها .

الحالة الرابعة

النسخة المطبوعة التى فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها

مثل هذه النسخة يهدرها كثير من المحققين ، على حين يعدها بعضهم أصولا ثانوية فى التحقيق . وحجتهم فى ذلك أن ما يؤدى بالمطبعة هو عين ما يؤدى بالقلم ، ولا يعدو الطبع أن يكون انتساخاً بصورة حديثة ، ويذهب كثير من الباحثين إلى هذا الرأى مع تحفظ شديد ، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة ، والثقة به فما نشره أمثال المصححين القدماء ، كالعلامة نصر الهورينى ، والشيخ قطة العدوى ، وكذا أعلام المستشرقين الثقات أمثال فستفيلد (١٨٠٨ — ١٨٩٩) الألمانى ، وجابو الألمانى (١٨٦١ — ١٩٢٩) وبيفان الهولندى ١٨٥٩ ١٩٣٤) ولايل الإنجليزى (١٨٤٥ — ١٩٢٠) جدير بأن يكون أصولا ثانوية ، كما تعد رواياتهم لأصولهم — إن لم نتمكن من الظفر بتلك الأصول — رواية ينتفع بها فى مقابلة النصوص ، لأنهم منزلون بمنزلة الرواة الثقات ، ورواياتهم منزلة منزلة ما يسميه المحدثون بالوجادة (١) . وأما الطبعات التى تخرج للتجارة ولا يقوم عليها محقق أمين فهى نسخ مهدرة بلا ريب ، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها فى التحقيق .

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها : ٢٩ — ٣٠

الحالة الخامسة

النص المختار

وهو ما عليه الآن

قد يلجأ أحيانا إلى مخطوط بعينه فيتخذ أساساً لنشر مؤلف ما ، ثم يضاف إليه فى الهامش الروايات المغايرة .

وقد اعتاد الأدباء الباحثون الذين يتصدون لنشر تراثنا القديم أن يجمعوا كل ما تصل إليه أيديهم من نسخ لما ينشرون ، ثم يختاروا إحدى هذه النسخ ويجعلوها الأصل ، ثم يخرجوها كما هى طبقاً لما رواه الراوى أو شرحه الشارح ، وفى أثناء ذلك يشيرون إلى ما قد يكون هنالك من اختلاف بين هذا الأصل وغيره من النسخ الأخرى ، وهذه هى الطريقة العلمية المتعارف عليها فى نشر الكتب ، وفيها تتجلى الأمانة العلمية الدقيقة ما دام المقصود منها إخراج نسخة معينة بالذات ، كما يتجلى فيها الرغبة فى استيعاب كل الفوائد الممكنة بجمع الروايات المختلفة فى كتاب واحد ، ولا شك أن فى ذلك العمل من المجهود العظيم ما لا يخفى ، ومن المشقة الشديدة ما نرجو أن ينال به هؤلاء الباحثون ما يستحقون من ثناء وتقدير .

وفى رأيى — كما فى رأى الكثير من المحققين المعاصرين (١) أنه إذا لم توجد نسخة المؤلف (الأم) يستحسن أن تعتبر النسخ التى بعد ذلك كلها أصولا يكمل بعضها بعضا ، فلا يوضع معكفات [ ] إلا إذا كانت زيادة خارجة عن النسخ ، أى من عند المحقق ، أو من مرجع آخر غير النسخ ،

---

(١) لعل فى نشر كتاب الأغانى ط. دار الكتب ، وتاريخ دمشق ، والشفاء لابن سينا وكل ما حققه الدكتور رمضان عبد التواب وتحقيق ديوان الشماخ للدكتور صلاح الهادى . نماذج طيبة لما يسمى بـ (النص المختار)

وهذا هو ما عليه العمل الآن ، فقد جاء فى منهج مقابلة كتاب الأغانى الموضوع سنة ١٩٧١ منهج لم يطبع ولكنه بين أيدينا « تعتبر كل النسخ أصـــولا يكمل بعضها بعضا ، ولذلك فلا ينص على النقص فى إحدى النسخ ولا على الزيادة فى بعضها ، ويجرد المتن من علامات [...] ومن التعليقات الخاصة بها ، إلا إذا كان مصدر الزيادة غير نسخ الأغانى ، أو كانت الزيادة تكملة لا بد منها دون أن يكون لها مصدر ».

وكم هـــو جميل هذا الرأى لكن قولهم : « يجرد المتن من علامات الزيادة » فهذا مقبول وحسن ، ولكن قولهم « ومن التعليقات الخاصة بها » أى بالزيادة فإنى لا أرى ذلك بل الرأى عندى أن هذا مخالف لما جرت به العادة وما أوصينا به فيجب التنبيه على النقص أو الزيادة فى الهامش دون أن توضع معكفات فى المتن .

ويستحسن أن لا يوضع فى المتن من هذه النسخ إلا ما يتناسب وروح المؤلف ، وهو الصحيح والأنسب ، مختاراً من النسخ جميعها ، وماعداه فيوضع فى الهامش مما أمكن العثور عليه من نسخ وهذا هو ما نسميه بالنص المختار .

* * *

كثيراً ما تتعرض كتب المجالس والأمالى للتغيير والتبديل ، والزيادة من التلاميذ والرواة ، وبعض المؤلفين أملى كتابه أكثر من مرّة كما مر بنا ، وبين كل هذه الأمالى للمؤلف الواحد فروق بينة كبيرة ، تزيد بابا أو أبواباً ! ففى مثل هذه الحالة يرى برجشتراسر أنه « يجب على الناشر أن يختار إبرازه (أى رواية) واحدة للكتاب ولا يمزجها بغيرها »(١)

---

(١) اصول نقد النصوص : ٢٧ .

وليس برجشتراس أول مبتدع لهذا ، فقد قال الخطيب البغدادى ت (٤٦٣) : «لأصحاب الحديث نسخ مشهورة كل نسخة منها تشتمل أحاديث كثيرة يذكر الراوى إسناد النسخة فى المتن الأول منها ، ثم يقول فيما بعد : وبإسناده إلى آخرها ، فمنها نسخة يرويها أبو اليمان الحكم ابن نافع عن شعيب بن أبى حمزة عن أبى الزناد عن الأعــرج عن أبى هريرة .

ونسخة أخرى عن أبى اليمان عن شعيب أيضاً عن نافع عن ابن عمر ، ونسخة عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبى هريرة .

وسوى هذا نسخ يطول ذكرها . فيجوز لسامعها أن يفرد ما شاء منها بالإسناد المذكور فى أول النسخة ، لأن ذلك بمنزلة الحديث الواحد المتضمن لحكمين ، لا تعلّق لأحدهما بالآخر ، فالإسناد هو لكل واحد من الحكمين ، ولهذا جاز تقطيع المتن فى بابين ، والأكثر على ما تقدم ذكرنا له» (١).

فإذا سأل سائل أى الروايات تستحق أن تنشر ؟ نقول :

للمحقق أن يؤثر النسخة التى بخط المؤلف على التى كتبت بخط غيره ، سواء فى عصره أو بعد وفاته ، ويؤثر المسهبة على المختصرة ، والمصححة على التى فيها خلل ، والتى لها نسخ كثيرة على التى نسخها قليلة ، فإن خالف المحقق هذه القواعد ، فعليه أن يعرّف القارئ بالنسخ التى يتركها ويبين له خصائصها .

ويرى (دى غويه) محقق كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة (٢٧٣) أن ابن قتيبة قد أملى كتابه من كراستــه فى فترات مختلفة ، فكان

---

(١) الكفاية فى علم الرواية : ٢١٤ .

يستعمل في كل مرة عبارات متغايرة ، ويضيف أحياناً عبارات من عنده ، ويهمل عبارات كان قد أملاها في مرة سابقة ، ونص بعض العناوين وخصوصاً في الجزء الأول من الكتاب يختلف في بعضها عن بعض في مختلف المخطوطات . إلى حد ينبغي أنه تنشر مستقلة ، وذلك هو السبب — فيما يرى دى غويه — في أنه لم يرد ذكر بعض الشعراء الممتازين ، في حين أن شعراء أقل شأناً قد ظفروا من الكتاب بمكان يذكرون فيه (١).

ويرى هذا الرأى برجشتراسر فيقول : « فإذا كانت هناك إبرازتان (روايتان) كل واحدة منهما مهمة ، والفرق بينهما كبير لا يمكن إيضاحه بإيجاز ، فالأولى نشرهما جميعا » (٢) .

* * *

وإذا كان الكتاب شائعاً بين العوام أو ما يعبر عنه بالأدب الشعبي مثل كتاب (ألف ليلة وليلة) وكتب الأمثال والسير الشعبية مثل سيف ابن ذى يزن والأميرة ذات الهمة وأبو زيد الهلالى، فإننا نجد القصاص أنفسهم يغيرون ، ويسقطون ، ويزيدون ما سمعوه وما أحبوه من الحكايات والأمثال الشبيهة بما هو موجود في الكتاب ، ولهذا السبب تختلف النسخ بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، وكل نسخة تكاد تحتوى على هيئة خاصة للكتاب !! فمن الصعب أو يكاد أن يكون من المستحيل تقسيم النسخ إلى فئات وروايات معينة ، بل إنها في مثل هذه الحالة تفترق إلى أجناس مبهمة ، لكثرة الفروق في كل ، فيلزم محقق أى كتاب من تلك الكتاب أن يختار جنسا منها : وأن يختار نسخة من نسخ ذلك الجنس ، وينشرها مع التصحيح ما أمكن ثم يضيف باقى نسخ هذا الجنس ويبين المهم منها ، ويصف كذلك الأجناس الأخرى ، لأنه ليس الغرض

---

(١) انظر المقدمة اللاتينية التى كتبها دى غويه عند تحقيقه كتاب الشعر والشعراء : وترجمها الأستاذ وهيب كامل مقدمة الشعر والشعراء : ٤٣ .

(٢) نقد النصوص : ٢٧

هنا الحصول على الهيئة العامة للكتاب ، لأن ذلك محال ، وبخاصة في أمثال كتاب (ألف ليلة وليلة) الذى لانعرف له مؤلفاً ، ولاتاريخاً ، بل الغرض معرفة تطور الكتاب ومصادر أقسامه .

فإذا رجعنا إلى أوائل العهد بتاريخ الآداب العربية وجدنا أن الناس لم يكونوا يدركون تماماً معنى الكتاب ولا التأليف ، بل كانوا يحدثون الأحاديث ويروون الأشعار ، ثم شرعوا يكتبون ، لايريدون التأليف ، بل تذكيراً لأنفسهم ، وأحياناً كانوا يأذنون لبعض أصحابهم فى نسخ هذه الأحاديث ، وكان الناسخ ينسخها أحياناً لنفسه ، فيسقط منها مالا يخصه ، ويضيف إليها من منبع آخر ! ! ولايذكر أن الذى ينسخه منقول من كتاب المؤلف .

وكثيراً من الكتب المنسوبة للقدماء لم يؤلفها المؤلف فى هيئة كتاب ، بل ألفها غيره بعد وفاته مما يحفظه أو يرويه عنه ، أو مما يجده مقيداً بخطه وكان بعض التلاميذ يخرج ما استملاه من الأستاذ فى هيئة كتاب وينسبه إليه ، وأحياناً كان بعضهم يزيد عليه مما سمعه من غيره ، أو أخذه من مصادر أخرى . وينسبه لنفسه ! ويذكر أستاذه فى بعض الأماكن ذراً للرماد ! ويغفله فى البعض الآخــر ! وفى أحيان أخرى كان بعض التلاميذ يخرجون فى آن واحد كتاباً واحداً لأستاذ واحد ، فنجد كتباً عنوانها واحد تنسب إلى عالم واحد ، ولكنها تختلف فى عباراتها وترتيبها ! والدليل على ذلك ماجاء فى مقدمة تهذيب اللغة للأزهرى عند الكلام على الأصمعى قال : « وكان آملى ببغداد كتابا فى النوادر فزيد عليه ما ليس من كلامه ! ! فأخبرنى أبو الفضل المنذرى عن أبى جعفر للغسانى عن سلمة قال :

جاء أبو ربيعة صاحب عبد الله بن طاهر صديق أبى السمراء بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعى فوضعه بين يديه ، فجعل الأصمعى ينظر فيه

فقال : ليس هذا كلامي كله ، وقد زيد فيه علىّ !!! فإن أحببتم أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي فعلت وإلا فلا تقرءوه . قال مسلمة ابن عاصم : فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب وهو أرجح من الثلث ثم أمرنا فنسخناه له »(١) .

ويرى برجشتراسر أن كتاب « فحولة الشعراء » للأصمعي لم يؤلفه الأصمعي ! بل صنعه أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة ٢٥٠ أحد رواة الأصمعي ، فجمع فيه ما كان سمعه من الأصمعي في هذا الموضوع ، ولم يصل الكتاب إلينا إلا في رواية ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ ويستشهد برجشتراسر على أن أبا حاتم وإن كان قد صنف الكتاب فإنه لم يجزه إطلاقا بل روى عنه بأشكال مختلفة(٢) .

وكذلك كتاب (نهج البلاغة) الذى ألفه الشريف الرضي ذكر ابن أبي الحديد في شرحه أنه « ختم كتاب نهج البلاغة بهذا الفصل ، وكتبت به نسخ متعددة ، ثم زاد عليه أن وفى الزيادات التي نذكرها فيما بعد »(٣) ثم ذكر أن ابن أبي الحديد بعد ذلك فصولا من هذه الزيادة وعقب عليها بقوله : « واعلم أن الرضي — رحمه الله — قطع كتاب نهج البلاغة على هذا الفصل ، وهكذا وجدت النسخ بخطه وقال : وهذا حين انتهاء الغاية بنا الى قطع المنتزع من كلام أمير المؤمنين حامدين الله سبحانه على ما من به من توفيقنا لضم ما انتشر من أطرافه ، وتقريب ما بعد من أقطاره ، ومقررين العزم كما شرطنا أولا على تفضيل أوراق من البياض في آخر كل باب من الأبواب ، لتكون لاقتناص الشارد ، واستلحاق الوارد ، وما عساه أن يظهر لنا بعد الغموض ، ويقع إلينا بعد الشذوذ ... »(٤) .

---

(١) مقدمة المؤلف : تهذيب اللغة : ١/١٥ .

(٢) نقد النصوص : ٣٥ .

(٣) شرح نهج البلاغة : ٤/٣٧٨ ط. الميمنية سنة ١٣٢٩ .

(٤) شرح نهج البلاغة ٤/٥٠٦ .

ثم قال ابن أبي الحديد نفسه: « ثم وجدنا نسخاً كثيرة فيها زيادات بعد هذا الكلام . قيل : إنها وجدت فى نسخة كتبت فى حياة الرضى — رحمه الله — وقرئت عليه فأمضاها وأذن فى إلحاقها بالكتاب ونحن نذكرها»(١) .

وهذا فى رأينا من أنواع الحشو أو الإكمال .

الحشو أو الإكمال

أما الحشو interpolation فهو إدخال كلمات أو جمل فى نص لم تكن فيه من قبل ، ولم يقلها المؤلف ، فيزاد على ماقاله بعض الشروح والتعليقات الدخيلة إما للإيضاح أو لأن النص قد استغلق فهمه على الناسخ ، وهذا ظاهر فى (الرسالة) للشافعى تحقيق أحمد شاكر فتجد أنها قد احتوت عدد كثير من القراءات التى كتبها نساخ جهلة أو قراء أشد جهلا ظنوا أن فى الكلم تحريفاً أو خطأ فاستبدلو به غيره وهذا نوع خطير من التزييف لا يتبينه إلا خبير مقتدر .

وقد يدخل الناسخ فى الصلب تعليقات كانت فى الأصل بين السطور أو فى الهوامش، مثال ذلك: ما جاء فى مخطوطه (ربيع الأبرار) للزمخشرى يقول فى سائر نسخه التى وقعت لنا : « قيس بن الحداد الخزاعى » ويقف عند هذا الحد ، ووجدنا العبارة فى كل النسخ هكذا ، إلا النسخة رقم (٤٨٩٤ أدب طلعت) فإنها تقول: « قيس بن الحدادية الحدادية الخزاعى. حداد بالضم من كنانه ، وحداد بالكسر من محاورب » ونحن نرجح أن هذه الزيادة ليست للزمخشرى . وإنما هى من أحد قراء النسخة الأصل وأراد أن يشرح فكتب فى الهامش أو بين السطور هذه الزيادة فجاء الناسخ الذى نسخ عن هذا الأصل واعتبرها تكملة للنص ، فأدخلها فى صلب النسخة

---

(١) شرح نهج البلاغة ٤/٥٠٦ .

ظنا منه أنها تكملة لكلام الزمخشري أو بمقارنة النسخ بعضها ببعض اتضح أن أحد القراء كتبها في الهامش كما سبق أن فصلنا .

ودليل آخر : وجدنا في تجريد الأغاني : ١٥١١/٤ « الحدادية : أم قيس بن محارب بن حفصة . يقال لهم : بنو حداد » ومثل هذا دليل على أن القارئ علق على النسخة الأولى ففعل الناسخ .

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً أن المستشرق » مرجليوث عندما نشر كتاب معجم الأدباء لياقوت وجد في النسخة التي وقعت له عند ترجمة الحصري (صاحب زهر الآداب) ما نصه : « وله عندي كتاب (الجواهر والملح والنوادر كتبه عبد القادر البغدادي) فلم يلاحظ مرجليوث فرق ما بين زمن البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ وزمن ياقوت فأدخل هذه العبارة في الأصل وكأنها من كلام ياقـوت ، وقد يدرك المحقق الفطن ذلك (١) .

وقد يحدث أحياناً أن يكون الحشو متعمداً فيضاف إلى عبارات المؤلف عبارات من عند الناسخ بقصد الإكمال أو التوكيد ، فإن كان عندنا المخطوط الذي تم فيه الحشو المقصود ، فمن الممكن الكشف عنه بما هنالك من مقارنة النسخ ، لكن الذي يحدث في كثير من الأحوال هو أن تكون النسخة الأولى التي أجرى فيها الحشو ومفقودة ، وبهذا يختفي في النسخ المنقولة عنها كل أثر مادي للإضافة .

---

(١) انظر خزانة الأدب للبغدادي ١٦/١ .

الإكمال Continuation

كان أصحاب الكتب الخطية يضيفون فى بعض الأحيان على الهوامش، أو فى أواخر الفصول والأبواب أخباراً وآراء جديدة تتعلق بالباب ، لكنها من غير الكتاب ، ثم تمر الأيام ، وينسخ بعض هذه الكتب فتدخل الزيادة فى الأصل ويثبت الشرح فى المتن ، ويختلط الأمر على المتأخرين فينسب كل ما فى النسخة الخطية المتأخرة إلى المؤلف .

يخبرنا الدكتور أسعد رستم أن الأستاذ جبرائيل جبور عندما درس كتاب العقد الفريد (١) لابن عبد ربه رأى أن ناشرى الطبعات التى بين أيدينا لهذا الكتاب اعتمدوا على نسخة خطية دست فيها جمل كثيرة من الأخبار ! فأثبتوا الأصل والزيادة فى نشراتهم دون أن ينتبهوا إلى الأمر، أو يشيروا إليه . والغريب أن بعض هذه الأخبار المدسوسة كانت ظاهرة لا يحتاج أمر اكتشافها إلى كثير من العناء أو التدقيق (٢) .

وقد راجعت العقد فوجدت أنه قد ترجم فيه فى كتاب (اليتيمة الثانية) للمتقى والمستكفى والمطيع (٣) وقد وضعت فى متن الكتاب . والشىء الغريب أن أصحاب هذه الأسماء كانوا على قيد الحياة بعد وفاة ابن عبدربه، وترى فى ترجمة الأخير أنه خلع نفسه سنة ٣٦٣ هـ أى بعد موت ابن عبد ربه بـ ٣٥ سنة ، وقد استدرك المحققون هذا ونبهوا عليه فى

---

(١) وذلك فى رسالته التى تقدم بها لنيل درجة أستاذ فى العلوم من جامعة بيروت سنة ١٩٣٣ وموضوعها (ابن عبد ربه وعقده) .

(٢) مصطلح التاريخ : ٢٨ .

(٣) العقد الفريد : ١٢٨/٥ وما بعدها .

الهامش ص ١٢٨ وكان الأولى بهم أن ينزلوا هذه التراجم إلى الهوامش لأنها ليست من كلام المؤلف .

وقد رجعت إلى كتاب المعارف لابن قتيبة للاستئناس، فوجدت ترجمة (١) المعتضد بالله (٢) المكتفي (٣) المقتدر موضوعة في هامش الصفحات ، وذلك لأن المحقق رأى أن هؤلاء زمن توليتهم وخلافتهم جاء بعد وفاة ابن قتيبة (٢١٣ — ٢٧٦) ه كما يلاحظ أن من ترجم لهؤلاء الثلاثة لم يأت بأكثر من زمن تولية الوالي ووفاته مما خالف أسلوب ابن قتيبة وأن ترجمة هؤلاء لا توجد إلا في نسخة ب فقط (١) .

والشاهد فيما قدمنا : أن الحشو والإكمال يمكن تمييزهما من خلال العمليات الضرورية لتصحيح نص مخطوطة توجد منها نسخ كثيرة ، حينما تكون لدينا بعض النسخ ممثلة للنص الأصلي قبل الحشو والإكمال لكن إذا كانت جميع النسخ ترجع إلى نسخ قد تم فيها إجراء الحشو والإكمال فينبغي الالتجاء إلى مثل هذا التساؤل : هل أسلوب المخطوطة في كل أجزائها واحد ؟ وهل تسودها من أولها إلى آخرها روح واحدة ؟ وهل لا يوجد تناقض أو انقطاع في تسلسل الأفكار ؟ وحينما يكون لواضع الحشو أو الإكمال شخصية بارزة ومقاصد واضحة فإن من الممكن بواسطة هذا التحليل فصل النص الأصلي وكأننا نستعمل مقصاً . لكن حينما يموج الكلام بعضه في بعض لا يمكن المرء أن يميز مواضع اللحام ! وفي هذه الحالة يكون من الحكمة أن يعترف المرء بعجزه عن تمييزها بدلا من افتراض الفروض ، والعبارات الأصيلة المقحمة جديرة بالإثبات فيقول الأستاذ عبد السلام هارون : « أما العبارات الأصيلة التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى ويؤيدها الفحص فهي جديرة بالإثبات » (٢) .

---

(١) انظر المعارف : ٣٩٤ .

(٢) تحقيق النصوص ونشرها ٦٦ .

وأعتقد أن هذا ليس من الحشو أو الإكمال ، وإنما هي عبارات أصلية نقصت من الأصل في إحدى النسخ للأسباب التي ذكرناها .

* * *

ومثل هذا — الحشو والإكمال — ما فطن إليه نقاد الحديث فقالوا الحديث المدرج : هو الحديث الذي اطلع في متنه أو إسناده على زيادة ليست منه ، وهو من أدرجت الشيء إذا أدخلته فيه وضمنته إياه (١) . وهو : أن يذكر الراوي عقيب الحديث كلاما لنفسه أو لغيره فيرويه مَنْ بعده متصلا ، فيتوهم أنه من الحديث ، وزواة الصحاح والمسانيد ينبهون غالباً على كل زيادة في أحاديثهم مهما تكن هيّنة يسيرة بالنص على أصحابها ، سواء وقعت تلك الزيادة في المتن أو الإسناد ، وذلك لأنهم يخافون إن لم ينصوا على العبارة المدرجة وعلى مدرجيها أن يأتي من ينقلها عن لسانهم ، غير ملاحظ إدراجها فيساعدون بذلك — من غير قصد — على الكذب على رسول صلى الله عليه وسلم الله ، أو على من أدى أحاديث هذا الرسول الكريم ، ولا ريب أن تعمد الإدراج ضرب من الكذب والتدليس .

والإدراج في المتن أكثر ما يكون في آخر الحديث ، فيتطوع بإدخاله بعض الرواة بعبارة منهم يقصدون بها الإيضاح والتفسير ، وقد يوجد هذا الإدراج في أول الحديث أو وسطه ، ووقوعه أوله أكثر من وسطه .

فمن الإدراج في الوسط : ما رواه النسائي من حديث فضالة مرفوعا « أنا زعيم — والزعيم الحميل — لمن آمن وأسلم ، وجاهد في سبيل الله ببيت في ربض الجنة (٢) .

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه ٢٤٥ والمراجع المبينة به .

(٢) علوم الحديث ومصطلحه : ٢٤٥ .

فعبارة « والزعيم الجميل » لم تكن فى أصل الحديث من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما هى مدرجة أدخلها ابن وهب أحد رواة الحديث — تفسيراً للفظ زعيم ، الذى ظنه غير واضح فى السياق .

ومن الإدراج فى أول الحديث : ما رواه الخطيب من طريق أبى قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار » فعبارة أسبغوا الوضوء فى أول الحديث ليست من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم الذى لم يزد على أن قال : « ويل للأعقاب من النار » ولكن أبا هريرة أدرج العبارة السابقة فوهم أبو قطن وشبابة فى روايتهما لها عن شعبة وظناها من قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا من قول أبى هريرة . وقد عرفنا وقوع الإدراج فى هذا الحديث من الروايات الكثيرة الأخرى الخالية من عبارة « أسبغوا الوضوء » وأجدر تلك الروايات بالعناية والاهتمام ما جاء فى صحيح البخارى عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال : « ويل للأعقاب من النار » .

ومن الإدراج فى آخر الحديث ، ما فى الصحيح عن أبى هريرة مرفوعا « للعبد المملوك أجران ، والذى نفسى بيده لولا الجهاد والحج وبرأمى لأحببت أن أموت وأنا مملوك » فرسول الله صلى الله عليه وسلم اكتفى بقوله : « للعبد المملوك أجران » غير أن أبا هريرة تكفل بإيضاح هذين الأجرين بقسمه تمنّى الرق ، ومثل هذه الأمنية يستحيل أن تساور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى جاء بتعاليمه يدعو إلى تحرير الرقيق ، فضلاً عن أمه عليه السلام التى توفيت وهو صغير ، فلا يمكن قطعا أن تكون العبارة من قوله صلى الله عليه وسلم (١) .

---

(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه : ٢٤٥ وما بعدها والمراجع المبينة به .

ودواعى الإدراج كثيرة منها تغيير بعض الألفاظ الغريبة ، وقد عرف رجال الحديث الطريق إلى معرفة المدرج ونبهو على ذلك .

* * *

وعلى المحقق أن يشير فى الهامش إلى اختلاف النسخ أى اختلاف الروايات فيثبت فى المتن ما يرجح أنه صحيح ، بعد دراسة يقوم بها لكل رواية ، ويضع فى الهامش الروايات المغايرة والمصحف والمحرف .

وقد أخبرنا القاضى عياض عندما تناول ضبط الروايات فى الحديث قائلا : « هذا مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه ؛ وإلا تسوّدت الصحف ، واختلطت الروايات ، ولم يحل صاحبها بطائل ، وأولى ذلك أن يكون الأم على رواية مختصة ، ثم ماكانت من زيادة الأخرى ألحقت أو من نقص أعلم عليها ، أو من خلاف خرج فى الحواشى ، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من : اسمه أو حرف منه للاختصار ، لاسيما مع كثرة الخلاف والعلامات .... ولا يغفل المهتبل بهذا عند كثرة العلامات ، واختلاف الروايات تقييد ذلك أول دفتره ، أو على ظهر جزئه ، أو آخره والتعريف بكل علامة لمن هذه ، لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن ، وكبر السن ، واختلال الذكر فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه (١) » .

ثم يقول النواوى : « ولا ينبغى أن يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس وإن فعل فليبين فى أول كتابه أوآخر مواده (٢) .

---

(١) الإلماع : ١٨٩ وما بعدها (باب ضبط اختلاف الروايات) وانظر التقريب والتيسير ٢٩٠ وما بعدها .

(٢) التقريب والتيسير : ٢٩٠ .

ويعد هذا المنهج أدق منهج عرفه المستشرقون والمعاصرون من أبناء العربية ، إذ يوجبون أن توصف النسخ فى المقدمة، ويرمز لكل منها عند الاختلاف برمز ، والمعتاد استخدام حروف المعجم رمزاً إلى النسخ ،وإذا كانت النسخ قليلة اكتفينا بأخذ الحروف على ترتيب المعجم فنسمى النسخة الأولى (أ) والثانية (ب) وهكذا . ولو أمكننا أن نرتبها على قدمها لكان ذلك أحسن فنرمز للنسخة القديمة بالرمز (أ) والتى تليها فى القدم بالرمز (ب) إلخ ..... وإن كان عدد النسخ كبيراً احتجنا إلى نظام فى تقسيم الرموز ،فنشير إلى النسخة بأول حرف من اسم المدينة ، أو دار الكتب التى تحفظ فيها النسخة .

وعند وجود زيادة فى نسخة من النسخ لا توجد فى النسخة المعتمدة فتضاف الزيادة إلى النسخة المعتمدة ويشار إلى ذلك فى الهامش ، و ذلك إذا تحقق أن الزيادة من أصل الكتاب ، وليست حشوا ولا إكمالا — كما بينا — من الناسخ أو من غيره ، وإلا فيمكن الإشارة إليها وإثباتها فى الهامش كما فعل محقق كتاب المعارف فيما بينا .

ويرى المعاصرون أنه يسمح للمحقق بإضافة حرف أو كلمة يعتقد أنها سقطت من المتن ، على أن يضع ذلك بين معكوفتين [ ](١) وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو متنه ، وبتجديد ما اندرس من كتاب فى الحديث ، فقد ذكر ابن كثير أنه « إذا سقط من السند أو المتن ما هـو معلوم فلا بأس بإلحاقه ، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب »(٢) ويفسر ، وإذا كان فى الكتاب سقط لا يتغير المعنى به كلفظ (ابن) أو حرف من الحروف فلا بأس من

---

(١) انظر قواعد تحقيق النصوص : ١٦ والباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر ١٤٦ — ١٤٧ .

(٢) اختصار علوم الحديث : ١٦٣ .

إتمامه من غير بيان أصله ، وكذلك إذا كان يغير المعنى ، ولكن تيقن أن السقط سهو من شيخه ، وأن من فوقه من الرواة أتى به ، وإنما يجب أن يزيد كلمة (يعني) كما فعل الحافظ الخطيب ، إذ روى عن أبي عمرو ابن مهدي عن القاضي المحاملي بإسناده عن عروة عن عمرة (تعني عن عائشة) أنها قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدني إليّ رأسه فأرجّله . قال الخطيب : كان في أصل ابن مهدي : عن عمرة أنها قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدني إليّ رأسه فأرجله . فألحقنا فيه ذكر عائشة إذا لم يكن منه بد ، وعلمنا أن المحاملي كذلك رواه ، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبو عمرو قلنا فيه : تعني عن عائشة رضي الله عنها ؛ لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك .

وإذا درس من كتابه – أي ذهب بتقطيع أو بلل أو نحوه بعض الكلام أو شك في شيء مما فيه ، أي مما حفظ وثبته فيه غيره من الثقات واطمأن لطلبه إلى الصواب جاز له إلحاقه بالأصل ، ويستحسن أن يبين ذلك ليبرأ من عهدته ويعقب على ذلك فيقول : هذا رأي علماء الفن .

والذي أراه في كل هذه الصور وأعمل به فيما أحققه أن الواجب المحافظة على الأصل مع بيان الصحيح بحاشية الكتاب ، إلا إذا كان الخطأ واضحاً ليس هناك شبهة في أنه خطأ فيذكر الصواب ويبين في الحاشية نص ما كان في الأصل أداء للأمانة الواجبة في النقل .

وقد يكون في النص نحو « عبد الله مسعود » فلا ريب أن ذلك يكون سهوا من المؤلف فإثبات (ابن) لا ضير فيه ولا إخلال بالأمانة ،

وقد يكون فى نص المتن نحو : « بنى الإسلام خمس » فلا جرم أن صوابه : « على خمس » فإلحاق (على) ليس فيه عدوان على الكتاب ، ولا على صاحبه ، وكذلك إذا كان المتن « بنى الإسلام على على خمس » كان المحقق فى حلّ أن يحذف الحرف الزائد ، على أن ينبه على المحذوف .

وترى الدكتورة عائشة عبد الرحمن أنه « إذا لم يمكن استكمال سقط من أصول ومصادر أصلية ، فمحظور أن يكمله المحقق من عنده ؛ بل يترك الأصل كما هو ، ويثبت فى الهامش ، إشارة إلى موضع السقط ومقداره » ثم تقول : « وقد تورط بعض المحدثين فأكملوا مواضع السقط فى المخطوط بكلمات من عندهم حسبوها تلائم السياق ! فكانوا كمن يضع ذراعاً لتمثال فينوس » (١) ولعلها تريد بذلك السقط الكثير .

والرأى عندى ذهب إليه الأقدمون وتابعهم المحدثون من أمثال الدكتور صلاح الدين المنجد والأستاذ عبد السلام هارون والشيخ أحمد شاكر وغيرهم من المعاصرين ، فقد قال صاحب التقريب والتيسير : « وأحسن الإصلاح بما جاء فى رواية أو حديث آخر ، وإن كان الإصلاح بزيادة ساقط : فإن لم يغاير معنى الأصل فهو على ما سبق ، وإن غاير تأكد الحكم بذكر الأصل مقروناً بالبيان ، فإن علم أن بعض الرواة أسقطه وحده فله أيضاً أن يلحقه فى نفس الكتاب . . . كما إذا درس من كتابه بعض الإسناد أو المتن فإنه يجوز استدراكه من كتاب غيره ، وإذا عرف صحته وسكنت إليه نفسه إلى أن ذلك هو الساقط ، كذا قاله أهل التحقيق ومنعه بعضهم . . . فإن وجد فى كتابه كلمة غير

---

(١) محاضرات تحقيق التراث فى دار الكتب سنة ١٩٦٧ : ٨٣ .

مضبوطة أو أشكلت عليه جاز أن يسأل عنها العلماء ويرويها على مايخبرونه»(١) وهذا هو ما عليه العمل الآن .

* * *

وإذا كان المؤلف نقل نصوصاً من مصادر ذكرها ، فنعارض هذه النصوص على أصولها ، ويشار فى الهامش إلى ما فيها من زيادة ونقص كأن يقال : هذا النص فى كتاب كذا باختلاف فى اللفظ أو بزيادة أو غير ذلك .

ولا يجب أن نهمل الروايات الفرعية التى توجد فى بطون الكتب ، ويستحسن أن نقدم رواية الأصل عليها ، إلا إذا كانت مصحفة فهنا يجب أن نجعل فى المتن الرواية الثانوية وننزل فى الهامش رواية الأصل .

وإذا كان المؤلف قد اقتبس شيئاً من كتاب آخر ، وهذا الكتاب الأصل موجود ، عندنا فينبغى أن يحذر المحقق كل الحذر من إدخال أى زيادة يجدها فى الكتاب الأصل فربما كان المؤلف قد أتى بالقطعة التى يذكرها من حفظه هو دون أن يكون قد اطلع على الكتاب الذى أخذها منه ، وربما كان قد غير اللفظ الأصلى عن عمد ، فلو صححنا ذلك الجنس من الخطأ لغيرنا الكتاب وأدخلنا فيه ما ليس منه ، ووظيفة المحقق هى الرجوع إلى ما كتبه المؤلف لا إلى ما كان أولى له أن يكتبه.

وفى كثير من الأحيان قد لا يذكر المؤلف مصادره فإذا عرفها المحقق ورد كل نص إلى مصدره كان أحسن وأدعى إلى الاطمئنان إلى صحة النص ، ومثل هذه الأمور يلجأ اليها للتأكد من صحة النص وتوثيقه .

---

(١) التقريب والتيسير ٣١٩ — ٣٢٠

وقد يقرأ عالم كتابا ويصحح بعض ألفاظه (١) والألفاظ المصححة تزيد فى قيمة النسخة ، فإذا وافق المحقق على التصحيح أثبته فى المتن وأشار إلى الأصل فى الهامش ، ولا بد بصورة عامة من الإشارة فى الهامش إلى كل ما يوجد من تعليق فى هامش نسخة ما (٢) .

* * *

ونعود إلى الحديث الذى وعدنا به عن الشواهد من القرآن الكريم، فإننا ذكرنا أن برجشتراسر يرى أن « الآيات القرآنية التى يؤتى بها لا يجوز أن يصحح الناشر حروفها ، ونقطها ، بناء على ما يقرأ فى نسخ مصاحفنا اليوم ، وربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين ، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتين عندنا اليوم ، فيكون التصويب تغييراً لكلام المؤلف وتباعدا عنه » (٣).

ويضرب مثالا على ذلك بالكتاب الذى نشره للزمخشرى « المفصل » فقد رأى أن فيه بعض آى القرآن محرفة فتركها كما هى ويقول : « فوجب على الناشر ألا يصحح الخطأ ، لأن ذلك خلاف وظيفته التى هى الرجوع إلى ما كتبه المؤلف »(٤) وقد رأى هذا الرأى أيضاً الدكتور محمد حمدى البكرى فى محاضراته بكلية الآداب سنة ١٩٦١

---

(١) وذلك كما كان يفعل الشنقيطى فى نسخته الخاصة من الأغانى والتى اعتمد عليها محققو دار الكتب .

(٢) انظر قواعد تحقيق النصوص ١١ و الدكتور صلاح الدين المنجد .

(٣) أصول نقد النصوص و نشر الكتب ٤٣ .

(٤) أصول نقد النصوص ٤٢ .

والرأى عندى ما ذهب إليه العلموى فيما ذكره روزنتال «أنه لا يجوز أن يصلح كتاب غيره إلا بإذن وقلت (العلموى) : وهذا محله فى غير القرآن» وسائر المحققين المعاصرين يرون أن الشواهد القرآنية لما لها من التقدير الدينى لا بد أن توضع فى نصابها ، لأن القرآن نقل إلينا بالتواتر والجميع يكتشفون فى كثير من الكتب التى يحققونها أخطاء فيردونها إلى الصواب .

ويضرب لنا الأستاذ عبد السلام هارون أمثلة فيقول : وقد كشفت فى أثناء تحقيق لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة لم أستطع إلا أن أردها إلى أصلها ومن أمثلة ذلك فى الجزء الرابع ص٧ : « فَلَمَّا أتَوْا عَلَى وَادِى النَّمْـل » وهى « حَتَّى إذا أتَوا » وفى ص ١٥٩ «عَلَىَّ أن لا أقُول عَلَى اللهِ إلاَّ الْحَقّ فأرْسِلِ معى بَنى إسْرائِيل » وهى « إلاَّ الحق قد جئتكم ببينة مِنْ رَبِّكُم فأرْسِلِ معِى بنِى إسْرائيل»(١) وإنما اسهبت فى تلك الأمثلة لأنبه على أمرين :

أما أحدهما : فإنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل فى تحقيق الآيات القرآنية وألا يركن إلى أمانة غيره فى ذلك مهما بلغ قدره .

وأما الآخر : فإن التزمت فى إبقاء النص القرآنى المحرف فى الصابة كما هو فيه مزلة للأقدام ، فإن خطر القرآن الكريم يجل عن أن نجامل فيه مخطئاً ، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر .

والمسألة خلافية قديمة بحثها العلماء وأبانوا فيها وجه الصواب فقال القاضى عياض (ت ٥٤٤) :« الذى استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم حتى اطردوا ذلك فى كلمات من القرآن استمرت الرواية فى الكتب عليها ، بخلاف

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها .

التلاوة المجمع عليها . . . لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفى حواشى الكتب ويقرءون ما فى الأصول على ما بلغهم (١) .

إذاً فالمسألة قديمة وهى متحققة فى المذهبين إذا نبه المحقق على ما كان غاية الأصل الذى حققه مما هو واضح الخطأ .

وتحقيق النصوص القرآنية لا يكفى فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات ، وكتب التفسير مثل : القرطبى أو الطبرى وأبى حيان الغرناطى ، ففى كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع ثم العشر ثم الأربع عشرة ثم كتب القراءات الشاذة . .

ويجدر بالمحقق أن ينسب كل قراءة تخالف قراءة الجمهور .

وأما نصوص الحديث فإنه يجب أن تختبر بعرضها على مراجع الحديث اقـراءة نصها وتخريجها إن أمكن التخريج ، وتعدد روايات الحديث يدفعنا إلى أن نحمل المؤلف أمانة روايته فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك ، ولندع للتعليق ما يدل على ضعف روايته أو قوتها .

وهذا أيضاً هو واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص المضمنة من الأمثال والأشعار ونحوها ، فيجب أن يتجه إلى مراجعها ليستعين بها فى قراءة النص وتخريجه إن أمكن التخريج ، ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف إذا أيقنا أن ما فى النسخة هو ما قصده المؤلف ،

---

(١) الألماع : ١٨٥ - ١٨٦ وانظر الباعث الحثيث لابن كثير ط ٣ : ١٤٥ وانظر التقريب والتيسير : ٣١٨ .

وأراده ، ولا سيما إذا كان يبنى على تلك الروايات حكماً خاصاً ، فهذا قيد شديد يحرم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل .

وهذه الضروب الثلاثة ١ — القرآن ٢ — الحديث ٣ — الأمثال والأشعار : هى ما يجب فى تحقيقها الدقة والحرص والتريث ، وليس معنى هذا أن نستهين بغيرها ولكن معناه أن نبذل لها من اليقظة ونستشعر لها من الحرص ما يعادل خطرها البالغ (١) .

ومن المعروف أن الرعيل الأول من الرواة كانوا يتشددون فى الرواية باللفظ والنص ، ولا يتساهلون حتى بالواو والفاء ، وكان أحب إلى أحدهم — كما قال الأعمش — « أن يخر من السماء من أن يزيد فى الحديث واواً أو ألفاً أو دالا » .

وما أكثر الأمثلة التى تشير إلى تردد الراوى بين لفظين حرص الراوى نفسه على التصريح بكل منهما ، مخافة أن يلفظ بغير لفظ النبى صلى الله عليه وسلم ، وذلك كما فى حديث أبى مالك الحارث بن عاصم الأشعرى الذى أوله قوله عليه السلام : « الطهر شطر الإيمان » فإن فيه بعد ذلك « وسبحان الله والحمد لله تملآن — أو تملأ — ما بين السماوات والأرض » فقد شك الراوى هل العبارتان كلتا هما تملآن — بالتثنية — أم تعدان عبارة واحدة (تملأ) بالإفراد فأثبت الراوى اللفظين ورعا واحتياطاً .

ولعل عمل البكرى المتوفى سنة ٤٨٧ فى كتابه (اللآلى فى شرح آمالى القالى) يعتبر تحقيقاً علمياً لكتاب الأمالى . فقد وقف أبو عبيد البكرى على الأصول التى انستقى منها القالى أماليه ، فمكنه ذلك من الوقوف على مواضع الوهم عنده ، والاختلاف فى الأمالى بعد معارضتها بالأصول التى عنده (٢)

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها : ٤٧ — ٤٨

(٢) انظر مقدمة سمط اللالى .

ويذكر البكري في مقدمة هذا الكتاب أنه شرح فيه ما أغفله القالي فقال: « وبيّنت من معاني منظومها ومنثورها ما أشكل ، ووصلت من شواهدها وسائر أشعارها ما قطع . ونسبت من ذلك إلى قائليه ما أهمل، وكثيراً ما يرد البيت المفرد والشعر الغفل المجرد . . . وذكرت اختلاف الروايات فيما نقله أبو علي ذكر ناقد ، ونبهت على وهم فيه تنبيه منصف لا متعسف ولا معاند ، محتج على ذلك بالدليل والشاهد » .

فالقارئ يرى من هذا ومن صنعة القاضي عياض عندما حقق الأمهات الثلاث : موطأ مالك ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم وأفرد لذلك كتابا سماه (مشارق الأنوار على صحاح الآثار) فقد تولى إتقان ضبط هـذه الأمهات بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها ، ولا يبقى إهمال يبهمها ، فإن كان الحرف ممـا اختلفت فيه الروايات نبه على ذلك وأشار إلى الأرجح والصواب بحكم ما يوجد في حديث آخر ، أو يكون هو المعروف في كلام العرب ويقول : « ودعت الضرورة عند ذكر ألفاظ المتون وتقويمها إلى شرح غريبها وبيان شيء من معانيها ومفهومها دون نقص لذلك ولا اتساع إلا عند الحاجة لغموضه ، أو الحجة على خلاف يقع هنالك في الرواية أو الشرح ، إذا لم نضع كتابنا هذا لشرح لغة وتفسير معان بل لتقويم ألفاظ وإتقان » (١) .

والكتاب المذكور بتمامه يعد في نظـر أهل الفن تحقيق على أحدث أساليب التحقيق للكتب المذكورة .

ولعلكم ترون في هذين المصدرين ومثلهما الكثير في الأدب واللغـة والشروح منهجاً طيباً للتحقيق عند القدماء .

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار المقدمة .

التعليقات

قيل قديماً حلية الخرائد : الحلق فى زفاريها وحلية الدفاتر : اللحق فى حواشيها ، والمغاربة يقولون : الدُّرر فى الطرر . وقيل للخوارزمى عند موته ما تشتّهى ؟ قال : النظر فى حواشى الكتب(١) .

فالقـــدماء كانوا لا يرون بأساً بكتابة الهوامش ، والفوائد ، والتنبيهات واختلاف رواية أو نسخة ، وكانوا يُوجبون ألا يكتب فى آخر ذلك (صح) ونحو ذلك ، لئلا يوهم أن ذلك من الأصل ، بل الواجب أن يضع لمثل هذه التخريجات أرقاماً حسابية فى المتن ، ثم يضع مثلها فى الهامش ، وذلك لتمييز هذا عن تخريج الساقط فى الأصل ، وبعضهم يكتب على أول المـــكتوب فى الهامش من ذلك (فائدة) أو صورة (حـ) رمزاً لحاشية وبعضهم يكتب ذلك فى آخره وقالوا : « لا ينبغى أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل .. ولا يسوده بنقل المسائل والفـــروع الغريبة ولا يكثر الحواشى كثرة تظلم الكتاب » (٢) .

وفى الوقت المعاصر يراد بالتعليقات : شرح بعض الألفاظ الغريبة ، والتعريف بالأعلام ، والبلدان ، وتخريج الأحاديث ، والأشعار ، وبيان السورة ورقم الآية ، وذكر الدواوين ، والكتب الأصلية التى وردت فيها الأشعار والأرجاز التى فى المتن ، وتوضيح الإشارات التاريخية والأدبية .

---

(١) انظر الزمخشرى ربيع الأبرار المخطوطة رقم ٥٩٢ ادب تيمور ص ٧٧ آ .

(٢) انظر الدرالنضير ١٨٣ والمعيد١٣٩ ومجلة معهد المخطوطات مايو سنة ١٩٦٤ .

وما يقتضيه التعليق أيضاً : ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض ، فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في المتن فمن المستحسن أن يشير المحقق إلى الصفحات السابقة ، وإن استطاع التنبيه في الصفحات الماضية إلى ما سيأتي في اللاحقة ، أصبحت الفائدة أعم وأنفع ، وأضاء الكتاب بعضه ببعض .

* * *

ولكن بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمي إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من الكتاب ، وهذا إن أعجب بعض العلماء فإنه لم يعجب الكثير منهم . ولقد ذكرت بعضاً مما سجله الأقدمون ، وأخذ به جمهور المحدثين . فلا نجلوا يلفت نظر قارئه إلى أنه أحيانا يزيد ناشرو النصوص عملهم صعوبة وطولا أكثر مما هو ، بأن يضيفوا على أنفسهم وضع شروح بدعوى الإيضاح ، والمصلحة تقتضي الانصراف عن ذلك ، وعدم وضع أي تعليق ، لا ينتسب إلى الجهاز النقدي بالمعنى الحقيقي »(١) .

وبمثل هذا نادى الدكتور إبراهيم مدكور فقال بصدد حديثه عن التحقيق : « وله أن يعلق عليه ويشرح غامضه ، على ألا تطغى الحواشي والتعليقات على النص نفسه (٢) » .

وبالمثل يرى الدكتور صلاح الدين المنجد أن « غاية التحقيق : هو تقديم المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه دون شرحه ، إن الكثرة من الناشرين (المحققين) لا تتنبه إلى هذا الأمر فتجعل الحواشي ملأى بالشروح

---

(١) انظر هامش ص ٨٤ من النقد التاريخي والمراجع المبينة به .
(٢) نظرة إلى تاريخ التراث العربي : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما

والزيادات : من شروح للألفــاظ وترجمات للأعلام ونقل من كتب مطبوعة وتعليق على ما قاله المؤلف ، كل ذلك بصورة واسعة ممــلة قد تشغل القارئ عن النص نفسه ولم توجد فى المخطوط » (١) .

ولم يخرج الدكتور حسين نصار عن هذا المنهج ،فإنه يرى أنه بعد أن يوثق المحقق النص ويقومه يبقى أمام المحقق أن ييسر على القارئ فهم النص . فيقول : « وهو مخير فى هذا العمل إن شاء قام به وإن شاء أغفله، ومن المحققين من يطيل فى هذا النوع من التعليقات ولـكنى أرى التخفف فيه واجب ، والإلصار التحقيق تأليفاً » (٢) .

فإذا كانت مرحلة توثيق المخطوط قد وصلت بنا إلى صحة نسبه ، وصحة إسناده ، فإن صحة النسب والإسناد لا تمنع أن يكون النص نفسه قد تعرض لآفات الرواية من التشويه والتحريف والبتر والإضافة . ومن هنا يكون تحقيق النص ليس مجرد خدمة يتطوع بها المحقق ، وتعد إضافة يمكن الاستغناء عنها ، جملة ويستعين المحقق فى إصلاحه الخلل بالمراجع المختلفة : فالمعاجم لإقامة اللغة ، والكتب التى تعالج ما يعالجه المخطوط من موضوعات لتبرئته من الأخطاء الموضوعية والمصادر للتخلص من شوائب التحريف .

ومن المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلا عن التعليقات الضرورية ، لأنه لا ريب أن الكتب القديمة بما تضمنت من معارف محتاجة إلى توضيح يخفف ما بها من غموض ، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ والاطمئنان إليه .

---

(١) قواعد تحقيق النصوص ص ١٠

(٢) محاضرات فى علوم اللغة والأدب ٢٥ الدورة التدريبية للجامعة العربية سنة ١٩٧١ .

أى أن ممـــا يتصل بتصحيح النص وتحرير عبارته وتأديته إلى القارئ تأدية صحيحة : تحقيق معانيه ، وتمكين القارئ من فهمه فهما صحيحا .

فعلى المحقق أن ينسب من الشواهد الشعرية ما لم يكن منسوباً إلى قائله ، وأن يضيف فوائد أخرى تخدم النص مبنى ومعنى ، كأن تكون للبيت رواية أخرى أو أن يكون البيت قد شاع بوجه غير مقبول ، فإن على المحقق أن يثبت الرواية الصحيحة ، أو أن يكون البيت قد شاعت نسبته إلى شاعر ، والصحيح الذى غاب لسبب من الأسباب أن ينسب إلى آخر ، وما أكثر هذا الشعر فى القديم .

ومن منهج التحقيق فى أيامنا أن يعرف المحقق بالأعلام وهو شىء حسن على شرط أن يكون العلَم ممن لم يعـــرفه إلا خاصة الخاصة ، أو أن يكون العلم قد ورد مشاراً إليه بشهرته أو لقبـــه أو كنيته ، فيكون من المناسب تعريفه بإيجاز ؛ كأن يقال : (أبو عمرو) فيشار إليه أنه أبو عمرو الشيبانى ، وليس أبا عمرو بن العلاء ؛ لأن الثـــانى يذكر على الأكثر كاملا ، أما الأول فيكتفى فيه بالكنية . أو قد يرد العلم بشهرته كأن يقال : كقول (الطائى) ولا بد من الإشارة إلى أنه أبو تمام ، لغلبة الطائى عليه أكثر من البحترى الذى ينص عليه بالبحترى أو أبو عبادة ، والأغلب ألا يراد بالطائى (حاتم) ؛ لأن ذلك يذكر بقولهم : (حاتم الطائى) أما أن يترجم لكل علم فليس ذلك من التحقيق فى شىء ، ولست أدرى وجها للتعريف بعلى بن أبى طالب وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وأبى بكر الصديق وامرئ القيس وعنتره والفرزدق وجرير والأخطل وغيرهم وغيرهم على نحو ما فعل غير واحد فى أيامنا . .

ومن التعليقات غير المفيدة : إثقال الهامش بشروح لغوية هى فى غاية الوضوح كأن يشرح المهنّد بالسيف ، والكنانة بجعبة السهام ،

والوغى بالحرب ، والمفازة بالصحراء ، والثريا بالنجم ، ومثل هذا كثير فى الدواوين التى يخرجها المحققون فى عصرنا .

وربما كانت هذه الشروح مضللة كأن يعمد المحقق إلى شرح (الكاهل) فيأتى بكل المعانى التى وردت فى هذه المادة فى (لسان العرب) فى حين أن المراد بالكاهل فى البيت أحد المعانى الكثيرة المختلفة ومثل هذا كثير أيضاً .

وهناك نمط أو منهج من التحقيق يأخذ نفسه باستقصاء الشواهد الشعرية فيتتبع البيت فى الكثير جداً من المراجع التى قد تبلغ الخمسين مرجعاً للبيت الواحد ، رأيته أول ما رأيته فى كتاب(قواعد الشعر)(١) لثعلب بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، فمثلا عندما ذكر ثعلب قول الشماخ فى عرابة :

رأيت عرابة الأوسى تسمو ... إلى الخيرات منقطع القرين
إذا ما راية رفعت لمجد ... تلقاها عرابة باليمين

يعلق الدكتور المحقق على هذين البيتين فيقول :

البيتان فى ديوانه ص ٩٧ وهما فى الكامل ٩/٧٥ ، ١٤/٣٩٦ والعقد ٢٨٨/٢ والحماسة البصرية ٢٢/١ والأغانى ١٠١/٨ ، ١٠٦/٨ ، وشرح القصائد السبع ٥/٥٧٥ وفيه « الأوسى ينمى » « ... إذا ما غاية » والعمدة ١٩/١ ، ١٤٩/٢ وفيه « إلى العلياء » واللسان « يمن » ٤٦١/١٣ وتاريخ الطبرى ٥٠٥/٢ وشرح الشافية ٣٠٤/٤ والخزانة ٤٥٣/١ ، ٢٢٣/٢ فى قصيدته ، وجمع الجواهر ٦/٥١ « ينمى » وأمالى القالى ٢٧٤/١ والمصون ٩/١٨٥ والبديع لأسامة بن منقذ ٦/٢٩١ ونقد الشعر ٣٧ رقم ١٩٠ — ١٩١ والشعر والشعراء ١٨/١٧٩ والمختار من شعر بشار ١٦/١٨٢ والأول فى اللسان (قطع) ٢٨٤/٨ والمعارف ٨/٤٤ ، والعين

(١) قواعد الشعر لثعلب بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب : ٣٧ — ٣٨ .

١/١٥٤ وغير منسوب فى شرح التبريزى للحماسة ٩/٧٩٣. وفيه اللوسى « ... إلى الغايات » والكامل ١٦/٩٥ والثانى فى أسرار البلاغة رقم ٤٣١ ص ٣٣٢ مع مصادر أخرى وتأويل مشكل القرآن ٩/١٨٨ ، والسمط ١/٦٧ والأغانى ٦٩/١١ ، ١٤/١٤ والمسلسل ٢/٢٥٦ وأمالى ابن الشجرى ٢/١٦٥ واللسان (عرب) ١/٥٩٣ والتاج (عرب) ١/٣٧٦ وجمهرة اللغة ١/٢٦٧ وفيه « رية » وهو تحريف . ٣/١٨١ والفاخر ١٦/١٠٦ وفيه « غابة » ويروى غير منسوب فى شجر الدر ١/١٢٧ والأزمنة للمرزوقى ١/٩٩ ونهاية الأرب ٢٦/٤ كما ينسب فى الصحاح (عرب) ١/١٨٠ (يمن) ٦/٢٢٢٠ للحطيئة انظر كذلك للتـــاج فى الموضع السابق (١) .

وهذا نموذج واحد ممـا فى الكتاب كله الذى يسير على هذا المنهج بل فى كل الكتب التى حققها الدكتور رمضان عبد التواب مثل القوافى للمبرد ، والتذكير والتأنيث مع تحقيق رسالة أبى موسى الحامضى ، والأمثال للسدوسى ، وكتاب البئر لابن الأعرابى ، والحروف للخليل .

وكنت أظن أن هذا المنهج لن يتبعه الأستاذ المحقق إلا فى الكتب الصغيرة الحجم إلى أن عملت متتلمذا له سنة ١٩٧٢ فى مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ، فرأيته يأخذ نفسه بهذا المنهج وهذا الاستقصاء ، حتى فى أكبر الكتب التى أسندت إليه لتحقيقها والإشراف عليها من مثل شرح السيرافى لسيبويه ، وغير ذلك ، وقد جمعتنى عشرات الجلسات العلمية الخاصة بالدكتور رمضان فضلا عن تلمذتى له فاستفسرت منه عن سر كثرة مراجعه فى الشعر ، فأخبرنى أنه متأثر فى هذا الصنيع

---

(١) الهامش رقم ٦ ص ٣٧ - ٣٨ من قواعد الشعر بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وما وضعت تحته خطا فانه زيادة يعدها المحقق للطبعة الثانية ، وقد وضعها زيادة بنفسه عندما أهدانى نسخة من الكتاب .

بالأستاذ المحقق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى فى تحقيقاته فقد كان يستقصى كذلك فى الكتب التى حققها من قبل مثل اللآلى لأبى عبيد البكرى وديوان حميد بن ثور ، وكذلك ديوان سحيم ، والمتصفح لهذه الكتب يجد أن الأستاذ عبد العزيز الميمنى مستقص أيضاً ، لكن على نهج قد يخالف نهج الدكتور رمضان إذ لا يضع المرجع إلا إذا أفاد جديداً .

ولا غرابة إذا وجدنا الدكتور صلاح الهادى فى تحقيقاته يتخذ هذا المنهج أيضاً فيلتقى هواه بهوى الدكتور رمضان عبد التواب ، بل وقد يشتركان فى تحقيق كتاب فيتخذان خطة موحدة وهى : الاستقصاء للشواهد الشعرية ، فإذا رجعت إلى ديوان الشماخ بتحقيق الدكتور صلاح الهادى تجده كذلك . وفى الكتب التى اشتركا ويشتركان فى تحقيقها تجدهما متحدين فى هذا المنهج ، ويسيران فى نفس الطريق ، ولعل شدة الصحبة هى التى ألفت بينهما فى المنهج وقد كان بين ثلاثتنا مناقشات تطول وتقصر ولم تخل جلسة من الإفادة الطيبة التى أحمدها لهما .

لكن — والحق يقال — إن تعداد المصادر قد يفيد الباحث فى بعض الأحيان ، وقد يلفت نظره ويضع يده على مراجع لم تعهد له فى مثل هذا الموقف ، وهذا من أهم الأمور التى ينتظرها شادى التحقيق ، بل حتى من تمرسوا به وعرفوا مواطنه ، ولعل من المفيد أن أشير إلى أن هذا المنهج قد سبق به المستشرق رودلف جاير فى تحقيقه لكتاب (الصبح المنير فى شعر أبى بصير) ميمون بن قيس بن جندل الأعشى ، والأعشين الآخرين ؛ فقد كان الناشر يعدد المراجع للبيت الواحد ، ولكن جعل لها قسما خاصاً فى آخر الكتاب .

وكذلك المستشرق الألمانى (ريتر) حين نشر (أسرار البلاغة) لعبد القاهر الجرجانى كما أخذ بشىء منه المستشرق الأمريكى (فون غرنباوم) تقرأ فى أسرار البلاغة للجرجانى شواهد بلاغية من أشعار المتقدمين : جاهليين وإسلاميين وعباسيين . فكان على المحقق (ريتر) أن ينسب من هذه الشواهد ما لم يكن منسوباً إلى قائله ، وأن يضيف فوائد أخرى تخدم النص مبنى ومعنى ، كما فى تحقيقات الميمنى ، كأن تكون للبيت رواية أخرى ، أو أن يكون البيت قد شاع بوجه غير مقبول ، فجاء المحقق وأثبت الرواية الصحيحة .... إلخ . فلم يهتم ريتر بمثل هذه الفوائد ، بالرغم من خدمته الدقيقة للنص ، ومقابلته بين الأصول للكتاب ، بل راح يذكر المظان التى ورد فيها الشاهد ، ولابد من ذكر الأمثلة على ذلك فأقول : جاء فى من ٢٤٥ من نشر ريتر لأسرار البلاغة .

وكذلك قوله (من الطويل) :

إذا أنت أكرمتَ الكَرِيمَ ملكْتَه

وإن أنْتَ أكرمْتَ اللَّئيمَ تَمرَّدَا

ووضْع الندى فى مَوْضِـع السَّيف بالعُلاَ

مضِرٌّ كوَضْعِ السَّيْفِ فى مَوْضِـع النَّدَى

إنه حسن أن يزيد الناشر فيشير إلى بحر البيتين ، ولكنه يعود فى الهامش فيقول تعليقاً على البيتين : (للمتنبي ديوانه : ٢٨٨/١) ولو اكتفى بهذا لكان عملاً طيباً ، ولكنه يعود فيقول : « الواحدى ٣٣٠ اليازجى ٣٧٨ من قصيدة فى مدح سيف الدولة ، الكشكول (مصر ١٣١٨) ١٣٨ » دون الإشارة إلى اختلاف الروايات بين هذه النشرات .

فإن النص عن أن البيتين وردا فى شرح الواحدى لديوان المتنبى ، والصبح المنير لليازجى ، والكشكول للعاملى مما لا فائدة فيه ، ولا يمكن أن يضيف شيئاً من الفوائد فى النصوص المحققة ؛ ذلك أن البيتين من الأبيات المشهورة المتداولة التى يستشهد بها من شعر المتنبى ، ومن أجل ذلك لم يجد الجرجانى نفسه فى حاجة إلى نسبتهما فهما معروفان .

وبمثل هذا الاستقصاء بل يزيد أخذ الدكتور رمضان فيما حققه من كتب والدكتور صلاح الدين الهادى فى تحقيق ديوان الشماخ ، والمذكر والمؤنث للمبرد الذى اشترك فيه مع الدكتور رمضان ، وقد قاما بتحقيق (كتاب اشتقاق الأسماء) للأصمعى وهو الآن رهن الطبع ، قالا فى مقدمته دفاعاً عن هذا المنهج : « وقد ارتضينا فى تحقيق أبيات الشعر منهجاً لم نبتدعه فى هذا الكتاب ، وإنما هو منهج اتبعاه من قبل فى تحقيقاتنا السابقة . وهو أن نحاول استقصاء المواضع التى ورد فيها هذا البيت ، أو ذاك ، فى المصادر التى بين أيدينا . وهو منهج قد يسوء بعض الناس ولا يسرهم ، إذ يرون فيه مبالغة وإسرافا فى التخريج ، كما ينادى بعضهم بالاكتفاء بمصدر أو مصدرين ولاسيما فى الشعر المشهور المتداول .

ومادرى هؤلاء وأولئك أن هذا التخريج المستقصى قد يفيد باحثاً أو محققاً : يجد أمامه هذا البيت أو ذاك فى سياق نثرى غير مفهوم : إما لاختصار مخل فى العبارة ، وإما لتصحيف أو تحريف أصابا هذا النص فى كتاب مطبوع ، أو مخطوط ، والوسيلة المأمونة العاقبة فى مثل هذه الحالة هو البحث عن مثل هذا البيت فى مصادره المختلفة ، لعله يعثر فى بعضها على سياقه الخالى من الاضطراب والتشويش . مثل هذا الباحث

أو المحقق يحمد لطريقتنا هذه أن وضعت أمامه جمهرة مصادر البيت الذى يهمه ، ووفرت له كثيراً من الجهد والمشقة . على أن الاكتفاء بمصدر أو مصدرين قد يجر إلى ادعـاء خطأ نسبة بيت وردت فى مصادر لم يرها المحقق ، أو القول بتحريف أو تصحيف فى رواية لم يجهد نفسه فى البحث عنها ، أو ترك التصحيف والتحريف كما هو ؛ لعثوره عليه مرة أخرى فى مصدره الذى اكتفى به .

وقد أفادنى الدكتور رمضان بأكثر من مثال دفاعاً عن منهجه ، فمثلا عندما ذكر فى كتابه (لحن العامة) للزبيدى بيت الفرزدق المشهور :

وعضّ زمان يا بْنَ مَرْوان لمْ يَــدَعْ
مِنَ المَالِ إلاّ مسْحَتَ أو مجلّف

يقول معلقا على هذا البيت فى التهميش بعد أن عدد الكثير من مصادره « ويروى (مسحتا) فى ديوانه (بيروت) ٢ / ٤٦ وفيه (مجرف) تحريف(١) » .

وفى إحدى جلساته العلمية أرانى تعليقاً على البيت فى نسخته الخاصة ولما يطبع هذا التعليق بعد يقول فيه : « ليس هذا تحريفاً ولكنه رواية نبه عليها أبو الطيب فى كتابه الإبدال ٢/٧٠ فقال : » ويقال : قد جلف فى ماله جلفة وجرف جرفة إذا ذهب شىء من ماله قال الفرزدق :

وعض زمان .... ويروى أو مجرف ٢٠٩/١٠ ومثله فى الأضداد لأبى الطيب ٢١٤/١ كذلك » .

(١) التهميشة رقم ١ ص ١٣٩ لحن العامة : ط سنة ١٩٦٤ دار العروبة .

ويقول : « إنى لو استقصيت المصادر قبل الطبعة الأولى ، أو لو وقع فى يدى مثل ما وقع فى يدى بعد الطبع ، ما ذكرت أن البيت محرف فى طبعة بيروت » (١) ثم يقول : إن الأستاذ الميمنى عندما ذكر البيت الآتى مع شرحه :

وَبِهَا مَنَاخ قلَّمَا نَزَلَتْ بِهِ
ومصمّعَاتٍ من بَنَاتٍ معَاهَا

وتنوّخ الجمل الناقة إذا ركبها ليضربها . مصمّعات : يعنى بعذاب (ملرمات محدراب) سعرات لعله (كذ) أكلها وشربها (٢) .

هكذا نقل الأستاذ الميمنى شرح البيت ولم ينقط نظر لشكله ولم يقع على ما يفيده فى (ملرماب محدراب) وجعل (بعرات) بعذاب كما جعل (لقالة) لعله ، وهكذا اضطرب النص بين يدى الميمنى ولو رجع إلى كتاب لحن العامة للزبيدى لرأى أنه يقول : «بعرات مصمعات إذا كانت ملتزقات عطاشا فيهن ضمر وأنشد يعقوب لعدى بن الرقاع :

ولَهَا مناخَ قلَّما بَرَكَتْ بِهِ
ومصمّعَات مِنْ بَنَات معَاهَا

هذا هو رأى الدكتور رمضان عبد التواب فى سبب اضطراب شرح البيت ولعله على صواب فيما ذهب .

---

(١) جرى هذا الحديث مشافهة فى منزله فى ١٩٧١/٩/٢٠ وارانى تعليقه بقلمه على البيت المذكور .

(٢) الطرائف الأدبية بتحقيق عبد العزيز الميمنى البيت رقم ٣١ ص ٩٢ ط لجنة التأليف والنشر سنة ١٩٧ .

ويقول بول توماس : «والقراءات التى ينبغى استبعادها بيقين لا محل لها تحت النص ، أما الاختلافات المزعومة فالأفضل جمعها فى ملحق »(١)

أما الدكتور حسن نصار فيرى « تقديم صورة دقيقة شاملة لجميع الروايات الواردة فى النص والمثبتة فى النسخ الأخرى » (٢)

هذا فضلا عن أن الأستاذ الميمنى كان كثيراً مايهمل المقابلات وفروق النسخ التى يرى أنها لا تفيد ، وكثيرا ما تقع من الناسخ نتيجة سهو مثل (الموسخ للمرزبانى والموشح للمرزبانى) .

والأستاذ الميمنى نفسه يقول : «غير أنى لم أنبه على أغلاط الأصل إلا على شيء نزر رأيت فى التنبيه عليه فائدة أو داعياً ، وأغفلت منها قدراً جما عدد الرمل والحصى ؛ لأنى لم أر فى ذكرها غرضا غير تسويد الكتاب وتضييع أوقات القارئ فيما لا يجديه ، وغير إبراز هوى النفس الأمارة ، المكنون فى التحذيق والتفيهق . رغما لأنف من يستنكره على من نابتة العصر المتبجحين فإنى أرى — ولا كفران — أنه :

إذَا رَضِيَتْ عنِّى كِرامُ عَشِيرَتِى

فَلاَ زَالَ غَضْبَاناً عَلَىَّ لِئَامُهَا(٣).

ولا شك أن هذا الرأى فيه من الفائدة ما لا يخفى ، إذ لم يجد من يعمل بالتحقيق مثل هذه الهفوات .

---

(١) نقد النص ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى ص ٢٧٧ من كتاب النقد التاريخى .
(٢) محاضرات علوم اللغة والأدب : الدورة التدريبية فى الجامعة العربية سنة ١٩٧١ .
(٣) مقدمة سمط اللآلئ ص ب .

فمن العبث إثبات كل الأخطاء التى يدرك العربى أنها سبق قلم من الناسخ ، مثل عبد الله بن عمر التى ذكرت فى نسخة ثانية عبد الله بن غمر بالغين المعجمة ! فإثبات مثل هذا الفرق عبث إذا كان سياق الكلام كله يدل على أن المراد عبد الله بن عمر .

والمستشرقون كانوا يهتمون بكل فرق فى اختلاف النسخ سواء وقع سهوا أو عمدا ، من الناسخ أو من غيره ؛ لقلة فطنتهم بالعربية وتذوقهم لأسرارها ، وعلى كل حال فقد قدموا لنا فيما نشروه نسخا موثقة بالمقابلات أتم توثيق ، فيها كل الفروق والمقابلات فى النسخ التى قابلوا عليها وإن لم يرض هذا المنهج بعض العلماء كما أسلفنا .

الضبط

والنصوص اللغوية والشعرية تحتاج إلى ضبط كامل للألفاظ ، أما النصوص الأدبية فيضبط ما يؤدى عدم ضبطه إلى اللبس أو الخطأ فى الفهم ، ومن كلام بعض البلغاء « إعجام الخط يمنع من استعجامه ، وشكله من إشكاله » (١) .

وقال القاضى عياض : « وأما النقط فهو متعين فيما يشكل ويشتبه . وقال بعضهم إنما يشكل ما يشكل . وأما النقط فلا بد منه . وقال آخرون : يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل ، وهذا هو الصواب لاسيما للمبتدئ وغير المتبحر فى العلم ، فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يشكل ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه . . . . وقد وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم فى الإعراب كاختلافهم فى قوله عليه السلام : « ذكاةُ الجنين

(١) المعيد فى أدب المفيد والمستفيد : ١٢٥ .

ذكاة أمه » فالحنفية ترجح فتح ذكاة الثانية على مذهبها فى أنه يذكى مثل ذكاة أمه ، وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكاته. وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس ، لأنه لا يدخله قياس ، ولا قبله شىء يدل عليه ، ولا بعده شىء يدل عليه (١) .

وإذا احتاج إلى ضبط المشكل فى المتن ، وبيان هذا الضبط فى الهامش فعل ؛ لأن الجمع أبلغ (٢).

ويعتمد المحقق فى الضبط والتقويم على طريقة المؤلف فى التعبير ، والتنبيه إلى مواطن الخلل ، ومعرفة طرق الإصلاح التى لا تجور على الكتاب ، ويمكن التوصل إلى مسلك المؤلف بدراسة الكتاب نفسه أولا ، ثم دراسة كتبه المؤلفة الأخرى ، فلا يضبط الكلمات ضبطاً مخالفاً لما ارتضاه المؤلف فى نظير الكلمة التى ضبطها ، فإذا ضبط المؤلف كلمة (إصبع) مثلا بكسر الهمزة وفتح الباء فى مواضع من كتابه ، وأهمل ضبطها فى موضع وأردنا أن نضبطها وجب أن نجارى ضبطه الأول ، مع أن المعروف أن الكلمة تقال أيضاً : بفتح الهمزة وضم الباء ، وأما الكلمة التى لم يرد لها نظير فى الضبط فإننا نختار لضبطها أعلى اللغات وندع اللغة النازلة ، وإذا اتفقت لغات فى العلو وأمكن أداؤها معاً فليكن ذلك .

ومما يجب أن يتنبه له المحقق : ألا يضبط ضبطاً يؤدى إلى خلاف مراد المؤلف ، فبعض المؤلفين يتعمد سرد عبارة خاطئة لينبه على تصحيحها فيما بعد ، فيضبط المحقق مثل هذه العبارة ضبطاً صحيحاً ،

---

(١) الإلماع : ١٥٠ وما بعدها واللفظ له وانظر العلموى المعيد فى أدب المفيد ص ١٣٥ ،
(٢) المرجع السابق .

فهذا الضبط فى مثل هذه الحالة يعتبر خطأ ؛ لأن المؤلف لم يرد الصواب فى تلك الحالة » ومهما يكن فإن الضبط يحتـاج إلى الدقة والحرص والتريث ، كما يحتاج إلى قدر كبير من التحرز عن الانسياق إلى المؤلف. فقد ترد كلمة (الكَهْول) بمعنى بيت العنكبوت فيضبطها الضابط خطأ بالكهُول و (العَلْب) بمعنى الوسم والتأثير فتضبط (الغَلْب) إلى نحـو ذلك ممـا تسوق الألفة إليه والألفـة من أخطر البواعث على الخطأ (١).

والمواضع الموازية عظيمة الشأن ، فإذا شككنا فى صحة لفظ ، أو عبارة من الكتاب الذى نحققه ، أو ترددنا بين القراءتين المرويتين فلا بد لنا أن نأتى بمواضع موازية للموضع الذى نشك أو نتردد فيه ، لكى نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا التردد .

ويستعين المحقق فى إصلاحه الخلل بالمراجع المختلفة : فالمعاجم لإقامة اللغة ، والكتب التى تعالج ما يعالجه المخطوط من موضوعات لتبرئته من الأخطاء الموضوعية ، والمصادر للتخلص من شوائب التحريف والمـراد بالمصادر : المنابع التى استقى منها المؤلف معلوماته وصرح بأسمائها كما فعل الذهبى فى مقدمة كتابه تاريخ الإسلام وقد يعرفها المحقق نتيجة لاطلاعه ، وقراءاته ، والمصحف الكريم لتخريج الآيات ، وكتب الصحاح والمسانيد لتخريج الأحاديث ، والدواوين والمختارات لتخريج الشعر ، وكتب الأمثال لتخريج الأمثال إلخ .

وللمحقق الحق فى كل موضع أيقن من تحرفه واطمأن إلى تصويبه بالطرق التى سلفت ، أن يجرى هذا التصويب فى المتن وينبه على ما فعل

---

(١) انظر تحقيق النصوص ونشرها ٧٥

فى الهامش ، أما ما فطن إلى تحرفه ولم يصل إلى وجه الصواب فيه ، أولم يطمئن إلى حدسه اطمئناناً كبيراً ، فيجب عليه أن ينبه فى التعليقات إلى شكله .

ويجب على المحقق أن يعطى فى تحقيقه صورة دقيقة للمخطوط الذى اعتمد عليه ، تبين جميع ما ابتعد عنه فيه وسببه ، ويفرق فى هذا بين أمرين :

١ — ظواهر عامة تنتشر فى المخطوط كله فيحسن أن يدرسها المحقق ويفيض فى الكتابة عنها فى مقدمة التحقيق حتى لاتتناثر الإشارة إليها وتتكرر فلا تتجمع ولا تؤلف صورة صحيحة متكاملة لها .

٢ — كلمات أو عبارات مفردة لا تؤلف ظاهرة عامة فيشير إليها المحقق فى كل مرة يواجهها .

ومن الأمور المهمة التى يجب أن يتنبه لها المحقق :

١ — تحقيق الألفاظ للتثبت أولا من صحة اللفظ وسلامته من التحريف فى المخطوط ، وذلك بالرجوع إلى الدلالات المعجمية للفظ فى لغته العربية ، وسبيل تحقيق اللفظ فى النص : أن تعرض عليه الدلالات المختلفة لاختيار ما يلائم سياقه ولا يغنى أن يكون المؤلف نفسه قد فسر اللفظ وحدد دلالته ، لأنه من المحتمل أن يكون اللفظ المفسر بمعرفة المؤلف قد حرف بأقلام الناسخين .

ثم إن اللفظ الواحد تتعدد دلالاته المعجمية .

٢ — تحقيق الأعلام وضبطها ، فليس قبلها ولا بعدها من سياق الكلام شىء يدل عليها ، ثم إن هناك أعلاما تشترك فى الاسم أو الكنية

أو اللقب أو النسب مثل (الهذلى) لأبي صخر وأبي جندب وأبي كبير والمتنخل وساعدة بن جوئية وباقى الهذليين .

أحمد بن الحسين : المتنبي ، بديع الزمان الهمزانى .

النـــابغة : الذبيانى ، والجعدى ، الشيبانى .

الطائى : حاتم ،وأبو تمام ، والبحترى ،وأبو زيد .

الكلابى : لبيد العامرى ، ويزيد بن الحكم .

الأعشى : أعشى قيس ، وأعشى حمدان .

المـازنى : أبوعمرو بن العلاء ، وأبو عثمان المـازنى .

ويقتضى تحقيق النص أن نعين المقصود من بين هذه المشتركات كما ذكرنا .

وبالمثل قد تشترك أعلام الأماكن والبقـاع مثل طرابلس الشام وطرابلس المغرب .

وتحقيق الأعلام يكون فى :

أعلام الأشخاص :

بالرجوع إلى كتب الطبقات تبعاً لصفته الشخصية ومجال تخصصه : فالصحابة فى مثل طبقات ابن سعد، والإصابة لأبن حجر ،والاستيعاب لابن عبد البر ، وأسد الغابة لابن الأثير .

واللغويون والنحاة :

فى مثل : طبقات النحويين للزبيدى ، ونزهة الألباء لابن الأنبارى ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوى ، وإرشاد الأديب لياقوت وإنباه

الرواة للقفطى ، وبغية الوعاة للسيوطى ، وإشارة التعيين لليمانى ، وتلخيص ابن مكتوم .

والشعراء :

فى مثل : طبقات الشعراء لابن سلام ، وطبقات ابن المعتز ، والمؤتلف والمختلف للآمدى ، ومعجم الشعراء للمرزبانى ، وخريدة القصر لابن العماد الأصفهانى ، واليتيمة للثعالبى ، ومعجم الأدباء لياقوت .

والقراء :

فى مثل غاية النهاية لأبن الجزرى .

والمحدثون :

تذكرة الحفاظ للذهبى ، تهذيب الكمال للمزى وخلاصته كذلك .

ويجب التنبيه إلى أن كتب الطبقات تختلف فى الترتيب الذى نسقت به فمنها ما يقوم على :

الاعتبار الزمنى :

مثل : نزهة الألباء لابن الأنبارى ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ، والدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر ، والضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى .

الاعتبار المكانى :

من مثل خريدة القصر لابن العماد الأصفهانى .

المستوى الفنى :

مثل طبقات ابن سلام .

حروف المعجم :

مثل معجم الأدباء لياقوت ، وبغية الوعاة للسيوطى فيما عدا تقديمه للمحمدين والأحمدين تبركاً . . . إلخ .

ومعرفة [منهج كل كتاب من كتب الطبقات فى ترتيب المترجم لهم يعين على التماس الأعلام فيها .

وتواجه المحقق هنا صعوبة أخرى تأتى من كون أعلام العربية لا يشتهرون جميعاً بأسمائهم . بل فيهم من يشتهرون بالألقاب : كالنابغة والأعشى ، والمبرد ، والخنساء ، والمتنبى .

ومن يشتهرون بالكنى مثل : أبى العلاء ، وأبى الأسود الدؤلى ، وأبى الهندى ، وأبى تمام .

ومن يشتهرون بأنسابهم مثل : الشافعى ، والبوصيرى ، والسيوطى والقفطى ، والعمانى ، والبحترى .

فإذا روجعت تراجمهم فى كتب الطبقات فإن التى تأتى بهم على ترتيب أسمائهم تحوج إلى معرفة اسم العلم كى يلتمس فى موضعه ، وهذه الصعوبة ذللتها كتب التراث التى نشرت فى العصر الحديث إذ تصنف فهارس تعين اسم العلم ، وكنيته ، ولقبه ونسبه ومثل ذلك فى الصعوبة أن بين كتب الطبقات ما جاء على النسب المشهور للأعلام مثل : الأنساب للسمعانى واللباب لابن الأثير ، وما جاء على اسم الشهرة مثل المؤتلف والمختلف للامدى .

وأعلام القبائل :

تلتمس فى كتب الأنساب مثل جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، ونسب قريش للمصعب الزبيرى ، والإيناس بعلم الأنساب للوزير المغربى ، وأنساب الأشراف للبلاذرى .

وأعلام الاماكن والبقاع : . .

تلتمس فى مثل معجم ما استعجم للبكرى ، ومعجم البلدان لياقوت ، وتقويم البلدان لأبى الفدا ، والقاموس الجغرافى لرمزى وكتب الخطط .

وأسماء الكتب :

تلتمس فى كتب الفهارس القديمة مثل الفهرست لابن النديم ، وكشف الظنون لحاجى خليفة مع الاستعانة بما تذكر كتب الطبقات من مصنفات من ترجمت لهم من الأعلام .

وهناك فهارس متأخرة مثل معجم سركيس ، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع ، وبروكلمان . إلى جانب الفهارس المصنفة لها فى دور الكتب .

وفى هذه المراجع والمصادر سواء منها ماكان خاصاً بأعـلام الأشخاص أو أعلام الأماكن وأسماء الكتب فينبغى أن يعرف على التحقيق زمن تأليف كل كتاب منها ، أو تاريخ وفاة مؤلفه لكيلا نتلمس فيه إلا ما سبق عصر المؤلف أو إدراكه ا .

فمن العبث مثلا أن نتلمس (معجز أحمد) شرح ديوان المتنبى

لأبى العلاء المعرى ٣٦٣ ــ ٤٤٩ فى فهرست ابن النديم المتوفى حوالى ٣٧٠ أو نبحث عن ترجمة للمتنبى (ق ٤) فى طبقات ابن المعتز المتوفى سنة ٢٩٦هـ أو نتلمس كتاب تاريخ الجبرتى (ق ١٣) فى كشف الظنون لحاجى خليفة المتوفى أوائل القرن الحادى عشر .

كما أن من العبث أن نبحث عن بور سعيد ، وبور توتيق فى معجم البلدان لياقوت ، وعن مدينة نصر فى الخطط التوفيقية أو معجم رمزى .

٣ ــ الشواهد :

وتحقيق الشواهد ليس مجرد خدمة للنص ، ولكنه استكمال لعملية التوثيق ، حيث قد تكشف وجود شاهد لشاعر أو كاتب من عصر متأخر عن النص الذى تحققه ، عن تحريف أو تزوير فيه .

وهذا إلى جانب ما تتعدد فيه الروايات فيكون مجىء الشاهد على إحداها فى نص تحققه ، إيثاراً من مؤلفه لهذه الرواية ، وذلك ما يعين الدارسين المحققين عند الموازنة بين مختلف الروايات ، والترجيح بينها ، ويعتبر منهج الدكتور رمضان عبد التواب وصحبه خير مثال يحتذى مع صعوبته .

والشواهد حين تكون آيات قرآنية أو أحاديث نبوية يسهل ضبطها بمراجعة نص الآية على المصحف الكريم ، ونص الحديث فى كتب الأحاديث الأمهات ، وذلك بعد الاستعانة بفهارس الألفاظ القرآنية مثل : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ؛ ومفتاح كنوز السنة لعنسنك أو المعجم المفهرس لألفاظ الحديث .

وشواهد الأمثال :

تراجع فى كتب الأمثال مثل مجمع الأمثال للميدانى وجمهرة الأمثال للعسكرى وفوائد اللآلئ .

أما الشواهد الشعرية :

فالأمر فيها يهون إذا كان البيت فيها منسوبا لقائله حيث يسهل الرجوع إلى ديوانه إذا كان مطبوعا وإلى المروى من شعره فى المجاميع الشعرية كديوان الهذليين وجمهرة أشعار العرب لابن دريد ، والمفضليات للضبى ، والحماستين لأبى تمام والبحترى ، وإنما الصعوبة حقا فى الشواهد المرسلة بغير أسماء قائليها .

ويستعان على تحقيقها بتوجيه السياق فى النص إلى عصرها أو وجه الاستشهاد بها فإذا كانت فى سياق قضايا لغوية أو بلاغية التمست فى شواهد النحاة واللغويين والبلاغيين .

وإذا كانت فى سياق أحداث تاريخية كغزوات الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو حروب الردة ، أو الصراع بين الأمويين والخوارج والشيعة التمست فى نطاقها من كتب التاريخ .

وإذا كان الشاهد موجها إلى مجال معين من فنون الشعر كالغزل أو الرثاء أو المدح التمس فى دواوين الشعراء الذين اشتهروا فى هذا المجال ، أو فى مختارات الباب مثل ديوان الحماسة لأبى تمام والبحترى .

وتبقى بعد هذا كله الكتب المصنفة فى الشعر ، والأمالى الأدبية واللغوية التى تقوم عادة على مدارسة نصوص من الأشعار والأقوال المأثورة مثل : نقد الشعر لقدامة ابن جعفر ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ، والأغانى

لأبى الفرج الأصفهانى ، والكامل للمبرد ، والعقد الفريد لابن عبد ربه ، والأمالى لابن الشجرى ، وربيع الأبرار للزمخشرى ، وأمالى اليزيدى ، فعلى محققها أن يكون دارسا للمكتبة العربية عالما بمظان البحث .

وللهوامش التى يدونها الباحث العصرى أهمية كبيرة ، وبالرغم من أهمية الهوامش فإنها لم تشع بهذه الصورة التى نراها اليوم فى أسفل الصفحة إلا بعد ظهور الطباعة ، أما القدماء سواء من العرب أو اليونان فقد كانوا يستخدمون الهوامش الجانبية كما رأينا فى قيد اللحق . ويروى لنا بول ماس أن الجهاز النقدى (الهوامش) (طبعا عند اليونا) « يوضع تحت النص . لأسباب طباعية صرفه وخصوصا حجم الكتب الحديثة ، أما القدماء فى العصور القديمة ، والعصور الوسطى فقد كانوا يستخدمون الهوامش الجانبية ، وكان هذا الاستعمال يحقق قدراً أوفر من الوضوح ، على أن من الممكن اللجوء إلى هذه الطريقة فى طبع بعض الكتب المناسبة مثل : المآسى اليونانية ، وطبعا لن يتحقق هذا إلا بالنسبة إلى التعليقات المهمة فحسب بأن نضعها فى الهوامش الجانبية » (١) وبمثل هذا ذكر روزنتال « أنها لم تشع عند المؤلفين إلا بعد ظهور قرنين من الطباعة » (٢) .

وقد أصبح المنهج العلمى الحديث يقتضى المحقق أن يشير فى التعليق إلى الكتاب الذى علق بواسطته ويذكر مؤلفه ، والجزء والصفحة التى رجع إليها وأخذ منها .

وقد كان شبه ذلك قديماً قال السيوطى : « ولذلك لاترانى أذكر فى شىء من تصانيفى حرفا إلا معزوا إلى قائله من العلماء مبينا كتابه الذى ذكره فيه » (٣) .

---

(١) نقد النص . النقد التاريخى ٢٧٧ .
(٢) مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ١٠٩ .
(٣) المزهر : ٢ / ٣١٩ .

وقد تعددت طرق المحدثين فى قيد اللحق والتعليقات والشروح وروايات النسخ .

١ — فمنهم من يثبتها هامشا فى ذيل الصفحة نفسها كما فى الكثير من الكتب التى حققها العرب المحدثين .

٢ — ومنهم من يكتفى بوضع أرقام عند مواضع التعليق ثم يوردها فى آخر الفصل أو الكتاب ، وهو ما يميل إليه بعض المستشرقين .

٣ — ومنهم من يدرج اختلافات النسخ فى هوامش الكتاب ، ويجعل سائر التعليقات فى نهاية الكتاب .

٤ — ومنهم من يضع أرقام الاختلافات فى النسخ برقم إفرنجى ، ويضع للتعليقات أرقاما أخرى عربية ، ويفصل بينهما بجدول مطبعى ، ويجعل ذلك فى ذيل الصفحة ، كما فعل محقق كتاب المعارف لابن قتيبة طبعة دار المعارف .

لكننا نؤثر أن تقييد الهوامش والتعليقات فى ذيل الصفحات التى بها مواضع لحق ، أو تعليق : تيسيراً للقارئ أو الدارس من ناحية ، ومنعا لاحتمال الوهم أو الخطأ فى مراجعة التعليقات أو الكتاب بعيداً عن أماكنها ، وكل ذلك يأخذ رقماً متسلسلا للصفحة الواحدة ، ويستحسن أن نبدأ كل حاشية بسطر مستقل .

وقد لوحظ أن بعض النشرات العلمية تضع الهوامش فى آخر الكتاب أو أوله بعد المقدمة فى بعض الأحيان ، وهذا مما يسهل طبع الكتاب تسهيلا محسوسا ، وهو مع ذلك يجعل مطالعة الكتاب متعبة ويشجع القارئ

على أن يكتفى بقراءة المتن ولايتبين اختلاف النسخ ، وقــد لاينتفع بالهوامش والتعليقات ، ومن أجل ذلك لاتحمد هذه الطريقة التى مال إليها المستشرقون وكان المقصود منها تخفيض نفقات الطبع وذلك لأن طبع الكتب العربية فى أوربا غال جــداً فيضطر الناشر إلى توفير كل ما يمكن توفيره (١) .

(١) انظر فى ذلك أصول نقد النصوص ونشر الكتب ١٢ ومقدمه فى مناهج البحث ٨٣ ، تحقيق النصوص ونشرها ٨١ .

الرسم الإملائى وعلامات الترقيم

المراد بالإملاء : رسم الحروف ، وإملاء المخطوطات القديمة قد يخالف القواعد المصطلح عليها الآن فى بعض الأحيان أشهرها : أن الألف المقصورة فى كثير من الكتب القديمة كتبت بالألف فيما توجب القواعد فيه أن تكتب بالياء ، وكذا الاختلاف فى إملاء الهمزة فلا يكاد يوجد فى المخطوطات ما يوافق قواعد العلماء المحدثين (مجمع اللغة العربية) موافقة تامة فى الإملاء إلا نادراً ، والذين ألّفوا فى الإملاء قديماً أمثال : ابن قتيبة فى (أدب الكاتب) وابن درستويه فى (الكتاب) والقلقشندى فى (صبح الأعشى) والصولى فى (أدب الكاتب) اقتبسوا أشياء كثيرة من الرسم العثمانى ، وقد نقل كل منهم الكثير ممن سبقه ، ولم يدخل فى اعتباره أن العادة والإصلاح يتغيران بمرور الزمن ، وليت الأمر مقصور على من ذكرت فقط ! بل إن الإملاء العربى حتى اليوم مضطرب فى بعض الأحيان ، خاصة فى رسم الهمزة ، ولهذا حاول مجمع اللغة العربية أن يضع قواعد ثابتة لرسمها ، ولكن الكثيرين من الناس لم يسر عليها حتى اليوم .

* * *

والأصل فى التحقيق أن يثبت المحقق النص كما رسمه مؤلفه ، إذا كانت النسخة بخط المؤلف ، وعلى ذلك يعمل المستشرقون .

غير أن الخط العربى قد تطور على مر العصور ، فلابد إذن أن نرسم النص بالرسم الذى نعرفه اليوم ، فقد تصادف نصوصاً قديمة ، ألفاظها مهملة غير منقوطة ، فلا يمكن نشرها اليوم بلا نقط ، وقد نصادف نصوصا لاشكل فيها من همز ، أو ضم ، أو فتح ، أو كسر ، أو تشديد ، أو جزم ، فيؤدى إثباتها كما وردت إلى بعض الالتباس ، وفى كثير من

الأحيان نجد فى المخطوطات القديمة مثل (السموات) بهذه الصورة وترسم حارث وسليمان وخالد ومعاوية ومروان ومالك (حرث سليمن وخلد ومعويه ومرون وملك) .

ونحب أن نشير هنا إلى أن « المجمع العلمى العربى رأى عند نشره تاريخ دمشق إبقاء الأسماء التى وردت فى القرآن وحدها على رسمها القديم مثل إسحق ، إبرهيم ، إسمعيل » . كما أحب أن أنبه إلى أن الآيات القرآنية التى ترد فى وسط النص يجب أن ترسم بالرسم العثمانى ، لأن هذا الرسم قد يترتب عليه قراءات لا تغنى المحقق فى موضعها .

ويرى بعض المحدثين أن الأفضل إثبات الألفات المحذوفة فى مثل « لاكن بدلا من لكن ، وهاؤلاء بدلا من هؤلاء ، وهاذا بدلا من هذا .... إلخ » .

ولابد من الإشارة إلى أن المغرب العربى يثبت فى الكتابة هذه الألف فى هذه الألفاظ كلها . وما يرد من الألفاظ مختصرا فى بعض الأصول الخطية يكتب كاملا فى النص المحقق مثل (صلعم) لـ صلى الله عليه وسلم و(تع) لتعالى ، (ثنا) لحدثنا ، و(أنا) فى أخبرنا ، ويستثنى من ذلك ما ورد فى كتب الحديث والرجال من الرموز .

ومن الواضح أن المحقق يجب أن يذكر فى المقدمة عند توصيفه للمخطوط الرسم المتبع فيه ، والطريقة التى اتبعها فى تبديله .

* * *

أما علامات الترقيم :

فهى العلامات الطباعية الحديثة التى توضع بين أجـزاء الكلام المكتوب ، لتميز بعضه من بعض ، وتفصل بين الجمل والعبارات ، أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب ، وما يحمل عليهما .

وهى برسمها الحالى مقتبسة من نظام الطباعة الأوربى ، وكان أول وسيط نقلها إلى الطباعة العربية المرجوم (أحمد زكى باشا) شيخ العروبة فى مقدمة كتابه (السفر إلى المؤتمر) ثم فصلها وأفرد لها كتابا سماه (الترقيم وعلاماته) باللغة العربية .

وقد اختلف المحققون حول الضبط والترقيم ، هل يجوز للمحقق وضع علامات ضبط وترقيم ليست فى الأصل ؟ أو أن هذا يكون تحكما من المحقق فى توجيه السياق وتحديد الدلالات ؟ ويبدى أكثرهم تحرجا من مثل هذا التدخل .

لكن الذى جرى عليه العمل فى عصرنا هو إجازة هذا الضبط من حيث كان المحقق أولى بتوجيه السياق ، لدرايته به وطول صحبته له ، وعمله فى توثيقه وخدمته ، بدلا من أن يتركه لغير ذى دراية أو تخصص ، وينبغى أن ينص المحقق على ما أضاف إلى الأصل من ضبط وترقيم : احتمالا للمسئولية فيه ، ولكى يترك لغيره من العلماء مجال النظر فى إمكان الضبط والتوجيه على غير الوجه الذى أطمأن المحقق إليه .

وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لمثل هذه العلامات أصلا فى الكتابة العربية ، قال ابن الصلاح : « وينبغى أن يجعل بين كل حديثين دائرة . وممن بلغنا عنه ذلك أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل وإبراهيم الحربى وابن جرير الطبرى .

وقال الخطيب البغدادى : وينبغى أن يترك الدائرة غفلا فإذا قابلها نقط فيها نقطة »(١) .

ويرى العلموى أنه « ينبغى أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة ، أو قلم غليظ ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة ، لما فيه من عسر استخراج المقصود ، ورجحوا الدائرة على غيرها وعليها عمل غالب المحدثين وصورتها هكذا ○ (٢)» .

ويرى ابن جماعة أنه لا بأس بكتابة الأبواب والتراجم والفصول بالحمرة ؛ فإنه أظهر فى البيان ، وفى فواصل الكلام ، وكذلك لا بأس به على أسماء ومذاهب أو أقوال أو طرق أو أنواع أو لغات أو أعداد ونحو ذلك ؛ ومتى فعل ذلك بين اصطلاحه فى فاتحة الكتاب ليفهم الخائض فيه معانيها .... فإن لم يكن ما ذكرناه من الأبواب ، والتراجم ، والفصول بالحمرة أتى بما يميزه عن غيره من تغليظ القلم ، وطول المشق ، وانحاده فى السطر ، ونحو ذلك ؛ ليسهل الوقوف عليه عند قصده « وينبغى أن يفصل بين كل كلامين بدائرة ، أو فرجة ، أو قلم غليظ ولا يوصل الكتابة كلها على طريقة واحدة لما فيه من عسر استخراج المقصود وتضييع الزمان فيه ولا يفعل ذلك إلا غبى جدا(٣)» ومثل هذا العمل فى الكثير من المخطوطات العربية التى وقعت لنا .

ويذكر القلقشندى أن «ترتيب الخط يفيد ما يفيده ترتيب اللفظ ؛ وذلك أن اللفظ إن كان مرتبا تخلص بعض المعانى من بعض ، وإن كان مخلطا أشكلت معانيه ، وتعذر على سامعه إدراك محصوله .

وكذلك الخط ، إذا كان متميز الفصول ، وصل معنى كل فصل منه

---

(١) الباعث الحثيث : ١٣٥ ط ٣

(٢) المعيد فى أدب المفيد : ١٣٨ . وانظر ترقيم مخطوط ربيع الابرار ١٥٩٢ أدب تيمور .

(٣) ابن جماعة : ١٩١ — ١٩٢ — وكذلك العلموى : ١٣٨ — ١٣٩ .

إلى النفس على صورته، وإذا كان متصلا ، دعا إلى إعمال الفكر فى تخليص أغراضه .

وقد اختلفت طرق الكتاب فى فصول الكلام الذى لم يميز بذكر باب أو فصل ونحوه ، فالنساخ يجعلون لذلك دائرة تفصل بين الكلامين ، وكتاب الرسائل يجعلون للفواصل بياضا يكون بين الكلامين ، من سجع أو فصل كلام ، إلا أن بياض فصل الكلامين يكون فى قدر رأس إبهام ، وفصيل السجعتين يكون فى قدر رأس خنصر(١) » .

وللعلامة المرحوم الشيخ طاهر الجزائرى (٢) بحث مهم فى الخط العربى (النقط . الشكل . الحركات . علامات الفصل ... إلخ) سماه (توجيه النظر فى أصول الأثر) ويقع البحث مخطوطا فى حوالى عشرين صفحة ، لخصته مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق فى المجلد الثانى عشر الجزء الأول ص ١٨٠ وما بعدها قال فيه : « وكان بعضهم يدع بقية السطر أبيض ليكون البياض مؤكداً للفصل ، ومنهم من جعل البياض علامة الفصل ، وهو مختلف المقادير على حسب المقتضيات من تعلق المعانى بعضها ببعض ، قلة وكثرة ، وقد أشار إلى ذلك ابن السيد حيث قال : والفصل إنما يكون بعد تمام الكلام الذى ابتدئ به واستئناف كلام غيره ، وسعة الفصول وضيقها على مقدار تناسب الكلام الذى ابتدئ به ، واستئناف كلام غيره ، فإن كان القول المستأنف مشاكلا للقول الأول ، أو متعلقا بمعنى منه ، جعل الفصل صغيرا ، وإن كان مباينا له بالكلية جعل الفصل أكبر من ذلك ، فأما الفصل قبل تمام القول فهو من أعيب العيوب على الكاتب والوراق جميعا . وترك الفصول

---

(١) صبح الأعشى : ٢/ ١٤٦ .

(٢) عالم لغوى عربى ولد بدمشق سنة ١٨٥٠ وتوفى سنة ١٩٢٠ م وتتلمذ على كبار أشياخ دمشق ومارس التعليم زمنا ، ثم انتقل إلى القاهرة حيث أقام بضع عشرة سنة فى أثناء الحكم التركى فى الشام ، وعاد قبل وفاته إلى دمشق مديرا لدار الكتب الظاهرية .

عند تمام الكلام عيب أيضا ، إلا أنه دون الأول أه (أى كلام ابن السيد)

ثم قال الشيخ طاهر الجزائرى : وينبغى أن يتخذ للوقف أربع علائم :

١ — علامة السكت وهى خط هكذا (—) يوضع بعد الحرف المسكوت عليه ، والمراد بالسكتة : الوقفة الخفيفة مثال استعمالها ما تراه فى هذا الشعر من قول بعض القضاة :

فَمَا خَفَّضَ الأَعَادِى قَدْرَ — شَانِى
وَلاَ قَالُوا فُلاَنٌ قَدْ — رَشَانِى

فالسكتة الخفيفة لازمة لتساعد على فهم المعنى المراد .

٢ — علامة الوقف الحسن وقد اختلفوا فيها : فنهم من جعل كتابة الكلمة الأولى بالحبر الأحمر ، أو كتابة الحرف الأول ، ولاسيما إن كانت واوا ، أو يوضع خط أحمر فوق الكلمة الأولى ، كل ذلك إشارة إلى أن تلك الكلمة مما يسوغ الابتداء بها ، وأن ما قبلها يسوغ الوقف عليه ، ومنهم من يجعل العلامة نقطة صغيرة ، ومنهم من يجعلها واوا مقلوبة هكذا (،) وهذه العلامة هى التى نختارها ، مثال استعمالها .

« سُوسُوا أحْرارَ النّاس ، بِمحْض المودّة ، والعامّة بالرّغبة والرهْبَة ، والأسَافل بالمَخَافة » .

٣ — علامة الوقف الكافى : واوا مقلوبة ، يزاد عليها نقطة أو خطا ، تمييزا بينها وبين علامة الوقف السابقة هكذا (؞ أو ، —) .

٤ — علامة الوقف التام نقطة كبيرة هكذا (●) ومنهم من يجعلها ثلاث نقطة على هيئة نقطة الشين (∴) أو دائرة مطبقة (O) أو منفرجة

(ن) وإذا كان الوقف التام أنواعاً ، فيحسن أن يجعل لكل منها علامة من هذه العلامات الأربع ، ومنهم من جعل للوقف التام علامات غير هذه .

واصطلح المتأخرون على وضع علامات للاستفهام، وأخرى للتعجب ، وهو حسن إذا روعى وضعها فى محلها المناسب ، لا أن يخبط فى وضعها خبط عشواء ؛ وأما وضع علامة قبل مقول القول للدلالة عليه فحسن ، إذا خيف التباس أو نحوه ومبحث العلامات مبحث واسع الأطراف جدير بأن يفرد بالتأليف أ هـ .

هذه هى الخلاصة التى ذكرها المرحوم طاهر الجزائرى فى بحثه الذى لم ينشر وهى تشير فى كثير منها إلى عمل الأقدمين فى الترقيم .

وقد تتبعت مطبوعات بولاق فلم أر فيها ترقيما يذكر ، قبل أن يشتهر بحث زكى باشا ، فكانت المطبعة مثلا تضع بين فقرات السجع ما يشبه صورة الشمس وكان المرحوم الشيخ نصر الهورينى يضع أول فقرات كتابه (المطالع النصيرية) بين قوسين ، كما كان يفعل مثل هذا العمل فى الأمور اللائى يريد أن يبرزها للقارئ ، ووجدنا علامة التنصيص فيما أشرف على طباعته الشيخ محمد عبده بنفسه ، فإذا رجعت إلى كتابه البصائر النصيرية المطبوع سنة ١٨٩٨ تجد أنه يضع علامة التنصيص الحالية لما يقتبسه .

وخلاصة البحث :

أنه كانت هناك محاولات لوضع علامات للترقيم قبل زكى باشا ، لكنها لم تتم إلا على يديه ، فى مقدمة كتابه (السفر إلى المؤتمر) و فصلها كما سبق أن ذكرنا فى الكتاب الذى أفرده لها . وإن بالغ فى هذه العلامات إلى حد قد لا يقبله بعض الناس ، فمثلا نراه يضع بعد كل بيت من الشعر نقطة دلالة على انتهاء الكلام ، اللهم إذا كان البيت متعلقا بما بعده فلا يضع .

* * *

وللترقيم منزلة كبيرة فى تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها . فرب فصلة يؤدى فقدها إلى عكس المعنى المراد ، أو زيادتها إلى عكسه أيضاً ، ولكنها إذا وضعت فى موضعها صح المعنى واستنار ، وزال الإبهام ، مثال ذلك : « وكان صعصعة بن ناجية ، جد الفرزدق ، بن غالب عظيم القدر فى الجاهلية » فوضع فصلة بعد الفرزدق يوهم أولا : أن (ناجية) هو جد الفرزدق ، ويوهم ثانيا أن (غالبا) والد ناجية ، وكلاهما خطأ تاريخى فإن الفرزدق هو ابن غالب بن صعصعة (١) .

مثال ذلك ما رقمه محقق الطبعة الأولى (قواعد الشعر لثعلب) ذكر ثعلب ص ٦١ / ٨ « وقال المعذل من أبيات . . . . وهذا النوع يسمى الإكفاء » .

والصحيح : « وقال » المعدّل من أبيات الشعر ما اعتدل شطراه .

وهذا أحد المواضع التى ادعى محقق الطبعة الأولى أنه قوم فيها اضطراب النشرة الأولى فقطع العبارة الموجودة فى النسخة وجعل « المعدل » « المعذل » بالذال المعجمة وقال عنه فى الهامش إنه « هو المعذل بن عبد الله الليثى ، شاعر إسلامى قليل الشعر » وعندما لم يجد لهذا الشاعر الذى ادعاه شعراً فى الكتاب قال فى الهامش : سقط الشاهد هنا بعد أن صححنا التحريف الغريب الذى وجد بالأصل والذى مبعثه أن ناسخ الأصل قدّم وأخّر فى صفحات الكتاب حين النقل خلطاً وجهلا ، والظاهر أن النسخة التى كان ينقل منها قد اختلطت صفحاتها فنقل عنها دون تميز أو بحث .

وكذلك فعل الناشر للكتاب حين طبعه بمطبعة ليدن سنة ١٨٩٠ وعذره أنه مستشرق لا عرق له فى الثقافة العربية (٢) » .

---

(١) راجع الأستاذ عبد السلام هارون تحقيق النصوص ونشرها : ٨٠ .

(٢) انظر : قواعد الشعر بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب : ٩

وقد قالت اللجنة المشكلة لتحقيق كتاب الشفاء لابن سيناء « إن التزام المنهج التاريخى لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها : من شولات ، وشرط ، وأقواس ، ونقط ، وعلامات استفهام ، وتعجب ، وإن كان هذا لم يؤلف فى الكتابة العربية القديمة . ومن الضرورى أن نحقق وننشر بروح العصر وعلى طريقته . وأى نشر لا ييسر على القارئ مهمته لا يؤدى الغرض المطلوب منه تمام الأداء . . . ورب شولة تزيل غموضا ، ونقطة تغير المعنى ، وتسلك به مسلكا خاصا ، ففى استعمال علامات الترقيم اجتهاد وترجيح قد لا يقل عن ذاك الذى يحتاج إليه فى تفضيل رواية على أخرى (١) » .

وأشهر علامات الترقيم المعروفة الآن والمتواضع عليها هى الآتية :

١ — الفصلة وترسم هكذا (،) والغرض من وضعها أن يسكت القارئ عندها سكتة خفيفة جداً ، لتمييز بعض أجزاء الكلام من بعض .

٢ — الفصلة المنقوطة وترسم هكذا (؛) والغرض منها أن يقف القارئ عندها وقفة متوسطة أطول بقليل من سكتة الفصل .

٣ — الوقفة أو النقطة وترسم هكذا (.) وتوضع فى نهاية الجملة التامة المعنى المستوفية كل مكملاتها اللفظية .

٤ — النقطتان وترسمان هكذا (:) وتستعملان لتوضيح ما بعدهما وتمييزه مما قبله .

٥ — علامة الاستفهام وترسم هكذا (؟) توضع فى نهاية الجملة المستفهم بها عن شىء .

---

(١) الشفاء : المقدمة ٤١ — ٤٢ .

٦ — علامة التأثر وترسم هكذا (!) وتوضع فى نهاية الجملة التى يعبر بها عن فرح ، أو حزن ، أو تعجب ، أو استغاثة ، أو دعاء .

٧ — القوسان ويرسمان هكذا (   ) ويوضع بينهما الألفاظ التى ليست من أركان هذا الكلام .

٨ — علامات التنصيص وترسم هكذا «   » ويوضع بين قوسيهما المزدوجين كل كلام ينقل بنصه وحرفه .

٩ — الشرطة وترسم هكذا — بين ركنى الجملة ، إذا طال الركن الأول وبين العدد والمعدود .

١٠ — علامة الحذف وترسم هكذا . . . وتوضع مكان المحذوف من الكلام أو الخرم كل ثلاث نقط مكان كلمة ...

ولا يوضع من هذه العلامات فى أول السطر إلا القوسان وعلامة التنصيص .

١١ — علامة التكملة الحديثة [   ] وهى ما تسمى بالمعكفتين لحصر الزيادة المضافة من غير الأصول وينقصها النص ، وكاد المحققون العرب جميعا أن يتفقوا على تصويرها بالصورة السابقة ، وقلة منهم يضعون التكملة بين علامات أخرى كالنجوم * * أو الأقواس المعتادة (   ) والأولى بالمحقق أن يلتزم العرف الغالب .

١٢ — القوسان المزهران أو العزيزان ويرسمان هكذا *(   )* ويوضع بينهما الآيات القرآنية .

١٣ — ومن المحققين من يشير بعلامة خاصة وهى الصليب + إلى المواضع

غير المفهومة التى يخاف أن يكون النص فيها مضطربا ولم ينجح المحقق فى إصلاحها ، وتوضع هذه العلامة فى أول القطعة المشكلة وآخرها .

١٤ — يوضع خط مائل قبل بدء كل صفحة من الأصل المخطوط ، مع إثبات رقم الورقة فى المكان المقابل لكل منها ، مع ذكر الوجه والظهر فى الهامش على أحد جانبى الصفحة مثل ١٣أ و ١٣ب .

١٥ — توضع الجمل المعترضة بين شرطتين قصيرتين .

١٦ — وإذا وجدنا فى الأصل بياضا وضعنا نقطا ، يدل عددها على عدد الكلمات الساقطة ، كل ثلاث نقـط بكلمة ونبهنا عليه بملاحظة فى الهامش .

١٧ — جرى العرف الآن على أن تبدأ الفقرة بسطر جديد ، يترك بعض الفراغ فى أوله تنبها إلى انتقال الكلام .

أما الأوربيون فقد اصطلحوا فى نشر الكتب اليونانية على استعمال الأقواس الآتية :

١ — < > لما يقترح إضافته أى ما يفقد فى النسخ ويخمنون أنه كان موجوداً .

٢ — [ ] أو { } لمـا يقترح حذفه أى ما يكون مرويا فى النسخ وليس من أصل الكتاب .

٣ — ⌉ ⌊ لإكمال النقص الناشئ عن إصابة مادية .

٤ — + للتحريفات التى لا سبيل إلى إصلاحها إذا امكن تحديدها (١) .

---

(١) انظر بول ماس نقد النص ، النقد التاريخى : ٢٧٦ وبراجشتراسر : نقد النصوص ١٥٥ .

ولكن مايصلح لنشر الكتب اليونانية قد لا يصلح لنشر الكتب العربية ، وقد تتوافر مثل هذه الأدوات الطباعية فى أوربا ، ولا تتوافر فى الشرق ، وما اصطلح عليه المحققون العرب أولى بالإبقاء والاتباع .

الإخراج

ومما يسهل الفهم تقسيم النص إلى فصول ، وكذلك التنبيه إلى الأمور التى يبحث فيها الكتاب ، وهو ما نسميه بالعناوين الجانبية ، كما فى نشر دار الكتب لكتاب الأغانى ، وإثبات عناوين الأبواب والفصول بحرف أكبر من حرف النص :

١ — ويجب المحافظة على تقسيم المؤلف للكتاب من حيث الأبواب والفصول والعناوين التى وضعها .

٢ — يراعى تجزئة المؤلف الأصلية فى إخراج الكتاب إذا كانت متناسبة مع الأحجام المعتادة فى الطبع .

٣ — إذا لم يكن الكتاب مجزءاً فى الأصل أو كانت تجزئته غير مسايرة للأحجام المعتادة يجب تجزئته تجزئة مناسبة .

٤ — إذا لم يضع المؤلف للكتاب أبواباً أو فصولا أو عناوين فللمحقق أن يضع من العناوين ما يعينه على تمييز موضوعات الكتاب مع حصرها بين علامات الزيادة .

٥ — ترقم سطور الكتاب شعراً كانت أم نثراً والمألوف وضع ٥ و ١٠ و ١٥ إلخ بجانب السطور وقد ترقم ٣ و ٦ و ٩ .

٦ — يستحسن عدّ الأبيات فى الشعر ، وتوضع الأعداد على الهامش بجانب المتن .

نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لمخطوطاتها

١ — إن لم يوجد للكتاب المخطوط إلا نسخة واحدة واضحة الكتابة : فلا بأس من نشرها ، إذا ألحق الناشر بها كل ما يحتاج إليه من الهوامش ، والفهارس وغيرها .

٢ — وكذلك إذا كان لا يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة صعبة القراءة ولا يوجد من يتجاسر على تصحيح نصه ويجتهد فى شرحه وكانت الحاجة ماسة إلى الانتفاع به .

٣ — أو أن يكون الكتاب كبير الحجم كثير التكاليف الطباعية والحاجة ضرورية لنشره وإن وجدت منه أكثر من نسخة مخطوطة . وذلك ككتاب (الأنساب للسمعانى) الذى نشر مرجلموث Margocliout صورة شمسية لإحدى نسخه وهى مع ذلك ليست أرفعها قيمة .

ولقد همت المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٦٥ م بطبع كتاب (تهذيب الكمال) للمزى على نسخة مكتبة طلعت بطريقة التصوير الشمسى لأن النسخة كانت جيدة الخط قريبة إلى السلامة ، وكان الكتاب كبيراً فى أجزاء طويلة ، والأخذ فى طبعه يستغرق أمداً ممتداً يربى على سنين ، لا يؤمن فيها استمرار طبع الكتاب ، على حين أن تصويره سوف لا يستغرق إلا مدة قليلة يكون بعدها الكتاب كاملا فى أيدى القراء ، وإذا كانت ثمة تعقيبات على أخطاء قد لا تخلو منها صفحات الكتاب فكانت العدة معدة لأن تجىء آخراً مع الإشارة إلى صفحاتها وأسطرها ، هذا إلى فهرس يجلو الكثير مما فى الكتاب ، ومقدمة دراسة ، وهذه الفكرة التى كان يراد بها إخراج الكتاب فى وقت قصير على النحو الذى أسلفنا بيانه حالت دونها حوائل .

بقى سؤال علىّ أن أطرحه لأجيب عنه هو :

هل نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لمخطوطاتها يعتبر تحقيقا ؟

والجواب عن ذلك : نعم . إذا أعد لها الناشر مقدمة نقدية استجمع فيها ما يجب أن يكون فى مقدمة الكتاب المحقق المطبوع ، وذيّلها بالفهارس والتصويبات والتعليقات التى لا تقل عن زميلتها فى المطبوع ، وعلى كل حال فالصور الشمسية لنسخة مضبوطة صحيحة (١) النسبة أنفع من طبع نسخة مشكوك فى نسبها ولا يعنى المحقق بتصويبها أو تقويمها أو غيّر وبدّل فيها على الوجه المخالف للصواب .

(١) من الكتب التى نشرت بهذا الطريق كتاب « الوزراء والكتاب » للجهشيارى فقد طبعه طبعة مطابقة للأصل خطا وصورة Hensvonmzir من نسخة فينا وقد أضاف اليها الناشر مقدمة وفهرسا فى فينا سنة ١٩٢٦ ثم أعيد طبعه بالحروف لا بالصور فى مصر سنة ١٩٣٨ بتحقيق الأساتذة مصطفى السقا وإبراهيم الإبيارى وعبد الحفيظ شلبى .

ونشر دى جولسبورج DeGunzburg: صوره شمسية للنسخة الوحيدة لأشعار ابن قزمان المتوفى سنة ٥٥٥ وذلك لأن شعره كان بلهجة الأندلس العربية الدارجة ، ورأى أنه ليس هناك من يستطيع تحقيقها .

ونشر فلتن Fulton كتاب البارع فى اللغة وطبع فى لندن سنة ١٩٣٣ وضع له مقدمة وفهارس .

مقدمة التحقيق

والآن بعد أن فرغنا من الكلام على المتن والهوامش ، ننتقل إلى الكلام على ما نسميه بـ (مقدمة التحقيق) وذلك لأن المحقق إذا فرغ من طبع النص ، وضع مقدمته ؛ لأنه قد يضطر أن يشير فيها إلى صفحات من الكتاب وهذا لا يتم إلا إذا كان الكتاب طبع كله ، والمقدمة يجب أن تتضمن :

١ — التعريف بمؤلف الكتاب تعريفاً موجزا مفيدا ، يتناول مكانته العلمية وجهده فى الكتاب ، مع ذكر المصادر التى ترجمت له ، وعدد مؤلفاته ، والبرهنة على أن الكتاب مزور أو صحيح .

٢ — التعريف بالكتاب نفسه ، ومنزلته ، وطريقة معالجته للموضوع ، والأشياء الجديدة التى يقدمها لنا ، وإن كان الكتاب أو بعضه قد نشر قبل النشرة الحاضرة لزم وصف النشرة القديمة .

٣ — يقوم المحقق بوصف الأصول الخطية التى اعتمد عليها فى تحقيقه ، وينبغى أن توصف كل النسخ ، والنسخة التى اعتمد عليها طبعا بتفصيل تام ، دون إغفال أى نسخ حتى النسخ التى استبعدها ، أو التى لن يستعين بها إلا فى بضعة مواضع ، وأن يبين العلاقة القائمة بين هذه النسخ كلما أمكن بوضع جدول نسب ، مع إثبات كل علامة بإيراد عدد من الأخطاء الخاصة المميزة . مبيناً ما يأتى :

(أ) درجات هذه النسخ فى الأصالة .

(ب) وصف خطوطها التى كتبت بها ، فيذكر نوع الخط ، وكيفية تنقيطه وتشكيله ، ويصف ما يشاهده فيه من : الزخرفة ، وأنواع الحواشى ، وجنسها ، وهل قوبلت النسخة بأصلها أو بغيرها ؟ وينقل ماكتبه مالك النسخة عليها ، وما يوجد فيها من السماعات والخواتيم والتمليكات ، ويقتصر فى كل ذلك على ما له قيمة ، ويبين إملاء النسخة وخصائصها التى تنفرد بها ، ويحكم هل هى صحيحة أو مغلوطة ، أو متوسطة وتقدر قيمتها ، وهل الكتابة واضحة أو مطموسة ، وهل النسخة سليمة أو ممزقة أو تشتمل على تخريم من أكل العثة والأرَضَة ، وهل هى كاملة أو ناقصة ، وهل النقص فى أولها أوآخرها ؟ وفى أى مكان منها ، ثم يصف الورق والتجليد ، وإذا كان الكتاب غفلا من اسم المؤلف فيحاول المحقق عرفانه من الموضوع والأسلوب والأعلام المذكورة ممن يذكر أنه رآهم أو اجتمع بهم ، وإذا لم يكن على الكتاب تاريخ نسخ فيقدر عمر المخطوط بمعرفة الخط والورق والحبر ، ويذكر عدد ورقات المخطوط ، والسطور ومتوسط عدد الكلمات فى السطر الواحد ، والمداد ، واختلاف ألوانه فقد يكتب النص بالأسود والعناوين بالأحمر ، وقد تكون النسخة مجدولة بالذهب ، وقد تكون فواصل بالأحمر والأزرق فيشار إلى ذلك كله .

ما يوجد على صفحة العنوان فى كل نسخة من اسم الكتاب ومؤلفه والتحقيق من صحة ذلك .

اختيار صفحات من النسخ كنماذج تلحق بالمقدمة ويستحسن أن

يكون من بينها صفحة العنـوان ، والصفحة الأخيرة ، لأنها أدق الصفحات فى التعبير عن تقدير المخطوطات ، ويعقب النسخ قائمة بالرموز ، رموز النسخ ، رموز الأقواس التى ارتضاها ، والإشارات والاختصارات .

وقد جرى بعض المحققين على أن يقدم على المقدمة فهرساً موجزاً لموضوعات الكتاب كما فى صبح الأعشى ونهاية الأرب ط دار الكتب ، بل بعض المحققين يقدم تصنيفاً للكتاب يذكر فيه أهم مواضعه وأهم أفكاره وهذا مهم جداً خاصة إذا كان الكتاب صعب الفهم ، فالمختصر الجيد ينوب عن الشرح نوعا ما .

ومن المستحسن ألا يقدم كل ذلك إلى المطبعة إلا بعد الفراغ من طبع نص الكتاب وذلك لتفسير الإشارة من المقدمة إلى ذلك النص ، وليتمكن المحقق من تتميم دراسته على ضوء النسخة الأخيرة التى تخرجها المطبعة .

ويجب ألا يدع المحقق مجالا للشك فيما هو موجود فى النسخة أو النسخ ، وأن يقابلها بعناية تامة ويبين بصريح اللفظ ما ذهب إليه" عند اختلاف النسخ . والأهم من هـــذا ألا يغير المحقق شيئاً دون أن ينبه قارئه عليه ويذكر ما هو ، حتى يمكنه قبوله أو رفضه .

وكذلك يجب على المحقق الأمتناع عن إسقاط شىء من النص إلا بعد أن ينبه قارئه على ذلك و تغيير النص أو إسقاط بعضه بغير إشارة إليه فى موضعه يعد تزييفاً للنص نربأ بالمحقق عنه .

• • •

والآن ننظر ما مدى نصيب القدماء فى مثل هذه المقدمات :

رأينا : أنه فى عصر المخطوطات كان المصنف يضع رموزاً لمصطلحاته وينبه عليها فى مقدمة الكتاب ، و يشرح منهجه، فإذا انتقلنا إلى ما نشرته مطبعة بولاق وجدنا أن الناشرين قداقتصر جهدهم على نقل ترجمة للمؤلف من كتاب ، معين يضمن هذه الترجمة فى صفحة العنوان أو الصفحة الخاتمة، والواقع أن المقدمة بهذا المعنى الذى تناولناه من عمل المستشرقين ، وكان أكبر وسيط عربى نقل هذا الفن عن المستشرقين هو المرحوم أحمد زكى باشا (شيخ العروبة) الذى لم يقتصر جهده على ذلك، بل أشاع معه كذلك استعمال علامات الترقيم التى كان لها أثر بعيد فى توضيح النصوص ، وتيسير قراءتها ، و ضبط مدلولها ، وأشاع معها كذلك العناية بالإخراج الطباعى ، وصنع الفهارس الحديثة ، والاستدراكات ، والتذييلات ، وذلك فى كتاب (الأصنام) لابن الكلبى الذى نشرته دار الكتب سنة ١٩١٤ .

* * *

الفهـــرسة

كتبنا القديمــة — إذا كانت كبيرة الحجم — لا يستطاع الانتفاع بها انتفاعا حقيقياً ما لم يكن لها فهارس مفصلة ؛ ذلك أن فيها كثيراً من المعلومات والأسماء تأتي عرضا واستطراداً ، والباحث قد يكون في أمس الحاجة إلى هذه المعلومات والأسماء ، ولكن كيف يعثر عليها وكيف يرجع إليها عند الضرورة ما لم يكن لهـا مثل هذه الفهارس المفصلة ؟ ! لهذا فإن كل كتاب يحقـق ويطبع دون فهارس وافية يعتبر جناية عليه وعلى القارئين ؛ إذ لا يعقل أن تقرأ كتابا له عدة أجزاء بحثاً عن علم أو نص تائه بين مئات الصفحات ! ! فالفهارس تظهر ما في باطن الكتاب من خفايا يصعب الاهتداء إليهـا . كما أن الفهارس في بعض الأحيان تعتبر معياراً أو ميزاناً توزن به صحة نصوصها وضبط أعلامها . يعرف هذا من عايش عملية الفهرسة ؛ فإنه بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه .

ونحن في عصر أحوج ما نكون فيه إلى اختزال الوقت وإنفاقه في أنفع الأمور ، فهل صنع أسلافنا القدماء مثل هذه الفهارس ؟

في الواقع أن للفهارس سابقة قديمة عند العرب في كتب الرجال والتراجم البلدان ومعاجم اللغة ففي كتاب مثل (أسد الغابة) لعز الدين بن الأثير (٥٥٥ — ٦٣٠ هـ) فهرسة على أحدث أنواع فهرسة الأعلام في الوقت الحاضر ، ولعل في ذكر منهج ابن الأثير في الفهرسة طريقاً طيبا يجب أن نتبعه حين يقول « أما ترتيبه ووضعه فإنني جعلته على حروف أ ، ب ، ت ، ث

ولزمت في الاسم الحرف الأول والثاني والثالث ، وكذلك أيضاً في اسم الأب والجد ومن بعدهما ، والقبائل أيضاً ، مثاله : إنني أقدم (أبان) على (إبراهيم) ؛ لأن ما بعد الباء في أبان ألف ، وما بعدها في إبراهيم راء ، وأقدم إبراهيم بن الحارث على إبراهيم بن خلاد ، لأن الحارث بحاء مهملة وخلاد بخاء معجمة ، وأقدم أبان العبدى على أبان المحاربى ، وكذلك أيضاً فعلت في التعبيد (يعنى فيما بدء بعبد من الأسماء) فإنى ألزم الحرف الأول بعد عبد ، وكذلك في الكنى فإنى ألزم الترتيب في الاسم الذى بعد (أبو) فإنى أقدم أبا داود على أبى رافع ، وكذلك في الولاء فإنى أقدم أسود مولى زيد على أسود مولى عمرو ، وإذا ذكر الصحابى ولم ينسب إلى أب بل نسب إلى قبيلة فإنى أجعل القبيلة بمنزلة الأب . مثاله : زيد الأنصارى أقدمه على زيد القرشى ، ولزمت الحروف في جميع أسماء القبائل ، وقد ذكروا جماعة بأسمائهم ولم ينسبوهم إلى شيء فجعلت كل واحد منهم في آخر ترجمة الاسم الذى به مثال : زيد غير منسوب جعلته في آخر من اسمه زيد ، وأقدم ما قلت حروفه على ما كثرت ، مثاله : أقدم (الحارث) على (حارثة) وقد ذكر ابن منده ، وأبو نعيم ، وأبو موسى في آخر الرجال والنساء جماعة من الصحابة والصحابيات لم تعرف أسماؤهم فنسبوهم إلى آبائهم فقالوا : ابن فلان وإلى قبائلهم وإلى أبنائهم وقالوا فلان عن عمه ، وفلان عن جده وخاله ، وروى فلان عن رجل من الصحابة ، فرتبتهم أولا بأن ابتدأت بابن فلان ، ثم بمن روى عن أبيه ، لأن ما بعد الباء في ابن نون وما بعدها في أبيه ياء ثم بمن روى عن جده ، ثم عن خاله ، لأن الجيم قبل الخاء وهما قبل العين ، ثم بمن نسب إلى قبيلة ثم بمن روى عن رجل من الصحابة ، ثم رتبت هؤلاء أيضاً ترتيبا ثانياً فجعلت من روى عن ابن فلان مرتبين على الآباء مثاله : ابن الأدرع أقدمه على ابن الأسقع ، وأقدمهما على ابن ثعلبة ، وأرتب

من روى عن أبيه على أسماء الآباء مثاله : إبراهيم عن أبيه أجعله قبل الأسود عن أبيه ، وجعلت من روى عن جده على أسماء الأحفاد مثاله : أقدم جد الصلت على جد طلحة ، وجعلت من روى عن خاله على أسماء أولاد الأخوات مثاله : أقدم خال البراء على خال الحارث ، ومن روى عن عمه جعلتهم على أسماء أولاد الإخوة مثاله : عم أنس مقدم على عم جبر ، ومن نسب إلى قبيلته ولم يعرف اسمه جعلتهم مرتبين على أسماء القبائل ، فإنني أقدم الأزدى على الخثعمى . وقد ذكروا أيضاً جماعة لم يعرفوا بصحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرتبتهم على أسماء الراوين عنهم مثاله : أنس بن مالك عن رجل من الصحابة ، أقدمه على ثابت ابن السمط عن رجل من الصحابة ، وإن عرفت فى هذا جميعه اسم الصحابى ذكرت اسمه ليعرف ويطلب موضعه .

ورأيت جماعة من المحدثين إذا وضعوا كتابا على الحروف يجعلون الاسم الذى أوله « لا » مثل : لاحق ، ولا شر ، فى باب مفرد عن حرف اللام . وجعلوه قبل الياء ، فجعلتها أنا من حرف اللام فى باب اللام مع الألف فهو أصح وأجود ، وكذلك أفعل فى النساء سواء . وإذا كان أحد الصحابة مشهوراً بالنسبة إلى غير أبيه ذكرته بذلك النسب ، كشرحبيل بن حسنة أذكره فيمن أول اسم أبيه حاء ، ثم أبين أبيه ومثله شريك بن السمحاء ، وهى أمه أذكره أيضاً فيمن أول اسم أبيه سين ، ثم أذكر اسم أبيه . أفعل هذا قصدا للتقريب وتسهيل طلب الاسم .

وأذكر الأسماء على صورها التى ينطق بها لا على أصولها مثل : (أحمر) أذكره فى الهمزة ولا أذكره فى الحاء ومثل (أسود) فى الهمزة أيضاً، ومثل (عمار) أذكره فى (عما) ولا أذكره فى (عمم) ؛ لأن الحرف المشدد حرفان : الأول منهما ساكن ، فعلته طلبا للتسهيل ، وأقدم الاسم

فى النسب على الكنية إذا اتفقا مثاله : أقدم عبد الله بن ربيعة على عبد الله ابن أبى ربيعة ، وأذكر الأسماء المشتبهة فى الخط وأضبطها بالكلام ؛ لئلا يلتبس ، فإن كثيراً من الناس يغلطون فيها وإن كانت النعتية التى ضبطها تعرف الاسم وتبينه ، ولكنى أزيده تسهيلا ووضوحاً مثال ذلك : سلمة فى الأنصار بكسر اللام ، والنسبة إليه سلمى بالفتح فى اللام والسين ، وأما سليم فهو ابن منصور من قيس عيلان .

وأشرح الألفاظ الغريبة التى ترد فى حديث بعض المذكورين فى آخر ترجمته (١) .

هذا هو أدق منهج عرفناه اليوم فى فهرسة أعلام الأشخاص ، هذا فضلا عن أن بعض المخطوطات وجدنا فيها ثبتا بموضوعاتها ، يوضع غالباً فى أول المخطوطة .

أما ترتيب مواد الكتاب ترتيباً مفصلا بشكل فهرست ، فأمر لم يكن معروفاً عند علماء العرب ! وإن أخذ يظهر فى مؤلفات العصور المتأخرة ما يشبه الفهرست ، فيذكر روزنتال : « أن الذهبى أعد فهرسا بأسماء الأعلام الواردة فى كتاب ابن حيان « الثقات » وكذلك فعل نجم الدين ابن فهد (توفى بسنة ١٤٨٠م) فإنه وضع فهارس لكتاب أبى نعيم « حلية الأولياء ، ولكتاب عياض « ترتيب المدارك » ولكتاب ابن أبى أصيبعة « عيون الأنباء » ولكتاب ابن رجب « طبقات الحنابلة » ولكتاب الذهبى « طبقات الحفاظ » ولتكملته التى أضيفت إليه ، وفى هذه الفهارس أشار ابن فهد إلى الجزء والطبقة أو إلى الطبقة التى يرد فيها اسم المترجم له ويقول : إن غايته تيسر استعمال هذه الكتب لدى القارئ » (٢).

---

(١) مقدمة كتاب (أسد الغابة) .

(٢) مناهج علماء المسلمين فى البحث العلمى : ١١١ - ١١٢

ولم تظهر أهمية الفهارس ونفعها إلا بعد اكتشاف الطباعة ، سواء في الشرق أو الغرب ، وللمستشرقين فضل التوسع في هذا التنويع الحديث الذي يتبعه ويسير على هداه محققو العرب اليوم ، وإن زادوا عليه أكثر وأكثر فقد كان « زكي باشا » أول من عرفناه مفهرساً لكتاب الأصنام سنة ١٩١٤ على هذا الدرب ، وكان من تلامذته الذين كانوا يعاونونه في بيته ومكتبته الخاصة : محمد عبد الجواد الأصمعي ، فتدرب على يديه في صنع الفهارس ، وكان الأصمعي هذا أول من فهرس فهرسة حديثة كتاب (الأمالي) لأبي على القالي وطبع في دار الكتب ، وقد عرفنا عن المستشرقين فهارس الأعلام ، والقبائل ، والبلدان ، والشعر ، والأيام ، والأمثال ، والكتب . فاقتبس المصريون هذه الأنواع وزادوا عليها ضروباً أخرى كثيرة ، فمثلا رأينا أن العلامة المرحوم أحمد تيمور رأى أن (خزانة الأدب) للبغدادي في أجزائها الكثيرة بعيدة المتناول عند الحاجة إليها فوضع اثنى عشر فهرساً لها وسماها « مفتاح الخزانة » وهذا المفتاح في الخزانة التيمورية لم يطبع بعد .

وقد رتب (مفتاح الخزانة) على ما يأتي :

الفهرست الأول : لأسماء المترجمين في الكتاب .

الفهرست الثاني : لذيل التراجم وفيه المؤتلف والمختلف من الأسماء، ومن نسب إلى أمه أو لقب بشعره .. إلخ .

الفهرست الثالث : لأخبار العرب في الجاهلية والإسلام ، وفي أيامها ومقاتل فرسانها ، ومنافراتها وأصنامها ، وأسلحتها ولعبها وأسواقها وعاداتها ومزاعمها ، وغير ذلك من أخبارها وأخبار ملوكها .

الفهرست الرابع : للأعلام التى نص المؤلف على ضبطها .

الفهرست الخامس : لأسماء الشعراء الواردة فى الكتاب ، وأصله من وضع الأستاذ السنيور جويدى .

الفهرست السادس : للموضوعات العلمية والأدبية .

الفهرست السابع : للأمثال .

الفهرست الثامن : للمذكر والمؤنث ، وله ملحق فى أحكام لاتختص بلفظ دون آخر .

الفهرست التاسع : للقبائل .

الفهرست العاشر : للقصائد المشهورة .

الحادى عشر : لشروح القصائد .

الثانى عشر : الشواهد الكبرى .

وقد صنع الأستاذ عبد العزيز الميمنى فهرساً لأسماء الكتب المذكورة فى خزانة الأدب وسماه (إقليد الخزانة) .

* * *

والغرض من الفهارس تيسير الإفادة مما فى الكتاب المنشور أو المحقق وجعل ما فيه ميسرا سهل الكشف عليه لدى الباحث ، وقد أوصت لجنة إصدار الأغانى فى الهيئة العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧٠ أن تتناول الفهرسة متن الكتاب وحواشيه ، ولا تتناول المقدمة التى كتبتها الدار فى أول الكتاب .

وتختلف الفهارس باختلاف موضوع الكتاب ، ويمكن أن يصنع لكل كتاب فهرسة قد لاتكون فى غيره ، ولكن عرفنا أن هناك فهارس تقليدية تشتمل على ما يأتى :

١ — فهرس الموضوعات .

٢ — فهرس الأشعار .

٣ — فهرس الأعلام .

٤ — فهرس الكتب .

٥ — فهرس الألفاظ اللغوية .

٦ — فهرس للأماكن أو البلدان .

٧ — فهرس للقبائل .

٨ — فهرس للأيام والغزوات .

٩ — فهرس للأمثال .

١٠ — فهرس الكتب الواردة فى النص .

ويفيد هذا الفهرس فى معرفة مصادر المؤلف أحيانا كثيرة ، وهناك من يفهرس مراجع التحقيق مع الطبعات نهجت هذا النهج هيئة التأليف والنشر فى فهرسة الأغانى كما رأينا ، ويجب أن يراعى اختيار الفهارس المناسبة لطبيعة الكتاب إذ أن الفهارس ما وضعت إلا لتمكين القارئ من أن ينتفع بالكتاب غاية الانتفاع .

وهناك بعض المحققين يجمعون فى فهرس الأعلام كل ما ينضم تحت اسم العلم ، سواء كان علم شخص رجلا أو امرأة أو علم مكان أو نهر.

وكما قلت فإن لكل كتاب طبيعة خاصة ، ففهرسة كتاب فى التاريخ تختلف عن فهرسة كتاب فى اللغة مثلا ، وأكثر الأعلام صعوبة فى الفهرسة أسماء الأشخاص لكثرة الألقاب والكنى فيها .

وإذا وجدنا فى الكتاب اسما أو كنية فقط أو لقباً فقط اجتهدنا أن نستخرج بقية الاسم من مراجع أخرى ، فلا تجمع مثلا كل الأماكن من الكتاب التى ورد فيها اسم (محمد) بدون زيادة اسم أبيه أو كنيته ، فإذا لم يمكن ذلك وجب أن نفرق بين هؤلاء المحمدين بما يدل عليه عصر كل واحد منهم أو بلده ، وقد أوصت لجنة إصدار الأغانى فى الهيئة العامة للنشر سنة ١٩٧٠ وضع أبو ، ابن ، أم ، ذات . . . . . إلخ فى ترتيبها الهجائى فلا تحذف وذلك هو المتبع فى فهرسة أجزاء الأغانى القديمة طبعة دار الكتب .

ويجب أن تكون الصيغة الرئيسية التى تذكر معها الأرقام والبيانات هى صيغة الشهرة (وخصوصا الصيغ المذكورة فى عنوان الترجمة) ويحال إليها من الصيغ الأخرى .

فمثلا : أبو قطيفة هى الصيغة الرئيسية ، وليست عمر بن الوليد بن عقبة ابن أبى معيط ،

وأبو زبيد هى الصيغة الرئيسية وليست حرملة بن المنذر .

وأبو نواس هى الصيغة الرئيسية وليست الحسن بن هانئ .

والمتوكل الليثى هى الصيغة الرئيسية وليست المتوكل بن عبد الله ابن نهشل بن مسافع .

والأفوه الأودى هى الصيغة الرئيسية وليست صلاة بن عمرو بن مالك.

وأما الشعراء فنذكر أسماءهم فى فهرست الأعلام ، وإن كان الكتاب خاصا بالشعراء أفرد مع ذكرهم فى الأعلام أيضا فهرست خاص بالشعراء وعددنا أمام كل شاعر ما يخصه .

وهناك نوع مهم جداً وإن كان متعبا فى صنعه وتحتاج إلى جهد كبير وهو :

فهرس الأعلام بمناسباتها :

فإذا ذكر الرجل — شاعراً أو كاتبا أو غير ذلك — فى الكتاب عدة مرات لا نكتفى بذكر الأعداد الدالة على الموضع الذى ذكر فيه ، بل نذكر اسم العلم بحروف كبيرة ونشير بحروف صغيرة بكلمة أو بكلمات عن المناسبة التى أوجبت ذكره فى هذه الأماكن ، وهذا ما فعلته دار الكتب فى فهرسة كتاب الأغانى . فإذا ذكر حماد الرواية — صوت من المائة المختارة من شعره ٦٩ : ١ — ٧ بحثه وأخباره ٧٠ — ٩٥ نسبه وولاؤه وعلمه بأخبار العرب وأيامهم ٧٠ : ٢ — ١٢ سأله الوليد بن يزيد عن سبب تلقيبه بالراوية فأجابه ٧٠ : ١٣ — ٧١ : ٩ ماكان بينه وبين مروان بن أبى حفصة فى حضرة الوليد ٧١ : ١٠ — ٧٢ : ٨ سأله الهيثم بن عدى عن معنى شعر معجز ٧٢ : ٩ — ٧٣ : ٣ كذب الفرزدق فى شعر نسبه لنفسه فأقر ٧٣ : ٤ — ١٠ كان منقطعا ليزيد فجفاه هشام ، ولما ولى الخلافة كتب ليوسف بن عمر بإرساله له ليسأله عن شعره وأكرمه ٧٤ : ١٤ — ٧٨ : ١٠ رد على مغنية أخطأت فى شعر ٨٤ : ١٤ — ١٨ كان لصاً ثم تاب وطلب الأدب والشعر ٨٧ : ٣ — ٧ يرى المفضل أنه أفسد شعر العرب بتخليطه ونحله شعره للقدماء ٨٩ : ٦ — ١٣ أنشده الطرماح شعراً فزاد فيه وادعاه لنفسه ٩٤ : ١٥ — ٩٥ : ٨ .

* * *

وكذلك فهرس الأمم والقبائل والعشائر والجماعات ونحوها ، تذكر أرقام الصفحات التى وردت فيها ، وقد نهجت هذا المنهج دار الكتب المصرية فى فهرسة الأغانى ففيها الأمم والقبائل والعشائر ونحوها مذكورة بالمناسبات مثال ذلك من الجزء السادس من الكتاب المذكور .

بنو أمية : كانوا يمنعون البناء فى عرصة العقيق ٢٩ : ٢١ — ٢٣ كان يفد على ملوكهم حماد الرواية فيصلونه ٧٠ : ٣ — ٦ لم يجف حماد الراوية منهم غير هشام ٧٤ : ١٤ — ٧٥ : ٢ ذكرهم حماد الراوية فمدح عهدهم ٨٢ : ٢ — ٣ ، ٨٣ : ١ — ٢ لم يفد على ملوكهم عبادل ٩٦ : ٤ أمر المنصور رسوله إلى ابن هرمة أن ينتسب إليهم ١١٢ : ٤ — ١١٣ : ٤ كان يحيى المكى يكتم ولاءه لهم لخدمته الخلفاء من بنى العباس ١٧٣ : ٢ — ١٦ كان حرب بن أمية قائدهم يوم عكاظ ٣٤١ : ٩ — ١٢ أشار أبو سفيان على عثمان بأن يجعل الملك فيهم ٣٥٥ : ٥ — ٩ ، ٣٥٦ : ٣ — ٩ ، ذكروا عرضا ٢٣ : ٩ .

هذا منهج الدار وإن كانت مسبوقه به .

وهناك فهرس أهم من ذلك وهو الفهرس اللغوى الذى ينفرد به الشاعر أو الأديب ، فمثل هذا الفهرس يعرفنا على منهج المؤلف ، ومعجم ألفاظه التى انفرد بها ، ولم ترد فى المعاجم العربية ، ومن مجموع مثل هذا الفهرس يمكن صنع معجم من الألفاظ لم تذكرها معاجمنا القديمة لأنها لم تمش مع تطور اللغة واتساعها ، وقد عمل فيشر فى مجمع اللغة العربية على استخراج مثل هذه الألفاظ من الشعر العربى ؛ لعمل معجم بذلك ، ولكن فيشر عاجلته المنية ، وقد ذهب المستشرق الإنجليزى ليال Lyall إلى ذلك فإنه عندما نشر ديوان عبيد بن الأبرص ، وعامر بن الطفيل ألحق بهما فهرساً خاصا لما امتاز به عبيد من المفردات ، فلم يذكر فى الفهرست

الكلمات المألوفة ، ولا الغريبة التي لا ترد إلا مرة واحدة ، بل جمع ما يرد عند عبيد مرتين أو أكثر ، من الكلمات النادرة التي لا تذكر في شعر غيره ، وكذلك فعل كرنكو F, Krenkow عند نشره لشعر طفيل ابن عوف الغنوى ، رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي .

وهناك نوع من الفهارس **يسمى فهرس المفردات** ؛ كالقاموس الخاص في آخر الكتاب ، ويحتوى على ما يرد في الكتاب من الكلمات اللغوية ، مع تعديد الأماكن التي وردت فيها ، ويجوز فيه الاكتفاء بالغريب من الألفاظ (١) ، ولا يظنن أن هذا الفهرس مثل الفهرس الذي سبقه . فإن هذا الفهرس يجمع الكلمات العربية سواء وردت في المعاجم أو لم ترد .

وفي بعض كتب النحو يحتاج إلى فهرست **للكلمات الاصطلاحية** التي شرح معناها في الكتاب ، وفي أكثر الكتب العلمية يحتاج إلى فهرست للمصطلحات العلمية .

أما فهرس آى الذكر الحكيم وفهرس الأحاديث

فقد جرى كثير من المحققين في الفهرس الأول على اتباع ذكر السورة ورقم الآية ، وبعضهم يرتب السور على حسب ورودها في المصحف وقد اتبع الدكتور محمد رشاد سالم هذه الطريقة في فهارس كتاب (جامع الرسائل) لابن تيمية .

---

(١) يعمد كثير من محققى هذا العصر إلى صنع مثل هذه الفهارس . راجع الكتب المحققة للدكتور رمضان عبد التواب والدكتور حسين نصار والأستاذ عبد السلام هارون وغيرهم .

سورة	الآية	ص	س
يوسف	٢٤	١١٥	١١ — ١٢
	٣٢	٧١	١ — ٢
	٧٧	١٣٣	٤ — ٥
	١٠١	٢٢٤	١٦
	١١١	٥٦	١٤ — ١٥

وهكذا يرتب السور حسب ورودها فى المصحف ، ثم يرتب ترقيم الآيات داخلها ، ثم يذكر الصفحة فى الكتاب المحقق والسطور التى استغرقتها الآية .

وقد جرى فى فهرسة الأحاديث على النحو التالى :

فهرست الأحاديث

الحديث	الصحابى الراوى	ص	س	ت (*) (**)
أ				
« أبو بكر وعمر سيد كهول أهل الجنة . . . لاتخبرهما يا على .	على بن أبى طالب	٢٦١— ٢٦٢	١١—١٢	(١)

والكثير من المفهرسين يفهرسون الأحاديث وفق أوائلها ، فما أوله همزة ثم ما أوله باء إلى آخره .

(*) الكلام على هذه الأحاديث فى التعليقات المشار إليها .
(**) = تعليق .

فهرست الشعر

صدد البيت	عجزه	بحره	عدد الأبيات	قائله	ص	س	ت
أتهجوه	الفداء	وافر	١	حسان بن ثابت	١٣٣	٧	(١)
صاحب	أجرد	طويل	١		١٢٤	١٢	(٢)

فهرست الأعلام (*)

ابن الجوزى (أبو الفرج عبد الرحمن بن على) :

(٦) ، ١٠ ، ١٨ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٤١ .. إلخ واعتبر أب وابن فى فهرسته للأعلام (١) . وهذا منهج طيب فى عمل الفهارس وأكثر تيسيرا لكشف الأغراض التى فى كتابه .

ويرى الأستاذ عبد السلام هارون أنه قد اهتدى إلى طريقة ميسرة للهداية إلى آيات القرآن الكريم بترتيبها فى نطاق المواد اللغوية اعتمادا على بروز بعض كلمات الآية .

(*) الأرقام التى بين الأقواس تشير لى الصفحات التى ترجمت فيها الأعلام .

(١) حصل المحقق على جائزة الدولة التشجيعية للتحقيق سنة ١٩٧١ بواسطة هذا الكتاب الذى قدمنا نماذجا من فهارسه .

مثال ذلك :

أرب : ولى فيها مآرب أخرى ص ٥

بتل : وتبتل إليه تبتيلا ص ١٠

ترب : يخرج من بين الصلب والترائب ص ١٥

ثوب : وثيابك فطهر ص ٢٠

وهكذا (١) .

ويرى أن مثل هذا يستحسن أن يضع فى ترتيب (الأحاديث النبوية) التى ينبغى أن ترتب على حسب المواد اللغوية أيضاً .

والكنى والألقاب التى لم يعرف لها اسم ترد إليه ، فإنها توضع كما هى فى ترتيبها .

وقد جرى بعض المفهرسين على عد كلمة (ابن) و (أبو) و (ذو) فى التصنيف فيضع ابن وأب فى الألف ويضع (ذو) فى الدال ، ومن ذلك ما جرى عليه العرف فى فهرسة دار الكتب على الإطلاق . ولكن كثيراً من المفهرسين يهمل هذه الألفاظ ونعرف منهم من القدماء : ابن الأثير فى أسد الغابة ، ومن المحدثين : الأستاذ عبد السلام هارون ، والأستاذ أبو الفضل إبراهيم فى كتبه الأخيرة .

وعلى ذلك فهم يرتبون ما أضيفت إليه هذه الألفاظ فقط ، فابن الأحمر فى الألف ، وابن الحسن فى الحاء ، وأبو الحمد فى الحاء ، وأبو اليسر فى الياء وذو الأصبع فى الألف ، وهو النظام الغالب بين المفهرسين الآن .

---

(١) انظر فهرس القرآن الكريم الملحق بشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ص ١٠٦ — ١٠٧

وأما ترتيب الشعر فهو متنوع الضروب ، وأقل صورة لترتيبه أن يرتب على القوافى من الهمزة إلى الياء ، ثم الألف اللينة فى آخرها ، ثم ترتب كل قافية على أربعة أقسام :

الساكنة ، فالمفتوحة ، فالمضمومة ، فالمكسورة ، ويضاف إلى آخر كل قسم من هذه الأقسام ما يمكن أن يختم بالهاء الساكنة ثم المفتوحة ثم المضمومة ثم المكسورة .

وقد يضم إلى هذا الترتيب ترتيب آخر ، وهو ترتيب البحور الست عشر أى : الطويل ، ثم الوافر ، ثم البسيط ، ثم الكامل ، ثم الهزج .... إلخ وفقا لترتيب الخليل بن أحمد . وقد يضم إليها ترتيب ثالث هو الشاعر ورابع عدد الأبيات ، وخامس رقم السطر ، وفى كل ذلك ترتيب الصفحات فى كل قافية على حدة ، ولنا أن نأخذ بيتا من أول القطعة لندل به على القافية والبحر ولا نذكر باقى الأبيات فندع الباحث يكشف فى القطعة عن البيت الذى يريده .

ومن المفهرسين من لا يرتضى إلا ذكر صدر كل بيت وقافيته فى القصيدة الواحدة أو القطعة الواحدة نذكر من هؤلاء الدكتور رمضان عبد التواب فإنه يذكر صدر كل بيت وقافيته فى الكتاب الذى ينشره ، ولكن الكثير من المحققين يكتفى يذكر صدرى وقافيتى البيتين الأولين من القطعة أو القصيدة .

ومنهم من يجعل « الرجز » بيتا قائما بذاته وهو الأصوب ، ومنهم من يذكر بيتين من الرجز على أنهما شطرين وهذا خطأ فى بعض صوبه فيما اعتقد .

فهرس أنصاف الأبيات : بحسب أوائلها أى يرتب على حسب أوائل كلماتها .

فهرس أيام العرب والغزوات والوقائع : ترتب هجائياً بحسب الكلمات التالية لكلمة يوم أو وقعة أو غزوة . . . . . إلخ .

فهرس الأمثال : ويرتب ترتيبا هجائيا بحسب الكلمة الأولى من المثل ، وهذا هو المتبع عند غالبية المحققين .

وقد سعدت عندما أطلعنى الدكتور رمضان عبد التواب على عدد لا يقدر من جذاذات الأمثال ، والشاهد فيها أن هذه الأمثال مرتبة هجائيا ليس بحسب أوائل المثل ، ولكن بما فى هذا المثل من أعلام مثلا « سبق السيف العزل » توضع فى سيف وهكذا . فإن لم يوجد فى المثل علم فهرس وفقاً للمادة اللغوية التى فيه وذلك مثل : « تحت الرغوة اللبن الصبوح » فإنه يضعها تحت الرغوة أو (الصبوح) بعد تجزيد المادة من الزيادة .

وقد يعترى الفهرس من الصعوبات ما يحتاج إلى إعمال فكر والتحرر من إسار التقليد ما دام العمل فى حدود الدقة والضبط والحرص الصادق على إفادة الباحث من أيسر طريق .

وأما ترتيب الفهرس . مع غيره من الفهارس فى الكتاب ، فإن المنهج المنطقى تقديم أهم الفهارس وأشدها مساسا بموضوع الكتاب ، فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قدم فيه فهرس الأعلام ، أو كتاب أمثال قدم فهرس الأمثال ، أو كتاب خطط فيقدم فهرس الأماكن ، ثم تساق بعده سائر الفهارس مرتبة على حسب ترتيبها المألوف .

ولتسهيل المراجعة في الفهارس تطبع في أعلى كل صفحة منها عنوانا دالا على أن الفهارس تتبع هذه الصفحة .

أما طريقة صنع الفهارس : فالمفروض فيمن يتصدى للتحقيق معرفتها والتمرس بها ، وإلا فإن الكتاب الذي يحقق وينشر دون فهارس يعتبر عملا ناقصاً محتاجا إلى أن يستكمل بالفهارس .

ثبت المراجع

طبعاً رجع المحقق في تحقيق الكتاب إلى مراجع تقــل أو تكثر ، يذكرها في المقدمة أو في الهوامش .

ومن الواجب وضــع ثبت لها في آخر الكتاب يلحق بالفهارس ، ويبين المحقق فيه اسم الكتاب واسم مؤلفه ، وتاريخ طبعه ونشره ورقمه إن كان مخطوطا والمكتبة التي يوجد فيها أو الجهة التي قامت بنشره .

والكتب المحققة يذكر إلى جانب مؤلفيها أسماء الذين حققوها مثال :

كتاب الأصنام ، لابن الكلبي . تحقيق أحمد زكي القاهرة سنة ١٩١٤ .

وإذ كان المحقق اتبع طريقة اختصار أسماء المصادر والمراجع التي ذكرت في الهوامش فتذكر المختصرات في الثبت مع اسم المصدر أو المرجع بالكامل مثال ذلك :

أنساب — أنساب الخيل لابن الكلبي بتحقيق أحمد زكي القاهرة سنة ١٩٤٦

الاستدراك والتذييل

مهما أجهد المحقق نفسه وفكره في إخراج الكتاب فلا بد أن تفوته بعض الهنات ، سواء كانت مطبعية — وهذا هو الغالب — أو علمية

كتحقيق أمر أو التعليق على فكرة أو توضيح أمر ، وقد يزل فكره وقلمه زلة تقتضى المعالجة .

ففى الاستدراك والتذييل الذى يلحق غالباً بآخر الكتاب مجال واسع لتدارك ما فات محقق الكتاب ، أو مازال فى فكره أو قلمه فيه ، وبعض المحققين لا يحل هذا الأمر محله من العناية ليسدل ثوب الجلال على عمله ، فيزعم لنفسه بتركه هذا الاستدراك أن كتابه قد سلم من الخطأ ، فكان بذلك كالنعامة التى تخفى رأسها ، زاعمة أن أحداً لن يراها لأنها لا تراه !!

« إن الخطأ فى معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعا لاإثم ولا حوب ولكن كتمان الخطأ فيه الإثم والتقصير فى أداء الأمانة ، ومراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل » (١)

---

(١) الأستاذ عبد السلام هارون : تحقيق النصوص ونشر الكتب ص ٩٣

توصيات

دور الجامعات العربية فى تحقيق النصوص

يمكن أن نثير هذه القضية التى تثار عادة عن مدى نصيب المحقق فى تكوين المنهج العلمى .

رأينا أنه لابد من اعتماد الدارس على النص المحقق المضبوط الواضح النسبة تماما ، وتلك هى الخطوة التى يقوم بها المحقق .

غير أنه يجب أن يضاف إلى هذه الخطوة خطوة أخرى ، فى الواقع هى الخطوة الحقيقية التى يقوم بها مؤرخ الأدب أو العالم بوجه عام وهى : أن يركب من هذه النصوص المحققة صوراً صادقة أقرب ما تكون إلى ما كانت عليه الوقائع الأدبية تماما .

فتحقيق النصوص قد يثير الازدراء عند عامة الناس ، لأنهم يرون أن تحقيق النصوص وضبطها لايساوى ما يبذله العقل الإنسانى فيها من الجهد وما يضيع فيها من الوقت « والخصومة — خصوصا فى القرن الماضى وأوائل هذا القرن — بين العلماء المحققين وكاتبى الأدب كانت عند بعضهم وكل فريق يسخر من الفريق الآخــر ففريق المحققين يسخر من فريق المتأدبين ، باعتبار أن الفريق الآخر لايعتمد على النصوص ، ويبنى تركيباته على غير عمد ، وبالتالى فهى تركيبات أكثرها خيالية ، مع أن أى بحث لا يقوم على النصوص ولا يعتمد عليها فى كل خطوة يخطوها هو عمل باطل ، فضلا عن أن عدم امتحان صحة النصوص كثيراً ما أدى فى أحيان كثيرة إلى تصورات زائفة كل الزيف ، فضلا عن أن كثيراً من الأخطاء الناشئة عن التحريف والتصحيف فى النص قد أدت إلى تصورات وهمية فى غاية

الشناعة ، ومن هنا وجب أن يعتمد كل باحث عن الحقيقة على النصوص وحـــدها .

ولكننا نجد بعض المتأدبين يسخرون من أولئك العلماء الذين قد جللهم تراب الوثائق والمخطوطات ، زاعمين أنهم لم يستطيعوا أن يخرجوا من هذه الوثائق إلى تركيبات عامة حقيقية ، بل انحصروا فى متاحف هذه الوثائق ، ولم يستطيعوا إخراج بحث أدبى مضىء فيه تتركب الواقعة الإنسانية تركيباً يعتمد غالباً على ذكاء ووجـــدان حاسة أدبية لاتتوافر لدى هؤلاء المتخصصين المنحصرين فى عالم المخطوطات والوثائق .

فيستحسن أن يجمع الباحث بين الناحيتين متى أمكن له ذلك ، وتوافرت له الأسباب ؛ وذلك لأن منهج التحقيق لا يمكن أن يكتفى به فى تاريخ الأدب ؛ لأنه وسيلة ، وإعـــداد فحسب ، وسيأتى وقت طال أو قصر ستكون فيه كل المخطوطات المتعلقة بعصر من العصور قد نشرت ونقدت ، ويستطيع كل إنسان أن ينظر فيها ، ولكن ليس فى وسع كل إنسان أن يستخدمها بالدقة وأن يصير مؤرخا للأدب من مجرد استيعابه لها ، ولن يكون مجرد نشرها معناه : أن التاريخ الخاص بذلك العصر قد اكتشف كله ، وذلك لأن تحقيق نصوص هذا العصر ما هى إلا مشاعل على الطريق ، وليست هى كل الحقيقة ، فالذين حققوا الدواوين التى نراها اليوم بين أيدينا مثل ديوان امرىء القيس والنابغة وسحيم وحميد بن ثور . . . إلخ قد لا يستطيعون أن يكتبوا عن امرئ القيس والنابغة مثـــل ما كتب مؤرخو الأدب .

فعلى الباحث أن يجمع بين الناحيتين ناحية تحقيق النصوص وضبطها ، والناحية التركيبية الإستنتاجية القائمة على الحاسة الأدبية ، فإن لم يتيسر

الجمع بين الناحيتين فى شخص واحد ، فيجب أن تحاول الجامعة خلقه قدر المستطاع .

وقد تناول لانسون وزميله ماييه الكلام على مثل هذا المنهج فى الأدب الفرنسى فقالا :

« قد يكون فى المنهج الذى وصفته ما يبعث الرهبة ، ولقد يتساءل المرء أى حياة إنسانية تتسع لدراسة الأدب الفرنسى إذا كانت مقتضيات المنهج على هذا النحو من التعدد والقسوة ؟! والذى لاريب فيه هو أنه لا يمكن أن تكفى حياة واحدة للمعرفة الكاملة ، ولكن ما يعجز عنه عُمر تستطيع أعمار أن تعمله . إن تاريخ الأدب الفرنسى مشروع جماعى ، فليحمل كل حجره وقد أحسن تسويته ، وهذا لن يمنع أى إنسان أن يقرأ ما يريد للذته الخاصة . . . إن تنظيم العمل فى الدراسات الأدبية هو وحده التنظيم العقلى المنتج ، فيتعهد كل فرد بالعمل الذى يتناسب مع قواه وذوقه ، فيكون هناك باحثون ينصرفون إلى تهيئة المواد الأولية والكشف عن الوثائق ونقدها وإعداد وسائل العمل ، ويخصص آخرون للتأليف ، ولأنواع الأدب المختلفة أبحاثاً منفردة ، كما يحاول البعض التأليف فى المسائل الكلية وأخيراً يتولى نفر أمر تبسيط النتائج التى تصل إليها الأبحاث الأصلية وإذاعتها . . . ومع ذلك فهناك زمن لا يكون فيه هذا التقسيم ضرورياً ولا مرغوباً فيه ، هو زمن التمرين . وإنه لمن الخير أن يمرن طلبة الأدب فى الجامعة على كل العمليات التى يبنى بها التاريخ الأدبى ، وأن يألفوا كل المناهج الواحد تلو الآخر ، فيتعلمون كيف يعدون ثبتا بالمراجع ويبحثون عن تاريخ ، ويتابعون تأثيراً ، ويوضحون

أصول حركة أدبيـــة ، ويميزون العناصر التى تدخل فى مركب مختلط وليحاولوا التأليفات الجزئية ، وليعرضوا بعض المسائل عرضاً لا يذهب فيه التبسيط بمـــا فى المعرفة من دقة ، وبعـــد ذلك فليعماوا فى الحياة ما يريدون وما يستطيعون ، فإنهم سيكونون عندئذ قـــد مروا بكل (الأقسام) وسيكون قد عُلّموا كيف تصنع المعرفة الأدبية ، وكيف تستخدم ، وإذا كانوا لايتعلمون هذين وخصوصاً أولهما فى الجامعة فأين ومتى سيتعلمونها . . . ومبادلة الاختصاص على هذا النحو تحتفظ للنفوس بمرونتها ، وقوتها ، وتقى البعض من الهزال ، والآخرين من التقلص ، كما تحول دون ذلك الجفاف الذى يولده تقسيم العمل حتى فى النشاط العقلى ، والجفاف داء لا يفلت منه متخصص ، ولو كان تخصصه فى الخفة والاستهتار » (١) .

ومثل هذا يجب أن يكون فى جامعاتنا نحـــن العرب لأن لنا تراثا طويلا ، وذخيرة طيبة ، وقد عرفت من الذين كانوا يدرّسون مناهج التحقيق العلمى ضمن منهج البحث فى الجامعات المصرية الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، والأستاذ عبد السلام هارون والدكتور رمضان عبد التواب وفى الجامعات العراقية الدكتور خليـــل العطية فى جامعة البصرة . إلا أن هذا العمل كان موقوفاً برغبة المحاضر للدراسات العليا .

وفى ١ / ٥ / ١٩٧٢ جاء فى نشرة أخبار التراث العربى التى تصدرها الجامعة العربية بالقاهرة : « بحث المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة

---

(١) منهج البحث فى الأدب واللغة ، ترجمة الدكتور محمد مندور ملحق النقد المنهجى عند العرب ٤٢٢ — ٤٢٣ ط دار النهضة .

والعلوم شئون معهد المخطوطات فى مؤتمره الذى عقد بالقاهرة خلال المدة من ٤ إلى ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧١ واتخذ توصية بشأن إدخال التحقيق العلمى للمخطوطات ضمن المنهج الدراسى فى مرحلة التعليم الجامعى ، لدرجة البكالوريوس وأبلغ المعهد هذه التوصية إلى الدول العربية » .

وكانت الجمهورية العربية السورية أول دولة تنفذ هذه التوصية فقد اجتمع المجلس الأعلى للجامعات السورية فى دمشق فى ١٥ ، ١٦/٣/١٩٧٢ وناقش الموضوع وأوصى الجامعات السورية بدراسة الطريقة العملية لتنفيذ هذا الاقتراح . وفيما يلى فقرة من الرسالة المؤرخة ٢٩ / ٣ / ١٩٧٢ من رئيس المجلس الأعلى للجامعات فى سورية إلى الجامعة العربية معهد المخطوطات «ورأى (أى المجلس) أن فكرة إدخال التحقيق العلمى للمخطوطات العربية ضمن المنهج الدراسى فى مرحلة التعليم الجامعى فكرة قيمة ، لأنها ترتبط بفكرة الحفاظ على التراث القديم ، وعلى هذا فإن المجلس قد أوصى الجامعات السورية بدراسة الطريقة العلمية لتنفيذ هذا الاقتراح » .

وإنا لنرجو أن يعمم هذا الاقتراح فى كل الجامعات العربية .

* * *

ولاشك أن الدراسة الجامعية تمكن الأساتذة — وهم أهل خبرة — من تمييز الطلاب الذين يملكون بذور الاستعداد ، لكى يكونوا علماء محققين ، وبين من ليسوا بطبيعتهم أهلا للقيام بأعمال التحقيق .

فلنبحث الآن عن الاستعدادات الطبيعية التى تهيئ الطالب لمهمة التحقيق .

الأمور التى يجب توافرها فى المحقق

يشترط لإجادة أعمال التحقيق : الشغف بها ، والاستمتاع .

لكن يلاحظ أن الذين عندهم مواهب فكرية يتبرمون بمثل هذا العمل ولا يزاولونه وإن احترموا القائمين به .

ولا يكفى أبداً أن يجد المـــرء شغفاً واستمتاعا لكى ينجح فى أعمال التحقيق ، بل لا بد من خصال لاتغنى الإرادة عنها شيئاً ، وهى خصال أخلاقية أكثر منها عقلية ، هذه الخصال تتمثل فى الصبر والدقة والأمانة على النص . فالعجلة والاندفاع قد يكونان مصدراً لأخطاء لا تعد ، ولا تحصى ، وقد صدق من قال : إن الفضيلة الأساسية فى المحقق هى الصبر . لا تشتغل بسرعة ، اعمل وكأن فى الإبطاء فائدة دائماً ، امتنع خير من أن تؤدى عملا ناقصا ، هذه نصائح سهل قولها أما اتباعها فيحتاج إلى دقة تامة ، فالناس العصبيون الشديدو الانفعـــال المتعجلون دائما للانتهاء ، المتعطشون للتغيير بسرعة ، المولعون بالبهر وإحداث الضجيج خولهم يمكنهم أن يعملوا أعمالا حسنة فى فن آخر غير فن التحقيق ، لأن المحقق الأصيل هادئ الطبع متحفظ محتاط ، ولمـاذا يتعجل ؟ المهم أن يكون عمله سديداً .

وينبغى أن يتحلى المحقق بالفطنة ، وبقوة انتباه نادرة . إن أعمال التحقيق لها لذتها عند بعض الناس ، ويجدون فيها متعة فريدة ، وكثير من هؤلاء كرّسوا كل قواهم لها ، وكان فى وسعهم على أسوأ الفروض أن يقوموا بغيرها .

وقد يكون بين من يقومون بالتحقيق نفر تدفعهم روح تجارية أكثر

منها علمية ، ويبتغون تحقيق نجاح سريع بطريقة غير منهجية ويقولون فى أنفسهم :

إن عمل التحقيق يتطلب — حتى يتم وفقاً لقواعد المنهج — احتياطات ومجهودات لا نهاية لها . ولكن ألسنا نشاهد بعض أعمال التحقيق التى ارتكب أصحابها مخالفات متفاوتة فى الشدة ضد القواعد ؟ !! فهل قال هذا من شأنهم ؟ ولما كان العمل الردىء أسهل من العمل الجيد ، وكان المهم فى نظرهم هو النجاح ، فإنهم يستنتجون من هذا كله أنه لا يهم أن يكون العمل رديئا ما دام يؤدى إلى النجاح !! .

ولكننا نقول : إنه بفضل العلماء المحققين اليوم ، ونقاد التحقيق المعاصرين ، أصبحت مثل هذه الأفكار هابطة كريهة .

فليحذر كل امرئ يريد أن يعمل فى التحقيق مستقبلا أن يخاطر بنشر عمل من الأعمال التحقيقية دون أن يكون قد اتخذ كل الإجراءات اللازمة لذلك ، كى يكون بمنأى عن النقد والهجوم ، ولا يزال بعض السذج الغافلين يخاطرون من حين إلى آخر بدفع أنفسهم فى ميدان التحقيق دون أن يعدوا للأمر عدته ، وقد يكونون راغبين فى أداء خدمة للعلم ولكن !!

وقد كتب الدكتور أبو العلا عفيفى مقدمة لكتاب (مشكاة الأنوار) المنسوب للغزالى ينتقد فيها النشرات الهزيلة للتراث العربى فقال : « نحن فى أمس الحاجة إلى نشر علمى دقيق ! لأصول تراثنا العربى القديم ، فإنه عن طريق هذا النوع من النشر تحيا النصوص وتستبين ، ويسهل على المشتغلين بموضوعاتها قراءتها والإفادة منها ، وليس أجدى على الباحث من أن تكون بين يديه الوثائق الأولى مضبوطة محققة خالية من

شوائب التحريف والتصحيف ، وقد ابتليت كتبنا القديمة بأن قام على نشر الكثير منها والإشراف على إخراجها ناشرون من غير العلماء المتخصصين ، لاهم لهم سوى جنى الربح المادى من طبعها ، ونحن نعانى من نشراتهم ما نعانى ، من أخطاء مطبعية ولغوية ، ونقص فى النصوص هنا ، وزيادة هناك ، وخلو تام من التحقيق ، والتعليق والتفسير ، والفهارس العلمية بشتى أنواعها ، وكثيراً ما نقف من نص من النصوص حيارى مكتوفى الأيدى لانفهم له معنى ، ولا نستطيع له توجيهاً ، أو نوجهه توجيها خاطئاً لم يخطر للمؤلف ببال !! لا لسبب سوى أن فى النص تحريفاً أو نقصاً أو إضافة من ناسخ ، أو خلطا بين متن النص وشرح وضع عليه ويكفى أن يسقط حرف النفى « لا » من جملة من الجمل أو توضع كلمة « إذ » بدلا من « إذا » أو العكس أو تكتب كلمة « العارفين » « بدل العراقين » أو نحو ذلك من التحريفات لكى يضطرب النص ويفسد معناه ، وكثيراً ما يؤدي بالباحث إلى فهم خاطئ قد يفضى إلى رأى باطل أو نظرية لا أساس لها (١) » .

أما العلماء الحصيفون فى هذا الميدان فلا يخاطرون ؛ لأن أعمال التحقيق — وهى طبعاً شاقة ولا تحقق مجداً كبيراً — لا تغريهم ، ويعرفون جيدا أن أهل الاختصاص قليلوا الرأفة بالدخلاء يترصدون لهم ، ويدركون أنه لا أمل لهم فى هذا الباب .

وربما كان من الأفضل أن يقدم المرء إنتاجا قليلا جيداً يعود على العلم بالنفع بدلا من أن يجند أجهزة من الأجراء لكى يحققوا له نصوصاً يضعها تحت اسمه ، لكنها تثير إشفاق العلماء وتنتهى بأن تكشف

---

(١) التصدير .

للناس عن مدى جهده وطاقته فى مجال أراد أن يوهم فيه بأنه من كبار المحققين للنصوص .

ولا نعدم أن نجد بعض المحققين الجديرين بهذا الاسم ممن ينتجون إنتاجا ضخما بسبب ما حصلوه من خبرة ، ولاعتمادهم أولا وأخيراً على ما وهبوا من استعدادات نادرة كقوة الإرادة واليقظة وصدق الحدس والانصراف التام عن زحمة الحياة وصخبها ، ورغبة شديدة فى حل المشكلات وقدرة على تخيل الحلول لفك طلاسم الوثائق .

غير أن هذه الصفات النادرة التى تدفع صاحبها إلى التخصص المفرط فى عملية التحقيق تنتهى بأن تعزله عن متابعة الثقافة العامة التى تطرد فى الزيادة فى مقابل تحقيق مخطوطات قد تكون عديمة القيمة ، هذا إلى أن المحقق قد يصاب بالغلو فى النقد بمعنى أنه يطبق قواعد النقد على كل ما يلقاه فى طريقه فيرى الألغاز والمشكلات حيث لا توجد مشكلات ولا ألغاز .

ويرى لنجلوا أن « الإفراط فى النقد هو الذى يؤدى — شأنه شأن الجهل الفاحش — إلى ارتكاب أخطاء ، إنه تطبيق لعمليات النقد فى أحوال لا يرجع الحكم فيها إلى النقد ، والإفراط فى النقد نسبته إلى النقد كنسبة الحذلقة إلى الدقة ، فبعض الناس يبصرون ألغازاً فى كل شىء حتى حيث لا توجد فيتحذلقون فى نصوص واضحة ، إلى حد أنهم يجعلونها مشكوكا فيها بدعوى تطهيرها من تحريفات موهومة » (١) .

* * *

---

(١) النقد التاريخى ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى ١١٧ .

وبعد أن ذكرت بعض الجهود التي بذلت في مجال التحقيق من هيئات علمية وثقافية ودور للنشر ، أعتقد أن هذه الجهود تحتاج إلى تنسيق ، وأعتقد أنه لن يتاح لها بغير تشكيل هيئة عليا للتراث تمثل فيها كل المراكز والهيئات والمؤسسات الثقافية الطباعية ذات الاتصال بالتراث .

وطبيعة الموضوع تتجه إلى جامعة الدول العربية وتفرض أن تكون الهيئة المقترحة من بين مراكزها الثقافية إذ أن التراث لا يخص قطراً دون آخر من أقطار الوطن العربي ، وإنما هو تراث أمتنا ينبغي أن تتعاون الأمة على حمايته وإحيائه وتوجيهه لخدمة الحياة .

مثل هذه الهيئة المقترحة تستطيع أن تخطط لإحياء التراث وحمايته ونشره نشراً علميا بحيث تتكامل الجهود فلا تتكرر أو تضيع ، وتتآزر فلا تتبعثر ، وتتناسق فلا يأخذ كل منها طريقه بمعزل عن سواه فتكون مهمة.

معهد المخطوطات

في جامعة الدول العربية السعي الجاد لإحصاء تركتنا من ذخائر المخطوطات ، وإعداد سجل جامع يتابع رصد كل ما في خزائن المخطوطات العربية بالعالم ، وعمل فهرست علمي لهذه الذخائر ليكون مرجعاً للهيئات والمؤسسات العامة في الميدان تختار منه ما يجب نشره ، طبقا لبرنامج واضح ينفذ على مر السنين .

وهنا يجب ألا نقدس الماضي لذاته دون تمييز ، فالإحياء ليس على إطلاقه فننشر كل ما يسمى تراثاً لنا ، وبعبارة أكثر تحديداً ليس إحياء لكل شيء ، حتى ما هو ميت أو ما قد أصبح ميتاً ، فليس إحياء التراث هدفاً لذاته ، وإنما يجب أن يكون إعادة الاعتبار لما هو حيّ بالفعل من هذا التراث ، لكي ندل على مكانه الواقعي والحقيقي من مسيرة التطور ،

ولكي نرفع عنه الاضطهاد الذي أصابه في ظروف الإرهاب الفكرى ، ثم لكي نجد فيه حلقة الصلة الضائعة أو المطموسة بين الحاضر والماضى .

المجامع العلمية

تكون مهمتها الإشراف على تحقيق ما ينشر من نصوص هذا التراث ، فتختار لها الخبراء من المحققين والمراجعين ، على أن ينسق العمل بينها فيختص كل مجمع منها بفرع معين من التراث ، كأن يتولى مجمع دمشق — مثلا — الإشراف على تحقيــق النصوص واللغة ، ومجمع بغداد على الذخائر التاريخية ، ومجمع القاهرة العلمى يتــولى الإشراف على تحقيق تراثنا من العلوم البحتة ، ومجمع اللغة العربية يتولى الإشراف على تحقيق تراث الأدب . ويوزع تراث العلوم الإسلامية على الهيئات والجامعات والمؤسسات الإسلامية فى مصر والسعودية وليبيا وتونس والجزائر والمغرب .

وفى مثل هذه الحالة يجــب أن تكون دور الكتب فى العالم العربى — خاصة — تحت طلب المحققين والمراجعين فتدبر لهم ما يحتاجون إليه من نسخ مصورة للمخطوطات التى يحققونها ، وتمدهم بالمصادر والمراجع للنص الذى يحققونه ، وتعــد لهم قاعات خاصة مزودة بأجهزة الخدمة والتحقيق ، يتاح لهم أن يعملوا فيها دون إرهاقهم بإجراءات الاستعارة المكتبية كل يوم ، أو يضنيهم السعى وراء نسخ المخطوطات التى يحتمل وجودها فى دور أخرى ولا يمكن استعارتها أو تصويرها إلا عن طريق هيئة رسمية .

ومهمة الطبع والنشر تتولاها المؤسسات الثقافية الكبرى العاملة فى الميدان كوزارة الثقافة ، والأوقاف : فى الكويت ومصر وسوريا ولبنان والعراق والمغرب ، ودور الطباعة والنشر ذات الخبرة والكفاية فى هذا

المجال كمؤسسة دار المعارف ومكتبات الحلبي والخانجي بالقاهرة وعبيد بدمشق والمثنى ببغداد وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

وعلى هذا النحو يتم لمّ الجهود المبعثرة والتنسيق بينها لخدمة حياتنا بتراثنا وتتآزر الطاقات العلمية والمادية وفاء بحق الأمة فى أن تستضىء بتراثها ، وتستكمل وعى ذاتها وفهم تاريخها ومعرفة مواقع خطاها من ماض إلى حاضر .

وقد شغلت الدكتورة عائشة عبد الرحمن منذ سنة ١٩٦٣ بما سيئول إليه حال ما بقى لنا من التراث عندما تمضى القلة من الأساتذة المتخصصين فى علم التراث ومنهج تحقيق النصوص وهم فى الغالب من أساتذة الدراسات العربية والإسلامية موزعين على مختلف الجامعات فى الوطن العربى حيث لا تتاح لهم فرصة إعداد جيل يخلفهم ؛ نظراً لتقييدهم بالمقررات التى تلزمهم لوائح الجامعات بتدريسها ، وليس فيها مجال لمثل هذا التخصص الدقيق . وكلهم من الكهول ، وسوف يصلون إلى سن التقاعد واحداً بعد الآخر ، دون أن يخلفوا بعدهم من يتلقى الأمانة ويحمل العبء ! فنادت بإنشاء (معهد عال للتراث) (١) على غرار معهد الآثار ليتيح للشادين أقصى الانتفاع بخبرة علماء التراث إلى أقصى مدى مستطاع لإعداد فوج جديد من المتخصصين .

ورأت أن المعهد المقترح لا يمكن أن يلحق بالمرحلة الجامعية الأولى قسما من أقسام كلية الآداب أو دار العلوم أو الدراسات العربية بالأزهر لأن الدراسة به ، نوع من التخصص العالى الدقيق ، لا تسمح بطبيعة هذه؟

---

(١) نشرت الدعوة إلى هذا المعهد فى الملحق الأدبى لأهرام الجمعة ١٩٦٣/١٢/١٣ ثم تابعت بيان منهجه المقترح فى الأعداد التى تلت هذا العدد من أعداد الجمعة .

المرحلة الأولى بعموميتها ومستوى طلابها ، فضلا عن كونها تحصره فى المجال الدراسى للكلية التى يلحق بها ، وتوصده فى وجوه من ترجو إعدادهم لتحقيق التراث فى الطب والطبيعة والفلك والرياضيات والصيدلة والزراعة والقانون . . . إلخ .

وإنما يبدأ التخصص لمن أتموا دراساتهم الجامعية فى هذه الكليات العملية إلى جانب من أتموها فى علوم العربية والإسلام ، ويفتح المعهد أبوابه للطلاب الوافدين من الجامعات والدور العلمية فى مختلف أقطار الوطن العربى والعالم الإسلامى .

وتكون مدة الدراسة فيه عامين يدرسون فى أولهما : مجال التراث وأبعاده الموضوعية والزمانية والمكانية ، وتاريخ الكتابة وموادها ، وحركة التدوين عند العرب وما لابسها من ظروف دينية ومذهبية ، وحركة الترجمة والتعريب لتراث الشعوب القديمة ، ودور الكتب العربية فى عصر الحضارة الإسلامية ، ومعابر انتقال كنوز التراث إلى الغرب ، وحركة الاستشراق فى مراحل تطوره ، وميادين نشاطه ، ومراكزه وأعلامه وكتبه ومؤتمراته ومنشوراته من ذخائر تراثنا ، كما يدرسون فهارس المكتبة العربية من العصور الإسلامية الأولى إلى مطلع العصر الحديث ، وفهارس المخطوطات فى الشرق والغرب ، وكتب الطبقات ومعاجم أعلام الأشخاص والبلدان والمعاجم اللغوية ، ثم يدرسون قواعد المنهج النقلى القديم والحديث وضوابط الرواية والإسناد فى بيئة علماء الحديث وعلماء اللغة والأدب .

وفى السنة الثانية يدرسون علم الخط العربى ، ثم علم توثيق المخطوطات وهو علم بالغ الدقة والصعوبة يضع الضوابط للتحقيق من أصالة المخطوط

والتثبت من صحة نسبه إلى مؤلفه عن طريق فحص إسناده وورقه ومداده وخطه ونسق كتابته والتوقيعات التي قد يحملها لناسخه أو ممن قرءوا المخطوط أو تملكوه أو وقفوه ، ولا يغني عن هذا الفحص أن يحمل المخطوط توقيع مؤلفه وتاريخ كتابته أو نسخه لاحتمال أن يكون كل هذا منقولا بنسخ متأخر أو مزورا بتقليده .

وينقسم الطلاب بعد هذه الدراسة المشتركة إلى شعب متخصصة تبعاً لنوع الدراسة التي تلقوها من قبل فى الجامعة ، ويتلقى طلاب كل شعبة المنهج العامى لخدمة النصوص التي يتخصصون فيها من : تفسير ألفاظ النص ، وتحديد دلالاتها التي يعينها السياق من بين الدلالات المعجمية التي تتعدد للفظ الواحد ، ثم التعريف بأعلام النص وخدمة شواهده من حيث تدخل كل هذه الجهود لخدمة النص فى توثيقه والتحقق من صحة نسبه إلى مؤلفه وعصره فقد يكشف لفظ منه أو علم فيه لشخص أو بلد متأخر عن عصر المؤلف عن زيف المخطوط وتعديل طارئ عليه . ويمارسون التطبيق النظرى للمنهج فى تقديم عدد من كتب التراث التي نشرت فى البلاد العربية ، أو فى البلاد الأوربية مما يدخل فى مجال التخصص لكل شعبة كى يميز الطلاب ما نشر منها على الأصول المنهجية وما أعوزه التوثيق أو شابته شوائب من خطأ أو تشويه أو قصور . أما التدريب العملى فيمارسونه فى التدريب على مخطوطات لم تنشر ، يحققونها تحت إشراف أساتذتهم ، على أن يزود المعهد بوسائل هذا التحقيق من مصورات (ميكروفيلم) وجهاز قراءة ، وصور لنسخ المخطوطات ونماذج تاريخيــة لأنواع الورق ، والخطوط التي صحت نسبتها إلى العصور المختلفة ، وما يمكن الاطمئنان إليه من معاجم لغوية ، وكتب طبقات يدخل فيها عصر المخطوط الذى يتدرب الطالب على تحقيقه .

وقد يكون من المجدى فى الفترة الأولى لإنشاء المعهد أن يعد الملتحقون به طلاب بعثات داخلية ، ويوفد المتفوقون منهم بعد إتمام الدراسة فى المعهد فى بعثات علمية أو على منح التبادل الثقافى إلى معاهد الاستشراق الكبرى فى أوربا مثل : ليدن فى هولندا ، ولينجراد ، وطشقند ، وموسكو بالاتحاد السوفيتى ، وروما ، وصقلية ، بإيطاليا . يعودون بعدها أعضاء فى هيئة التدريس بالمعهد .

أما بقية المتخرجين فيعينون فى وظائف تتصل بأعمالهم فى دور الكتب والجامعات والمعاهد العليا ، والهيئات والمؤسسات العلمية والثقافية .

هذه فكرة المعهد كما دعت إليها بنت الشاطئ منذ ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

ملحقات

(١)

منهج التحقيق فى كتاب الأغانى

كانت طريقة العمل فى تحقيق كتاب الأغانى فى دار الكتب المصرية تعتمد على المنهج الذى رسمه الأساتذة :

١ - أحمد تيمور .
٢ - جعفر ولى .
٣ - محمد الخضر حسين .
٤ - محمد الخضرى .
٥ - أحمد أمين .
٦ - محمد البيلاوى .
٧ - حافظ إبراهيم (الشاعر) .
٨ - أحمد نسيم .
٩ - أحمد زكى العدوى .
١٠ - أحمد عبد الرحيم .

وفى مقدمة كتاب الأغانى طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧ صفحة رقم ٥٠ وما بعدها قال محققو الكتاب المذكور .

روجعت هذه النسخة (المطبوعة بين أيدى القراء الآن) على هذه النسخ المبينة آنفاً (وعددها تسع) .

وقد امتازت هذه الطبعة بهذه المميزات :

١ — ترقيم الكتاب

اتبعنا فى ترتيب هـــذا الكتاب أن نضع كل ترجمة على حدتها ، وقد قسمنا كل ترجمة منها إلى المسائل التى تكلم عليها أبو الفرج فى هـــذه الترجمة ، وعنونا لها بهامش الكتاب بعنوان حاولنا على قدر الجهد أن يكون وافيا للمعنون عنه فى صلب الكتاب ، ومن ذلك يتكون الفهرس الذى سميناه فهرس الموضوعات ، وقد جعلنا كل مسألة مبتدئة بسطر جديد .

ووضعنا الأسانيد مبتدئين بلفظ « أخبرنى » أو « حدثنى » أو « حدثنا » أو « نسخت من كتاب فلان » أو غير ذلك ، مكتوبة بخط أكبر من خط الكتاب ليميز القارئ هذه الأسانيد ويمر عليها مرًّا إن كان فى غنية عنها . وقد أردنا بادئ بدء أن نكتب هذه الأسانيد بخط أصغر من خط الكتاب ، لولا أنه حال دون ذلك أن المطبعة لم يتوافر فيها الشكل اللازم لضبط الأعلام من هذا الحجم الصغير ، وضبط الأعلام لم نستطع الاستغناء عنه بحال ، بل كان يأخذ منا مجهوداً كبيراً ويعلم الله كم قاسينا من العناء فى ضبط الأعلام مستندين فى ذلك إلى أوثق المصادر مع التنبيه على ذلك فى الحاشية إن كان العلم غير مشهور أولا يتيسر لكثير من القـــراء الاهتداء إليه .

وبعد أن ينتهى ذكر السند نبتدئ الحكاية المروية من أول السطر حتى تنتهى ، فاصلين جملها بعضها عن بعض بنقطة إن انتهت الجملة ، أو بالعلامة (،) التى اصطلح على تسميتها بالشولة فى الجملة ذات المعانى الكثيرة المرتبطة بعضها ببعض ، أو بشولة تحتها نقطة بين الجملتين التى يكاد أن ينقطع المعنى بينهما ولم يقطع تماما ، وقد وضعنا الآيات القرآنية بين قوسين *(   )* كما وضعنا الأحاديث بين هاتين العلامتين «   »

ووضعنا الأمثال بين هاتين العلامتين « » ووضعنا الزيادات التى استحسنا وضعها عن إحدى نسخ الأغانى أو عن كتاب آخر بين قوسين مربعين هكذا [ ] وفى ظننا أن هذا الترتيب يسهل على القراء كثيرا فهم تراكيب فى الكتاب قد لا يتيسر فهمها لكثير من القـراء بدونها .

٢ — ضبط الأعلام

ضبطنا الأعلام الواردة فى الكتاب وقد وصلنا إلى ضبط أكثر أعلامه اللهم إلا القليل النادر الذى لم نتوصل إلى ضبطه بعد البحث عنه فى المظان الكثيرة . على أنا نعتقد أنه ببحث أطول من بحثنا قد يُوفق القارئ لضبطه أو قد يراه أحد القراء مضبوطا فى كتاب لم نصل إليه أو لم يخطر لنا أنه مضبوط فيه . وإنا نرجو كل من يصل إلى ضبط علم من الأعلام لم نهتد إليه أن يكتب لنا عنه ، وعن المصدر الذى ضبطه منه لنصدر ملحقا بذلك للكتاب أو لنضبطه فى الأجزاء الآتية حين وروده فيها .

٣ — ضبط الغريب والشعر

وقد ضبطنا أيضا ما ورد فى الكتاب من الألفاظ الغريبة ، وقد أردنا أن ينتفع بالكتاب طبقات كثيرة فضبطنا كثيراً من ألفاظه ، وتركنا الألفاظ الظاهرة التى لا تستعصى على كثير من الناس .

وكذلك ضبطنا الشعر ضبطا يكاد يكون كاملا بحيث لا يخطئ فى قراءته من توافر له حظ قليل من العلم ، وشرحنا الـكلمات الغريبة فى أسفل الصفحات ، ليكون القارئ مستغنيا عن الكشف فى كتب اللغة أو الأدب أو غيرها ، وقد لا يصل إلى شرحها إلا بعد وقت غير قليل ، وقد التزمنا كذلك شرح ما فى الشعر من غريب وشرح معناه التركيبى إن ظننا أنه ليس فى قدر كثير من الناس فهمه ، أو إدراك كنهه .

٤ — بيان الأماكن

وكذلك ضبطنا أسماء الأماكن والبلدان مع بيان مواقعها مسترشدين فى ذلك بالكتب المؤلفة فى هذا الباب .

٥ — بيان الألفاظ الاصطلاحية أو الدخيلة

وكذلك شرحنا ما ورد فى الكتاب من أسماء مولده أو معربة مما لا يوجد فى كتب اللغة المقصورة على بيان ذكر الألفاظ العربية الفصيحة كأسماء الأطعمة وغيرها من المعانى المحدثة فى عهد الأمويين أو العباسيين من بعدهم .

٦ — الروايات المختلفة فى نسخ الأغانى

إذا اختلفت نسخ الأغانى الموصوفة آنفا ننظر إلى ما هو صحيح أو الأنسب بالمقام فنضعه فى الصلب وننبه على باقى النسخ فى أسفل الصفحة .

وربما وجدنا النسخ كلها متفقة على خطأ فى بعض الكلمات ونجد صوابها فى بعض كتب اللغة أو الأدب فنضع الكلمة فى الأصل على وجهها الصحيح وننبه فى أسفل الصحيفة عن مأخذها ، ثم نذكرها بالحال التى وردت عليها فى نسخ الأغانى .

(٢)

منهج التحقيق فى كتاب
« تاريخ دمشق » لابن عساكر

جاء فى مقدمة الجزء الأول بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد :

« فرأى المجمع أن يصدر ما تفرق من أجزاء هذا السفر فى الخزائن الشرقية والغربية ... فكان للمجمع من هذه الأجزاء القليلة ما يمكن معارضة النسخ عليه ، أو الرجوع عند التصحيح إليه . . . وفى تحقيق الكتاب رأى المجمع أن ينهج نهجاً علميا حديثاً فيعنى باختلاف الروايات فى النسخ وإثبات ما يرجح صحته منها ، ويكتفى بالتعليق على ما لا بد منه ؛ لئلا يثقل النص بتعليقات طوال ، وتفسير الألفاظ الغامضة وترجع الأعلام إلى أصولها ، أما الأحاديث التى أوردها الحافظ فقد رومى ألا تخرّج ؛ لأن تخريج أحاديث هذا التاريخ الكبير عمل آخر منفصل عن نشره وتقديمه صحيح العبارة سليم النص (١) .

---

(١) انظر مقدمة تاريخ دمشق ط سنة ١٩٥١

(٣)

منهج التحقيق فى كتاب
(الشفاء) لابن سينا

مخطوطات الشفاء كثيرة ومتنوعة تصعد إلى نحو المائة : منها ما يشمل الكتاب جميعه ، وهو جهد قليل لا يتجاوز العشرة ، والغالبية العظمى تقتصر على جزء منه أو أجزاء ، ولما قررت وزارة المعارف المصرية نشر « كتاب الشفاء » نشرا علميا كونت لجنة خاصة ترسم منهج هذا النشر وتشرف على تنفيذه (١) وقد خرجت اللجنة من بحثها بمبدأين أساسيين :

أولهما : ضرورة جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات كتاب الشفاء .

والثانى : اعتماد نص مختار يقوم على أساس هذه المخطوطات والمفاضلة بينها .

وسندع اللجنة الموقرة تحدثنا عن هذا النص المختار فتقول :

« ولكننا آثرنا طريقة النص المختار ؛ لما تقوم عليه من تصرف وحرية وتسمح به من تفضيل وموازنة وهى لهذا — ولا شك — أدق وأعقد ، ولكنها أصح وأنفع ، ففى ضوء ما توافر لدينا من مخطوطات حاولنا أن

(١) صدر هذا القرار فى منتصف سنة ١٩٤٩ وكونت اللجنة من الأساتذة
١ — الدكتور إبراهيم مدكور
٢ — الأب جورج شحاته قنواتى
٣ — الدكتور محمد عبد الهادى أبوريده
٤ — الأستاذ محمود الخضيرى
٥ — الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى .
على أن يشرف على توجيه العمل : الدكتور طه حسين .
وضم إلى اللجنة فى قرار لاحق
٦ — الدكتور محمد يوسف موسى
٧ — الدكتور عبد الرحمن بدوى
٨ — ثم ضم إليها أخيراً الأستاذ سعيد زايد على أن يكون عضوا مساعدا .

نقدم النص الذى خيل إلينا أنه يفصح عن رأى المؤلف ويؤدى عباراته أداء كاملا . فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد ورجحنا ما أمكن الترجيح ، وكل ذلك عند الاختلاف والمغايرة .

أما ما أجمع عليه النساخ السابقون فقد احترمنا إجماعهم لا سيما إذا كان المعنى واضحا والتعبير مستقيما ، على أننا عند تعدد الروايات لم نرجح لأدنى مناسبة، بل لاحظنا اعتبارات شتى أهمها : استقامة المعنى وسلامته ، وما ألف لدى ابن سينا من ألفاظ وتعبيرات ، وما أيدته مؤلفاته الأخرى الثابتة وأهمية مخطوط على آخر ، بحيث لم نعدل عن المخطوطات الوثيقة إلا لسبب ظاهر وقوى ،وبذا آخينا بين المنهج التاريخى والمنهج المقارن، فاحترمنا النصوص القديمة متى كانت واضحة ومستقيمة ، ووازنا وقارنا كلما ساورنا شك أو قلق ، إن فى المعنى أو الأسلوب ، وعنينا أن نثبت فى الهامش الروايات المختلفة منسوبة إلى مصارها ، وزيادة فى الإيضاح لم نخلط بهذه الروايات أى شرح أو تعليق ، اللهم إلا مجرد الشرح اللغوى الضرورى كى لا نثقل النص ورواياته — وهى كثيرة — بإضافات أخرى .

على أن التزام المنهج التاريخى لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها : من شولات وشرط وأقواس ونقط وعلامات استفهام وتعجب . وإن كان هذا لم يؤلف فى الكتابة العربية القديمة . ومن الضرورى أن نحقق وننشر بروح العصر وعلى طريقته ، وأى نشر لا ييسر على القارئ مهمته لا يؤدى الغرض المطلوب منه تمام الأداء .... ورب شولة تزيل غموضا ونقطة تغير المعنى وتسلك به مسلكا خاصا ، ففى استعمال علامات الترقيم إجتهاد وترجيح قد لا يقل عن ذاك الذى يحتاج إليه فى تفضيل رواية على أخرى أ هـ .

وقد آثرت أن آتى بهذه المقدمة لأنها ذات أثر تاريخى فى عدول المحققين المعاصرين عن استخدام نسخه بعينها واتخاذها أصلا معتمدا ، ووضع فروق النسخ الأخرى فى الهامش ، حتى ولو كان ما فى الهامش أصوب مما فى الأصل ؛ وذلك لأنه ينشر نسخة بعينها .

خاتمة البحث

الأمم بماضيها قبل أن تكون بحاضرها ، من هذا الماضي كان وجودها وإليه يكون بقاؤها ، وبه تعيش قوية بكيانها ومقوماتها ، ولا امتداد لهذا الماضي إلا إذا أخذ وأعطى ، وفــرق بين أمة لها موروث وأمة لا موروث لها ، وما حرص الأمة العربية على تراثها إلا لكي تعيش حاضراً موصولا بماض ، ولكي تبنى على هــذا الماضي العتيد حاضرها الوطيد ، ولكي تبقى أمة الأمس واليوم والغد .

والتراث لاشك هو وسيلتنا إلى هذا الوجود الحي ، وللحفاظ على وجودنا أمة عربية . وأول ما لنا من هذا التراث هو لغته التي كتب بها والتي أثبتت وجودها ، واتسعت لحضارات مختلفة . من هنا كان منطلقي الذي حاولت فيه أن أثبت أن تحقيق النص فن أصيل عند العرب قبل أن يعرفه المستشرقون ، ولا يظنن قارئ أنني متعصب لعربيتي فها هي ذي الوثائق بين يديه تبرهن على أنه :

١ — كان للعرب الأوائل يد في فنية التحقيق وهم واضعو البــذور الأولى له .

٢ — كان هناك منهج للتحقيق في عصر الرواية والتدوين وعلى مر العصور .

٣ — كان هناك رواد علماء عرفوا بالتحقيق والتدقيق .

٤ — أعطى المستشرقون للعرب بقدر ما أخذوا عنهم في هذا المنهج .

٥ — العرب المعاصرون يفوقون المستشرقين في منهجهم .

٦ — تحقيق المستشرقين قبل القرن التاسع عشر كان يسير على غير منهج .

٧ — المنهج العلمي في النشر لم يبتدعه المستشرقون ابتداعا .

٨ - المقارنة بين ما نشره المستشرقون وما نشره المعاصرون من أبناء العربية أثبتت أصالة قومنا في لغتهم .

ثم وضعت منهجا مختاراً للتحقيق ، ليس من مبتدعاتي وإنما هو منهج مختار ملفق من المناهج القديمة والحديثة التي عرضتها تناولت فيه :

١ - ثقافة المحقق والمواد المساعدة على التحقيق .

٢ - أطوار الكتابة العربية .

٣ - كيف يكون التحقيق على نسخة بخط المؤلف .

٤ - كيف يمكن أن يكون على نسخة وحيدة بعد فقد نسخة المؤلف .

٥ - المنهج عندما تتعدد النسخ وتضيع نسخة المؤلف .

٦ - هل نشر الكتب بالصور الشمسية يعتبر تحقيقا ؟

ثم تكلمت عن :

١ - الرسم الإملائي وعلامات الترقيم .

٢ - مقدمة التحقيق وماذا يجب أن تكون عليه ؟

٣ - الفهارس ودور العلماء العرب فيها ؛ وخصصت منهج ابن الأثير

٤ - المراجع وكيف تثبت ؟

٥ - الاستدراك والتذييل .

ثم ذكرت توصيات موجهة إلى الجامعات العربية ، ورجوت أن تحظى بنظر الأساتذة ، ثم ذكرت ملحقا بمنهج :

١ - منهج التحقيق في كتاب الأغاني في دار الكتب المصرية .

٢ - منهج التحقيق في كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر .

٣ - منهج التحقيق في كتاب الشفاء لابن سينا .

مصادر البحث

أولا – المصادر المخطوطة

١ – اشتقاق الأسماء للأصمعى (المقدمة) – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادى (تحت الطبع) .

٢ – التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة الأصفهانى فى مخطوط رقم ٨٩٦ أدب تيمور .

٣ – ربيع الأبرار ، للزمخشرى مخطوط رقم ١٥٥ أدب دار الكتب
٤٨٩٤ أدب طلعت
٥٩٢ أدب تيمور

٤ – رواية الآثار الأدبية ، لمصطفى حسين – بحث ماجستير فى كلية دار العلوم – ١٩٦٨ .

٥ – مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار لابن فضل الله العمرى .

٦ – قرار وزارة الثقافة رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٨/٨ بإنشاء مركز تحقيق التراث القومى ونشره .

٧ – اللائحة الداخلية لمركز تحقيق التراث – ١٩٦٧ .

٨ – المخطوط العربى ، للدكتور عبد الستار الحلوجى – رسالة دكتوراه – مقدمة إلى كلية الآداب – ١٩٦٧ .

٩ – مستوى الصواب والخطأ بين النحاة الأقدمين واللغويين المحدثين ، للدكتور محمد عيد – رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية دار العلوم ١٩٦٨ .

١٠ – مطالع الأنوار على صحاح الآثار ، لابن قراقول إبراهيم بن يوسف – مخطوطة رقم ٨٦ لغة تيمور .

١١ – معجز أحمد لأبى العلاء المعرى – شرح ديوان أبى الطيب المتنبى مخطوطة ٢٥ أدب قوله .

١٢ - منهج فهرسة كتاب الأغانى فى الهيئة المصرية العامة للكتاب .
١٣ - منهج مقابلة مخطوطات كتاب الأغانى فى الهيئة العامة للكتاب .

ثانياً : المصادر العربية المطبوعة

١ - أثر العرب فى الحضارة الأوربية ، لعباس محمود العقاد .
٢ - أحمد زكى (شيخ العروبة) - لأنور الجندى - سلسلة أعلام العرب العدد ٢٩ القاهرة .
٣ - إحياء الآداب العربية وما تم فيه لزكى باشا - الأهرام ٩ ديسمبر ١٩١٠ ، اللواء ١٠ ديسمبر ١٩١٠ .
٤ - أخبار أبى تمام ، لأبى بكر محمد بن يحيى الصولى - تحقيق خليل عساكر وأخرين - القاهرة ١٩٣٧ .
٥ - اختصار علوم الحديث ، ابن كثير ط ٣ صبيح .
٦ - الأدب الصغير ، لابن المقفع - تحقيق أحمد زكى باشا - القاهرة ١٩١١ .
٧ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينورى - القاهرة ١٣٢٨ هـ .
٨ - أدب الكتاب ، للصولى - تصحيح محمد بهجة الأثرى - القاهرة ١٣٢٨هـ .
٩ - إرشاد السارى ، شرح البخارى ، للعسقلانى . القاهرة .
١٠ - أساس البلاغة ، للزمخشرى - دار الكتب المصرية ١٩٢٢ .
١١ - أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، لعز الدين بن الأثير ط الشعب القاهرة ١٩٦٧ .
١٢ - الإسلام والحضارة العربية ، لمحمد كرد على دار المعارف المصرية ١٩٣٤ .

١٣ — إصلاح المنطق ، لابن السكيت — تحقيق عبد السلام هارون — دار المعارف ١٩٥٦ .

١٤ — الأصمعيات للأصمعي — تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام . هارون — القاهرة ١٩٥٦ .

١٥ — الأصنام ، لابن الكلبي — تحقيق أحمد زكي باشا — القاهرة ١٩١٤

١٦ — أصول النقد الأدبي ، لأحمد الشايب — القاهرة ١٩٤٥ .

١٧ — أصول نقد النصوص ونشر الكتب — برجشتراسر — دار الكتب القاهرة ١٩٦٩ .

١٨ — الإعجام في الأبجدية العربية — محمد حمدى البكرى — مجلة المكتبة العربية يونية ١٩٦٣ .

١٩ — الأعلام ، لخير الدين الزركلي — القاهرة ١٩٥٤ — ١٩٥٣ .

٢٠ — الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني

١ — بولاق ١٢٨٥ هـ

٢ — دار الكتب المصرية ١٩٢٧ — ١٩٧٢

٣ — دار الشعب المصرية ١٩٧٢

٢١ — أغلاط المستشرقين ، أنستاس ماري الكرملي — مجلة المجمع العلمي بدمشق — م ١٤ — ١٩٣٦ .

٢٢ — إقليد الخزانة — صنعة عبد العزيز الميمني — القاهرة ١٩٢٧ .

٢٣ — الألفاظ الفارسية المعربة ، لادى شير — بيروت ١٩٠٨ .

٢٤ — الإلماع ، القاضي عياض — تحقيق سيد صقر — القاهرة ١٩٧٠ .

٢٥ — الأمالي ، لأبي على القالي — بولاق ١٣٢٤ هـ .

٢٦ — الأمثال ، لأبي فيد مورج بن عمرو السدوسي — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٧١ .

٢٧ — إنباه الرواة على أنباء النحاة ، للقفطي — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٠ — ١٩٥٥ .

٢٨ — انتشار الخط العربي — عبد الفتاح عبادة — القاهرة ١٩١٥ .

٢٩ — الأنساب ، للسمعاني — نشره مصورة مرجليوث — ليدن ١٩١٢ .

٣٠ — أنساب الخيل ، لابن الكلبي — تحقيق أحمد زكي باشا — القاهرة ١٩٤٦ .

٣١ — البارع ، لأبي على القالي — قطعة مصورة بعناية — فولتون — ليدن سنة ١٩٣٣ .

٣٢ — الباعث الحثيث ، لأحمد شاكر — على هامش اختصار علوم الحديث لابن كثير — ط ٣ صبيح .

٣٣ — البخلاء ، للجاحظ — تحقيق طه الحاجرى — القاهرة ١٩٦٣ .

٣٤ — بدائع الزهور ، لابن إياس — بتحقيق محمد مصطفى زيادة — القاهرة ١٩٦٠ — ١٩٦١ .

٣٥ — البرديات العربية ، الدكتور الدالى — محاضرات فى دار الكتب ١٩٦٧ .

٣٦ — البصائر النصرية ، تصحيح الشيخ محمد عبده — القاهرة ١٨٩٨ .

٣٧ — بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطى — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ .

٣٨ — البلغة ، للمبرد — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٦٤ .

٣٩ — البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأنبارى — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٧٠ .

٤٠ — البيان والتبيين ، للجاحظ — تحقيق عبد السلام هارون — القاهرة ١٩٤٧ — ١٩٥٠ .

٤١ — التاج فى أخلاق الملوك للجاحظ — بتحقيق أحمد زكى باشا — القاهرة ١٩١٤ .

٤٢ — تاج العروس ، للمرتضى الزبيدى — القاهرة ١٣٠٦ هـ .

٤١ — تاريخ آداب اللغة العربية ، جرجى زيدان — القاهرة ١٩٣٧ .

٤٤ — تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بنى أمية كارلو نالينو — القاهرة ١٩٥٤ .

٤٥ — تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ، حفنى ناصف ١٩١٠ .

٤٦ — تاريخ الأدب الجاهلى ، للدكتور على الجندى — بيروت ١٩٦٦ .

٤٧ — تاريخ الأدب العربى ، لأحمد حسن الزيات .

٤٨ — تاريخ الأدب العربى ، لكارل بروكلمان — ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار — القاهرة ١٩٥٩ — ١٩٦٢ .

٤٩ — تاريخ الإمام ، لرشيد رضا — القاهرة ١٩٣١ .

٥٠ — تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادى — القاهرة ١٩٣١ .

٥١ — تاريخ دراسة المشرقيات فى أوربا ، لفيليب حتى ، مجلة الهلال نوفمبر ١٩٢٤ .

٥٢ — تاريخ الشعر العربى حتى أواخر القرن الثالث — للدكتور نجيب البهبيتى — القاهرة ١٩٦١ .

٥٣ - تاريخ الطباعة في الشرق ، للدكتور خليل صابات - القاهرة ١٩٥٨ .

٥٤ - تاريخ القرآن ، الدكتور عبد الصبور شاهين - القاهرة ١٩٦٦ .

٥٥ - تاريخ اللغات السامية - ولفنسون القاهرة ١٩٢٩ .

٥٦ - تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر - تحقيق صلاح الدين المنجد - دمشق ١٩٥١ .

٥٧ - التراث العربي ، دراسات - الدكتور إبراهيم مدكور وآخرين - القاهرة ١٩٧١ .

٥٨ - تراثنا بين ماض وحاضر ، الدكتورة عائشة عبد الرحمن - القاهرة ١٩٧١ .

٥٩ - تراثنا الثقافي بين أيدي المستشرقين - الدكتورة عائشة عبد الرحمن - محاضرات الموسم الثقافي الكويت ١٩٥٧ .

٦٠ - تجريد الأغاني - تحقيق طه حسين وإبراهيم الإبياري - القاهرة ١٩٥٥ .

٦١ - تحقيق التراث وما تم فيه ، عبد السلام هارون - مجلة المجلة القاهرية العدد ١١٤ يونيو سنة ١٩٦٦ .

٦٢ - تحقيق تراثنا الأدبي ، الدكتور شوقي ضيف - مجلة المجلة القاهرية العدد ١٠١ مايو سنة ١٩٦٥ .

٦٣ - تحقيق المخطوطات ضرورة لإحياء التراث العربي ، عبد الستار فراج - مجلة العربي يناير ١٩٧١ .

٦٤ - التدوين والأسلوب ، محمود المنجودي - مجلة المجمع العلمي بدمشق م ٩ .

٦٥ - تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم - بدر الدين بن جماعة - الهند ١٣٥٣ هـ .

٦٦ — التذكير والتأنيث فى اللغة مع تحقيق رسالة أبى موسى الحامضى فى المذكر والمؤنث — للدكتور رمضان عبد التواب — ١٩٦٧ القاهرة .

٦٧ — تصحيحات عيون الأخبار المنشور فى دار الكتب المصرية ، لكارل بروكلمان — مجلة المجمع العلمى بدمشق م ١٤ ١٩٣٦ .

٦٨ — تصحيح لسان العرب — لأحمد تيمور — السلفية القاهرة ١٣٤٣هـ.

٦٩ — تطور الأدب الحديث فى مصر ، للدكتور أحمد هيكل — القاهرة ١٩٦٨ .

٧٠ — التعريفات ، للجرجانى — القاهرة ١٩٣٨ .

٧١ — تفسير الطبرى ، لمحمد بن جرير الطبرى — تحقيق محمود شاكر — القاهرة ١٣٧٤ وما بعدها .

٧٢ — تفسير الكشاف ، للزمخشرى القاهرة ١٣٠٧ هـ .

٧٣ — التقريب والتيسير ، للنواوى — القاهرة ١٩٥٩ .

٧٤ — تقييد العلم ، للخطيب البغدادى — تحقيق الدكتور يوسف العش — دمشق ١٩٤٩ .

٧٥ — تلخيص الإبريز ، لرفاعة الطهطاوى — المجلس الأعلى للفنون والآداب .

٧٦ — توحيد الحروف العربية ، للدكتور على حسن محمد القاهرة ١٩٦١ .

٧٧ — التنبيه على أوهام القالى فى أماليه ، للبكرى — مطبعة دار الكتب ١٩٢٦ .

٧٨ — تهذيب اللغة ، للأزهرى — القاهرة ١٩٦٤ — ١٩٦٧ .

٧٩ — الحروف ، للخليل بن أحمد الفراهيدى — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٦٦ .

٨٠ — الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها ، لابن السكيت تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٦٩ .

٨١ - حول كتاب البغال ، شارل بلا - مجلة معهد المخطوطات العربية م٣ ج ١ .

٨٢ - حول مؤتمر المستشرقين بأثينا سنة ١٩١٢ ، أحمد زكى باشا - مجلة العلم ٢٤ أبريل سنة ١٩١٢ .

٨٣ - الحيوان ، لأبى عمر الحافظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٣٨ - ١٩٤٥ .

٨٤ - جامع بيان العلم ، لابن عبد البر - القاهرة إدارة الطباعة المنيرية .

٨٥ - جامع الرسائل لابن تيمة - تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم - القاهرة ١٩٦٩ .

٨٦ - خزائن الكتب العربية ، فيليب دى طرازى .

٨٧ - خزانة الأدب ، للبغدادى - السلفية ١٣٤٧ هـ .

٨٨ - الخصائص ، لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - القاهرة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ .

٨٩ - خطط بغداد - المجمع العلمى العراقى ١٩٥٨ .

٩٠ - الخطط التوفيقية ، لعلى مبارك - القاهرة ١٣٠٥ هـ .

٩١ - - الخط العربى ، الموسوعة العربية الميسرة - القاهرة ١٩٦٥ .

٩٢ - الخط العربى أصله وتطوره ، سيد إبراهيم - مجلة المجلة القاهرية عدد ١٣٩ يوليو ١٩٦٨ .

٩٣ - الخط العربى مزاياه وعيوبه ، الدكتور عبد الوهاب عزام - مجلة الثقافة القاهرية عدد ٢٢٧ سنة ١٩٤٤ .

٩٤ - الخط العربى وأثره فى نظر اللغويين القدامى - بحث الدكتور رمضان عبد التواب بمجلة المجلة القاهرية - يوليو سنة ١٩٦٨ .

٩٥ - الخط العربى وتطوره فى العصور العباسية فى العراق ، سهيلة ياسين الجبورى - بغداد ١٩٦٢ .

٩٦ – خلاصة تذهيب الكمال فى أسماء الرجال للخزرجى الأنصارى
القاهرة ١٣٥١ هـ .

٩٧ – خلق الإنسان ، للأصمعى – ضمن كتاب الكنز اللغوى فى اللسان
العربى – نشر هفنر – ليبزج ١٩٥٥ .

٩٨ – دراسات فى مصادر الأدب ، طاهر مكى .

٩٩ – الدنيا فى باريس ، أحمد زكى – القاهرة ١٩٠٠ .

١٠٠ – دلائل الإعجاز ، للجرجانى – تصحيح الشيخ محمد عبده والشيخ
محمود الشنقيطى – الطبعة الثانية ١٣٦٦ .

١٠١ – ديوالأعشى = الصبح المنير فى شعر أبى بصير – تحقيق جاير –
لندن ١٩٢٨ .

١٠٢ – ديوان الأعشى الكبير – شرح وتعليق الدكتور محمد حسين –
القاهرة ١٩٥٠ .

١٠٣ – ديوان امرئ القيس – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم –
القاهرة ١٩٥٨ .

١٠٤ – ديوان أبى تمام بشرح التبريزى – تحقيق عبده عزام – القاهرة
١٩٥١ .

١٠٥ – ديوان جران العود النميرى رواية السكرى – القاهرة ١٩٣١ .

١٠٦ – ديوان حميد بن ثور الهلالى – تحقيق عبد العزيز الميمنى –
القاهرة ١٩٥٢ .

١٠٧ – ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس ، تحقيق عبد العزيز الميمنى –
القاهرة ١٩٥٠ .

١٠٨ – ديوان الشماخ بن ضرار الذبيانى ، تحقيق الدكتور صلاح الدين
الهادى – القاهرة ١٩٦٨ .

١٠٩ - ديوان طرفة بن العبد- تحقيق الدكتور علي الجندي القاهرة - ١٩٦١.
١١٠ - ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق تشارلس لايل - لندن ١٩١٣.
١١١ - ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق الدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٥٧.
١١٢ - ديوان كعب بن زهير، بشرح السكرى - دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
١١٣ - ديوان لبيد بن ربيعة العامرى - تحقيق إحسان عباس - الكويت سنة ١٩٦٢.
١١٤ - ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية ١٩٤٥.
١١٥ - ديوان الهذليين = شرح أشعار الهذليين للسكرى تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٥.
١١٦ - ذيل اللآلئ - صنعه عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٦.
١١٧ - رسالة الأم، للشافعى - تحقيق أحمد شاكر - القاهرة ١٩٤٠.
١١٨ - رسالة الغفران، لأبى العلاء المصرى - تحقيق عائشة عبد الرحمن - القاهرة ١٩٦٩.
١١٩ - رسالة الملائكة، لأبى العلاء المعرى - تحقيق كراتشكوفسكى سنة ١٩٣٢.
١٢٠ - سمط اللآلئ فى شرح أمالى القالى لأبى عبيد البكرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٦.
١٢١ - سيرة ابن هشام - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٥.
١٢٢ - شرح ديوان كعب بن زهير صنعه السكرى - دار الكتب المصرية ١٩٥٠.

١٢٣ — شرح شواهد الشافية ، لعبد القادر البغـدادى — تحقيق محمد الزفزاف وآخرين — القاهرة ١٣٥٦ هـ

١٢٤ — شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد العسكرى — تحقيق عبد العزيز أحمد — القاهرة ١٩٦٣ .

١٢٥ — شرح المفضليات ، لأبى محمد القاسم بن الأنبارى — تحقيق لايل — بيروت ١٩٢٠ .

١٢٦ — سرح نهج البلاغة ، لابن أبى الحديد — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٥٩ — ١٩٦٤ .

١٢٧ — شعر الخرنق ، — تحقيق الدكتور حسين نصار — دار الكتب المصرية ١٩٦٩ .

١٢٨ — الشعر والشعراء لابن قتيبة .

١ — القاهرة ١٩٦٦ .

٢ — ليدن ١٨٧٥ .

٣ — باريس ١٩٤٧ .

٤ — ليدن ١٩٠٢ .

١٢٩ — الشفاء ، المنطق ، لابن سينا — المدخل — تحقيق الأب قنواتى — القاهرة ١٩٥٣ .

١٣٠ — شواهد التوضيح ، لابن مالك — تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى — القاهرة ١٩٥٧ .

١٣١ — الصابئة قديما وحديثا ، مقدمة أحمد زكى باشا — القاهرة ١٩٣١ .

١٣٢ — صحاح الجوهرى — القاهرة ١٩٥٦ .

١٣٣ — صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، للقلقشندى — دار الكتب المصرية ١٩٢٠ وما بعدها .

١٣٤ — صحيح البخارى ، ط الشعب القاهرة ١٩٦٨ .

١٣٥ — ضحى الإسلام ، أحمد أمين — القاهرة ١٩٣٥ .

١٣٦ — الطرائف الأدبية — جمع وتحقيق عبد العزيز الميمنى — القاهرة ١٩٣٧ .

١٣٧ — طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحى — تحقيق محمود شاكر — القاهرة ١٩٥٢ .

١٣٨ — عبث الوليد ، لأبى العلاء المعرى القاهرة ١٩٧٠ .

١٣٩ — عثرات فى التراث : من أوهام الباحثين والمحققين الدكتور محمد نبيه حجاب — حوليات كلية دار العلوم العدد ٣ القاهرة ١٩٧١ .

١٤٠ — العقد الفريد ، لابن عبد ربه — تحقيق أحمد أمين وآخرين — القاهرة ١٩٤٨ — ١٩٥٣ .

١٤١ — علم التاريخ عند العرب ، محمد عبد الغنى حسن — القاهرة ١٩٦٠ .

١٤٢ — علم مصطلح الحديث ، لمحمود يونس ١٩٥٥ .

١٤٣ — علوم الحديث ومصطلحاته ، للدكتور صبحى الصالح — بيروت ١٩٦٩ .

١٤٤ — العلوم الشرقية فى مدارس أوربا ، لفيليب حتى مجلة الهلال ٥ يناير سنة ١٩٢١ .

١٤٥ — العلوم الطبيعية ، للدكتور عبد الحليم منتصر — الدورة التدريبية للجامعة العربية سنة ١٩٧١ .

١٤٦ — العمدة فى صناعة الشعر ونقده لابن رشيق — القاهرة ١٩٠٧ .

١٤٧ — العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدى — تحقيق الدكتور عبد الله درويش — بغداد ١٩٥٧ .

١٤٨ — عيون الأخبار ، لابن قتيبة الدينورى — القاهرة ١٩٢٨ — ١٩٣٠

١٤٩ — الفائق ، للزمخشرى — القاهرة ١٩٤٥

١٥٠ ــ فجر الإسلام لأحمد أمين ــ القاهرة ١٩٢٨ .
١٥١ ــ الفكر العربي ، عبد الكريم جرمانيوس ــ مجلة الثقافة المجرية العدد ٣٠٢ سنة ١٩٧٠ .
١٥٢ ــ فن الخط العربي ، سيد إبراهيم ، القاهرة ١٩٦٣ .
١٥٣ ــ الفهرست ، لابن النديم ــ القاهرة ١٣٤٨ هـ
١٥٤ ــ فهرس أوائل المطبوعات بدار الكتب المصرية ــ إعداد جمال الشوربجي .
١٥٥ ــ فهرس المطبوعات ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٢ .
١٥٦ ــ في الأدب الجاهلي ، للدكتور طه حسين . القاهرة ١٩٢٧
١٥٧ ــ في اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس ــ القاهرة ١٩٥٢
١٥٧ ــ القاموس المحيط ، للفيروزبادي ، القاهرة ١٩١٣ .
١٥٩ ــ قواعد الشعر ، لأبي العباس ثعلب ــ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . القاهرة ١٩٦٦ .
١٦٠ ــ قوائم دار المعارف بمصر ــ القاهرة ١٩٧٠ .
١٦١ ــ كتاب الأضداد ، للأصمعي ليس للأصمعي ــ للدكتور رمضان عبد التواب ــ مجلة المكتبة العراق ١٩٦٠ العدد ٥٥ .
١٦٢ ــ كتاب البئر ، لابن الأعرابي ــ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٧٠ .
١٦٣ ــ كتاب تاريخ الحضارة الإسلامية ، أحمد زكي باشا .
١٦٤ ــ كتاب لجنة التأليف والترجمة والنشر في عشرين عاما ــ القاهرة ١٩٣٤ .
١٦٥ ــ كتاب النخل والكرم أيضا ليس للاصمعي ، الدكتور رمضان

عبد التواب — مجلة المجلة العدد ٥٧ العراق ١٩٦٧

١٦٦ — الكتابات العربية ، محمد حمدي البكري — محاضرات ألقاها على طلبة كلية الآداب سنة ١٩٦٠ .

١٦٧ — كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي . الهند ١٨٦٢ .

١٦٨ — كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، لحاجي خليفة — إستانبول ١٩٤١ — ١٩٤٣ .

١٦٩ — الكفاية في علم الراوية ، للخطيب البغدادي الهند ١٣٥٧ هـ .

١٧٠ — اللباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير — القاهرة ١٣٥٧ — ١٣٦٩ هـ .

١٧١ — لحن العامة و التطور اللغوي ، للدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٦٧ .

١٧٢ — لحن العوام للزبيدي — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٦٤ .

١٧٣ — لسان العرب ، لابن منظور الإفريقي — بولاق ١٣٠٠ — ١٣٠٧ هـ.

١٧٤ — مجالس ثعلب — تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٩٦٠ .

١٧٥ — مجالس العلماء للزجاجي — تحقيق عبد السلام هارون — الكويت ١٩٦٢ .

١٧٦ — مجمع اللغة في ثلاثين عاما ١٩٣٢ — ١٩٦٢ — إبراهيم مدكور — القاهرة ١٩٦٤ .

١٧٧ — محاضرات في تحقيق النصوص — الدكتور حسين نصار — دار الكتب ١٩٦٧ .

١٧٨ — محاضرات في علوم اللغة و الأدب — الدكتور حسين نصار — الدورة التدريبية للجامعة العربية ١٩٧١ :

١٧٩ — محاضرات في الخط العربي — الدكتور محمد حمدى البكرى — الدورة التدريبية للجامعة ١٩٧١ .

١٨٠ — محاضرتان فى المخطوط (صيانته) — للدكتور عبد الستار الحلوجى الدورة التدريبية للجامعة العربية ١٩٧١ .

١٨١ — محاضرة فى المخطوط (ترميمه)عبدالرءوف شابى . الدور "تدريبية للجامعة العربية ١٩٧١ .

١٨٢ — المحكم فى نقط المصاحف ، للدانى — تحقيق الدكتورة عزة حسن— دمشق ١٩٦٠ .

١٨٣ — المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده الأندلسى — تحقيق مصطفى السقا وآخرين — القاهرة ١٩٥٨ .

١٨٤ — مختصر العين لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى — تحقيق علال الفاسى ومحمد بن تاويت الطنجى — الدار البيضاء . مقدمة المحققين مؤرخة ١٩٦٣ .

١٨٥ — مراثى أحمد زكى ، الأهرام القاهرية يناير سنة ١٩٣٥ .

١٨٦ — المخصص فى اللغة ، لابن سيده — بولاق ١٣١٦ — ١٣٢١ .

١٨٧ — المذكر والمؤنث للمبرد — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادى — القاهرة ١٩٧٠ .

١٨٨ — المذكر والمؤنث ، للمفضل بن سلمة — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب .

١٨٩ — المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين — القاهرة ١٩٥٨ .

١٩٠ — مسالك الأبصار ، لابن فضل الله العمرى — ج ١ تحقيق أحمد زكى باشا — القاهرة — ١٩٢٤ .

١٩١ — المستشرقون ، نجيب العقيقى — دار المعارف .

١٩٢ — المستشرقون والتاريخ الإسلامى — الدكتور على حسنى الخربوطلى العدد ١١ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

١٩٣ — مشارق الأنوار ، القاضى عياض . المغرب .

١٩٤ — مشكاة الأنوار للغزالى ، تحقيق أبو العلا عفيفى — القاهرة ١٩٦٤ .

١٩٥ — مصادر الشعر الجاهلى — للدكتور ناصر الدين الأسد — القاهرة ١٩٦٢ .

١٩٦ — مصحف ارتفاعه ٢,٥ متر . جريدة الأهرام القاهرية ١٥/٣/٧١

١٩٧ — مصطلح التأريخ ، الدكتور أسد رستم — بيروت ١٩٣٩ .

١٩٨ — مصور الخط العربى ، ناجى زين الدين — العراق ١٩٦٨ .

١٩٩ — المطالع النصرية للمطابع المصرية فى الأصول الخطية ، نصر الوفائى الهورينى — القاهرة ١٩٧٥ .

٢٠٠ — المعارف لابن قتيبة — تحقيق ثروت عكاشة — القاهرة ١٩٦٠ .

٢٠١ — معالم التطور الحديث فى اللغة العربية وآدابها ، الدكتور محمد أحمد خلف الله .

٢٠٢ — معجم الأدباء ، لياقوت الحموى — نشر أحمد فريد رفاعى — القاهرة ١٩٣٦ .

٢٠٣ — معجم ألفاظ القرآن الكريم مجمع اللغة العربية — القاهرة ١٩٧٠ .

٢٠٤ — معجم البلدان ، لياقوت الحموى — القاهرة ١٩٠٦ .

٢٠٥ — معجم الشعراء للمرزبانى — تحقيق عبد الستار فراج — القاهرة ١٩٦٠ .

٢٠٦ — معجم المطبوعات العربية والمعربة — ليوسف إلياس سركيس — القاهرة ١٩٢٧ .

٢٠٧ — المعجم الوسيط — مجمع اللغة العربية — القاهرة ١٩٦٢ .

٢٠٨ — المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم ، للجواليقى — تحقيق أحمد شاكر — القاهرة ١٣٦١ هـ .

٢٠٩ — المعيد فى أدب المفيد والمستفيد ، العلوى — دمشق ١٣٤٩ هـ .

٢١٠ — مفتاح السعادة ، طاش كبرى زاده .

٢١١ — المفضليات ، للمفضل الضبى — تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون — القاهرة .

٢١٢ — مفكرون وأدباء من خلال آثارهم — أنور الجندى — بيروت ١٩٦٨ .

٢١٣ — مقامات بديع الزمان الهمزانى وشرحها — للشيخ محمد عبده — بيروت ١٩٢٤ .

٢١٤ — مقاييس اللغة لابن فارس — تحقيق عبد السلام هارون — القاهرة ١٣٦٦ — ١٣٧١ هـ .

٢١٥ — مقدمة ابن صلاح ، الطبعة الأولى القاهرة ١٣٢٦ .

٢١٦ — مقدمة عامة فى مناهج البحث ، للدكتورة عائشة عبد الرحمن . محاضرات فى دار الكتب ١٩٦٧ .

٢١٧ — مقدمة مطبوعات دار إحياء الكتب العربية — القاهرة ١٩٦٠

٢١٨ — المنار م٥ ع٤ ١٤ مايو ١٩٠٢ .

٢١٩ — مناهج البحث العلمى ، الدكتور عبد الرحمن بدوى . القاهرة ١٩٦٣ .

٢٢٠ — من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس — القاهرة ١٩٥١ .

٢٢١ — المنتقى من دراسات المستشرق — جمع الدكتور صلاح الدين المنجد — القاهرة ١٩٥٥ .

٢٢٢ — المنطق الحديث ومناهج البحث ، للدكتور محمود قاسم القاهرة ١٩٦٦

٢٢٣ — من كتب المغازى وأحاديث القصاصين ، للشيخ محمد عبده . مجلة ثمرات الفنون — القاهرة ١٨٨٦ .

٢٢٤ — منهج البحث التاريخى ، للدكتور حسن عثمان — القاهرة ١٩٦٥ .

٢٢٥ — الموازنة بين شعر أبى تمام والبحترى ، للآمدى — بتحقيق السيد صقر — القاهرة ١٩٦١ .

٢٢٦ — الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزبانى — تحقيق على البجاوى — القاهرة ١٩٦٥ .

٢٢٧ — ميزان الاعتدال فى نقد الرجال ، للذهبى — تحقيق على البجاوى — القاهرة ١٩٦٣ .

٢٢٨ — نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم ، لمصطفى عنانى . القاهرة ١٩٣٧ .

٢٢٩ — النجوم الزاهرة ، لابن تغرى بردى — القاهرة ١٩٣٢ .

٢٣٠ — النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة ، لابن سعيد المغربى — تحقيق الدكتور حسين نصار — القاهرة ١٩٧٠ .

٢٣١ — نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لابن الأنبارى — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٦٧ .

٢٣٢ — النشر فى القراءات العشر .

٢٣٣ — نشرة أخبار التراث العربى التى تصدرها الجامعة العربية .

٢٣٤ — نص فى ضبط الكتب وتصحيحها من كتاب الدر النضيد فى أدب المفيد والمستفيد — تحقيق محمد مرسى الخولى — مجلة معهد المخطوطات . مايو ١٩٦٤ .

٢٣٥ — النقد المنهجى عند العرب ، للدكتور محمد مندور ط دار نهضة مصر .

٢٣٦ — نكت الهميان فى نكت العميان ، للصفدى — بتحقيق أحمد زكى باشا — القاهرة ١٩١٠ .

٢٣٧ - نمط من التحقيق ، الدكتور إبراهيم السمرائي : مجلة العرب ٦ فبراير ١٩٧١ .

٢٣٨ - نهاية الأرب فى فنون الأدب ، للنويرى - القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٥٥ .

٢٣٩ - النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير - تحقيق محمود الطناحى - القاهرة ١٩٦٣ .

٢٤٠ - هدية العارفين فى أسماء فى المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادى - إستانبول ١٩٥١ - ١٩٥٥ .

٢٤١ - الواضح فى مشكلات شعر المتنبى ، لأبى القاسم الأصفهانى - تحقيق محمد الطاهر بن عاشور - تونس ١٩٦٨ .

٢٤٢ - الوراقة والوراقون فى الإسلام ، حبيب الزيات - مجلة المشرق ١٩٤٧ .

٢٤٣ - الوزراء والكتاب للجهشيارى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٣٨ .

٢٤٤ - الوساطة بين المتنبى وخصومه ، للجرجانى - تحقيق على البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥١ .

٢٤٥ - الوسيط فى الأدب وتاريخه ، أحمد الإسكندرى . الطبعة السادسة عشر . القاهرة .

ثالثا : المصادر المترجمة

١ - أثر الحضارة العربية على الثقافة العالمية . لروجيه جارودى مجلة الطليعة القاهرية العدد ١ سنة ١٩٧٠ .

٢ - تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين - ترجمة الدكتور فهمى أبو الفضل - القاهرة ١٩٧١ .

٣ — تاريخ الكتاب ، لاريك دى جزوليبه — ترجمة الدكتور خليل صابات — مشروع الألف كتاب رقم ٧٥ .

٤ — تاريخ الكتاب ، لسفندال — ترجمة الدكتور محمد صلاح الدين القاهرة ١٩٥٨ .

٥ — تاريخ العرب — لفيليب حتى — ترجمة الدكتور مبروك نافع — قاهرة ١٩٥٢ .

٦ — تفصيل أى القرآن الحكيم . وضع جول لا بوم ، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقى . الطبعة الأولى — الحلبى .

٧ — الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى . لآدم متز — ترجمة الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده — القاهرة ١٩٤٠ .

٨ — الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية ، البارت — ترجمة مصطفى ماهر القاهرة .

٩ — رائد التراث العربى ، لجان سوفاجيه — ترجمة صلاح الدين المنجد — بيروت ١٩٤٧ .

١٠ — روح الحضارة العربية ، هانزهينرش شيدر ، ترجمة عبد الرحمن بدوى بيروت ١٩٤٩ .

١١ — قواعد تحقيق النصوص ، لجمعية جيوم بوده — جمعها الدكتور صلاح الدين المنجد — م ١ ج ٢ مجلة معهد المخطوطات القاهرة القاهر ١٩٥٥ .

١٢ — المدخل إلى الدراسات التاريخية ، الأنجلو — ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى — ضمن كتاب النقد التاريخى — القاهرة ١٩٧٠ .

١٣ — المخطوطات مع العربية ، لكراتشكوفسكى — موسكو — دار التقدم ١٩٣ .

١٤ — مفتاح كنوز السنة ، لفنسنك — ترجمة محمد فؤاد عبد الباقى القاهرة ١٩٣٤ .

١٥ — مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ، لروزنتال — ترجمة أنيس فريحة — بيرت ١٩٦١ .

١٦ — منهج البحث فى الأدب واللغة ، لانسون و ماييه — ترجمة الدكتور محمد مندور — ملحق بكتاب النقد المنهجى عند العرب . ط دار النهضة .

١٧ — النقد التاريخى ، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى — القاهرة ١٩٧٠ .

١٨ — نقد النص ، لبول ماس — ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى — ضمن كتاب النقد التاريخى . القاهرة ١٩٧٠ .

رابعا : المصادر الأجنبية :

B. Mortz, Arbc paleography القاهرة ١٩٠٥

فهرس

الصفحة

الصفحة

الباب الثانى

تحقيق التراث فى العصر الحديث وتطور مناهجه

١٠٣ - ٣٣٠

الصفحة

الصفحة

الصفحة

رقم الإيداع ١٨٢١ لسنة ١٩٨٣

مطابع سجل العرب

فى هذا الكتاب

تراث كل أمة : هو رصيدها الباقى وذخيرتها الثابتة المعبرة عما كانت عليه من تقدم وحضارة ، فالأمم بماضيها قبل أن تكون بحاضرها ، وما حرص الأمة العربية على تراثها إلا لكى تعيش حاضراً موصولا بماض ، ولكى تبنى على هذا الماضى العتيد حاضرها الوطيد ، والتراث - لاشك - هووسيلتها إلى هذا الوجود الحى .

والنص - كما هو معروف - عمدة الدراسات الأدبية فى أى مجال من مجالاتها ، فالدراسة تعتمد أساساً على النصوص التى هى مادة الدرس ، تأريخاً ونقداً ومقارنة .

والتحقيق : عملية مركّبة تقتضى إخراج نصّ مضبوط على الصورة التى قاله عليها صاحبه . فالكلام المحقق هو الثابت الصحيح وهو ضد الباطل .

وقد عالج الكتاب الذى نقدمه لك هذه القضايا مقارناً بين ماهية التحقيق عند القدماء والمستشرقين والمحْدَثين واختتم بباب عما ينبغى أن يكون عليه التحقيق .